المبحث الاول
مفهوم التنمية الاقتصادية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم الثالث كافة ضرورة وجود منهج للتخطيط المستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية ، وبفعل الزخم الاقتصادي وسيطرة دول الغرب علي الاسواق اكتسبت مسمي العالم الاول اما شرق اوربا انتهجت اسلوب التوجه المركزي في التخطيط لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بالغايات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية العالم الثالث ، اما باقي الدول فقد اطلق عليها العالم الثاني ، او العالم الثالث[1] وينتمي السودان مجال دراستنا لهذه المنظومة .

وبمرور الزمن وجدت الدول في العالمين الاول والثاني نفسيهما في تقدم مستمر وتخصص معروف وانتاج كبير ، اذ بدأت الرأسمالية بالنمو السريع وتجديد نفسها بعد ان انجزت المهام العلمية والفكرية والتقنية الرأسمالية حتي بلورت ما يسمي الان بالعولمة ، تحت مسميات كثير منها الثورة العلمية ، والعالم قرية صغيرة ، وبناء منظومات عالمية من الاتصالات وغيرها، كذلك حدثت تحولات كثيرة في شرق اوربا ببينما بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم علي اكتافها تحلم بالتنمية وهذه هي مشكلتنا الحقيقية ، ليس بسبب المنظرين لكن بسبب المنفذين والمتنفذين .

ان مفكري العالم الثالث لعبوا دوراً مهماً في التنبيه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وابرزوا في نصائحهم انعكاس الاثار السلبية للتخلف وما يعنيه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية وبينوا في كثير من كتابتاتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة ، كما بينوا طرق الخلاص من التخلف او تخفيض آثاره الاقتصادية والاجتماعية ، وفي نفس الوقت بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية .

ان دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً والتي اهتم بها علم الاقتصاد مع بداية القرن العشرين في الدول النامية ، لذا كان من المفيد استعراض اهم تعريف للتنمية واشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو:

عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد الغير متجددة من النضوب)[2] .

---

[1] مالكون جيلز وآخرون ، اقتصاديات التنمية , ص (107-108).

[2] ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2006م، ص (31)

هنالك تفسيرات أخري لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول أنها معنية بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة ، كما أيضا تهتم بالنمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات والمؤسسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص ، لان هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة .

ومن ثم فان اقتصاديات التنمية هي أعم واشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتي الاقتصاد السياسي ، لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية ، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق في اتخاذ القرارات الاقتصادية[1] .

لا تركز جهود التنمية علي إعادة تنظيم وتوجيه النظم الاقتصادية والاجتماعية فقط ، وإنما تتعدي ذلك إلي تحسين الأجور والإنتاج إضافة الي التغيير الراديكالي في هيكل المؤسسات الاجتماعية والإدارية بل الي أبعد من ذلك تغير في التقاليد والمعتقدات[2] .

ونجد أنمشاكل الفقر والبطالة وتوزيع الدخل كانت جميعاً ذات أهمية ثانوية قياساً بهدف زيادة الدخل القومي أو الحصول علي معدلات عالية من نمو ذلك الدخل .

مفهوم آخر للتنمية: إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفيسور كير الاستاذ بجامعة كارولينا الامريكية (لا يوجد علي ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية ،فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي ومن ثم،مصطلح مجتمع – نامي – مصطلح خاطئ ، فالمجتمعات يمكن ان تقارن فقط ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات او الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية ، وعلي اساس هذه المرونة يمكن تسميتها او تقسيمها الي مجتمعات اكثر او اقل تقدماً في عملية التنمية . ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك فالاقتصاد او المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو لكن المجتمع هو الذي يتنامي وكذلك قد تتغير المؤسسات او يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامي، وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والمتغيرات الاخري في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية .

هنالك من يري ان استخدام نمو الدخل القومي علي المستوي الكلي أو الفردي مقياساً للتنمية، فان الاقتصاديين يرون ان اهتماما مباشراً يجب ان يعطي للقضاء علي الفقر وانجاز خدمات صحية أفضل وتعليم افضلً في كافة مستوياته ورفع مستوي المعيشة واستخدام ذلك للوصول الي التنمية الاقتصادية[1].

---

[1] مصدر سابق ذكره ، ص (40)

[2] يوسف حلباوي ، نحو مفهوم افضل للتنمية الحديثة ، مؤسسة الرسالة ، 1989م ، ص (33)

[1] د. محمد نبيل جامع ، التنمية في خدمة الامن القومي ، مكتبة المعارف المصرية ، 2000م ، ص(49)

للتفريق بين الدول المتقدمة والمتخلفة من رؤي مختلفة " الموارد الطبيعية ، الحالة الاقتصادية ، الموروثات الثقافية ، التنظيمات الاجتماعية والسياسية يمكننا اخذ اي من تلك المعايير بغرض تحديد التنمية والتخلف في الاقاليم المختلفة اذ نجد اقاليم ترتفع فيها الكثافة السكانية واخري تقل فيها ، واخري لها موارد طبيعية ضخمة واخري فقيرة .

وضع معيار التصنيع للتفريق بين الدول المتقدمة والاخري المتخلفة لان هذا المعيار غير منطقي مثلا نجد دولة مثل الدنمارك ذات دخل عالي في اقتصادها لكن صناعاتها اولية ، نجد قوي العمل في اليابان في القطاع الصناعي عالية لكن يقل فيها مستوي المعيشة عن الدنمارك مثلا ، خلاصة القول ان ارتفاع نسبة القوي العاملة في القطاع الصناعي لا يكفي وحده للتفرقة بين الدول الغينة والفقيرة .

أوضح روستو أن الدول المتقدمة تطورت بفعل مرورها بمراحله التطورية وهما مرحلة المجتمع التقليدي ، التهيؤ للانطلاق ، الانطلاق ، النضح في الاستهلاك الوفير وطالب الدول المتخلفة ان تحذو حذو الدول المتقدمة لاحداث نقلة نوعية ، لكن تناسي عند عمد الظروف التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة والتي تمثلت في الاستعمار والنهب لخيرات دول العالم الثالث.

هنالك خصائص للدول النامية وهي الخصائص الاقتصادية والمديغرافية والثقافية والسياسية والسلوكية ومثلا الخصائص الديمقرافية ، كثرة وتركز السكان في القطاع الزراعي وانتشار البطالة المقنعة وضعف رأس المال وقلة المدخرات يرتفع الانفاق علي الطعام والسكن ، يرتفع معدل المواليد ومنها يرتفع معدل الوفيات وتنتشر الامراض المستوطنة وسؤ التغذية وعمالة الاطفال ويتدني مستوي تتقديم الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ومياه الشرب الصالحة .

اما الخصائص الثقافية تتمثل في ارتفاع نسبة الأمية وتقل اوعية الثقافة من كتب ومجلات ودور سينما ومسارح ومدارس ورياض اطفال ، عدم الاهتمام بدور المرأة .

الخصائص السياسية: حكومات دكتاتورية ، تنعدم الديمقراطية بغرض المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوجيه جل ايرادات الدولة للحفاظ علي كراسي السلطة .

اما الخصائص السلوكية للانسان العصري وعكسها المتخلف – اقبال الانسان العصري علي العلوم الحديثة – حرية الرأي والتفكير ، التخطيط والتنسيق ، القدرة الذاتية + الاصلاح[1].

لكن يلاحظ ان سمات الانسان العصري علي اساس الفرائض التي تلائم طبائع الانسان الغربي هي طريقة تتصف بالتحيز والتعصب فالتحدديث والعصرنة الغربية تربية في منبتها ليس بالضرورة تجدي نفع وتعمم علي الدول النامية لاختلاف الظروف التاريخية ، حتي المقاييس التي وضعت لتحديد الخصائص السلوكية هي غير دقيقة لافتقارها للعلمية والمنطقية والثبات .

[1] ابو علي شحادة محمد يوسف ، ادارة التنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2002م ، ص (56)

هناك مقاييس اضافية لمعالجة الخطأ ما اذا كانت الدولة صناعة ام زراعية وهي جملة استهلاك الطاقة للفرد وعدد الثروة الحيوانية للفرد ، ويمكن ان تؤخذ كقيمة مطلقة او مقارنة ، ولا بد من مقارنة الدول مع بعضها البعض حتي عام 1930 ، كان يتم قياس الحداثة والتخلف الاقتصادي وفرص التنمية بالمقارنة مع كمية الموارد الطبيعية التي يمتلكها الاقليم ، وكثير من الاقتصاديين والسياسيين في بعض الدول المتخلفة كانوا يرون بأنه ليس لديهم موارد طبيعية لاحداث عملية التنمية الاقتصادية وانه من غير تلك الموارد الطبيعية لا يمكن تحقيق عملية التنمية، وان كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها في اي مجتمع هي التي تؤدي الي التنمية .

إن وجود الموارد الطبيعية ليست كافية وحدها لعملية التغيير الاقتصادي ، وشح الموارد ليت بالضرورة يحد من عملية التقدم ، ان عدد من دول امريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الاوسط لديها موارد ضخمة من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة ، وكثافة سكان عالية ، وتتوفر بها مواد خام صناعية لكن مع ذلك فان مستوي الدخل الفردي يقل فيها كثيراً عن الدول الاخري التي بها قلة في الاراض الزراعية والمواد الخام .

إن دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية يتناقص مع التطور الاقتصادي ، ومع ارتفاع الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك لجل الموارد الطبيعية ينخفض . اقترح البروفيسور Theadore أن معدل الموارد الطبيعية مقارنة بالمواد الاخري المستخدمة في خلق الدخل القومي تنخفض من 20-25% الي 5% كلما تطور الاقتصاد من مرحلة الي مرحلة اخري وهي من قبل التصنيع الي التقدم الاقتصادي .

الملاحظ ان معظم الدول المتخلفة تمتلك ثروة ضخمة من المواد الطبيعية مثلاً يتوفر في افريقيا الكروم والفوسفات ، المنجنيز ، البترول وتتوفر في امريكا اللاتينية مساحات واسعة من الاراضي الزراعية البكر والتي لم تستغل بعد . وان التقدم الاقتصادي يمكن ان يحدث بغض النظر عن الموارد الطبيعية كما في استراليا واليابان والسويد والنرويج .

من النقاش اعلاه يتضح ان دور الموارد الطبيعية في التنمية ثانوي ، وان الفروق الاساسية بين الدول المتقدمة والدول النامية (المتخلفة) هي الاستغلال الامثل لهذه الموارد الطبيعية الموجودة , ما تعنية الموارد في اي اقتصاد يعتمد علي التكنولوجيا في المجتمع والدولة ، هنا لا يمكن الارتباط بالتكنولوجيا المحلية فقط لكن يمكن استيراد واستخدام تكنولوجيا من الدول الاكثر تقدماً ، وهذا مما يزيد من طرق المعرفة والاتصال وتأثر المجتمع لاقتنائه لتلك التكنولوجيا[1] ، يمكن للدول النامية استيراد التكنولوجيا عبر التجارة والمعرفة الاجنبية في البحث العلمي واستغلال الموارد .

[1] رسالة دكتوراه . محسن ماهر ، جامعة السودان ، 2011م ص (205-207)

وفق نظرية الحجم الامثل للسكان ان متوسط دخل الفرد يكون اقل مما يمكن ان يكون عليه، عندما يكون حجم السكان اقل من الحجم الامثل ، وذلك بسبب عدم وجود عدد كاف من العمال لاستغلال الموارد الانتاجية غير العمالية بكفاءة ، وفي نفس الوقت عندما يكون حجم السكان أعلي من الحجم الامثل فان متوسط دخل الفرد يكون اقل من ما يمكن ان يكون عليه ، وذلك بسبب وجود عدد كبير من العمال مما يؤدي الي سيادة تتناقص الغلة .

أوضح كول وزميلة هوفر في نموذجهما للنمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الهند ، الي ان انخفاض معدل المواليد في الهند سيؤدي الي ازدياد نمو متوسط دخل الفرد لسببين هما:

1- يؤدي الي انخفاض نسبة الاعالة Dependent علي المستوي العائلي ومن ثم انخفاض دالة الاستهلاك وارتفاع دالة الدخل .

2- يؤدي انخفاض معدل المواليد علي المستوي القومي الي انخفاض في نصيب عائدات القطاع العام التي تستخدم عادة في توفير الخدمات الاجتماعية لعدد السكان المتزايد ، ويزيد العائدات التي من الممكن استثمارها لرفع متوسط دخل الفرد .

لكن كولن كلارك واليستر يوسرب وسايمون يرون ان النمو السكاني المتزايد يدعم نمو متوسط دخل الفرد عن طريق زيادة الطلب علي الاستثمار مما يساعد علي تحقيق وفورات الحجم الكبير وانعاش حركة التغيير[1] .

مع بداية الثورة الصناعية في الغرب فان التراكم الرأسمالي لم يتأتي فقط من عرض رأس المال ولكن ايضاً من الطلب علي الاستثمار ، ووجود التمويل بعد جانب الطلب ، وخلق رأس مال يتأتي من خلال جذب الطلب من خلال المنظمين ، بدلا من الدفع من جانب العرض[2].

الملاحظ ان اقتصاديات البلدان الاقل نمواً تعتمد بشكل مباشر علي انتاج المواد الاولية وتصديرها خاماً ، علي حساب انتاج السلع المصنعة والخدمات ، وان هذه السلع الاولية تمثل الجزء الرئيسي من صادرات تلك الدول الي البلدان المتقدمة والاقل تطوراً . وعندما تراجع ميزان المدفوعات نجد الدول الاقل نمواً دائماً في حالة عجز نتاج التجارة الدولية والتي دائماً ما تخدم مصالح الدول المتقدمة علي حساب الدول الاقل نمواً ، وهذا ما يدخل تلك الدول في حلقة الديون التي لا تنتهي أبداً .

نلاحظ ايضاً في اقتصاديات الدول المتخلفة تعايش الاقتصاد المتطور مع المتخلف في نفس الدول وهو ما يعرف بالاقتصاد المزدوج ويعني وجود صناعات حديثة توجد في المناطق الحضرية فضلاً عن استخدام طرق انتاج حديثة مستوردة تعتمد علي كثافة رأس المال لانتاج سلع معقدة وحديثة بكميات

---

[1] مايكل سيك ومايكل رومر ، تعريب د. طه عبدالله وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، جامعة الملك سعود ، 1995م ، 290- 291

[2] رسالة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره

كبيرة ، جنباً الي جنب مع انشطة صناعية صغيرة الحجم تعتمد علي طرق انتاج كثيفة العمل التقليدية وذلك لتلبية حاجات محلية محدودة .

عادة ما تتطلب عملية التنمية زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بصورة واضحة وهي مسألة أساسية ، المعني ليس فقط زيادة الناتج المحلي لكن عن الذين يقومون بزيادة هذا الانتاج هل هو عدد كبير ام قليل . لانه ان كان العدد الذي يقوم بالعملية الانتاجية قليل هنا تتركز الثروة في ايدي قلة من الاغنياء ، أما إذا كان الذين يقومون بالعملية الانتاجية اعداداً ضخمة فهذا زيادة المستفيدين من آثار النمو الاقتصادي ، وهذا بحد ذاته يحقق عدالة في توزيع منافع التنمية ، نجد ان عدد من الدول النامية حدث فيها نمواً اقتصادياً لكنها لم تساهم في تقليل حد الطبقات الفقيرة (لهند مثلاً) .

أوضح مؤتمر السكان الدولي في القاهرة عام 1994م ان الفجوة ازدادت اتساعاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة رغم الجهود التنموية الدولية ، لتقريب هذه الفجوة ، انتشر الفقر بصورة واسعة ويعتبر هذا أكبر تحدي يواجه مجهودات التنمية الاقتصادية.

أعقب الاجتماع السابق مؤتمر كوبنهاجن عن التنمية الاجتماعية والذي رفع شعار التقليل من انتشار الفقر في كثير من دول العالم ، اوضح المؤتمر ان المشكلة سببها الفوارق في الدخول وهي تمثل جوهر مشاكل التنمية الاقتصادية ، وهي تمثل أهم المبادئ والاهداف الاولية للسياسات التنموية في اي بلد[1] .

قدم الفكر التنموي المعاصر العديد من النظريات وتطورت هذه النظريات تطوراً ملحوظاً مستفيدة من الدراسات والنظريات السابقة ، واثرت الاقتصاد التنموي المعاصر ثراء كبيراً عبر الآراء وظهور نظريات اكثر نضجاً واكثر تجاوباً مع مشاكل العالم الثالث المتفاقمة .

[1] todare, 2002, Chapter 4, Classic Theories of Developmet

المبحث الثاني

نظريات التنمية الاقتصادية

نظرية ادم سميث :

هو من طليعة المفكرين الاقتصاديين ونجد أن كتابه (ثروة الأمم) مهتماً بمشكلة التنمية الاقتصادية، بما أنه لم يطرح نظرتيه بشكلها الكامل ، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات منها :-

أ. القانون الطبيعي : أعتقد أدم سميث بإمكانية تطبيق القانوني الطبيعي في الجوانب الاقتصادية ، ومن ثم فانه يعد كل فرد مسئول عن سلوكه أي أنه أفضل من يرعي مصالحه وأن هنالك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق ، وأن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته ، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب. تقسيم العمل : وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل .

ت. تراكم رأس المال : يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية ، ويجب أن يسبق تقسيم العمل. والمشكلة هي مقدرة الإفراد علي الادخار ومن ثم الإستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

ث. إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسمالي تحقيق الأرباح وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالإرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار أكثر من الاقتصاد الوطني .

ج. عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين من المزارعين ، ورجال الإعمال، ويساعد علي ذلك حرية السوق والعمل ، والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلي زيادة التنمية.

ح. يفترض أدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة ، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر علي الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في شكل إنتاجي معين ، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل[1] .

1/ نظرية ميل :

ينظر ستيوارت ميل إلي التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال ،حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقه لناتج عمل سابق, ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي علي مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالإرباح التي تكتسب من خلال العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل.

ومن سماتها الأتي :-

---

[1] مالكوم جيلز واخرون ، اقتصاديات التنمية ، تويب طهعبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى ،دار النشر الرياض 1995م ص2 ص103- 105

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية .

ب- إن الإرباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور ، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور .

ج- ان الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة , وزيادة معدل نمو السكان وفق نظرية مالتس , وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي ، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وبالتالي تحدث حالة من الركود .

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية ، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط ، مثل أعادة توزيع ملكيه وسائل الإنتاج .

2/ النظرية الكلاسيكية :

أن العناصر التي تميز هذه النظرية هي :

أ- سياسة الحرية الاقتصادية ، حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية ، وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي .

التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي .

ب- تحقيق قدر كاف من المدخرات .

ج- ميل الأرباح للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة, ويفسر سمث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث نتاج حدة المنافسة بين الرأسماليين .

د- يعتقد الكلاسيكيون أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ،لان تراجع الأرباح قد يصل إلي الصفر وتوقف رأس المال يوصل مستوى الأجور حد الكفاف ، ويفسر سمث ذلك بندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة السكون[1].

3/ نظرية شومبيتر :

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن ، في هذه الحالة لاتوجد أرباح ، ولا أسعار فائدة ولا[2] مدخرات ولا استثمارات ، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة (التدفق النقدي) . ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات والتي هي من وجهة نظره، تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأى صناعة

---

[1] ميشيل نودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترحمة أ – د محمود حسن حسنى ، دار المريخ النشر السعودبة ، 2006م ص – ص 30- 38

[2] ميشيل توادرو , مرجع سبق ذكره. ص ص 52-56.

، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية ، ولكنه قادر علي تقديم شئ جديد فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنة يحول مجال استخدامها[1].

أما الإرباح فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لاتوجد أرباح .

4/ النظرية الكينزية :-

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر من الدول النامية ، حيث يرى كينز أن الدخل الكلى يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة ، فكلما زاد حجم التشغيل ، زاد حجم الدخل الكلى ، تتمثل الأدوات الكينزية في الأتي :-

أ- الطلب الفعال : ان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي ، وللتخلص منها يري كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء علي الاستهلاك أو الاستثمار .

ب- الكفاية الحدية لرأس المال : تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال .

ت-سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار ، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

ث-المضاعف الكنزى يقوم علي فرضيات (وجود بطالة لا إرادية ، اقتصاد صناعي ، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ، مرونة عرض مناسبة ، وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج[2].

5/ نظرية روستو :

قسم روستو عملية التنمية إلي عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي ، الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويتركز علي علم وتكنولوجيا بدائية . ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر ، واحداث ثورة تكنولوجيا في الزراعة .

لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة ثم الإطار الثقافي بمعني وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة علي استغلال قوى التوسيع في القطاعات الحديثة ،ثم الاتجاه نحو مرحلة النضج والتي يستطيع فيها المجتمع ان يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة ،ثم مرحلة أخيره وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركز السكان في المدن وضواحيها ، وانتشار المركبات واستعمال واستخدام السلع المعمرة علي نطاق واسع .

---

[1] نفس المرجع

[2] سالم توفيق النجفي , ومحمد صالح تركي , مقدمة في إقتصاديات التنمية , دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل , العراق, 1988م ,ص ص 87-91.

أن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية ،لانه تغافل عن عمد الأساليب التي أتبعها الاستعمار في نهب خيرات الدول النامية ومنها أسس بنيته التحتية. ولكن بالتأكيد فان ما قدمه مفيد لمن يريد الاطلاع علي مراحل بناء التنمية تاريخيا [1].

6/ نظرية لبنشيتن :-

يؤكد لبنشيتن في نظريتة أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض ، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد علي فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس علي وجود عدة عناصر مساعدة علي تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة ، أما الحوافز فهي نوعين صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها علي الجانب التوزيعى ، وحوافر ايجابية وهي التي تؤدى إلي زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلي التنمية [2].

7/ نظرية نيلسون :

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفق هذه النظرية ، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوي متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوي منخفض ، ويؤكد نيلسون أن هنالك أربعة شروط تفضى إلي هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل .
- ندرة الاراضى القابلة للزراعة
- عدم كفاية طرق الإنتاج .
- الارتباط القوي بين مستوي الدخل الفردي ومعدل نموا لسكان [3].

8/ نظرية الدفعة القوية :-

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب علي عقبات التنمية ووضع الاقتصاد علي مسار النمو الذاتي ، وصاحب فكرة النظرية (روزنيستن رودان)، يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة، الأول عدم مقابليه دالة الإنتاج علي التجزئة، والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويري رودان أن نظرتيه تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثرمن الشروط اللازمة عند نقطة التوازن [4].

9/ نظرية النمو المتوازن:-

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاك ، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة ، قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية

---

[1] مالكوم جبلز وأخرون ,مصدر سبق ذكره , ص ص 146-148.
[2] ميشيل توادرو , مصدر سبق ذكره ,ص ص 109-111.
[3] ميشيل توادرو, مصدر سبق ذكره , ص ص117-119.
[4] ترجمة معير الحسنية , الدار العربية للعلوم , بيروت , ط1 ,2005, ص 160.

طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي في فترة قصيرة من الزمن ومن روادها روزنتشتين وراتجز [1].

10/ نظرية النمو غير المتوازن:-

تاخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا بفكرة النمو المتوازن ، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معنية بدلا من توزيعها بالتزامن علي جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية .ومن روادها (هيرشمان) . الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد علي ما حققته مشاريع أخري من وفورات خارجية ، الا انها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخري ثالثة .

إستعراض هذه النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية والتي منها السودان ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار والأراء المتباينة التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المتخصصين اختيار ماهو انسب للتطبيق وذلك من خلال واقعها الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والسياسي[2].

---

[1] مالكوم جبلز وآخرون , مصدر سبق ذكره , ص ص 209-210.

[2] مالكوم جبلز وأخرون , مصدر سبق ذكره , ص ص 201-209.

المبحث الثالث

النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

هذه النظريات لم تكن بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات سبق ذكرها لا أنها تمثل وجها جديدا للفكر الاقتصادي ، بما يتلائم والتغيرات الاقتصادية الكبيرة التي غطت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أن النظريات التنموية السابقة كانت تنظر إلي التنمية علي أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من خمسينات القرن الماضي وحتى أواخر الستينات منه ، إذ احتاجت تلك النظريات الي وجود أفكار علمية توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين ، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية تري أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية والتي تحتل ضرورة قصوي في النهوض باقتصاديات العالم النامي لما توفره من خبرات فنية ماهره ، وتكنولوجيا حديثة ، وذلك حتي تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل لإحداث النمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة ،باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعي إلية كل حكومات دول العالم الثالث ، وذلك للخروج من وهدة التخلف . بناء علية ووفق الأحداث التاريخية فان التنمية الاقتصادية أصبحت مرادفاً للنمو الإقتصادي الكلي السريع .

وسنعرض الأوجه الخمسة الرئيسية للنظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية وهي كما يأتي :-

1- نظرية المراحل الخطية .

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

3- نظرية الثورة النيو كلاسيكية.

4- نظرية النمو الحديثة.

- نظرية المراحل الخطية :-

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر وبشكل جدي في التغيير الاقتصادي، وما دعاها لذلك بعد أن خرج المستعمر جاءت حكومات وطنية ووجدت نفسها مطالبة بتقديم خدمات التعليم والصحة والمياه .... الخ [1] إلي المواطنين ولا يتم ذلك إلا عبر إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادياتها ، ولم تكن هنالك أدوات ومفاهيم متوفرة بسهولة كي يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب الكامل لهياكل الاقتصاد الحديث. ولكنهم اعتمدوا علي الخبرات المكتسبة من خطة مارشال والتي تمكنت من خلالها دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة . والتي تتمثل في مراحل النمو لروستو .

---

[1] علي عبد القادر علي ,إقتصاديات التنمية وسودان ما بعد النزاع,مجلة جسر التنمية , العدد31, السنة الثالثة ,المعهد العربي للتخطيط , الكويت .2004م, ص ص29-37.

- **مراحل النمو لروستو :-**

أن ماجاء به المؤرخ الأقتصادى الأمريكي Walf .w.Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة ، والتي امتدت من عام 1950 م وحتي عام 1960م ، وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلي التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات والتي يجب أن تمر من خلالها كل الدول ،فقد جاء في كتابه مراحل النمو الاقتصادي ، بأنه يمكن التعرف علي كل المجتمعات بإبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي :

- مرحلة المجتمع التقليدي :- The Tradtional society
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النموالمستدام

The precondtion for take – off in to selfsustaintaibable growth.

- مرحلة الانطلاق : the take off
- مرحلة الاندفاع نحو النضج : the Drive to maturity
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع : .the stage of high mass consunrption

أن هذه المراحل في جملتها هي نظرية للنمو الاقتصادي وهي ليس مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة . وقد دلت الدراسات أن أغلب الدول المتقدمة ، قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام ، والدول المتخلفة التي مازالت في مرحلة المجتمع التقليدي عليها أن تتبع نفس المراحل اذا أرادت الوصول الي استدامة التنمية[1].

- **مراحل النمو لها رد – دومار .**

من المعروف أن أدامة أو استبدال المستهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلي ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة الي رأس المال، فاذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصد رأس المال الكلي k والناتج القومي الإجماليy علي سبيل المثال ،وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 81 وحدة , أن نقوم باستثمار 83 فان ذلك يعني أضافه صافي الي رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد ، ويؤدي ذلك بدوره الي زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الاجمالي GNP .

ويفترض ميشيل تودارو ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هادر دومار أن معامل رأس المال الناتج تقريبا 1/3، وهي معروفة أقتصاديا، وعرضنا معدل رأس المال الناتج ب k . وافترضنا أن معدل الادخار القومي s يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوي الادخار الكلي , وبهذا الفهم يمكن وضع نموذج بسيط للاقتصاد :

[1] Rosto,W,the stage of economics growth,(Cambridge,unversity press 1962,p 10.

1- الادخار S يكون نسبة S من الدخل القومي Y وبالتالي تكون المعادلة البسيطة الآتية:

$$S=sY$$

2- الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ^K على النحو الآتي:

$$I = ^K$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فإن K تكون:

$$Or \quad K= ^K/^ \quad Or \quad Y/K=K$$

$$^K= K^Y$$

3- إن إلادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي:

$$I = S$$

ومن خلال المعادلات 1 يمكن أن نعرف S= sY، ومن المعادلتين 2 و3 يمكن أن نعرف أن:

$$I= ^K = K^Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

$$S = SY= K^Y= ^K = I$$

أو ببساطة تكون كالآتي:

SY= K^Y بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

S/Y=Y/Y^يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة Y/Y^ يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال GNP (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الـGNP).

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود_ دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في GNP(Y/Y^) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي S ومعامل رأس المال/ الناتج K، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـGNP زاد بالتالي الـGNP، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج، فالارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في GNP)[1]

[1] ميشيل توادرو , مصدر سبق ذكره , ص ص 132-134.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلـي:

تركز هذه النظريـة على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليديـة والقطاعـات الأوليـة إلـى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـا:

النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)

- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)

- نظريـة التنميـة لـ آرثر لويـس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

- إنه ثابت.
- إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى

القطـاع الزراعـي الحـديث الـذي يعتمـد علـى التكنولوجيـا المتطـورة لزيـادة الإنتـاج واسـتثمار العمالـة فـي الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لايعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

نظريـة هوليس تشينري: Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة[1].

3- نظرية ثورة التبعية الدولّية:

نتيجة الآنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية إلاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

التبعية الاستعمارية الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو

[1] محمد نبيل جامع , التنمية في ضوء الأمن القومي , مكتبة المعارف المصرية , 2000م , ص ص61-63.

المحيط (لدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغييير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة[1].

فرضية التنمية الثنائيــة:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية :

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعأيش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ت- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساعومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الآنتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

4 - نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: The Neoclassical Counterrevolution

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولأيات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة والى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب

[1] علي عبد القادر علي , مرجع سبق ذكره , ص ص 102-110.

التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الإقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز[1].

5- نظرية النمو الحديثة: The new Growth Theory

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة،

---

[1] وكيبيديا , نظريات التنمية الإقتصادية , 2007/3/13م
www.wekebedia.com

ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

6 – النظرية الراقية للتنمية :

في ورقته الشيقة " إزدهار وإنحطاط إقتصاديات التنمية" لاحظ هيرشمان أن أهم الأفكار التي كانت متداولة في أوساط المهتمين بالتنمية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين قد تمحورت حول ملائمة النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية لظروف البلدان المتخلفة من جانب والدول المتقدمة من جانب آخر. علي أساس هذه الملاحظة طور هيرشمان معيارين لتصنيف نظريات التنمية:

- المعيار الأول : هو قبول أو رفض مقترح عالمية النظرية الإقتصادية (بمعني ملائمة النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية للتطبيق في كل المناطق في كل اللأوقات).
- المعيار الثاني : هو قبول أو رفض مقترح وجود منافع متبادلة في إطار التبادل التجاري الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية .

بإستخدام هذين المعيارين تمكن هيرشمان من تصنيف نظريات التنمية الإقتصادية إلي أربعة أنواع علي نحو ما يوضح الجدول التالي .

جدول يوضح نظريات التنمية : تصنيف هيرشمان[1].

أسس التصنيف	قبول مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول	رفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول
رفض مقترح شمولية النظرية الإقتصادية	نظرية إقتصاديات التنمية (الجيل الأول لإقتصادي التنمية : 1940 – 1970)	نظرية التنمية الإقتصادية النيوماركسية
قبول مقترح شمولية النظرية الإقتصادية	النظرية النيوكلاسيكية للتنمية (الجيل الثاني لإقتصادي التنمية 1970 إلي الآن)	

نظرية إقتصاديات التنمية :

تبلور خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي "تقليد علمي عام" ترتب عليه رفض قابلية تطبيق نتائج ومقولات النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية علي كل البلدان بغض النظر عن مرحلتها التنموية, من جانب , وقبول مقترح وجود منافع متبادلة بين مختلف الدول , إستعمارية كانت أو متخلفة, من جانب آخر .هذا ولقد كان من أهم أسباب تبلور هذا التقليد العلمي العام ما إختصت به عدد من الدول

[1] علي عبد القادر علي , مرجع سبق ذكره , ص ص 12-23.

المتخلفة من خصائص ثقافية تحدد أنواع السلوك الإقتصادي والإجتماعي وتختلف إختلافاً جوهرياً عن الخصائص الثقافية في الدول المتقدمة . وهذا وقد أطلق صفة "النظرية الراقية للتنمية " علي أهم المقولات التي تمت بلورتها خلال الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي , بينما صنف الإقتصاديون الذين شاركو في صياغة أهم الأفكار التنموية علي أنهم الجيل الأول من إقتصادي التنمية .

النظرية النيوكلاسيكية للتنمية :

تستند هذه النظرية علي القول بوجود نظرية واحدة للإقتصاد هي النظرية النيوكلاسيكية والتي تتكون من عدد من النظريات البسيطة ولكنها ذات قوة تفسيرية عالية , قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان . كذلك تستند هذه النظرية علي قبول مقترح المنافع المتبادلة بين الدول وذلك بحكم النتيجة القائلة بأن المنافع المترتبة علي إقتصاديات السوق (بمعني تعظيم دالة رفاهية المشاركين في الحياة الإقتصادية) تنطبق علي الأفراد والدول علي حد سواء . تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن البناء النظري للنيوكلاسيكية قد إستند علي الأفكار الأساسية التي قال بها آدم إسميث , والذي لاحظ أن الدوافع الإقتصادية للأفراد تتركز حول المصلحة الذاتية , وأن السعي نحو تحقيق المصلحة الذاتية بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام وأن الفرد في سلوكه نحو تحقيق مصلحته الذاتية تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءاً من مقصده . وهذا ولقد كان لهذه النظرية ممثلين في أوساط المهتمين بقضايا التنمية في الأربعينات والخمسينات لعل أشهرهم لورد بور وفاينر , وشولتز .

نظرية التنمية الإقتصادية النيوماركسية:

وهي نظرية تستند علي رفض مقترحي عالمية علم الإقتصاد ووجود المنافع المتبادلة . ويستند هذا الرفض علي ملاحظة أن أهم السمات الجوهرية للعلاقات بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة , في إطار النظام الإقتصادي العالمي الذي كان سائداً , هي الإستغلال والتبادل المتكافئ, وأنه كنتيجة لعملية الإستغلال التي طال أمدها فقد أصبحت التركيبة السياسية والإقتصادية للدول المتخلفة مختلفة كل الإختلاف عن أي وضع هيكلي شهدته الدول المتقدمة في ماضي أيامها ومن ثم فسيكون من المستحيل علي الدول المتخلفة أن تسلك في مسار تنميتها نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة مما يعني أنه سوف لن يتاح لها إحداث نهضة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي . وبمعني آخر , إذا كان مقترح آحادية علم الإقصاد في الخطاب الماركسي يعني أن الدول المتقدمة تعكس صورة المسار الإقتصادي للدول المتخلفة , فإن النظرية النيوماركسية ترفض مثل هذا المقترح .

نظرية التنمية الإقتصادية الماركسية :

وهي نظرية ترفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة (بسبب الإستغلال كما في النظرية النيوماركسية) إلا أنها تقبل مقترح آحادية علم الإقتصاد (الماركسي في هذه الحالة). وآحادية علم الإقتصاد الماركسي إستشفت من ملاحظة ماركس الشهيرة القائلة بأن " الدول الصناعية الأكثر تقدماً لا تفعل شيئاً سوي رفع صورة مستقبلها هي لتلك الدول التي تعقبها علي السلم الصناعي " .

وبعد , يهمنا ملاحظة أن التقليد العلمي الذي ساد في أوساط العلماء المهتمين بقضايا التنمية في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين قد تأسس تحت تأثير الهجمة المنهجية التي شنتها النظرية الكينزية علي علم الإقتصاد التقليدي خصوصاً فيما يتعلق بإدارة الإقتصاديات الرأسمالية . وكما هو معروف فقد حاجج كينز بأن علم الإقتصاد التقليدي ربما كان ملائماً للحالات التي يتمتع بها الإقتصاد بعمالة كاملة وأنه في ظل ظروف البطالة هناك حاجة لتطوير أطر نظرية مختلفة . علي أساس مثل هذه الملاحظة نشأ علم إقتصاديات التنمية تحت زعم أن الدول المتخلفة كمجموعة تتميز عن الدول المتقدمة كمجموعة بعدد من السمات المشتركة ومن ثم تحتاج إلي أطر نظرية مغايرة لتلك السائدة في تحليل مشاكل الإقتصاديات المتقدمة وأن أدوات التحليل الإقتصادية التقليدية تحتاج إلي تعديلات جوهرية لكي تصبح ملائمة للتطبيق في الدول المتخلفة .

هذا ما كان من أمر الإطار التصنيفي الذي إقترحه هيرشمان . وعلي الرغم مما يمكن إثارته من تحفظات حول هذا الإطار إلا أنه يمكننا قبول التصنيف الذي أفضي إليه كممثل للحالة المعرفية السائدة في مجال التنمية.ويهمنا التركيز فيما يلي علي أسس الإسناد النظري في مجال تطور نظرية إقتصاديات التنمية . هذا ولعله من المعروف أن معظم رواد إقتصاديات التنمية قد ركزوا علي إعتبارين في مجال تميز مجموعة الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة هما وجود بطالة مقنعة في الريف وتأخر عملية التصنيع . وقد لعب هذين الإعتبارين دوراً محورياً في كل المحاولات التنظيرية التي بذلت خلال الأربعينات والخمسينات[1].

بعض إطروحات النظرية الراقية للتنمية :

في مساهمة بعنوان " نحو ثورة مضادة للثورة المضادة لإقتصاديات التنمية" زعم كروقمان, أن إقتصاديات التنمية كفرع متخصص من فروع علم الإقتصاد لم يعد له وجود . ولتفسير هذا الزعم أطلق كروقمان صفة " النظرية الراقية للتنمية " علي مجموعة الأفكار المحورية لإقتصاديات التنمية التي تبلورت خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين . ويعتقد كروقمان أن " النظرية الراقية للتنمية " قد تم تجاهلها فيما بعد لأن الذين قالو بها لم يتمكنوا من تبيان رسائلهم النظرية بقدر كاف من الوضوح التحليلي ولم يتمكنوا من صياغة أفكارهم في شكل نماذج رياضية حسب التطورات التي حدثت في منهجية علم الإقتصاد النظري . ويري كروقمان أن مرد هذا الفشل قد كمن في صعوبة نمذجة الإقتصاديات ذات المنافسة غير الكاملة التي تترتب علي وجود وفورات خارجية وعوائد متزايدة الحجم, وهي الظواهر الإقتصادية التي ركزت عليها النظرية الراقية للتنمية كأهم خصائص إقتصاديات الدول النامية . وعلي الرغم من هذا النقد إلا أنه قد تمت الإشادة بمجموعة الأفكار المحورية التي قالت بها النظرية الراقية للتنمية وتمت ملاحظة أن هذه الأفكار لا تزال صحيحة من الناحية النظرية وأنها ستظل ذات قيمة عالية لأغراض التطبيق[2].

---

[1] علي عبدالقادر علي ,مصدر سبق ذكره . ص ص36-40.

[2] علي عبدالقادر علي , مصدر سابق , ص ص 42.

نظرية النموذج المفتوح للتنمية :

ترتكز هذه النظرية علي أربع دعائم رئيسية هي :تحرير الأسواق , إستكمال البنية التحتية وتطويرها , الموازنة الصائبة بين الأنظمة الضريبية والتنظيم الصناعي وأخير عقد وتطوير الشراكات الدولية . إضافة إلي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لبنية أعمال مستقرة وآمنة .

هذا النموذج طبقته الصين و لا يخفي علي عالم اليوم ما وصلت إليه الصين من نمو إقتصادي متسارع [1].

---

[1] وكيبيديا , الموسوعة الحرة .

المبحث الرابع
مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام

ان الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة في اتساع مستمر علما بان الكثير من الدول تبذل جهود جبارة لانتشال اقتصادها من الركود والتخلف .

تعتبر التنمية الاقتصادية طريقا لتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد المختلفة ومنها الدول الاسلامية.

النمو الاقتصادي لغة يعني الزيادة ، ونمو اية كمية يعني زيادتها ، نمو الاقصاد تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية لافراد هذا الاقتصاد.

النمو الاقتصادي يعني مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيق . النمو الاقتصادي نمو تلقائى للاقتصاد يؤدي الي زيادة الناتج القومي دون تغيير اداري في عمل واداء الاقتصاد وهو يحدث في المجتمعات علي مرور الزمن ويؤدي الي النمو الطبيعي لها[1].

أما التنمية الاقتصادية فهي أسلوب التوصل لهذا النمو ، اي دخول الاقتصاد مرحلة النمو السريع المطرد ، مستهدفا تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن ، يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه وهو يساهم في تحقيقها .

والتنمية الاقتصادية تشمل : اجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف الي تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمي من الافراد .

التنمية الاقتصادية مفهوم يتضمن اجراء تغييرات جزرية في تنظيمات وفنون الانتاج و هيكل الناتج ، وفي توزيع عناصر الانتاج المختلفة بما يؤدي الي زيادة عناصر الانتاج المستخدمة وكفاءة هذه عناصر ومن زيادة الناتج القومي أو المحلي الحقيقي للمجتمع .

يفهم من التعريفات السابقة أن التنمية تعني تكوين رأس المال اللازم للتقدم الاقتصادي اي زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصاد الدولة بشكل عام ، وهذه التعريفات كلها تركز علي الجانب المادي فقط ، مع اهمال كامل للعوامل الاخلاقية والاجتماعية التي ينبغي أن ترتبط بها التنمية الاقتصادية كما هو الحال في المنهج الاسلامي للتنمية ، حيث انها متكاملة شاملة للانسان حيث لايفصل الاسلام في منهجة بين العوامل الاخلاقية عن الاقتصادية أو الاجتماعية .

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون , الإقتصاد الإسلامي , دار المسيرة للنشر والتوزيع , الأردن 2010 , ص ص 240-270.

ونحن كمسلمين علينا أن نستخدم الاساليب التنموية التي تبع معتقداتنا الاسلامية الماخوذه من القرآن الكريم والسنه النبوية والواقع الاجتماعي للمجتمع المسلم . حيث أن ديننا الاسلامي شامل بجميع نواحي الحياة .

تعني التنمية في الاسلام زيادة الدخل القومي الحقيقي لمجتمع علي مدي من الزمن بمعدلات لاتسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ، وانما تعمل أيضا علي تضيق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الاكثر تقدماً . وتعني أيضا توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الانسانية والنشاط الانساني: المجالات الفكرية ، التكنولوجية ، الاقتصادية المادية وكافة المجالات الاجتماعية.

يقوم النسق الاسلامي للتنمية الاقتصادية علي استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والجمع بينها وبين التنمية الاجتماعية حتي يمكن توفير الاحيتاجات المعشية والرفاهية لسائر أفراد المجتمع بما يناسب كل عصر ويتفق مع مفهوم الاسلام للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مقترنا بتقوي الله وشكره واقامة المجتمع الاسلامي المتماسك وافراده المتعاونين علي البر التقوي، ومقياس الرفاهية الاقتصادية في الاسلام تحقيق تقوي الله مع وفرة الانتاج وسهولة الحصول علية مرتبطا بالامن والطمأنية للفرد والمجتمع في الداخل والخارج .

ان مفهوم التنمية في الاسلام يبدأ من حقيقة ان الموارد كلها في السماوات والارض ، المال مال الله ونحن مستخلفون فيه ، وانما مسخرة لخدمة الانسان ، والانسان في ضؤ تسخير الموارد، عليه أن يعمل علي تحرير المجتمع الاسلامي كأفراد وكمجتمع من ضغط الحاجة[1] ، وان يضمن الفرد احتياجاته في المجتمع المسلم من خلال ناتج عمله أو ما توفره له دولة الاسلام ان لم تسعه طاقة عملة ودخله ، حيث من واجبات الدولة الاسلامية تأمين حد الكفاية لافراد المجتمع بما يتلائم واستمرار في المجتمع المسلم .

قال تعالي : (له مافي السموات وما في الارض ومابينهما وماتحت الثري)[2] (واذا قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة)[3] وتبعة الاستخلاف تعني العمل بجدية وباستمرار من قبل ابناء المجتمع علي تنمية المال الحلال حتي قيام الساعة . والعمل المطلوب هو العمل الذي تزكو بة النفس وتقوم به الاخلاق وتتسع بة دائرة البر والتقوى ، ويحفظ بة الدين والبدن والعقل والمال والنسل . ولتنمية المال وتوظيفة شروط ، منها أن يؤدي الخلق حقوق المال لمالكة الاصلى وللمجتمع أي تأدية الزكاة المفروضة والصدقات التطوعية الكفارات وغيرها من النفقات تحقيقا لعدالة التصرف في المال واقامة

---

[1] يوسف إبراهيم , النفقات العامة في الإسلام , دراسة مقارنة , الدوحة , دار الثقافة للطباعة والنشر , 1988, ص ص 170-180.

[2] سورة طه ، الاية (6)

[3] سورة البقرة ، الاية (30)

للتكافل الاجتماعي وضمانا لافضل استخدام ممكن للمال ، قال تعالي (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)[1]

التنمية تعني نمو المجتمع وتطوره الي مستوى أفضل في جميع القطاعات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، كلما ارتقي المجتمع الي مستوي يحب المحاولة للارتقاء الي مستوي أفضل منه . أي انها ذات مضمون ديناميكي أي مستمر كي يحقيق الانسان من خلالها درجات متزايدة من السيطرة علي الموارد الاقتصادية المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل وعناصر القدرة الاقتصادية التى تحفظ للمجتمع المسلم مكانته داخليا وخارجيا كمجتمع القدوة والنموذج ليحقق هدفه في قوله تعالى (كنتم خير امة اخرين للناس)[2] .

اذا كانت التنمية تسعى في اسمي اهدافها لايجاد مجتمع الرفاهية، فان الاسلام قد وفر هذه الرفاهية المتعددة الابعاد للمسلمين ولغيرهم من البشر من الالتزام بالاسلام وكان نموذجاً يحتزى به.

وسوف يظل هذا المجتمع الاسلامي يتخبط يمينا وشمالا علي غير هدى باحثا عن من ينفذه من كبوته التي طالت ، وسوف لن يتحقيق المشروع الانسانى المتمثل في اعمار الارض وسوف يبقى التخلف قائما مادام المسلمون بعيدين عن شرع الله وتظل المعيشة الضنكة جاثمة علي البشر ، قال تعالي: (ولو ان أهل القري أن امنو واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بذنوبهم) [3].

فاذا اردنا الاصلاح لابد من عودة صادقة الي التشريع الاسلامى المتمثل في القران الكريم والسنه النبوية والماثور بين السلف الصالح ، ولامانع من النظر الي تجارب الامم الناجحة في ميادين التنمية الاقتصادية.

أن الهدف من وجود الانسان في هذه الحياة ، هو تحقيق العبودية لله والاستخلاف في الارض مصد اقا لقوله (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (56) ما اريد منهم رزق وما اريد ان يطمون (57) ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين (58) [4].

اذا تحقيق العبودية فعلا في الانسان ينتج ذلك عندنا مجتمع المتقين الذين يفرج الله لهم المشاكل بما في ذلك المشكلة الاقتصادية لقولة تعالي : (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، ويرزقه من حيث لايحتسب)[5].

اما الهدف الثاني هو الاستخلاف والذي يقصد منه عمارة الارض كي نشيد تنمية شاملة ومتوازنة وذلك لقوله تعالي: (وسخر لكم مافي الارض جمعيا منه ان في ذلك لايات لقوم يتفكرون)[6].

---

(1) سورة الاعراف ، (129)
(2) سورة آل عمران ، الاية (110)
(3) سورة الاعراف ، الاية \\096\9
(4) سورة الذاريات ، الايات (056- 58)
(5) سورة الطلاق ، الاية (2)
(6) سورة الجاثية ، الاية (13)

لقد حققت نظريات التنمية في الفكر الرأسمالي نمو في الاقتصادات القومية بشكل عام لكن تركزت في المجال المادي ، واهملت الجوانب الاخلاقية والاجتماعية ، الذي تعد الانسان الصالح والمجتمع الصالح كي تصبح عملية التنمية متكاملة في جميع الميادين ، حيث لايمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية والاخلاقية ، باعتبار ان التنمية الاجتماعية تعمل علي تغيير القيم والعادات والتقاليد غير المناسبة والتي تشكل انماط السلوك في المجتمع , وذلك كي ينطلق المجتمع من قاعدة سليمة تمكنه من الاستفادة من التقدم التقنى المتاح له[1] .

[1] محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الاسلامي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010م ، ص 265 .

المبحث الأول:

التخطيط الاقتصادي في السودان

مقدمة:

يعتبر التخطيط الاقتصادي ظاهرة جديدة وعلي الرغم من قصر مدته إلا انه توسع بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي أصبح التخطيط الاقتصادي يستخدم في كثير من بلدان العالم ومنها السودان.

بدأ التخطيط الاقتصادي وتطور في البلدان غير المتقدمة نسبياً إذ انه أقرت أول خطة طويلة الأجل في عام 1920 في الاتحاد السوفيتي[1] .

وقد كان لاتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية اثره في اتخاذ التخطيط كاسلوب سريع للتنمية الاقتصادية ، وقد ابرز نجاح هذا الاسلوب تأكيد أهمية التخطيط الاقتصادي في استغلال الموارد المتاحة بصورة أكثر فاعلية ، واتبعت العديد من الدول النامية منهج التخطيط الاقتصادي كأسلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتخطيط كمنهج يتضمن أهداف معلومة في فترة زمنية محددة .

تعود محاولات التخطيط الاقتصادي في السودان إلي عام 1946م حيث وضع أول برنامج للتنمية الاقتصادية يمتد من 1946- 1951م وقد قدر لهذا البرنامج مبلغ 13,75 مليون جنيه سوداني واعتمدت للصرف علي 193 مشروع . حيث كانت معظم هذه المشاريع غير إنتاجية بل كانت عبارة عن برنامج للصرف علي بعض المباني الحكومية والكهرباء والتعليم والصحة وبعض جوانب المشاريع الإنتاجية كتوسيع مشروع الجزيرة وتعلية خزان سنار ، أما في برنامج السنوات الخمسة الثانية من 1951- 1956م [5]فقد اعتمد لها مبلغ 24 مليون جنيه وعدل عام 1953/52م إلي 32 مليون جنيه ثم عدل مرة أخري عام 1954/53م إلي مبلغ 32 مليون جنيه وقد وزع هذا المبلغ علي 50 مشروع وزعت علي النحو التالي:

جدول (2-1) يوضح تمويل برنامج التنمية الاقتصادية (1946- 1951م)

---

(1) نوال الجلال . مشاكل التخطيط الاقتصادي في السودان , رسالة ماجستير , جامعة النيلين , 2004م , ص ص 17-56.

(2)) عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني , 1980م , ص 32.

القطاع	المبلغ	النسبة
النقل والمواصلات	9,3	%27
مشروعات إنتاجية	7,8	%23
مشروعات خدمات تعليم وصحة	6,9	%20
المرافق العامة	5,1	%15
الإدارة	4.1	%12
احتياطي غير مخصص	0.8	%3
الجملة	24	%100

المصدر: وزارة المالية – التقارير السنوية .

وبعد ذلك التوزيع بدات محاولات جادة لوضع خطة خمسية تغطي السنوات من 57-1962م لكنها لم تظهر إلي حيز الوجود ، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلي فشل محاولات اكتشاف مقترحات الوحدات المختلفة أنها تفوق الامكانية المادية المتاحة بقدر كبير ، حيث كان البديل لها هو اتباع برنامج تنموي سنوي طبق منها في عام 1958/57 و1959/58م ثم جاءت محاولة أخري لوضع خطة خمسية محاولات وضع البرامج السنوية حتى تم وضع الخطة العشرية في الاعوام 62/61- 1971/70م .

وبالنظر إلي محاولات التخطيط في السودان في الفترة من 46- 1960 يتأكد لنا صعوبة اعتبار ما وضع من خطط خمسية أو سنوية أنها تفتقر للمقومات الأساسية للتخطيط من حيث الأهداف ومن حيث الاعداد العلمي الصحيح أو وجود هيئة لا مركزية متمرسة في اعداد وتنسيق الخطط والمشروعات لذا سوف نتناول بشئ من التفصيل الخطط التي وضعت للنمو بالاقتصاد السوداني , والخطط هي:

المطلب الاول

الخطط الإقتصادية في السودان

الخطة الاقتصادية الاجتماعية العشرية (62/61- 1971/70م):

تعتبر الخطة العشرية أول تجربة حقيقية للتخطيط الشامل في السودان وتعتبر الفترة التي وضعت فيها الخطة العشرية هي الفترة التي حقق فيها التخطيط الاقتصادي نوعاً من التوازن التخطيطي ، حيث نمت معالجة العديد من الجوانب الضعيفة التي لازمت محاولات التخطيط في الفترة من 1960/46 وتمثل هذا الضعف في عدم وجود هيئة لا مركزية متمرسة في الاعداد والتنسيق الجيد للمشروعات المستهدفة وبلتالي أصبح التخطيط الاقتصادي في السودان أكثر شمولاً في جوانب الاقتصاد المختلفة ففي عام 1962/61 شمل التخطيط الاقتصادي كل القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة في خطة واحدة .

أهداف الخطة العشرية:

العمل علي زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ، عن طريق زيادة الإنتاج القومي , وتوسيع قاعدة الاقتصاد السوداني وذلك بزيادة الإنتاج وتنويعه ,والعمل علي التوسع في الصادرات وزيادة السلع البديلة للواردات[1] .وتحسين الاحوال الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية , وخلق فرص للعمالة المتزايدة للعمالة المنتجة , واستمرار الدراسات والتجارب والبحوث العلمية في تقدير موارد البلاد وإمكاناتها المتاحة , الاحتفاظ بمستوي ثابت للأسعار .

مصادر تمويل الخطة العشرية:

تم إصدار قرار بان يتم تمويل الاستثمارات الكلية للخطة من المدخرات المحلية من أرصدة السودان الحرة والقروض والمعونات الأجنبية بالنسب الآتية علي التوالي 75% ، 12%، 24% وقد تقرر ان يبلغ حجم التمويل الأجنبي مبلغ 149 مليون جنيه ، منها 117,3 مليون جنيه لاستثمارات القطاع العام ومبلغ 32,2 مليون جنيه لاستثمارات القطاع الخاص و54,1 مليون جنيه لسداد اصل فوائد الديون الأجنبية لتجعل تقديرات كل الأموال الأجنبية اللازمة خلال الخطة 203,6 مليون جنيه، ويشمل القطاع العام الحكومة المركزية والهيئات ذات الميزانيات المستقلة مثل السكة الحديد والجدول رقم (2-2) يوضح ذلك.

الجدول (2-2) يوضح تمويل استثمارات الخطة العشرية

[1] الخطة العشرية ، وزارة المالية .

السنة	مدخرات القطاع العام	مدخرات القطاع الخاص	المصادر الأجنبية	الجملة
1962/61م	16,1	9,1	23,1	48,3
1963/62	26.0	15,5	19,2	60,7
1964/63	20,7	14,6	18,6	53,9
1965/64	20,5	16,2	16,3	53,0
1966/65	20,1	18,0	14,4	52,5
1967/66	20,3	20,1	12,6	53,0
1968/67	21,6	22,8	12,2	56,6
1969/68	23,3	24,6	11,6	59,5
1970/69	24,6	26,6	11,2	62,4
1971/70	26,5	28,7	10,3	65,5
الجملة	219,7	196,2	149,5	565,4

المصدر: الخطة العشرية ، وزارة المالية .

الصعوبات التي واجهت تنفيذ الخطة العشرية:

أولاً : الجوانب الاقتصادية والمالية:

- تركز تنفيذ الخطة في الأربع سنوات الأولي في مشاريع ضخمة سببت ضغطاً علي الموارد الطبيعية والإدارية , وسرعة تنفيذ تلك المشاريع أنعكس سلباً علي التعليم والصحة.
- تركز جل المشاريع في مثلث النيل الأبيض والنيل الأزرق والخرطوم والرصيرص مع ملاحظة تناسي الشمال , الجنوب , الغرب والشرق (كل الأطراف) .
- تردي الأوضاع الأمنية في الجنوب والسخط العام علي النظام العسكري.
- تعتبر السكة حديد ذات أهمية قصوى في التنمية الاقتصادية , ولكن فشلت في الخمس سنوات الأولي في مقابلة احتياجات الترحيل , مما نتج عنه تأخير في استلام عائدات الصادرات بالعملة الصعبة ,مثال ذلك تأخير وصول المعدات لمواقع البناء .
- صعوبة الحركة في فصل الخريف لعدم وجود الطرق المعبدة في الأطراف.
- التمرد الذي حدث في ثلاث مديريات في جنوب السودان في عام 1955م, ولم توضع خطة للقضاء عليه نهائياً ,مما أدي إلي دمار في البنيات التحتية علي قلتها , وانحسار في الإنتاج .

- ضعف التمويل الأجنبي والذي يعتبر ذا أثر إيجابي في إحداث التنمية الاقتصادية , إذ كان المقدر في الخطة من المكون الأجنبي 197.6 مليون جنيه سوداني [1] , لكن حدث عجز بلغ 28 مليون جنيه سوداني.

ثانياً : صعوبات الجوانب الثقافية والاجتماعية:

- هناك نزوح دائم من الريف إلي الحضر ، أدي إلي قيام مدن عشوائية عديد افرزت أشكال مختلفة من الجريمة ، والعطالة في المدن .
- النمو الاقتصادي يتطلب تحول اجتماعي لأنه يعتمد علي ما يحدث لتفكير الإنسان من تغيير في عاداته وسلوكه كي تواكب المرحلة التي يعيشها .
- الأسرة الممتدة كشكل اجتماعي في السودان تحد من عملية الادخار وتؤثر سلباً علي الدافع للعمل بالنشاط المطلوب ، وكبير الأسرة مطلوب منه القيام بأعباء أفراد أسرته المعدمين أي كلما زاد دخل الفرد زادت الأعباء .
- إذا حدثت أزمة في الأسرة تؤثر سلباً علي تراكم رأس المال وذلك لعامل ترابط الأسرة الممتدة ، توجد ايجابيات مثل ما توجد سلبيات في الأسرة الممتدة مثال ذلك تكاتف الأسرة لتعليم احد أبنائها النابهين .
- العمل اليدوي في ثقافة الناس عمل غير كريم بل نشاطاً مهنياً .

ثالثاً: صعوبات تخطيط القوي العاملة:

توفر القوي العاملة عامل هام في تنفيذ المشروعات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة في أي خطة .

- واجهت الخطة العشرية غياب الإحصائيات وندرة الموظفين المدربين لذا لجأ المخططون إلي استعمال اسلوب التقريب .
- لم نشير الخطة إلي احلال العمالة في سير الخطة والتي تصل إلي 25% من القوي العاملة عند بداية الخطة .
- نقص القوي العاملة المدربة الماهرة لذا كان علي مقاول خزان خشم القربة تعيين 78عاملاً اجنبياً في عام 1961م ، و225 عاملاً في عام 1962 (العمالة الأجنبية رسامي خرط ، مساحين ، مراقبين) فقط من الكوادر المؤهلة المحاسبين وكتبة الحسابات .

---

[1] عبد الرحيم ميرغني , التخطيط الإنمائي في السودان , بيروت , بدون تاريخ , ص ص 25-75 .

رابعاً: صعوبات الجوانب الإدارية:

- النقص لحاد في الإداريين حيث ان نظام الحكم كان مصمماً علي نفر قليل من الاجانب من دولتي الاحتلال للقيام بالعمل الإداري والدولة حديثة عهد بالاستقلال وتعمل علي النهوض عبر التنمية الاقتصادية ، وتفتقر للكادر الإداري المدرب .
- حتى ارباب الخدمة المدنية الذين عاصروا الاستعمار لم يأتوا بجديد بكل بل إداري سوداني بمفاهيم أجنبية لا تواكب متطلبات المرحلة .
- نسبة لاعادة تنظيم وزارة المالية في عام 1963ن لتصبح مصلحة المالية ومصلحة التخطيط الاقتصادي ، تمت إعادة توزيع الكوادر علي المصلحتين واستأثرت مصلحة المالية بنصيب الاسد وتركت القليل للأخرى ، وبالتالي أصبح الوضع الوظيفي في التخطيط ضعيفاً لا يفي بالحاجة .
- عانت الكوادر التي تعمل في مجال التخطيط من عدم التدريب بالرغم من وجود فرص للتدريب الخارجي بحجة حاجة الوزارة أو الوحدات لموظفيها افقدت بذلك البلاد فرص نقل التجارب والتدريب والاضافات الجديدة في مجال التخطيط الاقتصادي .
- تفشي الفساد الذي طال امانة المال العام وقد بلغ في تقرير المراجع العام 1961 ، 1966م 131 حالة فساد وبلغت جملة المبالغ المسروقة 110,000 جنيه سوداني .
- تأخر قفل الحسابات في وقتها يؤخر بدوره علي القرارات ورسم السياسات بل عرقل واخر حركة تدفق رأس المال الأجنبي للقطاع العام إذا كان التأخير لاكثر من اربعة عشر شهراً .
- ضعف الفهم والادراك للحاجة للتنمية ولطبيعة التنمية المخططة مع انعدام التنسيق في القطاع العام .
- عدم تفهم المواطن لإهداف الخطة حتي يشارك بجد في تنفيذها .

تقييم الخطة العشرية (62/61 – 1971/70م):

- انتقل التركيز تدريجياً من قطاع الخدمات إلي قطاع الإنتاج الحديث ومن العقبات التي واجهت ذلك عدم توفر الكوادر المتخصصة في عمل التصميمات ومراقبة وتنفيذ المشروعات.
- بالرغم من أن جل الإهتمام إنصب علي خدمات البنيات الأساسية لكن قطاع النقل ظل عاجزاً عن مقابلة حجم حركة الصادر والوارد والنقل الداخلي .
- اهمل دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وظل دوره محدوداً جداً .
- اتضح ان معظم مشاريع التنمية لم تخضع لدراسات[1] جدوي لتوضيح اثر تلك المشروعات علي الدخل القومي والإنتاج .

[1] سيد مجدي ، التخطيط الاقتصادي في السودان , دار المعارف , القاهرة , 1966م , ص 114 .

- لم يحدد التوقيت الزمني والوسائل التي استخدمت في تحديد الاولويات .
- أهملت تماماً الخطة مستويات المعيشة في الارياف والمناطق النامية ، واهتمت فقط بتنمية القطاع الحديث مما أدي إلي الاخفاقات في معظم القطاعات[1] .
- النظام الحاكم الجديد تسبب في وقف الخطة عند استيلائه علي السلطة بحجة عدم رضا النظام عن الخطة .
- معدل النمو المتحقق كان قريباً من المستهدف والسبب يرجع إلي ان المصانع لم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية،وكذلك إنتاج القطاع الزراعي[2] .

الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية (71/70 – 1975/74م)

أعقبت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية في السودان الخطة العشرية كخطة ثانية للبلاد وقد اوكلت مهمة وضع الخطة لخبراء سوفيت ، وذلك لمعالجة الصعوبات التي واجهت الخطة العشرية سواء كان في محتوي الخطة أو في تنفيذها ، لُتتبشر البعض بالخبراء السوفيت ، لخبرتهم التخطيطية المتراكمة لكن واجهت الخطة العديد من جوانب الضعف ، والسبب هو عدم إلمام الخبراء الأجانب بدقائق وحقائق الأمور في الاقتصاد السوداني .

أهداف الخطة الخمسية[3]:

- زيادة إيرادات الحكومة المركزية لتبلغ جملتها 853 مليون جنيه خلال سنوات الخطة مقارنة بمبلغ 516,5 مليون من الجنيهات خلال الخمس سنوات التي سبقتها .
- زيادة الناتج القومي الإجمالي بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 7,6% مقابل 4,9 للسنوات الخمس التي سبقتها.
- زيادة نصيب قطاع الإنتاج السلعي إلي 65% في عام 75/74 مقابل 61,1% في عام 1970/69م .
- زيادة حجم الإنتاج الزراعي إلي 60,8% .
- تنمية الإنتاج الحيواني من اجل التسويق وزيادة حجمه بمعدل 75,5% .
- زيادة حجم الإنتاج الصناعي بمعدل 75,4% وادخال أنواع جديدة من السلع ، تنفيذ برنامج شامل لاستثمار القطاع العام للخدمات الاجتماعية في حدود مبلغ 215- 220 مليون جنيه مقابل 137 مليون جنيه في السنوات الخمس السابقة .

---

[1]. محمد زكي المسير ، الاقتصاد السوداني في عشرين عاماً , جامعة القاهرة , 1973م , ص 102.

[2] عبد الرحيم ميرغني ، مرجع سابق , ص 80 .

[3] وزارة المالية , إدارة التخطيط الإقتصادي , الاتجاهات الرئيسية للتنمية والتخطيط ، التقريرالسنوي المجلد الأول ، الخرطوم 1970م .

- زيادة استثمار القطاع العام لتنمية التعليم بنسبة 60% والتوسع في الخدمات الصحية بمعدل 82% والمرافق العامة 58% ، وذلك بجانب الاستثمارات التي تقوم بها المجالس المحلية والوزارات المعنية بهذا المجال .
- التوسع في شبكة القوة الكهربائية في المدن والأقاليم .
- زيادة الصادرات والواردات بحيث يرتفع حجم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .
- زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلي 46,6 جنيه سوداني أو بزيادة تبلغ 31% عما كان عليه عام 70/69 أي بمعدل سنوي202 جنيه سوداني بالمقارنة مع 44قرشاً في السنوات الخمس السابقة .

الموارد المالية للخطة الخمسية :

المبلغ المحدد للإستثمار في الخطة 385 مليون جنيه سوداني , نصيب القطاع الخاص 170 مليون جنيه والقطاع العام 215مليون جنيه .

الصعوبات التي واجهت الخطة الخمسية :

جانب كبير من الصعوبات الثابتة التي تواجه الإقتصاد السوداني التي شملت كل الخطط الإقتصادية , وأهمها نذكر:

- الضعف في التقديرات للإحتياجات الفعلية للقطاعات وضعف المقدرة التنفيذية.
- صعوبة توفير المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأخري الضرورية وإختناقات النقل .
- إعتماد الخطة علي الكادر الفني الأجنبي مما يجعل من التقلبات السياسية عرضة للخلل في الخطة , لضعف مساهمة الكادر الفني المحلي.

تقييم الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية وأثرها علي التنمية:

- كانت الخطة متفائلة حيث قدرت فائض كبير في ميزان المدفوعات خلال سنوات الخطة , لكن التجارة الخارجية شهدت عجزاً مستمراً طيلة سنوات الخطة , والسبب زيادة حجم الواردات وإنخاض الصادرات وهي السمة الغالبة في الإقتصاد السوداني .
- حدثت زيادة في حجم المصروفات الإستثمارية ,عما كان بالخطة الأصلية المقدر 385 مليون جنيه , زاد في القطاع العام 215 مليون بنسبة 56% أما القطاع الخاص والذي كان 170 مليون جنيه زاد بنسبة 17% مما كان عليه في الخطة.
- مبالغة الوحدات والوزارات عند تقديم مقترحاتهم للإعتماد دون مراعاة للمعوقات المالية ومقدرة الوحدات علي تنفيذها .
- اختناقات النقل وعجز الوحدات في تقديم الخدمات الضرورية وخاصة حركة الصادر والوارد.
- عدم توفر مواد البناء والتشييد .

- عدم التطابق الزمني للحاجة للتمويل المحلي وتوفير التمويل ، ودائماً ما يكون حجم الاستثمارات اكبر من الموارد المتاحة .
- معظم المشروعات لم تعد اقتصادياً ولم تعد لها دراسات جدوي مما أدي إلي تأخير تدفق الموارد .
- الروتين الحكومي الذي لم يتوافق مع متطلبات شراء المعدات بالأسواق المحلية .

الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (77/78- 82/1983):

وعلي خلاف الخطتين العشرية والخمسية جاءت الخطة الستية علي أساس أنها خطة طويلة المدى تمتد من 77/76- 94/1995م . وتحتل الخطة الستية المرحلة الأولي من مراحلها الثلاث والتي تكون مدة كل منها ستة أعوام. وكما هو معلوم ان الخطة طويلة المدى تبتعد عن التفاصيل لكثرة المتغيرات خلال هذا المدى الطويل .

مراحل إعداد الخطة الستية[1] :

الأهداف التي تسعي الخطة الستية لتحقيقها:

- تحقيق متوسط نمو مستوي الناتج القومي المحلي يبلغ 8,5% .
- تخفيض نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج القومي المحلي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية .
- توزيع الاستثمارات لأقاليم السودان بصورة أكثر عدلاً .
- تحسين ميزان المدفوعات وتعبئة المدخرات لتضييق الشقة بين الاستثمار والادخار وبين التصدير والاستيراد .
- تعبئة الشعب السوداني والمؤسسات للمشاركة الفعلية في عملية التنمية في البلاد .

وقد تنبأت اسقاطات الخطة حدوث تغيير ملحوظ في مشاركة قطاعات الاقتصاد في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الخطة طويلة المدى . وعليه تتوقع الخطة مشاركة القطاعات في عام 94/1995م في إجمالي الناتج المحلي مقارنة مع 77/76[2] كسنة الأساس علي النحو التالي:

---

[1] عثمان ابراهيم السيد ، مرجع سابق ,ص43 .

[2] عثمان إبراهيم السيد , مرجع سابق ص 60.

جدول (2-3) يبين اجمالي الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية

القطاع	سنة الأساس 77/76	سنة النهاية 95/94
الزراعة	41,5	33
الصناعة والتعدين	9,5	15,5
الكهرباء والمياه	1,1	2,2
التشييد	3,4	7,4
النقل والمواصلات	6,4	8,5
التجارة والمالية والعقارات	25,5	24,4
خدمات حكومية وغير حكومية	11,7	9,0

المصدر: الخطة الستية المجلد الأول

الخطة الستية:

تعتبر الخطة الستية 78/77 -83/82 عبارة عن المرحلة الأولي من الخطة طويلة المدى وقد بنيت علي عدة أهداف يراد تحقيقها تتمثل في:

- تحقيق زيادة محسوسة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك عبر تنمية القطاعين الحديث والتقليدي وبمعدل نمو سنوي يبلغ 7,5% مع الاهتمام بالقطاع الزراعي كقائد للتنمية , وصون ثروة البلاد الطبيعية .
- تطوير وتحديث القطاع التقليدي الزراعي ,زيادة إنتاجية جميع قطاعات الاقتصاد القومي, توسيع فرص العمالة المنتجة والحد من البطالة .
- تطوير الصناعة كقطاع مكمل للزراعة واعطاء المصنوعات الزراعية الاولوية في ذلك,تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية والمدخلات الزراعية ,توسيع البنيات الأساسية وخاصة في مجالات النقل والطاقة والتسويق والتخزين .
- تحسين موقف ميزان المدفوعات بتوسيع التصدير وانتاج السلع البديلة ,تشجيع القطاع الخاص الوطني والاجنبي في مجال الاستثمار ,تطوير الحركة التعاونية لتقوم بالمساهمة في تعبئة كل الموارد المالية والبشرية المتاحة للتنمية.
- توفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة , العناية بتطوير المناطق المتخلفة وتشجيع سكانها للإسهام في الارتقاء بالمستوي المعيشي , زيادة تعبئة الادخار الحكومي .
- الاهتمام بتطوير الإدارة والارتقاء بمستوي القيادة التنظيمية لتمكين كل وحدة من تحقيق الأهداف المحددة لها وفقاً للبرامج الموضوعة والتغلب علي المشاكل التي تعترض التنفيذ, وإقامة التخطيط

المركزي للتنمية علي قاعدة متينة من التخطيط الإقليمي للتأكد من ان برامج ومشاريع التنمية تعكس الإمكانات والاحتياجات الحقيقية لكل اقليم .

مصادر تمويل الخطة الستية:

رصدت الخطة الستية مبلغ 2670 مليون جنيه للصرف علي الاستثمارات خلال فترة الخطة ، علي ان تكون استثمارات القطاع العام 1570 مليون جنيه والقطاع الخاص 1100 مليون جنيه . ويتم تمويل الخطة من المصادر المحلية والخارجية ، بنسبة 48% من المصادر المحلية مقابل 52% للمصادر الخارجية ، توقعت الخطة ان يكون إجمالي ايرادات الدولة من الخطة 3310 مليون جنيه و2860 مليون جنيه مصروفات لذلك كان الموجه من المبالغ لاستثمارات الخطة 450 مليون جنيه أي ما يعادل 29% من مصادر تمويل القطاع العام لذلك اتجهت الدولة للتمويل بالعجز وحددت مبلغ 285 مليون جنيه أي حوالي 18% من جملة استثمارات القطاع العام خلال الخطة . وقد جاءت هذه الأرقام بناًء علي تنبؤات الخطة التي تشير إلي زيادة الايرادات العامة خلال فترة الخطة بنسبة 7,5%سنوياً مقابل زيادة المصروفات العامة خلال نفس الفترة بنسبة 6,5%سنوياً وهذه مبنية علي أسعار عام 77/76 كسنة أساس .

جدول(2-4) يبين مصادر تمويل الخطة الستية

المصادر	مليون جنيه	النسبة %
(أ) المصادر المحلية:		
1- فائض الميزانية	100	%6
2- التمويل بالعجز	285	%18
3- جهود مالية إضافية	350	%32
الجملة	735	%47
(ب) المصادر الخارجية	835	%53
المجموع	1570	%100

المصدر: الخطة الستية المجلد الأول.

لذلك فان الافتراضات في زيادة نسبة المصروفات العامة خلال فترة الخطة تحتل عاملاً أساسياً في تنفيذ الخطة . ولاشك ان التصاعد العام للمصروفات في الدول النامية خلال السنوات الأخيرة مع ظروف التضخم العالمية التي نجمت من خلال تعامل الدول النامية مع الأسواق العالمية ، وهذا يؤكد بأن المصروفات سوف تنمو في الخطة مما يؤدي إلي ظهور العديد من المشكلات والمصاعب في الحصول علي التمويل اللازم في الوقت المناسب مما يؤدي بدوره إلي عدم تحقيق معدل النمو الاقتصادي والذي حددته الخطة بمقدار 7,5 % .

برنامج الاستثمار الثلاثي 79/78 – 1981/80م:

شهد العامان اللذان تليا الخطة الستية تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية كان لها اثر علي الاقتصاد ، لذا تطلب الوضع الاقتصادي وضع برنامج الاصلاح المالي والتركيز الاقتصادي لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي . أوضح البرنامج الثلاثي ان الخطة عجزت عن تحقيق هدف أساسي ، وهو معدل نمو ايرادات يفوق معدل نمو المصروفات ، والسبب في ذلك هو قصور في التركيبة الهيكلية للاقتصاد وبالتحديد تفوق الطلب لخدمات البينات الأساسية علي العرض . ونتيجة لصعوبة النقل واجه القطاع الزراعي مشكلة وجود فائض في المحاصيل في مناطق الإنتاج وشح في مناطق الاستهلاك وفقدان فرص التصدير . في القطاع الصناعي كان أداء المصانع اقل من الطاقة الإنتاجية المتاحة والسبب في ذلك مشاكل الترحيل مما يعقد توفير المواد الخام ، مشاكل توفير العملة الصعبة مما يؤثر علي قطع الغيار الضرورية ، ومشاكل انقطاع الكهرباء مما اثر سلباً علي فترات التشغيل .

شارك البنك الدولي في هذا البرنامج الثلاثي وفي حدود الموارد المحلية المتاحة والمقدرة التنفيذية للمشاريع وكانت خطوط برنامج الاستثمار الثلاثي كالاتي:

أ/ تكملة المشروعات التي بدأ فيها التنفيذ .

ب/ تدعيم وتقوية وإعادة تعمير المشاريع القائمة ذات الإنتاجية المنخفضة خاصة المشاريع الموجهة للتصدير .

ج/ التوسع في المشاريع القومية للبنيات الأساسية خاصة الطاقة والنقل .

د/ تخصيص القروض الميسرة والمنح للمشروعات الواردة في (ب) و(ج) مع سد العجز في تمويل المشاريع الواردة في (أ)[1] .

في ضوء ذلك حددت استثمارات وحدات الحكومة المركزية خلال سنوات البرنامج الثلاثي علي النحو التالي:

جدول (2-5) يبين استثمارات وحدات الحكومة المركزية

(بملايين الجنيهات)

السنة	الاعتماد بالعملة المحلية	النسبة	الاعتماد بالعملة الأجنبية	الجملة
79/78	115,0	%56	89,6	204,6
80/79	155,8	%56	124,8	280,6
81/80	191,0	%56	148,4	339,4
الجملة	461,8	%56	362,8	824,6

المصدر: برنامج الاستثمار الثلاثي ، ص 6 .

[1] عثمان إبراهيم السيد ,مصدر سبق ذكره ص, 73.

أما الاعتمادات التي قدرت للصرف بواسطة المؤسسات ذات التمويل الذاتي كالسكة حديد والخطوط الجوية السودانية وهيئة الموانى البحرية ، فقد كانت كالاتي:

جدول (2-6) يبين تقديرات صرف المؤسسات ذات التمويل الذاتي

(بملايين الجنيهات السودانية)

السنة	الاعتماد بالعملة المحلية	الاعتماد بالعملة الأجنبية	الجملة
79/78	9,5	23,4	23,9
80/79	13,1	30,8	43,9
81/80	19,6	44,9	64,5
الجملة	42,4	99,1	141,3

المصدر: نفس المصدر السابق .

واجهت الخطة الثلاثية مشكلة حقيقية وهي عجز الاقتصاد في تحقيق تقديرات الخطة الستية من حيث زيادة الإيرادات وحصر المصروفات لتكون في نطاق يقل عن الايرادات والتركيز علي التمويل بالعجز ، وصعوبة توفير القدر المطلوب من العملات المحلية.

بالنسبة للاستثمارات الحكومية المركزية خلال هذا البرنامج فان القطاع الزراعي يحتل المركز الأول يليه القطاع الصناعي ثم قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثالثة ، لكن إذا نظرنا إلي الاستثمارات بعد إضافة مشاريع التمويل الذاتي نجد ان قطاع النقل احتل المركز الأول جامعاً 30% من جملة الاستثمارات يليه القطاع الزراعي بنسبة 27% والقطاع الصناعي 20% ثم قطاع الخدمات بنسبة 10% .

وفق الاستراتيجية الموضوعة للبرنامج الثلاثي فان نسبة 54,33% من جملة استثمارات الحكومة المركزية تذهب إلي المشروعات المستمرة مقابل 10,33% لتركيز المشروعات و19,33% للمشروعات الجديدة ، وسياسة اكمال المشروعات البادئة وتدعيم المشروعات القائمة هام لتشارك هذه المشروعات في زيادة الناتج الإجمالي المحلي ودعم المشروعات الجديدة .

برنامج الاستثمار الثلاثي الثاني 81/80 – 1983/82:

يغطي هذا البرنامج الثاني السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة الستية لكي الملاحظ انه شمل الستة الأخيرة من البرنامج الثلاثي الأولي 79/78- 1981/80م ، إذن يغطي هذا البرنامج عامين فقط وليس ثلاثة أعوام .

ولتحقيق هذا البرنامج الثلاثي الثاني للاستثمار قدر ان يكون الصرف في حدود مبلغ 1610 مليون جنيه بأسعار عام 80/79 منها مبلغ 1289 مليون جنيه لاستثمارات وحدات الحكومة المركزية مقابل مبلغ 321 مليون جنيه لاستثمارات الوحدات ذات التمويل الذاتي أي بنسبة 80% مقابل 20% من

جملة المبلغ المخصص لهذا البرنامج ، وقد تم تقسيم مبلغ البرنامج من حيث قطاعات الاقتصاد المختلفة علي قرار المبين في الجدول ادناه .

جدول (2-7) يبين تقسيم مقترحات الاعتمادات علي وحدات التمويل المركزى والذاتي

(بملايين الجنيهات)

الوحدة	مقترحات الاعوام الثلاثة			النسبة المئوية
	عملة محلية	عملة أجنبية	الجملة	
(أ) ووحدات التمويل المركزي				
1/ القطاع الزراعي	171,0	243,0	414,0	26
2/ الصناعة	40,0	39,0	79,0	5
3/ الطاقة والمياه	102,0	146,0	248,0	15
4/ قطاع النقل والمواصلات	63,0	140,0	203,0	13
5/ قطاع الخدمات	72,0	41,0	143,0	9
6/ التنمية المحلية	109,0	36,0	145,0	9
7/ الاحتياطي	57,0	-	145,0	9
الجملة	614,0	675,0	12289,0	80
(ب) وحدات التمويل الذاتي				
1/ هيئة السكة حديد	37,4	91,5	128,9	
2/ هيئة الخطوط الجوية	6,9	7,0	13,9	
3/ هيئة الموانى البحرية	32,7	89,0	121,7	
4/ المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية	19,0	37,5	56,5	
الجملة	96,0	225,0	321,0	20

الاستثمارات بعد إضافة مشاريع التمويل الذاتي نجد ان قطاع النقل احتل المركز الأول جامعاً 30% من جملة الاستثمارات يليه القطاع الزراعي بنسبة 27% والقطاع الصناعي 20% ثم قطاع الخدمات بنسبة 10% .

وفق الاستراتيجية الموضوعة للبرنامج الثلاثي فان نسبة 54,33% من جملة استثمارات الحكومة المركزية تذهب إلي المشروعات المستمرة مقابل 10,33% لتركيز المشروعات و19,33% للمشروعات الجديدة ، وسياسة اكمال المشروعات البادئة وتدعيم المشروعات القائمة هام لتشارك هذه المشروعات في زيادة الناتج الإجمالي المحلي ودعم المشروعات الجديدة .

برنامج الاستثمار الثلاثي الثاني 81/80 – 1983/82:

يغطي هذا البرنامج الثاني السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة الستية لكي الملاحظ انه شمل الستة الأخيرة من البرنامج الثلاثي الأولي 79/78- 1981/80م ، إذن يغطي هذا البرنامج عامين فقط وليس ثلاثة أعوام .

ولتحقيق هذا البرنامج الثلاثي الثاني للاستثمار قدر ان يكون الصرف في حدود مبلغ 1610 مليون جنيه بأسعار عام 80/79 منها مبلغ 1289 مليون جنيه لاستثمارات وحدات الحكومة المركزية مقابل مبلغ 321 مليون جنيه لاستثمارات الوحدات ذات التمويل الذاتي أي بنسبة 80% مقابل 20% من جملة المبلغ المخصص لهذا البرنامج ، وقد تم تقسيم مبلغ البرنامج من حيث قطاعات الاقتصاد المختلفة علي قرار المبين في الجدول ادناه .

جدول (2-7) يبين تقسيم مقترحات الاعتمادات علي وحدات التمويل المركزى والذاتي

(بملايين الجنيهات)

الوحدة	مقترحات الاعوام الثلاثة			النسبة المئوية
	عملة محلية	عملة أجنبية	الجملة	
(أ) ووحدات التمويل المركزي				
1/ القطاع الزراعي	171,0	243,0	414,0	26
2/ الصناعة	40,0	39,0	79,0	5
3/ الطاقة والمياه	102,0	146,0	248,0	15
4/ قطاع النقل والمواصلات	63,0	140,0	203,0	13
5/ قطاع الخدمات	72,0	41,0	143,0	9
6/ التنمية المحلية	109,0	36,0	145,0	9
7/ الاحتياطي	57,0	-	145,0	9
الجملة	614,0	675,0	12289,0	80
(ب) وحدات التمويل الذاتي				
1/ هيئة السكة حديد	37,4	91,5	128,9	
2/ هيئة الخطوط الجوية	6,9	7,0	13,9	
3/ هيئة الموانى البحرية	32,7	89,0	121,7	
4/ المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية	19,0	37,5	56,5	
الجملة	96,0	225,0	321,0	20
الإجمالي الكلي للاستثمار	710.0	900.0	1671,0	100

المصدر: برنامج الاستثمار الثلاثي .

وفق تلك الاعتمادات فان البرنامج مطلوب منه ان يحقق الأهداف التالية:

1- اكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها .
2- التركيز علي التنمية الرأسية وتشغيل الطاقات المعطلة .
3- توجيه الاستثمار الجديد نحو المناشط الإنتاجية الأقل اعتماداً علي الطاقة وعلي المدخلات المستوردة .
4- التركيز علي تنمية القطاع الزراعي بشقيه الحديث والتقليدي .
5- الاستمرار في مشروعات البنيات الأساسية .
6- الاهتمام بقطاع الثروة المعدنية وتنمية موارد الطاقة .
7- الاهتمام بالتنمية الاقليمية والمحلية وزيادة الاستثمارات في المناطق الأقل نمواً .
8- الاستمرار في تركيز الخدمات الاجتماعية .
9- تشجيع رأس المال الوطني والاجنبي للاستثمار .

قلت نسبة المكون المحلي عن الفترة الأولي للخطة من 56% إلي 47% وهذا بدوره يؤدي إلي اللجؤ للاستدانة من النظام المصرفي إلي التمويل بالعجز .

أما المكون الأجنبي للبرنامج والذي يبلغ 900 مليون جنيه (منح وقروض) وفر منه 550 مليون والباقي يمثل 38,8%من المطلوب ، بلغت ايرادات هذا البرنامج 329,9 مليون جنيه مما أدي إلي ان يبطئ بنشاط الاستثمار ايضاً عدم التوازن في التوزيع أدي إلي تقليص نشاطات التنمية ، وبالتالي انخفض النمو المستهدف من 7,5 % إلي 6,4% والسبب ليس انخفاض الاستثمارات وحدها بل ضعف الإنتاج العام الذي واكب تلك الفترة في قطاعات الإنتاج الأساسية كتدني إنتاجية القطاع الزراعي بصورة عامة وتعرض البلاد لامطار غزيرة عام 1978م حيث انخفض الإنتاج من 5% للاعوام الخمسة السابقة إلي 2,2% .

الصعوبات التي واجهت الخطة الستية:

1- أزمة نقل السلع تمثل أهم اختناقات التنمية في السودان سواء كان للصادر ام الوارد .
2- صعوبة توفير النقد الأجنبي والمكون المحلي وفق ما حدد له في الخطة الستية.
3- تنفيذ المشاريع يحتاج لمواد البناء والتشييد من اسمنت وخلافه وهذا ما تفتقر اليه البلاد إذ الموجود لا يكفي الحاجة .
4- انخفاض معدل الادخار .
5- المساهمة العالية للقطاع الزراعي بحوالي 40% من الدخل القومي و80% من صادرات السودان وتعرض هذا القطاع من وقت لاخر بعامل تذبذب الأمطار ، وتارة غزارة الأمطار واخرى الوفرة التي تقلل من قيمته في السوق العالمي .

6- ضعف كفاءة الموارد البشرية من حيث الكم والكيف والكفاءة والقدرات تقريباً هذه الصعوبات واجهت كل الخطط السابقة أيضا .

تقييم الخطة الستية :

- كانت تقديرات الخطة متفائلة أكثر من الواقع إذ أنها قدرت أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.5% دون الإعتماد علي تحليل واقعي , إنما علي رغبات السياسيين ودون إعتبار حساب المتغيرات ذات الأهمية القصوي في تنفيذها السليم مثل الإدخار و الإستهلاك.
- وضحت الظة نظرياً حجم الإستثمار إلا أنها لم تجد الموارد اللازمة محلياً أو عالمياً وحتي الأموال التي تم التأكيد عليها كمساعدات لم تستخدم في إستثمارات إنتاجية .
- واجه الجنيه السوداني إنخفاضاً مستمراً في محاولة يائسة لكبح العجز في ميزان المدفوعات المتكرر بغرض تنشيط الإقتصاد مما أدي بدوره إلي زيادة كبيرة في الواردات وإنخفاض كبير في الصادرات وزيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي الغير منتج ومن ثم إنخفاض كبير في معدل النمو الإقتصادي.
- واجهت فترة تنفيذ الخطة إرتفاع في سعر البترول عالمياً مما أثر سلباً علي الخطة .
- شهدت فترة تنفيذ الخطة هجرة مكثفة من الإختصاصين والمهرة والكفاءات الإدارية إلي دول البترول مما أثر سلباً علي تنفيذ الخطة.
- عدم الثبات في الإيرادات الضريبية وتفسر بعدم كفاءة الوحدات الإدارية في جمع الضرائب ويعكس ذلك ميل السلطات المركزية إلي المبالغة في تقدير الإيرادات العامة وإدعاءات الحكومة إنها يمكن أن تولد دخلاً في فترة قصيرة .

المطلب الثاني
الإستراتيجية القومية الشاملة في عقد التسعينات

مقدمة:

عاني السودان من ارتفاع العجز في موازين المدفوعات ، وزيادة أعباء الدين الخارجي ، وانخفاض في معدلات النمو لاعتماده علي الزراعة والصادرات الزراعية المتذبذبة الأسعار في السوق العالمي.

وانعكست هذه الصورة بشكل واضح في الناتج القومي الإجمالي إذ بدأ في الانخفاض حتى وصل عام 1989م إلي نحو سالب بنسبة 2%[1] . لذا بادر المخططون لعقد المؤتمر الاقتصادي الأول لانقاذ البلاد من المشاكل التي المت بها وعليه فقد قام أول برنامج اقتصادي سمي بالبرنامج الثلاثي الأول 1990- 1993 ثم اعقبه برنامج عشري سمي الإستراتيجية القومية الشاملة للاعوام 1993- 2001م قسم إلي ثلاثة برامج 92- 95 ، 96- 98 ، 1999- 2003 وسوف نتناول هذه البرامج بشيء من التفصيل:

أولاً: البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي 1992/90م:

أهداف البرنامج:

- تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج , وحشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لمن يرغب داخلياً وخارجياً في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح باب المشاركة للجميع .
- تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد علي حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً وذلك بإتباع سياسات مناسبة من بينها, التركيز علي التنمية الزراعية , و تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له ,وتوفير الموارد اللازمة داخلياً وخارجياً لتحقيق أهداف البرنامج .

فيما يخص الخطوات التنفيذية المقررة حدد البرنامج الثلاثي تفصيلاً في مجال الإنتاج والتنمية والاستثمار ما يلي:

- العمل علي مقابلة التزام القروض الحرجة التي يؤثر توقف سدادها علي مشروعات التنمية القائمة .
- اعفاء ضريبي علي ال 15% من الأرباح (منسوبة إلي رأس المال) بعد تطبيق شريحة ضرائبية موحدة لا تزيد عن 40% لمدة لا تقل عن 10 سنوات من بداية الاستثمار .
- إنشاء صندوق تمويل الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني من المستثمر المحلي برأسمال قدره 100 مليون جنيه سوداني .

---

[1] وزارة المالية , التقرير السنوي , تقويم أداء وكسب ثورة الانقاذ خلال عشرة اعوام 1989 – 1999م ، ص 229 .

- إنشاء صندوق للحرفيين والصناعات الصغيرة بتمويل ابتدائي قدره 100 مليون جنيه .
- ادخال الذرة الشامية كمحصول نقدي جديد للتصدير خلال عام 1991/90م .
- إدراج أي أموال تقدمها البنوك التجارية للإنتاج الزراعي والحيواني من السقوف الائتمانية .
- التوسع في زراعة القمح وترشيد استهلاكه لتحقيق الاكتفاء الذاتي بنهاية عام91/90 .

شكل الأداء الاقتصادي في فترة البرنامج الأول 1991/90م:

وهي تمثل السنة الأولي لبرنامج الانقاذ الاقتصادي والتي عملت علي حل مشاكل السودان الاقتصادية الموروثة منذ القدم .

واجه تنفيذ الميزانية ظروف صعبة للغاية مما زاد من الاعباء وهي افرازات حرب الخليج وآثارها علي تدفق العون الأجنبي داخل البلاد وارتفاع أسعار المواد البترولية من 18 دولار للبرميل عام 1989م إلي 28 دولار في المتوسط إبان الأزمة مما حدا بحكومة الانقاذ لزيادة أسعار البترول والطاقة في شهري سبتمبر وأكتوبر في 1990 وزيادة معدل التحويل الإلزامي علي المغتربين ، وزيادة رسوم الجمارك ورسوم الإنتاج علي السجائر ، وزيادة سعر الخبز والسكر في يناير 1991 أضف إلي ذلك الحصار الاقتصادي ووقف تدفقات القروض والمنح من بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ، وشح الأمطار كل ذلك اثر علي معدل النمو الكلي لكن بالرغم من ذلك فان معدل النمو الكلي قد بلغ 1,2% مقارنة بمعدل نمو سالب 0,2% في عام 90/89 وذلك للتدني الذي أصاب الإنتاج الزراعي في القطاع المطري بشقيه الآلي والتقليدي . أما الإنتاج الصناعي فقد طرأ عليه بعض التحسن بعامل سياسة الاستثمار التجاري والذي وفر المدخلات وقطع الغيار وسياسات التسعير المجزية للمواد المستوردة وبرنامج إعادة تأهيل السكر والنسيج .

السلبيات التي واجهت تنفيذ برنامج الإنقاذ الاقتصادي:

هنالك عوامل داخلية وخارجية تمثلت في الجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد في عامي 89، 90 والوضع السياسي المعقد الذي صاحب حرب الخليج ، وانقطاع المعونات الدولية والعربية ، ارتفاع تكلفة الإنتاج مما أدي إلي إضعاف الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف والتصحر ، ضعف موارد النقد الأجنبي التي اوقفت المشاريع التنموية الكبري ، إضافة إلي ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التمويل الخاصة اخذت تتخذ مواقف سياسية سالبة تجاه السودان مثال ذلك حجب الجماعة الأوربية مبلغ 600 مليون دولار استحقاق السودان في اتفاقية لومي .

الأداء الاقتصادي الفعلي خلال البرنامجين الأول والثاني (93/92 – 1998م):

لقد حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير خلال سنوات البرنامجين الأول والثاني وذلك باعتباره القطاع الرائد والمناط به تحقيق أهداف الإستراتيجية القومية الشاملة الرامية إلي زيادة الإنتاج والانتاجية وتحقيق الأمن الغذائي وقد انعكس ذلك بزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من

38% عام 93/92 إلي 47,4% عام 1997م[1] .كما سجل ازدياداً مضطرداً في معدل النمو بلغ في المتوسط الحالي 2.1%سنوياً ويعزي ذلك إلي الطفرة الهائلة التي حدثت في قطاع الثروة الحيوانية ، والزيادة الواضحة في إنتاج القطاع المطري (آلي ، تقليدي) .

- في جانب حصيلة الصادات الزراعية وتخفيف العبء علي ميزان المدفوعات فهي لم تحقق المستوي المطلوب لضعف أسعارها العالمية وتدني الإنتاج المحلي لسلع الصادر إذ اتجهت السياسة إلي تشجيع السلع الغذائية .
- أما قطاع الثروة الحيوانية فقد سجلت عائداته زيادة كبيرة ويعزي ذلك إلي توفر الأسواق العالمية ، عدم حوجة هذا القطاع لاستثمارات ضخمة لتوفر المراعي الطبيعية.
- كانت المساحات المزروعة كالآتي: 40 مليون فدان تحتل 66,7% من المستهدف علي القطاع الأول أما القطاع المطري بشقيه (آلي ، تقليدي) بلغت في المتوسط 52% من أهداف الإستراتيجية ، أما القطاع المروي فقد بلغت نسبة التغير حوالي 44% من المساحات المستهدفة للبرنامجين جدول (2-8) :

الجدول(2-8) يوضح تنفيذ الأداء الفعلي للمحاصيل الرئيسية خلال البرنامجين الثلاثي الأول والثاني

المحاصيل الرئيسية	نسبة تنفيذ ب/ث الأول مقارنة مع اهدافه %			نسبة تنفيذ ب/ث الثاني مقارنة مع اهدافه %			متوسط نسبة التنفيذ للبرنامج الأول والثاني		
	المساحة	الإنتاج	متوسط الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	متوسط الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	متوسط الإنتاجية
القطن	53,5	47	87,5	70	53	78	62	52	87
الذرة	94	76	79,1	68	55	80	79	64	80
القمح	47	56	67,1	83	71	87	87	63	56
الدخن	102	75	62,4	60	35	63	73	49	66
السمسم	97	62	97	80	91	122	86	87	83
الفول السوداني	82	36	81	103	138	99	94	96	98
زهرة الشمس	55	54	100	15	10	52	30	23	90

المصدر: وزارة المالية - الإستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص 12.

أداء قطاع الثروة الحيوانية:

[1] وزارة المالية , الإستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الثاني ، ص 3 .

تميز هذا القطاع بمعدلات نمو مطردة حيث تصاعدت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من 16,4% في عام 93/92 إلي 20% في عام 1997م كما زادت مساهمة القطاع في عائد الصادرات من 66,6 مليون دولار في عام 1992 اللي 146 مليون دولار في عام 1997 أي بزيادة قدرها 207% خلال الفترة المذكورة وزاد عدد القطيع من 76,6 مليون رأس في عام 93/92 إلي 114 مليون رأس وفق تقديرات عام 1997م .

أداء قطاع الري والموارد المائية:

يهدف هذا القطاع إلي زيادة المساحات الزراعية المروية إلي ثلاثة إضعاف من 3,2 مليون فدان[1] إلي 9 مليون فدان وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المائية بنهاية الإستراتيجية لكن ما تحقق فعلياً كان بنسبة 9% أي زادت المساحة بحوالي 513 ألف فدان خلال سنوات البرنامجين ، بلغت نسبة التنفيذ للمستهدف من حجم المياه المتاحة من مياه النيل والاودية والخيران 43% .

إستراتيجية قطاع الصناعة:

تنبع أهمية قطاع الصناعات من ان هنالك قطاع رائد هو القطاع الزراعي ، وكي يستمد القطاع الزراعي قوته لابد من الاستناد علي ركيزة صناعية قوية وفاعلة من هنا جاء دور اهتمام ثورة الانقاذ الوطني بهذا القطاع حيث تمثلت موجهاته في الآتي:

(أ) برنامج اولي عاجل:

1- تأهيل المناطق الصناعية الكبري بتوفير الطرق والمجاري والمياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات ومستودعات الوقود .
2- تشغيل الطاقات المعطلة في المشاريع الإنتاجية الصناعية بتوفير كافة المعينات .
3- الاهتمام بمشاريع التنمية الراسية والإحلال ، والتجديد ، والارتقاء بالنوعية والإنتاجية .
4- إلغاء أنظمة رخص الاستيراد للخدمات التي لا تتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات خاصة.
5- وضع برامج تفصيلية لانقاذ المشروعات الصناعية التي توقفت عن الإنتاج ومعالجة أسباب تدهورها .
6- تطبيق سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي علي عمليات الإنماء والإنتاج الصناعي ويتبع ذلك:

(أ) التخلص من مشروعات رأسمالية الدولة في المجالات غير الإستراتيجية .
(ب) تحرير القطاع الصناعي من النظم المقيدة والبيروقراطية العقيمة .
(ج) تحرير أسعار المنتجات الصناعية من القيود الإدارية والضغوط الاحتكارية .
(د) تمكين الصناعيين من اتخاذ القرارات الحاسمة لإدارة منشآتهم بغير تدخل تحكمي بيروقراطي.

[1] وزارة المالية - الإستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الثاني ، الجزء الأول .

(هـ) توفير حرية التعامل بالنقد الأجنبي بما يمكن الصناعيين من الحصول علي حاجاتهم من العملات من الموارد المحلية والاجنبية .

(و) تخصيص حصص من البروتوكولات التجارية وبرامج استيراد السلع والقروض والتسهيلات الممنوحة للحكومة لتوفير مستلزمات الإنتاج الصناعي

الأهداف القطاعية:

ركزت علي الصناعات الآتية (الغذائية – السكر – الهندسية – الكيماوية – البوهيات – النسيج – الجلود – الزيوت والصابون – مواد البناء والأدوية) من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والتطوير للصادر.

أداء القطاع الصناعي في فترة الإنقاذ:

لقد أدت سياسة تشجيع الاستثمار خلال البرنامجين الأول والثاني للإستراتيجية القومية الشاملة والتي تمثلت في الميزات والإعفاءات والرسوم والجمارك والضرائب بالإضافة إلي منح الأراضي الصناعية بأسعار تشجيعية إلي تحسن نسبي في القطاع الصناعي ، اتضح أن 60% من الطاقات العاطلة قد تم تشغيلها تمثل ذلك في كل من (السكر ، الاسمنت ، المسبك المركزي ، المطاحن ، الجلود الأدوية ... الخ) وبالتالي يتضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي في الجدول (2-9) .

جدول (2-9) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي للفترة من 93/92 -1998م

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي
1993/92	1,467	17,5
1994/93	1,480	16,4
1995/94	1,55	15,8
1996/95	1,407	14,1
1997/96	1,509	14,5
1998/97	1,542	15
1998	1,640	14,8

المصدر: وزارة المالية - العرض الاقتصادي لسنة 1999.

الموجهات والأهداف العامة للبرنامج الصناعي الثالث للإستراتيجية القومية الشاملة للفترة (1999-2002م)[1]

1- الاعتماد علي الذات في مجال سياسات الصناعات التحويلية لإنتاج السلع الرأسمالية من ماكينات ومعدات وقطع غيار .
2- ارساء البنيات السياسية والاجتماعية والثقافية للتحول الكامل لاقتصاديات السوق والعمل بشفافية والاتزان الاجتماعي .
3- بناء القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص بتطوير سياسات الخصخصة وتخصيص موارد اكبر للقطاع الخاص .
4- تحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية وتأهيلها مع مراعاة البيئة .
5- الاستمرار في برنامج الخصخصة كي تشمل بقية المنشآت الصناعية عدا الاستراتيجي منها ، الاهتمام بالتحفيز ، وتحرير الأجور للعمل بغرض رفع الإنتاجية .
6- الاستمرار في عملية الاندماج في السوق العالمي .
7- الاهتمام بالإنتاج وتصنيع المواد الغذائية باستغلال الموارد المتاحة مثل (الخضر ، الفاكهة ، اللحوم ، منتجات الألبان) .
8- إقامة شبكات المعلومات وربطها بالعالمية والإقليمية وتوطين التقانة .
9- إعادة بناء أجهزة الدولة والارتقاء في الأداء .
10- أعاد مرشد الاستثمار لإفادة المستثمرين .
11- تشجيع صناعة البتروكيماويات في ظل استغلال البترول السوداني .
12- وضع برامج تفصيلية لانفاذ المشروعات الصناعية التي توقفت عن الإنتاج ومعالجة أسباب تدهورها .
13- دعم البنية الأساسية للصناعات الصغيرة في مجالات الأغذية والنسيج ومواد البناء والمصنوعات الجلدية .
14- اكمال البناء المؤسسي والوظيفي لوزارة الصناعة القومية .
15- حماية الصناعة من المنافسة الجائرة والاهتمام بمستويات الجودة والكفاية والقدرة التنافسية وحماية المستهلك .
16- ارساء قواعد السلام عن طريق دعم السلام بمشروعات زراعية ، صناعية قومية عملاقة بغرض تنمية الصناعات الصغيرة الملائمة للموارد والبيئة وبالمشاركة في تأسيس مراكز التدريب لكسب المهارات وتطوير القطاع غير المنظم .

[1] وزارة المالية - الإستراتيجية القومية الشاملة - للبرنامج الثلاثي ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص 92- 93 .

المشاكل والمعوقات التي واجهت التنمية الصناعية في مرحلة البرنامج الثالث للاستراتيجية القومية الشاملة: -

- عجز الزراعة الوطنية عن توفير المدخلات الزراعية بالكميات والجودة الملائمة ، والتوصل إلي انظمة حرة ومرشدة لتسويقها وتسعيرها وتمويل توريدها .
- وضع واتباع سياسات محكمة في تحديد أسعار المدخلات الزراعية مثال ذلك تحديد أسعار القطن لمصانع الغزل بالدولار علي أساس السعر العالمي مما يلغي الميزات النسبية للسودان في مجال الاستثمار في قطاع الغزل والنسيج .
- معاناة الصناعة من واردات السلع الأجنبية أي سياسة الإغراق .
- العجز عن توفير التمويل اللازم لتوفير مدخلات الصناعة الوطنية وبالذات المدخلات الزراعية الوطنية كالقمح والقطن وبذرة القطن والفول .

المعالجات التي اتخذت لمشاكل ومعوقات الصناعة:

1- بدأت المعالجات بقطاع الغزل والنسيج إذ وافق مجلس الوزراء علي إعفاء هذا القطاع بالكامل من رسوم الإنتاج وضريبة المبيعات . وبالتالي ارتفع الإنتاج إلي 12 ألف طن في عام 1996م مقابل ألف طن متوسط الإنتاج لثلاث سنوات قبل 1996م .

2- عاود قطاع التريكو العمل بوتائر عالية والذي كان شبه متوقف ووصل إنتاجه في 1996 إلي حوالي 496 طن عام وارتفع في عام 1997 في النصف الأول منه بلغ 439 طن .

3- في مارس 1996 تمت معالجة شملت معظم المنتجات الصناعية استفاد منها حوالي 94 سلعة متنوعة مثال ذلك: خفضت السلع التي كانت عليها رسوم الإنتاج من 10% إلي 15% مثل الإطارات .

4- في عام 1997م تمت أيضا معالجات أدت إلي زيادة الإنتاج مثال ذلك:

أ/ خفض رسوم الإنتاج لحوالي 26 سلعة مختلفة مثل الصناعات الغذائية والتي يدخل في تصنيعها السكر والبوهيات .

ب/ إعفاء الأسلحة من ضريبة المبيعات منها منتجات المسابك والبلاستيك والاحذية وصابون البدرة .

ج/ زيادة رسوم الوارد علي السلع المستوردة مثل معلبات الخضر والفواكه وصابون التواليت والأحذية .

قطاع التعدين:

الأهداف:

1- توفير الطاقة التي تضمن التنمية المستمرة اعتماداً علي المصادر المحلية .

2- رفع مستوي تنظيم القطاع وتحقيق التنسيق الضروري بين القطاعات المنتجة والمستهلكة مع مراعاة المصلحة القومية وظروف الاقتصاد .

3- حماية البيئة بتقنين استغلال المصادر .

4- ترشيد استخدام الطاقة .

5- تطوير وتدريب العنصر البشري لمواكبة التحديات التي تواجه الصناعة .

6- تطوير تقانة الطاقة خاصة .

عليه فان مكونات إستراتيجية الطاقة خاصة .

في مجال البترول:

- المكتشف من البترول ضئيل لذا لابد من مزيد من الاكتشافات وتنمية المكتشف اصلاً واستغلاله وتطوير أوعية استيعابه .
- سد الفجوة البترولية بالاستيراد من الخارج . وبحلول عام 1995م من المتوقع ان يساهم البترول والغاز الطبيعي بحوالي 3,5 مليون طن من البترول وهذا يغطي حتى عام 1997م ويرتفع إلي 4,2 مليون طن .

في مجال الكهرباء:

- تهدف الإستراتيجية إلي مضاعفة الإنتاج الكهربائي من 500 إلي 5000 ميقاواط بالتركيز علي المصادر المائية .
- إنشاء الشبكة القومية لتغطية معظم أنحاء البلاد .
- الاستمرار في تكملة المنشآت القائمة (مشروع الطاقة الرابع والخامس) ، وإعادة ورفع كفاية المحطات الحالية (بري الحرارية ، بحري الحرارية ، الغازية بحلة كوكو وبري).
- إنشاء عدد من محطات التوليد المائي طاقتها الكلية 2000 ميقاواط (تعلية خزان الرصيرص ، تركيب 3 وحدات في خزان سنار ، الحماداب) .
- إنشاء محطات حرارية مصاحبة لمصفاة كوستي طاقتها 750 ميقاواط .

في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة:

تطوير مصادر الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ، الطاقة الحيوية) وهي تتضمن الآتي:-

1- إقامة وحدات لإنتاج المضغوطات والفحم من المخلفات الزراعية .

2- إنشاء وحدات لإنتاج المواقد المحسنة لتقليل الفاقد من الفحم .

3- إنشاء وحدات للبيوغاز للطبخ والإنارة خاصة في الريف .

4- إقامة عدد من الوحدات الشمسية لحفظ الأمصال للإنسان والحيوان وإنارة مناطق الريف.

5- إقامة وحدات لإنتاج الأفران الشمسية للطبخ ووحدات لإنتاج المياه المقطرة .

6- إقامة عدد من المضخات الهوائية لاستخراج المياه .

تقييم الأداء خلال البرنامجين الأول والثاني (93/92 – 1998م)[1]:

تم استثمار 78519,5 مليون دينار منها 12815,7 مليون دينار بالعملة المحلية وما يعادل حوالي 55703,8 مليون دينار بنسبة 8,6% من جملة الاعتمادات ويعزي ضعف الصرف إلي عدم توفر التمويل المحلي والأجنبي .

الأداء المالي والإنتاجي للقطاعات:

(1) الكهرباء:

الأداء المالي: اعتمد للكهرباء 56718,9 مليون دينار[2] منها 9986,4 مليون دينار بالعملة المحلية وما يعادل 46732,5 مليون دينار بالعملة الأجنبية وقد بلغت جملة الصرف الفعلي 9,5% .

الأداء الإنتاجي:

- اكتمال التقرير النهائي لدراسة كهرباء خزان مروي بواسطة شركة هايدوبرجكت الروسية .
- اكتمال التقرير النهائي للخطة طويلة المدى للكهرباء في السودان .
- اكتملت المرحلة الأولي من مشروع كهرباء العاصمة القومية .
- تركيب محطة بطاقة 2×2 ميقاواط بمدينة الدويم وتمديد خط 33 ك ف من كوستي للدويم.
- اعداد التقرير النهائي لدراسة جدوي خزانات الرصيرص – سنار – جبل اولياء .
- تأهيل نظام الوقاية والاتصالات بالشبكة القومية .
- إنشاء وتركيب ورشة تجميع العدادات .
- تأهيل محطات كل من عطبرة ، بورتسودان ، القلابات .

(2) البترول:

الأداء المالي:

بلغت جملة اعتمادات البترول حوالي 11586,6 مليون دينار منها حوالي 2717و6 مليون دينار بالعملة المحلية وما يعادل 8868 مليون دينار بالعملة الأجنبية ، وقد بلغت جملة الصرف 6046,8 مليون دينار بنسبة 52,2% .

---

[1] وزارة المالية - الإستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الأول ، 1992- 2002 .

[2] وزارة المالية - الإستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، الخرطوم ، اكتوبر 1998م .

الأداء الإنتاجي:

- انتاج 25000 برميل/ اليوم من حقل هجليج .
- تم التعاقد مع شركة State Petroleum الكندية لتنمية وتطوير حقل هجليج .
- تركيب مصفاة الابيض بطاقة تكرير قدرها 10.000 برميل/ اليوم .
- تنفيذ 70% من العمل بطريق هجليج المجلد .
- تنفيذ المسوحات الجيولوجية لاكتشاف النفط في مناطق جديدة .
- زادت الطاقة التخزينية للغاز ببورتسودان والخرطوم والولايات إلي 5062 متر3/اليوم .

المطلب الثالث

الطاقات الجديدة والمتجددة

الأداء المالي:

اعتمد لهذا القطاع حوالي 1341,2 مليون دينار منها 648,2 مليون دينار بالعملة المحلية وما يعادل 692,8 مليون دينار بالعملة الأجنبية وكان الصرف الفعلي حواي 317 مليون دينار بنسبة 23,6 .

الأداء الإنتاجي[1]:

- تنفيذ مشروع دراسة الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية في السودان .
- كهربة رئاسة وزارة الطاقة بالطاقة الشمسية .
- قيام سمنار الفيرنس السوداني .
- إنشاء وحدة بيوغاز بمدرسة الدناقلة بحري.

البرنامج الاقتصادي الثالث للانقاذ الوطني (1999- 2002م):

أهداف البرنامج:

1- تغطية الطلب المتزايد علي الطاقة بتحقيق الوفرة الضرورية لضمان التنمية المستمرة اعتماداً علي المصادر المحلية .

2- رفع كفاءة التنظيم بالقطاع الاقتصادي والتنسيق بين القطاعات المنتجة والمستهلكة مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمصالح القومية .

3- حماية البيئة السودانية من التدهور بتقليل استغلال المصادر خاصة الغابات وتشجيع إعادة التشجير .

4- تطوير تكنولوجيا الطاقة السودانية خاصة تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة التي تعتمد علي المصادر المحلية وذلك عن طريق زيادة إنتاج الكهرباء ، وزيادة إنتاج البترول ، وزيادة إنتاج الفحم النباتي ، والاستفادة من الطاقة الشمسية وزيادة إنتاج الثروة المعدنية .

الأهداف القطاعية:

في مجال إنتاج الكهرباء:

هدف البرنامج إلي رفع طاقة التوليد إلي 4091 ميقاواط/الساعة بنهاية البرنامج والحمولة القصوي والحصول 800 ميقاواط بعد تأهيل محطات التوليد الحالية ورفع كفاءتها واضافة توليد جديد لامداد الصناعة ، الزراعة ، التجارة ، المنازل .

في مجال إنتاج البترول:

---

[1] وزارة المالية – االاستراتيجية القومية الشاملة – المجلد الاول والثاني ، الخرطوم ، 1992- 1998م .

إنتاج 65 – 100 ألف برميل / اليوم من الخام السوداني خلال سنوات البرنامج .

في مجال التعدين:

تقوم الهيئة العامة للابحاث الجيولوجية باجراء مستوحات تفصيلية عن المعادن وتحديد كمياتها (الذهب ، خامات المعادن الصناعية ، مواد البناء الطبيعية) .

في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة:

يهدف هذا القطاع إلي اجراء دراسات في مجال تطوير تقنيات الطاقات الجديدة المتجددة والتي اثبتت جدواها الفنية والاقتصادية خاصة الطاقة الشمسية ، والطاقة الحيوية ، وطاقة الرياح، وترشيد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة وأثر الطاقة علي البيئة .

إستراتيجية قطاع النقل والمواصلات والاتصالات والتخزين[1]:

مقدمة:

يعتبر النقل والمواصلات والاتصال من الأهمية بمكان في بلد شاسع مترامي الاطراف مثل السودان ، إضافة إلي الدور المهم في ربط الأدوار السياسية والثقافية وتعزيز الوحدة الوطنية.

أهداف القطاع[2]:

1/ في مجال السكة الحديدية:

مد شبكتها الحالية ثلاثة إضعاف ووصلها بسكك حديد الدول المجاورة وزيادة طاقتها الناقلة عشرين ضعفاً .

2/ في مجال النقل البري:

زيادة الطاقة الناقلة عشرين ضعفاً .

3/ في مجال الطرق والجسور:

مضاعفة الطرق والجسور إلي إضعاف ووصلها بدول الجوار الثمانية ، وإنشاء الجسور العابرة للنيل .

4/ في مجال النقل الجوي:

ربط كل أنحاء السودان بالمواصلات الجوية ، وتطوير المطارات والمهابط وجعل السودان مركزاً للمواصلات الإقليمية والدولية .

5/ في مجال شبكة أنابيب البترول:

تطوير خط انابيب البترول للاستجابة لحاجة النقل المتزايدة ومد شبكة البترول الخام والمكرر.

6/ في مجال البريد والبرق والهاتف:

تغطية كل مدينة وقرية بريداً وبرقاً وهاتفاً .

---

[1] الاستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الاول والثاني ، 1992-1998م .

[2] وزارة المالية – االاستراتيجية القومية الشاملة – المجلد الاول والثاني ، الخرطوم ، 1992- 1998م .

7/ في مجال التخزين:

زيادة الطاقة التخزينية في مواقع الإنتاج والاستهلاك الرئيسية ومواقع التصدير بما يقابل حجم الزيادة المستهدفة في الإنتاج وضمان الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب .

المشاكل والمعوقات التي واجهت وحدات قطاع النقل والاتصال:

1/ شح السيولة وعدم توفرها نتيجة المديونية علي الجهات الاخري مثلاً القوات المسلحة مما يؤثر علي برمجة وسرعة تنفيذ المشروعات .

2/ النقل البري:

(أ) النقل الميكانيكي:

عزوف الوحدات الحكومية من التعامل مع النقل الميكانيكي خصوصاً ورش الولايات .

(ب) الطرق والجسور:

1- شح التمويل .

2- عدم انسياب الوقود بانتظام .

(ج) النقل بالشاحنات:

1- صعوبة الحصول علي قطع الغيار وعدم كفاية المعدات اللازمة .

2- قلة الأيدي العاملة الفنية المتخصصة وقلة المعدات المحلية .

3- ارتفاع أسعار مدخلات التشغيل (اطارات ، زيوت ، شحوم)

3/ النقل البحري:

- حالة الكساد العالمي لاسواق النقل البحري العالمي والذي ينتج عنه ضعف التبادل التجاري العالمي مما سبب في خفض النوالين وتراجع أرباح التشغيل للبواخر .
- تحول التجارة العالمية وتركيزها علي جنوب شرق آسيا .
- ضعف الصادرات السودانية والتدني في حجمها .

المعروف ان الزراعة هي الركيزة الأساسية للتنمية في السودان نسبة لتوفر مناخها وإذا تقدمت يحدث تقدم كبير وحتي ان مجال الصناعة المدخل إليه تطوير الزراعة . لذا فان الخطة العشرية حددت أهداف واضحة في مجال كل من الذرة ، والقمح ، والدخن فقد اوضحت الخطة العشرية في مجال الذرة ما يصل إلي حوالي عشرين مليون طن في العام بنهاية الخطة أي في 2002/6/30م ، وكان من المفترض في نهاية نصف الخطة تحقيق 17 مليون طن خلال الخمس سنوات الأولي ، ففي مجال الذرة وما تم انجازه في عام قد تم تحقيقه في سبع سنوات[1] . في عام 1998- 1999 وصل إنتاج القمح 2,297,000 طن ، أما محصول الدخن هدفت الخطة العشرية إلي زراعة 7 مليون فدان كي تحقق 2

[1] وزارة النقل والمواصلات , التقرير السنوي ، 2002م .

مليون طن و49 ألف وتحقق عملياً إنتاج 481 ألف طن . في مجال السمسم كانت توقعات الخطة إنتاج 350,000 طن لكن عملياً كان الناتج 329,000 أما الفول السوداني فهم ما حققته الخطة العشرية كان المتوقع 1,700,000 طن لكن الواقع كان 1,470,000 طن .

ملخص الإستراتيجية القومية الشاملة:

باعتبار ان الإستراتيجية القومية الشاملة تحتل واحدة من خطط التنمية الاقتصادية في السودان فقد واجهت العديد من الصعوبات التي حالت دون تحقيق اهدافها المرسومة وتتمثل هذه الصعوبات في الآتي:

1- ظروف الحرب التي لازمت الإستراتيجية منذ بدايتها وحتي نهايتها والتي تحول دون توفير المال اللازم لتحقيق الأهداف .

2- الإستراتيجية كانت طموحة بدرجة أنها عالجت مشاكل السودان في كافة المجالات دون توفير المعينات للتنفيذ .

3- معلوم سلفاً ان الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد السودان فقد لازمت فترة الإستراتيجية وفي معظم السنين نقصاً حاداً في الأمطار مما يؤثر سلباً علي الناتج .

4- واجهت البلاد فقدان الكوادر المؤهلة والمدربة في مختلف التخصصات والمهن بداية تنفيذ الإستراتيجية ، وذلك بعامل الاختلافات السياسية مما يؤثر سلباً علي التنفيذ.

5- اتسمت فترة الإستراتيجية بالتردي المريع في الخدمة المدنية وهذا يكون خصماً علي الأداء العام في الدولة .

6- اعتماد البلاد علي البترول وتجاهل القطاع الزراعي لان الأول قابل للنضوب أو إيجاد بدائل لكن لاغني عن الزراعة لان العالم اليوم يعاني كثيراً في مجال الغذاء .

7- الإستراتيجية كانت طموحة لدرجة يصعب معها تحقيق الأهداف في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والدولية .

8- الحصار الاقتصادي الذي واجهته البلاد إبان فترة الإستراتيجية والذي يفقد الإستراتيجية أهم مقوماتها مثل المكون الأجنبي والخبرات الفنية النادرة .

9- سياسة نآكل مما نزرع ونلبس مما نصنع سياسة انغلاقية .

10- هاجر قطاع كبير من سكان الريف إلي الخرطوم وهذا بدوره يقلل من العمالة الزراعية في الريف .

11- تضخم دولاب الدولة الإداري من القمة إلي القاعدة وهذا بدوره امتص جانب كبير من موارد الدولة .

12- الدين السوداني والذي بلغ 21 مليار دولار ارهق كاهل الاقتصاد السوداني إذ بدأت الدولة في سداد فوائده .

13- استخدام سياسات فردية قصيرة النظر من ذلك قانون الحكم المحلي ؟

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية الكلية في السودان

مدخل :

عادة ما ترمي السياسة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية يمكن أن نلخصها فيما يلي :

1- العمالة الكاملة بإعتبارها هدف مرغوب فيه وهذا الهدف له مبرره التشريعي . ففي قانون العمالة الصادر سنة 1946م في الولايات المتحدة أعلن الكونجرس أن تمثل سياسة ومسئولية مستمرة وعلي الحكومة الإتحادية أن تستخدم كل الوسائل الممكنة لتحقيق أقصي ما يمكن من توظيف[1] .

2- إستقرار الأسعار ، في ظل التضخم غير المتوقع يضار بعض الناس بينما يستفيد آخرون، المستفيدون الأشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل إرتفاع الأسعار . أما الأشخاص الذين يضيرهم التضخم ، فهم أولئك الذين ترتفع دخولهم بمعدل أقل من إرتفاع الأسعار .

3- النمو الاقتصادي ، إذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فإن النمو الاقتصادي يتحقق . وفي ظل النمو الاقتصادي ، يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات، وبالتالي يتوفر له مستوي أعلي للمعيشة.

4- التوازن الخارجي ، ويلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الإقتصادية

5- بين القطاع المالي والمنشئات والقطاع الحكومي لدولة معينة وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة ، وتشمل المعاملات : الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال .

---

[1] مايكل أبدجان ترجمة وتعريب محمد ابراهيم ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة منصف دار المريخ للنشر الرياض 1999م ص(32- 33)

المطلب الأول

السياسات المالية 1985 – 2005م

مقدمة :

تعتبر السياسة المالية سلاحا فعالا في مواجهة الكساد الذي ينتج عن عدم كفاية الطلب فالتخفيضات الضريبية والزيادة في الإنفاق الحكومي يمنعان حدوث كساد كبير يشبه ما حدث في الثلاثينات من القرن الماضي[1] إن إستخدام السياسة المالية لمقاومة الدورة الاقتصادية فيها نوع من الصعوبة والتعقيد ، وذلك بسبب تأثير عوامل اقتصادية وسياسية . إذا إرتفع التضخم يصعب علي السياسة المالية أن تعيد استقرار الأسعار الي الاقتصاد القومي .

ان قيام الحكومة بالإستدانة من الجهاز المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية ، بهدف معالجة مشاكل عجز الموازنة العامة المتكرر يمثل عامل مهم من عوامل ظهور التضخم . وقد تلاحظ تدهور الأداء المالي في السودان بشكل واضح بعد عام 1984م نظرا لتدهور الإيرادات مع تزايد المصروفات العامة ولمعرفة ذلك كان لا بد من الرجوع الي هيكل الميزانيات العامة خلال الثمانينات والعوامل التي أثرت علي الإيرادات العامة والمصروفات العامة إذن سوف يناقش هذا المطلب ثلاثة محاور أساسية هي الإيرادات العامة في الفترة من 1985 – 2005م والمحور الثاني المصروفات العامة لذات الفترة وفي المحور الثالث نستعرض شكل الموازنة العامة لذات الفترة .

أ- الإيرادات العامة 1985م – 2005م :

الملاحظ تراجع الإيرادات العامة خلال عقد الثمانينات بصورة واضحة ، إذ إنخفضت نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي من 17.5% في عام 1976م الي 8% عام 1989م وقد كان ذلك نتيجة الإيرادات الضرائبية والإيرادات غير الضرائبية ، لكن الإنخفاض الأكثر كان في جانب الإيرادات غير الضريبية نلاحظ من ملحق رقم (1) أن الضرائب المباشرة زادت من (116 مليون جنيه) عام 1980 لتصل الي (324 مليون جنيه) عام 1985 ، و (2220 مليون جنيه) عام 1990 ، (4966 مليون جنيه) عام 1995 ، ويرتفع في إضطراد اتصل عام 2000 (380650 مليون جنيه) وأخيرا عام 2005 بلغت (74.642.50 جنيه سوداني) ومقارنتها بالناتج المحلي يتضح الأتي : نجد أنه في عام 1981/1980 بلغت نسبة الضرائب المباشرة الي الناتج المحلي الإجمالي 2.36% وفي عام 1983/1982م بلغت 8.04% من قيمة الناتج المحلي وفي عام 1989/1988م تدنت هذه النسبة لتصل الي 0.95% ، وفي عام 95/94 وصلت الي 1.2% وبدأت في الإرتفاع التدريجي مرورا بعام 2001/2000 لتبلغ 1.6% وفي عام 2004/2003 بلغت أعلي قيمة لها وهي 10.8% .

---

[1] جيمس جوارتيري وريجارد استروب ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص دار المريخ للنشر 1999م الرياض ص(346- 345)

أما الإيرادات غير الضريبية فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أضعف من الإيرادات الضريبية من الملحق رقم (2) يتضح أن قيم الإيرادات غير الضرائبية بصورة عامة أفضل من إيرادات الضرائب المباشرة لكنها أقل مساهمة من الإيرادات الضرائبية والتي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

لكن إذا قارنا قيم الإيرادات غير الضرائبية بالناتج المحلي الإجمالي فنجد أنها في تناقص متكرر ففي عام 1998م بلغت 4.87% لتتناقص تدريجيا خلال عقد الثمانينيات إذ نجدها في عام 1985م بلغت 1.03% من الناتج المحلي الإجمالي ، في عام 89/88 بلغت 1.86% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبدأت في الإرتفاع التدريجي في عقد التسعينات لتصل الي أعلي مستوياتها في الألفية الثالثة لتصل في عام 2005/2004 الي نسبة تصل الي 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي .

يتضح من الملحق رقم (3) أن الإيرادات العامة منسوبة الي الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر إذ بلغت نسبتها 15.35% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981/1980م وبدأت في التدني المستمر إذ بلغت في عام 1989/1988م 7.64% لكن في عام 1995م بدأت في الإزدياد مرة أخري إذ بلغت نسبتها 7% من الناتج المحلي الإجمالي وتوالت زيادتها حتي بلغت في عام 2005م 19.8% من جملة الناتج المحلي الإجمالي وهو مبلغ 1023.4413 جنيه سوداني .

بصورة عامة يمكن القول بأن الإيرادات العامة بدأت تشكل رقما معتبرا في الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثاني

المصروفات العامة (1980م - 2005م):

خلال هذه الفترة تزايدت المصروفات الفعلية بصورة مطردة وسريعة والسبب التوسع في الخدمات بصورة عامة ، وكثيرا ما يحدث تجاوز من جانب المصروفات الفعلية للمصروفات المصدقة، الجدول التالي يوضح أداء المصروفات الجارية وتجاوزها للمصدقة .

من الملحق رقم (4) كانت المصروفات العامة حتي 93/92 تمثل في ثلاثة فصول ، الفصل الأول المرتبات والأجور ، والفصل الثاني يمثل الخدمات والتسيير يمثلان هذان الفصلان المصروفات الجارية ، أما الفصل الثالث خاص بالتنمية ، وقد صاحب مشروع موازنة العام 1994/1993م وهي الموازنة الأولي للبرنامج الثلاثي تعديل تبويب الموازنة ، حيث أصبحت تتكون من أربعة فصول علي النحو التالي :

1- تم تحويل بند المزايا والدعم الإجتماعي من الفصل الثاني الي الفصل الأول .

2- تم تحويل بند مصروفات أعمال جديدة صغيرة من الفصل الثالث الي الفصل الثاني تحت إسم خدمات رأسمالية .

3- تخصيص الفصل الرابع ليشمل مصروفات الاستثمارات الحكومية ودعم الإنتاج الزراعي بالإضافة للتنمية

كثيرا ما ينشأ الخلل من جانب المصروفات الجارية (تمثل الصرف علي الثلاثة فصول الأولي) في التجاوز المتلاحق للمصروفات التقديرية إذ غالبا ما يحدث تجاوزات في الأداء الفعلي لهذه المصروفات والجدول رقم (5) يوضح ذلك إن هنالك دائما عجز في المصروفات العامة بين إعتمادات المصروفات والمصروفات الفعلية . إذ تلاحظ أن العجز يزداد عاما بعد أخر الي أن بلغ الذروة في عام 2005م إذ بلغ العجز 4889.6 مليون دينار . ويتم حل مشكلة التجاوز إما بالاستدانة من الجهاز المصرفي وإما بفرض المزيد من الضرائب . وكلا الحلين يساهمان في زيادة معدل التضخم .

يلاحظ من الملحق رقم (6) إن إجمالي الصرف الفعلي علي التنمية قد بلغ 760 مليون دينار سوداني عام 1995/94م . وقد كان التركيز علي القطاع الزراعي في هذا العام ثم تحول التركيز علي تمويل قطاع الطاقة والتعدين في الفترة الانتقالية يوليو – ديسمبر 1995م والعام المالي 1996م حيث تم الإهتمام بمشروع إستخراج البترول السوداني والتعدين في عدد من ولايات السودان أما في العام 1997م فقد بلغ الصرف الفعلي علي التنمية 1.025.3 مليون دينار سوداني مقارنة بمبلغ 7.796 مليون دينار لعام 1996م .

أما في العام 2000م فقد بلغ 36941.7 مليون دينار سوداني هنا تركز أسبقيات التنمية القومية علي المشروعات الإستراتيجية بإكمال مصفاة الخرطوم ، وتأهيل البنيات التحتية لمرافق الري والكهرباء وإنشاء الطرق القومية . في عام 2005 بلغت مصروفات التنمية 39761 مليون دينار تعادل 21.2 من جملة المصروفات العامة كأعلي صرف في خلال فترة الدراسة علي مشاريع التنمية

المطلب الثالث

الموازنات العامة للسودان (1990- 2005)

حققت الموازنة العامة في هذه الفترة الزمنية عجزا مستمرا ، مرة يرتفع هذا العجز ومرة ينخفض . لكن دائرة العجز الشديدة ظلت متواصلة وذلك نسبة لضعف الإيرادات العامة ، وعدم القدرة علي كبح الإنفاق الحكومي المتزايد .

الملحق رقم (7) يوضح عجز الموازنة في الفترة (1980- 2005)

الملحق رقم (7) يوضح عجز الموازنة العامة للدولة إذ يتأرجح العجز بين الإرتفاع والإنخفاض ففي عام 1990 مثلا حققت الموازنة العامة للدولة عجزا بلغ 200 مليون جنيه ، بينما إرتفع هذا العجز ليبلغ 2112.6 مليون جنيه عام 96 ، والسبب في ذلك يعود الي أن اقتصاد الدولة ، اقتصاد حرب أهلية في الجنوب ، إضافة الي الحصار الخارجي وفي نفس الوقت تعمل الدولة في مجال الإستثمار في قطاع البترول للخروج من هذه الكبوة ولكن رغم ذلك إستمر العجز طيلة سنوات الدراسة وحتي ميزانية 2005م والسبب في ذلك يرجع الي توسع دولاب إدارة الدولة خاصة بعد إتفاقية نيفاشا للسلام إذ أصبح هنالك حكومتان وبالتالي إرتفع الصرف إضافة الي سلام الشرق والحرب الأهلية في دارفور والترضيات الكثير التي تقدمها حكومة الوحدة الوطنية بغرض إسكات فوهة البندقية كل ذلك تسبب في عجز ميزانية الدولة .

الملحق رقم (8) نلاحظ أن الإنفاق العام بالدولة يتزايد عاما بعد أخر فهو من 108.5 مليون دينار عام 1980 الي 21.757 مليون دينار عام 1995م وبلغ ذروة ذلك في عام 2005م حيث وصل الي 1.385.300.0 مليون دينار مع ملاحظة أن الإنفاق علي إدارة الدولة يزيد عن 25% من جملة الإنفاق العام وذلك وفق إفادة السيد وزير المالية في عام 2005م عند إستعراض ميزانية ذاك العام .

المطلب الرابع

القطاع الإنتاجي(1980- 2005)

مدخل :

تعتبر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إحدي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي ببعض العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل أو بأخر علي هذا الناتج . وقد عاني الاقتصاد السوداني جراء ذلك . وتراجع الدخل الحقيقي ، وتدهورت البنيات التحتية وحدث عجز كبير في الغذاء علي فترات متفاوتة وقد تراجع الانتاج في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، فمثلا في مجال الإنتاج الزراعي بدلا من قيام السودان بمد الدول العربية بالغذاء ، أصبح السودان في كثير من الأحيان يستجدي الغذاء من العالم الخارجي ، ودليل ذلك مجاعة ، 84/83 – 1985/84 م ، وما تبعها من إغاثات خارجية ، إمتد قصور القطاع الزراعي الي محاصيل الصادر مثل القطن وشمل التدهور القطاع الصناعي أسوة بالقطاع الزراعي . لذا سوف يناقش هذا المطلب القطاع الإنتاجي .

(أ) القطاع الزراعي 1980- 2005 :-

بإعتماد السودان علي هذا القطاع يجعله عرضة للتقلبات التي إمتاز بها هذا القطاع ، نظرا لتذبذب مستويات الأمطار وتفشي الآفات المختلفة ، وقد عاني هذا القطاع كثيرا ، ويمكن أن نشير الي أهم المعوقات التي عاقت القطاع الزراعي :

1- عدم وضوح السياسات الزراعية ، أدي الي تدني الإنتاجية إضافة الي معوقات أخري مثل ، عدم وجود مرونة فيما يخص التركيبة المحصولية ، وعدم وجود محاصيل زراعية بديلة تناسب ظروف السودان الطبيعية . وإصرار الدولة علي زراعة القمح علي حساب القطن بالرغم من عدم ملائمة المناخ لزراعة القمح في بعض المناطق ، عدم إستخدام المزارعين للتقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي ، تخفيض المساحات المزروعة قطنا لصالح القمح أفقد البلاد حجما مقدرا من العملات الصعبة التي كانت تأتي من تصدير القطن .

2- ضعف التمويل : أدي تدني الإنتاجية ، وإختيار إدارات المشاريع الزراعية لدورات زراعية ذات محاصيل ضعيفة الإنتاجية عالية التكلفة ، وتدهور نظام الري ، وعدم تطهير المصارف والقنوات ، كل هذا أدي الي حاجة هذه المشاريع الي التمويل مع إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدهوره، وبالتالي نقص العائد المادي للعمليات الزراعية ، وبالتالي عجزت المشاريع عن مقابلة خدمة الديون للتمويل المقدم من البنوك ، بالذات بعد تغير علاقات الإنتاج من الحساب المشترك الي الحساب الفردي ، مما أدي الي عجز مجموعة مقدرة من المزارعين عن سداد ديونهم الأمر الذي حدا بالبنوك التوقف عن تمويل هؤلاء المزارعين .

3- عدم توفر مدخلات الإنتاج : كان في السابق يتم تمويل المدخلات الزراعية عن طريق وزارة المالية ، إما من الموازنة أو من خلال القروض التي تقدم للدولة من الخارج ، وبعد إنخفاض الدين

الخارجي ، إعتمدت الدولة علي نفسها لتوفير المدخلات الزراعية ، وقامت المصارف التجارية بتوفير المقابل بالعملة المحلية عن طريق صيغة السلم ، ويقوم بنك السودان بتوفير ما يقابل هذه العملات بالنقد الأجنبي ، وبعزوف البنوك عن توفير المدخلات، لجأت المشاريع الي توفيرها عن طريق البيع الآجل للقطن ، وبالتالي اضطرت شركة أقطان السودان الي بيع محصول القطن بأسعار متدنية وبتكاليف تمويلية عالية .

4- تدهور البنيات التحتية : مع تقلص حجم القروض الخارجية ، توقفت عمليات تطهير القنوات والمصارف وصيانة الآليات والمبيدات ، مما أدي الي تدهور البنيات التحتية ، وهذا بدوره أدي الي تقليص المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية ، الأمر الذي أدي الي زيادة التكاليف، وبالتالي تحققت خسارات متتالية للمزارع .

5- التسويق : خسر السودان أسواقا عديدة خارجية ، كانت ملاذا آمنا لتسويق القطن وبقية المحاصيل الأخري ، ولكن تقليص المساحات المزروعة قطنا لصالح القمح ، أدي الي تدني الإنتاجية ، وبالتالي الي فقدان القطن أسواقه التقليدية وكذا تأثرت الزراعة المطرية بالإنتاجية المتدنية وبالتالي إرتفعت تكلفة الإنتاج .

الملحق رقم (9) نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ترتكز بصورة عامة في نسب 30% تزيد قليلا كما في الأعوام 1989/88م إذ بلغت 40.3 وذلك بعامل هطول الأمطار الغزيرة والتي غطت تقريبا كل أنحاء البلاد ، وعام 1993م و 1994م (41.1 ، 44.6) علي التوالي لأن تركيز الحكومة علي الزراعة كان أكبر لمقابلة الحصار المضروب عليها ، وبعد ذلك بدأ في العد التنازلي إذ تراجع الي نسبة 27.6 ، 27.2 علي التوالي في الأعوام 2003م ، 2005م وذلك نسبة لأن الدولة إتجهت كل جهودها للإستثمار في قطاع البترول السهل والسريع العائد وتركت الزراعة تعاني الأمرين من مشاكل التمويل والتسويق والجبايات الباهظة .

(ب) القطاع الصناعي 1980- 2005 :

يعتبر السودان من أكبر الدول الأفريقية من حيث قاعدة الصناعات التحويلية ، لكن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة بالقطاع الزراعي .

ويعزي ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعدة أسباب نذكر أهمها :-

1- المناخ الإستثماري الغير محفز في المجال الإنتاجي ، نظرا لعدم الإستقرار الاقتصادي والتشوهات في الهياكل الاقتصادية مما أدي الي تدهور أداء هذا القطاع ، وقد ساعد في هذا التدهور سعر الصرف الغير واقعي ، ومعدلات التضخم العالية .

2- القيود الإدارية ، وتمييز المؤسسات العامة ، والأثر السالب لحملات التأميم في بداية السبعينات ، كل ذلك أدي الي إحجام القطاع الخاص عن الإستثمار في القطاع الصناعي.

3- نقص المكون الأجنبي ، مما أثر علي القطاع الصناعي في القدرة علي إستيراد مدخلاته الصناعية ، وقطع الغيار ، وهذا بدوره ادي الي تراجع إنتاجية القطاع الصناعي مما أدي الي توقف بعض المصانع ، خاصة في مجال الغزل والنسيج ومعاصر الزيوت .

4- بعض المصانع تجاوزت العمر الإفتراضي ، إذ لم تعد قادرة علي المنافسة مع مصانع ذات تقنية حديثة .

5- مشاكل الكهرباء والطرق والنقل أدت الي التأثير السلبي المباشر علي أداء القطاع الصناعي .

6- مشاكل التمويلات التي جابهت قطاع النسيج والتي إعتمدت علي القروض قصيرة ومتوسطة الأجل أدت الي وجود صعوبات مالية جمة لهذه المصانع مما أثر علي أدائها .

أيضا معدلات التضخم العالية أدت الي رفع المصارف لمعدلات فوائدها ، وهذا بدوره ينعكس علي زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي ، الأمر الذي أدي الي إضعاف القدرة التنافسية لهذه الصناعية في الخارج ، وهذا إضافة الي زيادة تكاليف الإنتاج بعامل تدني الإنتاجية وبسبب شراء النقد الأجنبي من السوق الموازي .

لكل الأسباب أنفة الذكر أصبح المستثمر لا يرغب في الإستثمار في القطاع الصناعي ، وتحول المستثمر الي قطاعات أسرع عائدا وأقل تعرضا للمخاطر .

يتضح من الملحق رقم (10) ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتعد هذه النسبة 12% في أحسن حالاتها في عام 2005م . لكن الملاحظة العامة هي أن هذا القطاع ضعيف المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والسبب الأساسي يعود الي إهمال هذا القطاع تماما وعجز الدولة عن توفير المال اللازم لعمل هذا القطاع ، كما أن الضرائب الباهظة قد أضرت كثير بالقطاع الصناعي ، وعجزه عن المنافسة الخارجية مما يجعله قطاعا ينتج للإستهلاك المحلي فقط (مثال مصانع النسيج) . لكن نلحظ تحسن ملحوظ في مساهمة هذا القطاع في بداية الألفية الثالثة ، إذ تحسنت نسبة مساهمته تدريجيا من 9.13% عام 2001م الي 13.6% عام 2005م .

المطلب الخامس

السياسة النقدية في السودان(1980- 2005)

توطئة:

ترتبط السياسات المالية بالسياسات النقدية إرتباطا وثيقا ، إذ أن هدفها واحد وهو إزالة الاختلال في الطلب الكلي . إذ تنعكس أوضاع هذا الطلب إيجابا أم سلبا علي معدلات التضخم ونظام سعر الصرف ومن خلالهما يتضح موقف الحساب الجاري الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

عادة ما يترتب عن عجز الموازنة العامة ، إرتفاع في معدلات التضخم واختلال الحساب الجاري الخارجي وبالتالي إنحسار تدفقات رؤوس الأموال الخارجية ، كل ذلك يؤثر علي سعر الصرف ، وينتج عن ذلك فجوة بين سعر الصرف المتعامل به في المصارف وسعر الصرف في السوق الموازي ، لذا لا بد من تناسق بين السياسات المالية والسياسات النقدية .

مما يدل علي إختلال السياسات في السودان ، عندما نما عرض النقود الإسمي بحوالي 70% و 91% و54% و 74% علي التوالي للأعوام 92 ، 93 ، 94 ،1995م وذلك بسبب إختلال في السياسة المالية بعامل أن السياسات تصدر في بداية شهر يوليو بينما السياسات النقدية تصدر من بنك السودان في بداية العام الميلادي وهذا ادي الي عدم التناسق وبالتالي ترتب عليه إرتفاع العجز في الموازنة وتحويله من النظام المصرفي ، وقد أثر ذلك سلبا علي إرتفاع معدلات التضخم بواقع 119% و101% و 116% و96% علي التوالي للأعوام 92 ، 93 ، 94 ، 1995م .

لذا سندرس تطورات السياسة النقدية في السودان في الفترة من 1980- 2005م وفقا لأدوات السياسة التي إستخدمت لإدارة السيولة منها : سياسة الإحتياطي النقدي القانوني وسياسة نسبة السيولة الداخلية ، سياسة هامش الأرباح ، سياسة السقوفات القطاعية للتمويل ، وشهادات مشاركات البنك المركزي (شمم) .

نلاحظ أن الخلل في التناسق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في السودان أدي الي الإرتفاع المفرط في معدلات التضخم ، والي التوسع في عرض النقود وكذا تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية وتعدد الأسواق ، وجود فارق بين السعر الرسمي والأسعار السائدة في السوق الموازية . وكذلك إرتفاع حجم التمويل بالعجز علي حساب التمويل المتاح للقطاع الخاص مما أثر علي النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص وبصورة خاصة علي القطاعات الإنتاجية ، وقطاع الصادر يتكون عرض النقود من العملة لدي الجمهور ، والودائع تحت الطلب وشبه النقود تتكون من الودائع الإستثمارية بالعملتين المحلية والأجنبية ، أما العوامل التي تؤثر علي عرض النقود هي صافي الأصول الخارجة وإعادة تقييم الأصول بأسعار الصرف الجارية والإئتمان المحلي ويشمل الإستدانة المتاحة للقطاعين العام والخاص . نلاحظ من الجدول رقم (2-10) الإرتفاع الحاد في هذا المعدل في عام 1992م . إذ شهد هذا العام تحرير سعر صرف الجنيه السوداني في فبراير من نفس العام . وهذا أدي إلي خفض قيمة الودائع بالعملة الحرة

عند تقييمها بالجنيه السوداني بالرغم من نسبة تناقص نموها . وانعكس هذا الأثر في حجم العملة الأجنبية بالنسبة لنسبة النقود ، إذ إرتفع متوسط هذه النسبة من حوالي 25% في فترة ما قبل التحرير الي حوالي 75% بعد إعلان سياسة التحرير كما نلاحظ أيضا الإرتفاع الحاد في حجم صافي الأصول الخارجية نسبة لإعادة التقييم الذي نتج عند سياسة تحرير سعر الصرف ملحق رقم (11) .

أولا : سياسة الإحتياطي النقدي القانوني في السودان :

يتم تحديد حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد السوداني في يناير من كل عام متزامنا مع السياسات المالية التي تبدأ في نفس الشهر وذلك عام 1996م قبل هذا التاريخ كانت هذه السياسة غير متزامنة ، بعد ذلك تخصص نسبة من حجم السيولة الي القطاع العام ونسبة الي القطاع الخاص علي ألا يتجاوز في مجموعهما الحجم الكلي للسيولة الموضوع أصلا .

بالنسبة لسياسة الإحتياطي النقدي القانوني فإن بنك السودان يقوم بإصدار قرارت تحدد نسبة الإحتياطي في الودائع لدي المصارف بالعملة المحلية والنقد الأجنبي المحتفظ به لدي بنك السودان ، ويتم تعديل تلك النسبة كما إقتضت الضرورة الي ذلك وذلك وفق حركة السيولة النقدية في الاقتصاد ، وقد نمت تعديلات في هذه النسبة في السودان كما موضح في الجدول رقم (2-11).

جدول رقم (2-11) نسبة الإحتياطي القانوني 96- 2005م

العام	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العملة المحلية	%30	%26	%26	%28	%20	%21	%22	%21	%27	%28
النقد الأجنبي	-	%4	%6	%6	%6	%7	%6	%5	-	%6

المصدر : تقارير بنك السودان للأعوام 1996 – 2005م

في الأعوام 98 وحتي 2005م تم تطوير هذا الأداء من أجل رفع كفاءتها ، لأن الواقع العملي أظهر قدرة بعض المصارف علي التحايل والإلتفاف علي هذه الأداة ، وقد وجد من واقع الممارسة العملية بعض الثغرات التي تقلل عمل هذه الأداة وهي :-

1- عدم الصدق في الأرقام الخاصة بالميزانيات الشهرية التي تقدمها البنوك لبنك السودان .
2- قيام بعض المصارف بتخفيض وهمي علي حجم الودائع بهدف تخفيض نسبة السيولة التي تم حجزها لدي بنك السودان طيلة فترة تقديم ميزانيتها الشهرية لبنك السودان ، إذ تقدم الميزانية عند نهاية الشهر الثاني مما يتيح للمصارف الإستفادة من هذه الموارد الإضافية في التمويل لمدة شهر كامل دون حجز هذه النسبة من بنك السودان . (1)
3- الودائع التي تطبق عليها هذه الأداة لم تكن تشمل صافي رأس مال المصرف (رأس المال – الأصول الثابتة) ، مما أتاح فرصة للتمويل خارج نطاق إدارة السيولة بواسطة البنك المركزي ، وقد قام بنك السودان بمعالجة هذه السياسات ففي عام 1999م تم تعديل فترة تقديم ميزانيات

المصارف التي تتضمن حجم الودائع من شهر الي أسبوع واحد . كما تم توسيع الماعون الذي يحسب علي أساسه الإحتياطي القانوني ليشمل صافي رأس المال ولاحقا يتم إرسال فرق التفتيش والمراجعة بصورة دورية .

4- هنالك تساهل من قبل بنك السودان مع المصارف في كشف حسابها بشكل تلقائي مما أوجد للمصارف موارد إضافية للتمويل ، مما أضعف قدرة هذه الأداة علي تحقيق هدفها، لإيجاد طريقة بديلة لعملية كشف الحساب التلقائي قرر بنك السودان كشف الحساب عبر نافذتين :-

(أ) كشف حساب مؤقت لمصرف من المصارف مواجه بأزمة مؤقتة ويتم هذا الكشف بعد أخذ بنك السودان تعهدا من المصرف بإجراء إصلاحات .

(ب) يتم كشف الحساب بصيغة مضاربة .

5- لجؤ بعض المصارف الي زيادة مواردها المالية عن طريق تسييل أرصدنها بالنقد الأجنبي ، ويؤدي هذا التسييل الي نفس مفعول زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد عن طريق إستدانة الحكومة لتمويل عجز الموازنة أو بقيام المصارف بتجاوز سقف التمويل المقرر ، لذا قام بنك السودان ومنذ عام 1997م بإحتساب نظام إحتياطي نقدي قانوني علي الودائع بالعملة الأجنبية بواقع 4% وعدلت النسبة الي 6% عام 1998م حتي 2005، هذا التعديل كان غير موجودا قبل عام 1997م . لذا قامت بإستغلاله المصارف.

أما أداة نسبة السيولة الداخلية هي مرادفة لأداة الإحتياطي القانوني وهي عبارة عن إلزام المصارف بالإحتفاظ بسيولة داخلية من العملة المحلية لا تقل عن 10% من السيولة القابلة للتمويل[1] ، وتشمل الودائع الجارية والإدخارية ورصد مستندات المقاصة و 50% من رصيد الشيكات المصرفية الصادرة . بالرغم من أن المقصود من هذه الأداة ضمان مواجهة طلبات سحب المودعين إلا أنها تستخدم أيضا كأداة لإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد من خلال التحكم في الموارد المالية المتاحة لدي المصارف لإقراض العملاء .

من المعلوم أن سياسة الإحتياطي القانوني تؤثر في حجم الودائع التي تخلقها البنوك التجارية ، فإذا أرادت الدولة زيادة حجم الودائع فإنها تخفض نسبة الإحتياطي القانوني ، والعكس بالعكس . نلاحظ من الجدول رقم (11) تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني ، من 30% عام 1996م الي نسبة 20% عام 2000م ، لذا كانت سياسة الدولة هي كسر حالة جمود الاقتصاد الوطني التي تسببت فيها السياسات الإنكماشية التي أتبعت أنذاك ، بالتالي سعت الدولة أن تزيد حجم الودائع وبالتالي زيادة حجم الأموال المرصودة لتمويل القطاعات المختلفة في البنوك التجارية والجدول رقم (12) يوضح ذلك .

---

(1) عبد الوهاب عثمان ، مصدر سبق ذكره ، ص(337- 329).

تمويل البنوك التجارية للقطاعات المختلفة خلال الفترة (1996 – 2005) (القيمة بملايين الجنيهات السودانية).

جدول رقم (2-12)

العام / القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الزراعة	8997	12522	15763	14833	17807	19605	23878.5	27322.5	28641	29431
الصناعة	6385	7284	8908	7184	8343	22215	25408	29518	40085	42114
الصادر	6643	8387	8114	8359	16839	30267	23268.4	27599	29192	42114
الوارد	1705	858	3250	1519	1125	12806	26075.7	65409	131355	201253
التجارة المحلية	12157	17383	2038	2816	8243	928	39425	71916.1	108048	173917
أخري	9003	100767	12235	14021	26867	33247	55345.8	72995	99070	179511
الجملة	44890	57201	47383	48732	79224	119068	193401.2	294760	436391	668340

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني العرض الاقتصادي أعداد متنوعة .

وقد أدت السياسات والإجراءات التي أتخذت بهدف تحريك موارد البنوك لسد الإحتياجات التمويلية ومنها سياسة الإحتياطي النقدي القانوني ، إذ إرتفع رصيد التمويل من البنوك التجارية للقطاعات بنهاية عام 2000م و الي 7922 مليون دينار سوداني بنسبة زيادة بلغت 62.6% عن عام 1999م ، وفي عام 2005 م.

ثانيا : سياسة هوامش الأرباح في السودان :-

تعتبر هذه السياسة من الأدوات غير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية في الاقتصاد السوداني ، إذ أنها ترتبط بصيغ التمويل الإسلامية ، ومعناها أن هامش المرابحة ينحرك زيادة ونقصانا وفق متطلبات السياسات النقدية ووفق حركة معدلات التضخم ، لذا يمكن إستخدام هذه الآلية أكثر من إستخدام ، يمكن أن تستخدم لإدارة السيولة النقدية ، وكذلك لتشجيع المدخرات ، وايضا تشجيع الإستثمار .

إستخدمت الدولة أداة هوامش الأرباح للتأثير علي حجم الطلب علي التمويل ولذا تراوحت نسبة الهوامش الي 33% و45%و30% في الأعوام 96 ، 97 ، 98 ، و 1999م علي التوالي ، ونلاحظ الإرتباط الوثيق بين نسب الهوامش ومعدلات التضخم . الجدول رقم (13) يوضح ذلك .

هوامش أرباح المرابحات % 1995 – 2005 م

جدول رقم (2-13)

1995	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005
31.7	33.5	45.7	46	29	21.1	20.1	19.8	19.7	18.7	18

تقرير بنك السودان (2000- 2004).

الملاحظ عندما تراجعت معدلات التضخم في عام 99 ، 2000م تراجعت نسبة الهوامش الي 30% و 21% الي ان بلغت في عام 2005 18% ويتضح من ذلك في الجدول رقم (13) هذه الهوامش تتحدد لكل صيغة بصورة منفصلة ، ويحددها بنك السودان وفقا للسياسة التمويلية التي يقررها في كل عام .

يتضح من الملحق رقم (12) تزايد نسب تمويل المشاركة في البنوك التجارية بصورة معقولة حتي وصلت عام 2000 نسبة 42.9% متجاوزة نسبة المرابحة لأول مرة ، ويرجع السبب في ذلك الي السياسة التمويلية لعام 2000م ، والتي نصت علي أن نسبة المشاركة والمضاربة تحددها البنوك بمفردها لكل القطاعات دون التدخل من بنك السودان، الأمر الذي حدا ببعض البنوك بتوسيع عمليات المشاركة .

هذه الأداة واجهت بعض المصاعب منها أن المصارف لم تلتزم بالحد الأدني لنسب الهوامش التي يقررها بنك السودان بحجة تعثر بعض العمليات الإستثمارية مما يفقد المصارف الحق في تدوير هذه الأموال في عمليات إستثمارية جديدة ، إذ أن الصيغ الإسلامية لا تسمح بفرض هوامش إضافية في حالة حدوث تجاوز زمني لأجل العملية الإستثمارية .

ثالثا : سياسة السقوفات القطاعية للتمويل :

بعد فشل (سياسة سعر الفائدة) في تحقيق الإستقرار النقدي ومكافحة التضخم وغير ذلك من الأهداف يسعي بنك السودان لتحقيقها بإستخدام (سياسة سعر الفائدة) ، وبعد أن تمت أسلمة الجهاز المصرفي ، عمل بنك السودان الي إتخاذ الوسائل المباشرة للتحكم في حجم الإئتمان المصرفي بموجب المادة (45)(1) ب من قانونه والتي تنص علي أنه (يجوز لبنك السودان أن يقرر الحدود القصوي لحجم القروض والسلفيات والخصوم الممنوحة من كل بنك لأوجه النشاط التي تعمل فيها) . وتعني سياسة السقوف الإئتمانية وضع حد أعلي للتسهيلات الإئتمانية أو للتمويل المصرفي .

تعتبر هذه الأداة هي الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها بنك السودان في التحكم في حجم الإئتمان المصرفي وهي سياسة داخلية خاصة بالبلاد توضع بواسطة بنك السودان بالتعاون مع وزارة المالية . لكن عندما تكون هناك إتفاقيات دعم من منظمات وهيئات عالمية مثل صندوق النقد الدولي[1]، هنا لا يتم تحديد السقوف الإئتمانية فقط في الداخل إنما تشارك في وضعه الجهات الخارجية المانحة للقروض والدعم . كلما كان الدعم الخارجي والقروض كبيرة كلما كبر حجم التدخل الخارجي والعكس صحيح يعتمد بنك السودان في تحديد السقف الإئتماني العام للبلاد علي عوامل عديدة أهمها ما يلي : -

[1] الطيب ابراهيم السياسة النقدية والإئتمانية ، قانون بنك السودان لسنة 1959م

1- الأوضاع الإقتصادية السائدة :

يعتبر مؤشر مهم في تمديد السقف الإئتماني ، يتم ذلك بعد دراسة شاملة للوضع الاقتصادي السائد وتحليل الأنشطة الاقتصادية (راعة ، صناعة ، خدمات مثلاً) ، ومدي حاجة كل قطاع للتمويل المصرفي مع الأخذ في الإعتبار أهداف السياسات المالية والنقدية والتجارية.

2- الأداء الفعلي للإئتمان المصرفي خلال السنوات الماضية:

وهذا يمثل مؤشرا مهما لأنه يقف علي الواقع الفعلي للإئتمان المصرفي في البنوك التجارية وبموجب ذلك يتم تحديد السقف الإئتماني للعام المقبل ، من خلال الوقوف علي الأداء في العام السابق.

3- سياسة ميزان المدفوعات:

لا بد من الأخذ في الإعتبار عند تحديد السقوف الإئتمانية ، سياسة ميزان المدفوعات ، ونتيجة الميزان التجاري والذي يغطي حركة الصادر والوارد سواءًبتحقيق عجز أو فائض ، ثم مراجعة أداء ميزان المدفوعات للسنة السابقة وشكل الأداء المتوقع في السنة المقبلة .

4- الزيادة المتوقعة في المستوي العام في الأسعار :

يعتبر هذا المؤشر وما ينجم عنه من ضغوط تضخمية عامل مهم في تمديد السقف الإئتماني العام، لأن توزيع السقف الإئتماني علي القطاعات والبنوك التجارية وما يتبع ذلك من صلاحيات مالية وإجراءات التصديقات ، كل ذلك يتأثر بالمستوي العام للأسعار ، زيادة الأسعار تتطلب صلاحيات أكبر للتصديق ، بغرض تحقيق التوازن ومقابلة القوي الشرائية للتصديقات السابقة مما يساعد علي إنسياب التسهيلات الإئتمانية

5- توقعات البنوك التجارية لأدائها خلال العام المقبل :

لتوقعات البنوك التجارية للزيادة أو النقصان المتوقع للإئتمان المصرفي في العام المقبل الأثر الفعال في تحديد السقف الإئتماني العام ، ويتم ذلك عبر التشاور بين بنك السودان وكل بنك تجاري علي حده .

6- الزيادة المتوقعة في عرض النقود :

يؤخذ في الإعتبار الزيادة المتوقعة في عرض النقود ، خاصة الجزء الناجم عن العمليات التمويلية للبنوك التجارية . وبما أن للبنوك التجارية القدرة في التأثير علي عرض النقود عبر نقود الودائع والودائع المشتقة ، لذا يأخذ بنك السودان الزيادة المتوقعة في عرض النقود عند تحديد السقف الإئتماني العام في الحسبان ، كي تكون له القدرة علي السيطرة علي عرض النقود .

عندما يقوم بنك السودان بتحديد السقف الإئتماني لكل بنك تجاري علي حده يضع في إعتباره أسس لتحديد حصة كل بنك أهمها ما يلي[1] :-

[1] كامل فهمي بشاري ، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي ، ص(207) .

(أ) موارد البنك وحجم ودائعه : تتم معرفة موارد البنك عبر ميزانيته ، لأن البنوك التجارية ترسل ميزانيتها الشهرية لبنك السودان ، لذا سعي البنك لزيادة موارده وحجم ودائعه كلما زادت فرصته لزيادة حجم السقف الإئتماني المقرر .

(ب) توقعات البنك التمويلية : بإعتبار أن بنك السودان هو البنك المركزي لذا يطلب من جميع البنوك التجارية موافاته كتابيا بحاجاته التمويلية المتوقعة للفترة المقبلة لكل القطاعات الاقتصادية ، ويعقد إجتماعات مكثفة مع مدراء البنوك التجارية لمناقشة الإحتياجات والتوقعات التمويلية كي تكون قريبة من الواقع ، ويؤخذ في الإعتبار أيضا الأداء الفعلي لكل بنك تجاري لعامه السابق ، كلما زادت توقعات البنك التمويلية كلما كان ذلك مقنعا لبنك السودان لزيادة سقف البنك الإئتماني المخصص له .

(ج) مدي إلالتزام بالحدود المقررة سابقا والتزاماته بمنشورات بنك السودان : إلتزام البنك التجاري بالسقف له دون زيادة أو نقصان ، وايضا إلتزامه بالتوجيهات الصادرة من بنك السودان في شكل منشورات ، ومده بالمعلومات التي يطلبها دون تأخير ، يمنحه الفرصة في زيادة سقفه الإئتماني .

(د) مدي إسهام البنوك في رأس مال الشركات والمؤسسات العامة :

بعض البنوك تستقطع جزء من رأس مالها للمساهمة في تكوين شركات متخصصة ، هذه المشاركة تحسب ضمن السقف الإئتماني المخصص للبنك ، لذا يعطي بنك السودان أهمية كبري لهذه المساهمة ، لأنها تخدم أغراض تنموية عدة ، بالتالي يزيد من السقف الإئتماني له.

هذه السياسة ذات أثار سالبة ، إذ أثرت علي الملاءمة المالية للمصارف ، نسبة لتذبذب القطاع الزراعي في إنتاجيته ، يؤدي ذلك الي تعثر التمويل في هذا القطاع بالتالي تأثر المصارف لضعف حجم الأرباح من هذا القطاع بلغ حجم الديون المتعثرة علي القطاع الزراعي 5.9 مليار دينار وهذا المبلغ يمثل 30% من الحجم الكلي للديون المتعثرة والبالغ قدرها 19.3 مليار دينار سوداني في مارس 2000 ، وبممارسة ضغوط من قبل إتحاد المزارعين ، تعطلت الموارد لدي القطاع الزراعي لأكثر من عامين مما أفقد المصارف أرباح ضخمة .

لكن تم إلغاء آلية السقوف الإئتمانية إعتبارا من 1999م ، وترك الخيار للمصرف لتكوين محافظ إستثمارية لتمويل القطاع الذي يعتقد أنه يحقق لها أرباحا مجزية ، وبالتالي قلت نسبة التعثر في القطاع الزراعي من 60% من إجمالي التعثر في عام 1996م الي 30% من القيمة الإجمالية للتعثر .

رابعا : شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) :

Central Bank Musharka Certificate (C M C)

هي آلية مستحدثة 1998م وقد تم العمل بها كبديل شرعي لعمليات السوق المفتوحة الربوية ، تمثل هذه الأداة أهم الإنجازات الأساسية في طريق إدارة السياسة النقدية ، وفكرة إنشاء شهادات مشاركة البنك المركزي هي أن بنك السودان ووزارة المالية لهما مشاركات في رؤوس أموال بعض البنوك التجارية

، فقام بنك السودان بحصر تلك المشاركات وتقييمها ، وتكوين محفظة برأس مال معين ، وإصدار شهادات مقابل مساهمة بنك السودان ووزارة المالية في رؤوس أموال تلك البنوك ، القيمة الإسمية لها (مائة ألف جنيه لكل شهادة) . كما أن الشهادة قابلة للتداول ويتم بيعها عن طريق المزاد للبنوك والصناديق والمؤسسات ، وفق ما تقتضيه السياسة النقدية .

تعرف هذه الشهادة بأنها ورقة مالية جديدة في السوق النقدية تعتمد علي مبدأ الغنم بالغرم بدلا من الفوائد الربوية .

تمتاز هذه الشهادات بالسمات الاتية[1] :-

1- شهادات ذات قيمة واحدة .

2- قابلة للتداول .

3- مفتوحة الأجل أي ليست لها تاريخ إستحقاق .

4- حامل الشهادة له حق المشاركة في أرباح وخسائر البنوك الداخلة في المحفظة المكونة للصندوق ، ولكنه لا يملك الحق في أرباح نقدية ، إذ لم يحقق فائدة غير المكاسب الرأسمالية .

5- يحق لحامل الشهادة بيعها مباشرة لبنك السودان في أي وقت يشاء ، هذا يبين درجة سيولة هذه الشهادات .

إذا أراد بنك السودان تخفيض السيولة لدي البنوك التجارية فإنه يقوم بإصدار شهادات بقدر المبلغ الذي يود سحبه من البنوك التجارية ، أما إذا أراد البنك ضخ سيولة لدي البنوك التجارية ، فإنه يطلب منها تقديم عروض لبيع شهادات مشاركة البنك المركزي .

أما إذا أراد بنك السودان زيادة السيولة في الاقتصاد الوطني فإنه يطلب من البنوك تقديم عروض بيع شهادات مشاركة البنك المركزي ، ويتم تحديد السعر وفق نتيجة المزاد .

لا تعني شهادة (شمم) أن حاملها مالك لأسهم بنك السودان في البنوك الأخري إنما مشارك للمنفعة التي تتحقق لبنك السودان ، تعتبر المشاركة في المنفعة التي تتحقق من الإستثمار في مجموعة كبيرة من البنوك مفيدة في تقليل المخاطر ، إذن فحامل شهادة مشاركة البنك المركزي يمتلك المنفعة ولكنه لا يملك الأصل أو العين وهو ما يعرف بعملية النورين[2] وهو عبارة عن تقييم أصول ثم إصدار شهادات بإسم هذه الإصول وطرحها للجمهور ليكون مالكا للمنفعة وليس العين ، وهذا يعني أن مالك هذه الأموال يمكنه الحصول علي موارد مالية دون بيع الأصول ، إذن يمكن للمؤسسات المالية الاقتصادية التي تمتلك أصولا أن تصدر شهادات مشاركة للحصول علي موارد مالية حقيقية من الجمهور وبالتالي تمول مشاريعها الإنتاجية ثم تقوم بإعادة شراء هذه الشهادات بأسعار تعكس القيمة الحسابية لهذه الأصول

---

[1] مصطفي زكريا مصدر سبق ذكره ص(33)

[2] مصطفي زكريا ، مصدر سبق ذكره ص(24)

. يمكن أن نوضح موقف شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) بيعا وشراءِ ، وذلك من تاريخ الإنشاء وحتي العام 2005م . ملحق رقم (13) .

كي يكون هناك أثر ملموس لهذه الشركات علي السياسة النقدية لا بد أن يكون الفرق ما بين المبيعات والمشتريات أكبر من الصفر، ويقوم البنك المركزي بإعلان أسعار الشهادات يوميا بالنسبة للبيع والشراء في السوق الثانوية ، كما يقوم بنشر الموقف المالي للبنوك التي يساهم فيها بنك السودان ووزارة المالية دوريا كل شهر[1] .

[1] مجلة المصرفي ، العدد 15 ، أضواء علي سياسات بنك السودان السارية ، يونيو 1998م ص(52)

المطلب السادس

التطورات في الحساب الجاري1980- 2005 م

تميز عقد الثمانينات منذ البداية بخلل واضح في الاقتصاد السوداني ، وذلك جراء نشوب الحرب في جنوب البلاد مرة أخري ، والجفاف الذي ضرب الدول الأفريقية جنوب الصحراء ومن بينها السودان والسنين العجاف ، والتي تمثلت في المجاعة في 84 – 1985م ، وتخبط النظام السياسي أنذاك من إشتراكي الي لبرالي وانتهي الي إسلامي وذلك جرّ عليه خصومة الدول المانحة وما ترتب علي ذلك من مشاكل اقتصادية كان نتاجها قيام ثورة الجياع التي أطاحت بالنظام ، وظل الحال الي ماهو عليه مع تفاقم حرب الجنوب ، لكن في الفترة من 1989 – 2005 تميزت بمحاولات جادة لإعادة توازن الاقتصاد السوداني ، مثلا كان عجز الحساب الجاري في عام 1981 (- 7.4) وفي عام 1989م (- 1471.5 مليون دولار) لينخفض في العام 1996م الي (- 872.8 مليون دولار) ملحق رقم (14) .

التراجع المريع للحساب الجاري يعزي لقلة الصادرات السودانية ، وكذا إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الإستيراد ، خاصة السكر ، البترول ، المدخلات الزراعية . وقد أثرت معدلات التضخم العالية علي تكلفة الإنتاج ، ومن ثم ضعفت القدرة التنافسية لسلع الصادر غي الأسواق الخارجية ، كما أن أسعار الصرف غير الواقعية أوصلت الي نفس النتيجة السابقة وهي ضعف المقدرة التنافسية للصادرات . الخلل في ميزان الحساب الجاري يؤدي الي خلل في جانب العرض الكلي ، مما يئثر سلبا علي إنتاج سلع الصادرات ، وبالتالي يختل ميزان المدفوعات ، وتعجز الدولة نتيجة لذلك عن سداد خدمة الديون مما يقف حائلا أمام تدفق القروض الي داخل السودان ، وهذا بالضبط ما حدث في السودان .

المطلب السابع

التطورات في الميزان التجاري في السودان 1980- 2005م

الملاحظ أن الصادرات كانت متواضعة عند مقارنتها مع واردات السودان في فترة الدراسة ، وهذا بدوره يؤدي الي العجز المستمر في الميزان التجاري وذلك للآتي :-

(1) إعتماد الصادرات علي السلع الزراعية بصورة واضحة ، ونعلم سلفا تذبذب القطاع الزراعي لإعتماده علي البيئة المحيطة من أمطار وأفات وتسويق ونلاحظ ذلك في الملحق رقم (15) .

(2) تعامل السودان برخص وسياسة التسعير والقيود علي هوامش الأرباح ، ونظام سعر الصرف الرسمي الذي كانت تعامل به سلع الصادر (القطن ، الصمغ) ، بجانب القيود المفروضة علي النقد الأجنبي ، التمويلات الخاصة بالصادر والقيود المفروضة عليها ، وحجز نسبة منها تباع الي البنك المركزي بأسعار غير مجزية ، كل ذلك أثر سلبا علي تدفقات صادرات السودان مما أدي الي خلل واضح في الميزان التجاري . ملحق رقم (16) .

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الميزان التجاري معظمة بالسالب عدا الاعوام 2000و2002و2003و2004 ويرجع السبب في ذلك الي صادر البترول ذو العائد المجزي .

المطلب الثامن

ميزان المدفوعات في السودان1980 – 2005م

مدخل:

تواصل العمل في تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي ، والتي تبنتها الدولة منذ عام 1992م بغرض تحريك جمود الاقتصاد السوداني ، وذلك بحشد الموارد وتوجيهها نحو زيادة الإنتاج بالإعتماد علي الموارد الذاتية ، في ظل تراجع القروض والمنح ، وهذا بدوره شكل عبئا علي الموارد المتاحة يقابله تزايد في الإنفاق العام للدولة ، وهذا أدي الي أن تعتمد الدولة بشكل أساسي علي القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد تأثر ميزان المدفوعات كغيره من المتغيرات بأداء الدولة المالي والنقدي ، وما ترتب علي ذلك من تغيرات مهمة في معدلات التضخم وأسعار الصرف وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي . في هذا المبحث سنتحدث عن تطورات ميزان المدفوعات التجاري للفترة من 1980- 2005 م في ثلاثة محاور هي تطور الحساب الجاري ، تطور الميزان الجاري ، تطور حساب رأس المال لنفس الفترة .

مايخص موقف الميزان التجاري نلاحظ تدني الصادرات وارتفاع الواردات مما يجعل ميزان الواردات في معظم السنوات ب السالب عدا عام 2000و2001و1994 وكانت علي التوالي 29.6,60.2,40.8 مما يرهق اقتصاد الدولة بالديون. ملحق رقم (17) .

الملاحظ إذا إستعرضنا صادرات السودان من القطن والصمغ العربي ، وهما من أهم الصادرات أن هناك تذبذبا واضحا في مساهمتهما في الصادر عاما بعد أخر كما يوضح ذلك في المحلق رقم (18) .

الملاحظ من الملحق (18) ان مساهمة سلعتي القطن والصمغ العربي في الصادر معتبرة وعلي مدي فترة سنين الدراسة , إذ بلغت 1.8,11.5 جنيه للقطن والصمغ علي التوالي في العام 1980 لتصل في عام 2008 26372.2 , 26266.2 علي التوالي لكل من القطن والصمغ العربي اذن هذا القطاع هو الرائد في الاقتصاد السوداني.

(3) تذبذب المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الزراعية ، والتأخير في التمويل وجلب مدخلات الزراعة، كل ذلك أثر سلبا علي سلع الصادر ، إضافة الي تقليص المساحات المزروعة وتحويلها الي القمح ، وهذا ما أضعف صادرات السودان من سلعة القطن وبالتالي فقد أهم أسواقه العالمية.

(4) تدهور البنيات التحتية من نظم ري ، وآلات ومعدات زراعية ، وعدم صيانتها لفترات طويلة أثر سلباً ، وإنعدام التمويل الكافي مما أدي الي تدهور الزراعة المروية في السودان ، بالتالي تراجع حجم صادرات السودان من السلع النقدية (القطن ، الصمغ العربي).

(5) إنحصار تسويق الصادرات السودانية في دول محددة ، مما يؤدي الي أن تقوم الدولة المعنية بتخفيض أسعار هذه الصادرات .

وضع أسعار عالية لبعض السلع في الأسواق الخارجية من قبل الشركات المحتكرة بالداخل ، وهذا يؤثر علي حصيلة الصادرات السودانية سلبا ، مثال ذلك إحتكار شركة الصمغ العربي لهذه السلعة وفرض أسعار عالية بالخارج مما دفع المستوردين لإيجاد بدائل لهذه السلعة وبالتالي إنخفضتأسعار الصمغ عالميا . الملحق رقم (19).

الملاحظ من الجدول إنخفاض عائدات الصمغ العربي ، من عام لأخر ، وزيادة العائد عادة ما تكون بعامل الكمية المعروضة للبيع . واجه الصمغ العربي عدة مشاكل منها:-

- تقليص المساحات المزروعة بعامل عدة أسباب أهمها الزحف الصحراوي .
- تدني دخل المزارع بسبب إرتفاع تكلفة مياه الشرب .
- تدني إنتاجية الأشجار لعدم تحديد المواعيد المناسبة لطق الأشجار .
- النزوح بعامل الحرب وهجر مناطق الإنتاج وتذبذب أسعار المحاصيل الأخري .
- الرعي والقطع الجائر والتوسع الزراعي علي حساب الغابات وضعف البنيات الأساسية في مناطق الإنتاج وضعف التمويل وعدم الإرشاد .

(6) مشكلة التهريب لصادرات السودان عبر الحدود للدول المجاورة يؤثر علي حصيلة الصادر ، يحيط بالسودان تسع دول وهنالك تداخل قبلي وهذا يشجع علي تهريب هذه السلع ، وتقوم الدول بتصدير هذه السلع بعيدًا عن السودان .

كل هذه العوامل مجتمعة تسببت الي حد كبير في إنخفاض صادرات السودان للعالم الخارجي كما أن تزايد الواردات الي داخل السودان من العالم الخارجي ، قد أثر سلبا علي الميزان التجاري ، الأمر الذي أدي الي عجوزات مستمرة عدا الأعوام ، 1994 ، 2000 ، 2001 .

المطلب التاسع

تطورات حساب رأس المال 1980- 2005م:

بلغت جملة تدفقات النقد الأجنبي منذ الاستقلال 11.4 مليار دولار تمثل قروض المشروعات 5.2 مليار دولار والقروض السلعية والغذائية 4.2 مليار دولار والقروض الفنية 2 مليار دولار ، يتضح من الأرقام أن القروض والمنح الخارجية المستغلة في المشروعات تمثل 40% من جملة القروض الخارجية ، بينما تمثل القروض السلعية والغذائية والقروض الفنية حوالي 54% هذه النسبة العالية تمثل دعم ميزان المدفوعات وقروضا إستهلاكية ، وكان الجزء الأكبر يمثل مساهمة دول التعاون الثنائي وتبلغ جملة7.6 مليار دولار ، بينما تمثل مساهمة المؤسسات الدولية مبلغ 2.2 مليار دولار والمؤسسات الإقليمية مبلغ 1.6 مليار دولار[1] .

ومنذ أواخر السبعينات وأواخر الثمانينات ، تدهور حساب رأس المال ، وذلك لتراكم متأخرات سداد أصول القروض والفوائد المستحقة عليها ، ويعزي ذلك لعجز الدولة عن الإيفاء بإلتزاماتها تجاه تلك المستحقات ، وترتب علي ذلك تراجع السحوبات علي القروض والمنح الخارجية منذ ذلك الوقت . ملحق رقم (20).

ونلاحظ من الملحق رقم (20) التذبذب الواضح في حساب رأس المال ، واذ توضح الأرقام في التدفقات الرأسمالية الصافية في حساب رأس المال ، فقد بلغت عام 1991م (735.6 مليون دولار أمريكي) بينما تراجعت عام 1996م لتصل الي 90.1 مليون دولار أمريكي . وإنخفضت السحوبات من القروض والمنح الرسمية من مبلغ 22 مليون دولار أمريكي عام 1996م الي 18.6 مليون دولار أمريكي عام 1997م ، أي بنسبة نقصان قدرها 15% ، وتشمل 10.2 مليون دولار من الصندوق القومي للإنماء الزراعي و 7.5 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية و 0.7 مليون دولار من بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي و 0.2 مليون دولار من صندوق الأوبك . وأيضا تراجعت السحوبات عاما بعد أخر خلال التسعينات ، لعدم قدرة السودان للإيفاء بإلتزاماته تجاه القروض الخارجية ، وأيضا مواقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) تجاه السودان ، ومواقف الدول الكبري تجاه السياسة السودانية ، وبعض الشعارات المرفوعة من قبل الحكومة السودانية .

وكذا للتحليل الخاطئ من قبل صندوق النقد الدولي للطبيعة المعقدة للمشكلة الاقتصادية والتي تعيشها جل دول العالم الثالث ومن بينها السودان ، إذ يعتمد في تحليله فقط علي الأساس النقدي للبحث، وبرغم عدم كمال التحليل الاقتصادي للمشكلة إلا أنه في عديد من الحالات وعبر فترات صلة الصندوق

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، مرجع سبق ذكره ، ص(102)

بالسودان يضطر بعض المسئولين الي قبول ذلك التحليل غير المقنع ، وذلك حتي يتمكنوا من قبل ما يتفق عليه من دولارات سائلة لدعم ميزان المدفوعات فتسؤ الإمور ويلجأوا للصندوق مرة أخري وهكذا تقع الدولة في مصيدة الدين[1] لكل تلك الأسباب آنفة الذكر تدهورت تدفقات السحوبات علي القروض والمنح خلال التسعينات من القرن الماضي بصورة سريعة ملحق رقم (21).

يتضح من الملحق رقم (21) تراجع السحوبات والمنح الرسمية والقروض بصورة سريعة ، بينما كانت السحوبات عام 1991م (5184.5 مليون دولار أمريكي) ، بلغت عام 1997م (18.6 مليون دولار أمريكي) بنسبة نقصان بلغت 96.5% عن العام 1991م وبنسبة نقصان 15% عن العام 1996م . أما سداد القروض الرسمية فقد بدأت في التحسن عاما بعد أخر وذلك لرغبة وزارة المالية في تحسين صورتها لدي المؤسسات المالية المانحة ، وبالذات صندوق النقد الدولي، ملحق رقم (22) يوضح ذلك .

ملحق رقم (22) يوضح أنه في عام 1994م كان إجمالي سداد القروض الرسمية 23.8 مليون دولار ثم بلغت عام 1997م 63.7 مليون دولار أمريكي ، وهذا يوضح مدي حرص وزارة المالية علي التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ، الزيادة الواضحة في السداد من عام لأخر هي لرغبة صادقة في إبداء حسن النوايا تجاه تلك المنظمات.

بدأت تحويلات المغتربين تزداد أهمية مع تراجع تدفقات القروض والمنح الخارجية علي السودان. أفادت تلك التمويلات في تغطية عجز الحساب الجاري ، إذ كانت توجه بصفة خاصة نحو تمويل الواردات السودانية .

ويتوقف حجم تلك التحويلات عن طريق القنوات الرسمية علي سعر الصرف المتاح ، وعلي مدي مرونة التعامل بالسوق الموازي أو السوق الحر ، فإذا تم تخفيض سعر الصرف فإن التمويلات الخاصة تزداد والعكس صحيح ، كما أوضحنا يستفاد من هذه التحويلات في تمويل الواردات من قمح ودقيق ومدخلات إنتاج. الملحق رقم (23) يوضح العلاقة بين سعر الصرف والتحويلات الخاصة من 1994- 1998م .

من الملحق رقم (23) الخاص بهذا المبحث يتضح لنا أزمة الحساب الخارجي ، والخلل في ميزان المدفوعات السوداني يرجع الي تراجع صادرات السودان لإعتمادها بشكل أساسي علي الصادرات الزراعية وانعكاس تذبذب القطاع الزراعي علي الصادرات ، كما يرجع أيضا الي تزايد الواردات ، وذلك لتطبيق سياسات الإستيراد بصورة غير مدروسة في خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، مثل الإستيراد من الموارد الذاتية أو الإستثمار التجاري أو المقايضة، عندما تزيد الواردات تلجأ الدولة الي تقييد الإستيراد لمعالجة الضغط علي نظام الصرف .

بالتالي شكل أداء الإستيراد ضغطا متواصلا علي موقف الحساب الجاري نتاج إرتفاع الواردات.

---

[1] علي عبد الله علي ، جريدة الصحافة ، عمود حاطب ليل ، البوني ، العدد 3826 ، الثلاثاء 20 يناير 2004 ص(16).

كما أن التراجع في حساب رأس المال قد أظهر خللا واضحا في ميزان المدفوعات السوداني الملحق رقم (20) يوضح موقف ميزان المدفوعات 1989- 2005م . (ص16) مع إضافة 2005م).

نلاحظ في الفترة 1990 وحتي العام 1997 ، أن ميزان المدفوعات السوداني قد سجل عجزا متواصلا عدا عام 1994م الذي سجل فيه الميزان فائضا بلغ 17.9 مليون دولار .

المبحث الثالث

الآثار السالبة للسياسات الاقتصادية في السودان 1980- 2005

مقدمة :

أي حديث عن الاقتصاد السوداني ، ترجع الذاكرة مباشرة إلي مشروع الجزيرة ، باعتباره العمود الفقري لهذا الاقتصاد ، وذلك منذ إنشائه والي نهاية التسعينات من القرن الماضي ، حيث دخل البترول منافساً للقطاع الزراعي ، في بداية الألفية الثالثة. وقد عاني مشروع الجزيرة الأمرين من جراء السياسات الاقتصادية والداعية الي التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام وعلي رأسها مشروع الجزيرة . أضف إلي ذلك سياسات الإصلاح الهيكلي وما ترتب عليها من مشاكل عدة في البنية الإقتصادية سوف يناقش هذا البحث عدة مواضيع أهمها مشروع الجزيرة ، سياسات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد السوداني ، القطاع الزراعي التقليدي .

المطلب الأول
مشروع الجزيرة

مقدمة :

يعتبر مشروع الجزيرة أكبر مشروع مروي في العالم بمساحة 2.1 مليون فدان ، يسهم في المتوسط ب 65 % من إنتاج البلاد من القطن طويل التيلة ومتوسط التيلة و 70% من إنتاج القمح و15% من إنتاج الفول السوداني و32% من جملة إنتاج الذرة و20% من إنتاج الخضر ، ويوجد بأرض المشروع نحو 400 ألف من الأبقار ، و600 ألف رأس من الضأن و760 ألف رأس من الماعز ، يقوم المشروع بدور محوري في توفير العملات الصعبة ودعم الخزينة العامة من خلال الرسوم والضرائب والجبايات المختلفة . يعمل بالمشروع 114 ألف زارع صاحب حيازة ويساعدهم في عمليات ما بعد الحصاد أكثر من نصف مليون من العمال الزراعيين[1].

يدار المشروع من قبل مجلس إدارة يعينه مجلس الوزراء ، ويتكون من ممثلين للحكومة، الزراع ، والعاملين ، وبعض الوحدات ذات الصلة ، كالمصارف وهيئة البحوث الزراعية . يعمل بالمشروع أكثر من 6 ألف عامل في إدارة الغيط والري والشئون الهندسية والمحالج وسكة حديد الجزيرة . بقيام المشروع انتظمت المنطقة حركة عمرانية وحضارية واضحة للعيان ، تمثلت في إنتشار المصانع (النسيج ، مطاحن الغلال ، معاصر الزيوت) ، بجانب خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والتي غطت كل المنطقة . تأسس المشروع في البداية كقطاع شبه عام وفق نظام شراكة ثلاثية بين الإدارة البريطانية ولاحقا حكومة السودان كشريك أول والزراع كشريك ثاني وشركة بريطانية كلفت بإدارة المشروع ، وكانت تسمي الشركة الزراعية السودانية كشريك ثالث ثم تم إستبدالها بمجلس إدارة عهد برئاسته مؤخرا لوزير الزراعة والغابات .

لقد أخذ المشروع إسمه من الوصف الذي يطلق علي المنطقة التي تقع بين النهريين الأبيض والأزرق جنوب الخرطوم . يقع المشروع في منطقة سهلية منبسطة تتخللها بعض المرتفعات الصخرية في الحدود الجنوبية وبعض المسطحات العالية تتميز تربة الجزيرة بأنها طينية وذات خصوبة عالية تناسب بعض المحاصيل كالقطن والذرة وكثيرا من المحاصيل الحقلية، تتميز التربة بضعف نفاذ المياه منها بسبب ضآلة التسرب وبالتالي تتمدد التربة وتختفي الشقوق مع وجود الماء ، وهذا يؤثر إيجابيا في تشييد القنوات .

---

[1] سليمان سيد أحمد السيد ، مشروع الجزيرة الأسطورة الحية ،2002م ، الخرطوم, شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ص (3- 4)

أيضا قام المشروع بإنشاء العديد من مشاريع الطلمبات علي النيلين الأبيض والأزرق ، كما قامت مشاريع السكر في كنانة وعسلاية وسنار والجنيد . اذا أضيف لهذه المساحة مشاريع سكر النيل الأبيض ومشروع سندس ، تصل المساحة المستغلة نحو 3 مليون فدان .

نظم التمويل التي أتبعت في مشروع الجزيرة :-

أتبع نظام تمويل الفائدة منذ تأسيس المشروع عام 1950م وحتي موسم 1990/89م بواسطة بنك السودان ، والذي يقوم بتمويل المناشط المختلفة في مشروع الجزيرة ، وذلك بعد تقييم الميزانيات المختلفة وإجازتها بواسطة وزارة المالية ، ومجلس إدارة الجزيرة ، حيث يتم ربط نسبة يبلغ في حدها الأقصي 9% كفائدة سنويا علي مبلغ التمويل الكلي ، علي أن يحصل أصل الدين (مبلغ التمويل زائدا الفائدة) ، في نهاية الموسم الزراعي ، وقد إختلفت طرق التمويل طبقاً للنظم التي أتبعت في محاسبة المزارع علي النحو التالي :-

(1) التمويل في نظام الحساب المشترك:-

قام نظام الحساب المشترك علي تمركز جميع مقومات التكلفة الإنتاجية العينية والنقدية في حساب واحد ، تخصم جملته مجتمعة متضمنة تكلفة التمويل من عائد المحصول ويوزع الباقي علي الشركاء الثلاثة (المزارع ، الدولة، وإدارة المشروع) ، وبعض المجالات الأخري بنسب محددة وثابتة تعدلت علي فترات متباعدة إلي أن استقرت علي ما هو في الجدول أدناه :-

جدول رقم (2-10)

المزارع	الدولة	إدارة المشروع	خدمات اجتماعية	الحكم الشعبي	احتياطي المزارعيين
%17	%36	%10	%3	%2	%2

المصدر إدارة مشروع الجزيرة . تقرير لجنة علاقات الإنتاج بالمشروع 1983م .

مزايا وعيوب نظام الشراكة :-

أ- المزايا :

نجح بصورة واضحة خلال فترة تجربته ، مما أدي إلي تطبيق التجربة في معظم المشروعات الزراعية ، التي قامت لاحقا في السودان (مشاريع النيل الأزرق والأبيض وخشم القربة) .

ب- العيوب :

- ضعف الحافز التشجيعي للمزارع لزيادة إنتاجه وإحساسه بأن هنالك شريك أخر يقاسمه عرقه وجهده .
- تطبيق نظام الشراكة لمحصول القطن وحده ، وخصم جميع التكاليف وديون المحاصيل الأخري من القطن جعلت من هذا المحصول غير مجدي إقتصاديا ، مما حدا بالمزارع إهماله والإهتمام بالمحاصيل الأخري .
- المزارع المنتج المجد يتحمل نصيب أكبر في الحساب المشترك ، وذلك يقلل حماسه للإنتاج .

- الدعم الخفي الذي تقدمه الدولة للمحاصيل الأخري ليس له مايبرره خاصة أن هذه المحاصيل نقدية ، يجب أن يكون للدولة نصيب مما تقدمه لها من خدمات.
- قل إسهام العمل الأسري في المزرعة لقلة العائد من القطن ، وإرتفاع تكاليف إنتاجه ، وتحول معظم المزارعين لأعمال أخري لتحسين مستوي دخولهم .
- تراكم ديون المزارعين نتيجة لنظام الشراكة .
- المطالبات والمنازعات المستمرة بين الشركاء الثلاثة .

للأسباب أعلاه ألغي نظام الشراكة وحل محله نظام الحساب الفردي وذلك رغم مميزات ذلك النظام الإجتماعية ، وتقليله للمخاطر في حالة فشل الإنتاج ، وتقلبات الأسعار العالمية للقطن وتوزيع المخاطر بين الشركاء الثلاثة وبذلك يوفر تأمينا اجتماعيا لصغار المزارعين .

التمويل في نظام الحساب الفردي :-

كي يضمن بنك السودان استرداد مبلغ التمويل مضافا إليه نسبة الفائدة التي تم منحها لتغطية تكلفة الإنتاج الممولة ، أو لإزالة العجز في حساب الإدارة والديون التي ظلت تتحملها ، لكل ذلك كان لا بد من إستخدام نظام يؤدي إلي رفع الإنتاجية ، بحيث تغطي تكلفة الإنتاج وتحقيق فائض لذا تم إلغاء نظام الحساب المشترك وإستبداله بنظام الحساب الفردي في موسم 81 – 1982م[1] .

ميزة هذا النظام تكمن في تأمين حقوق المزارع كاملة ، دون أي شراكة في أي من محاصيله ، وفي هذا النظام حافز له لمزيد من الارتباط بأرضه وزيادة في إنتاجية محاصيله . أضف إلي ذلك فإن هذا النظام يؤمن معاملة المحاصيل بصورة متساوية من جانب المزارع ، الشئ الذي يتيح له نوعية من المرونة والحرية في تقويم محاصيله الزراعية وإستغلال موارده بالصورة المثلي ، والتي تمكنه من تحقيق أقصي عائد من الحيازة الزراعية .

قام الحساب الفردي علي تحصيل حسابات المزارعين الفردية ، بالقدر الفعلي من التكلفة والتي أنتفع بها كل مزارع علي حده . وذلك بأن يؤول صافي العائد للمزارع ، وذلك بعد خصم تكلفة الإنتاج مضمنة فائدة التمويل ورسم الماء والأرض.

هذا النظام أدي الي ارتفاع معدلات الإنتاجية ، ومن ثم إرتفاع عائد المزارعين بنسبة متزايدة عاما بعد أخر ، الشئ الذي خلق نوعا من الحماس والجدية ورفع الروح المعنوية للمزارعين كما مكن الإدارة من تحصيل المديونية المتمثلة في مبلغ التمويل والفائدة ، مضافا إليه رسوم الماء والأرض ومن ثم مقدرة البنك علي تحصيل مديونيته .

والتمويل سواءً كان بإتباع الحساب المشترك ، أو الحساب الفردي فإنه يتم عن طريق الإعتماد كليا علي النظام المصرفي ، المتمثل في بنك السودان ، وهو جهاز حكومي وبالتالي فإن النظرة من

---

[1] سيد عباس , مشاكل التمويل الزراعي في مشروع الجزيرة , ودمدني , يوليو 1994م .

جانب المزارعين هي أن التمويل الذي يتم بواسطة الحكومة ، فيه كثير من التسهيلات، إذا لم يحقق المزارع عائدا فإنه يتفاءل بأن الدولة سوف تتحمل الديون نيابة عنه أو يتم تجميدها كما حدث عدة مرات ، لذا لم تتكون للمزارع النظرة التجارية ، وبالتالي لم تكن له الهمة المطلوبة في تحقيق معدلات إنتاجية عالية ولهذه الأسباب وغيرها تم التحول للتمويل بواسطة المحفظة التجارية .

مزايا الحساب الفردي :-

- حصول المزارع علي عائده كاملا ، في كافة المحاصيل إضافة الي ما يكسبه المزارع من شعور بالملكية ، وحافز الملكية في هذا النظام يؤمن إستغلال المزارع بالصورة التي تحقق أعلي عائد ممكن وبأقل تكاليف ممكنة .

عيوب الحساب الفردي :-

- المخاطر التي قد تنجم في حالة فشل الموسم الزراعي ، يتحملها المزارع لوحده
- تحقق تكلفة المياه والأرض عائدا يتصف بالثبات بالنسبة للحكومة وإدارة المشروع ، بحيث تغطي تكلفة إدارة المشروع ، ويجب الإشارة هنا إلي أن تكاليف الإنتاج المرتبطة بتكلفة المياه والأرض تتمثل في المكونات المتغيرة التالية : تكلفة الري ، تكلفة الإدارة ، تحديد رأس المال والفائدة علي رأس المال .

تمويل محفظة البنوك التجارية :-

بعد إعلان سياسة تحرير الإقتصاد السوداني تغير نمط التمويل الحكومي ، إلي التمويل التجاري ، حيث تم إنشاء محفظة البنوك الإسلامية ، وخلق نظام مؤقت تحت ضمانة وزارة المالية لتمويل المشاريع الزراعية ، ويعني بها مؤسسات القطاع العام والتي تعمل في مجال الإنتاج الزراعي المروي ، وذلك بقيام محفظة البنوك التجارية القائمة ، مستغلة بنك السودان للقيام بعمليات التمويل ، بموجب المعاملات الإسلامية ، بديلا للصيغ الربوية المتمثلة في تمويل الفائدة بواسطة بنك السودان[1] . بدأت محفظة البنوك التجارية بتمويل المؤسسات الزراعية في موسم 1990- 1991م ، وذلك الموسم الذي شهد تحولا في التمويل الزراعي ، من التمويل التفضيلي ، الي التمويل التجاري .

وكان الهدف من وراء إنشاء هذه المحفظة تمكين البنوك التجارية من إستغلال سقوفها الإئتمانية المخصصة للقطاع الزراعي علي ضؤ السياسات الإئتمانية للبنك المركزي.

ثانيا هدفت المحفظة الي ملء الحلقة المفرغة بين القطاع الزراعي والمصارف التجارية ، وتخفيف العبء علي البنك المركزي ، وخفض الإستدانة من النظام المصرفي كأحد موجهات السياسة الإقتصادية الكلية للبلاد . لقد شملت مظلة محفظة البنوك تمويل مؤسسات القطاع الزراعي المروي (الجزيرة ، الرهد ، حلفا ، النيل الأزرق ، والسوكي) وذلك لتمويل إنتاج القطن والقمح والذرة .

---

[1] إدارة مشروع الجزيرة – الإدارة المالية , التقرير السنوي 1994م .

تتكون موارد المحفظة من مساهمات البنوك التجارية العاملة في السودان وذلك في شكل مساهمة طوعية ، ويتم تحديد مساهمة كل بنك بنسبة سقفه الي جملة سقوفات البنوك المساهمة في المحفظة.

ساهم موسم 90- 1991م 17 بنك تجاري بنسبة 71% من البنوك التجارية العاملة في السودان ، وقد أرتفعت هذه النسبة الي 75% في موسم 91- 1992م كرد فعل مباشر لنجاح الموسم الأول 90- 1991 م ، ثم أرتفعت نسبة البنوك المساهمة في موسم 92- 1993م الي 20 بنك تجاري بنسبة مساهمة بلغت 83% ، وفي موسم 93- 1994م أقتصر تمويل المحفظة علي القمح فقط بنسبة 3.5 مليار جنيه سوداني ، وضعفت بعد ذلك مشاركة البنوك التجارية في تمويل المحفظة.

تُكون البنوك التجارية المشاركة في المحفظة جهاز لإدارة المحفظة ، ويتولي البنك الرائد إدارة شئون المحفظة مقابل هامش إدارة 12% من أرباح المحفظة[1] .

أهداف قيام محفظة البنوك التجارية :-

- تمكين البنوك التجارية من استغلال سقوفها الإئتمانية المخصصة لقطاع الزراعة علي ضؤ السياسات الإئتمانية للبنك المركزي .
- ملء الحلقة المفرغة بين القطاع الزراعي والمصارف وخفض الإستدانة من النظام المصرفي كأحد موجهات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة .
- تخفيف التمويل من النظام المصرفي وذلك بالتمويل من موارد حقيقية .
- ترشيد الصرف في المؤسسات الزراعية وضبط الإنفاق العام بها .
- إعادة النظر في هياكل وأداء تلك المؤسسات بغرض الأبقاء علي المنتج منها والتخلص من الخاسر .
- تقييم نمط التمويل ليصبح تمويلا تجاريا للمؤسسات الزراعية الحكومية إعتباراً من 90- 1991م .

الأسس والضوابط التي يتم بموجبها التمويل :-

- عدم تقديم أي تمويل لأي مؤسسة زراعية إلا بعد التوقيع علي العقودات بالصيغ الأسلامية وفق الاتفاق عليها .
- يتم التمويل المطلوب بنسبة 80% من قيمة المحصول المتوقع حصاده .
- أن يكون الضمان رهن الحيازة (الحواشة) من قبل المزارع .
- أن يحدد التمويل وفق الإحتياجات الفعلية في جدول التدفقات النقدية المتفق عليها .
- عدم تقديم التمويل لأي مؤسسة زراعية خاسرة أو عجزت عن سداد الإلتزامات السابقة .

---

[1] سيد عباس وأخرون ، ورقة عن محفظة البنوك ، 1995م ود مدني، ص35 .

- أن يتم الأتفاق علي الأسعار والكميات المطلوب تسليمها من المحاصيل بالتفاوض بين المحفظة من جهة وإدارة المؤسسات الزراعية واتحاد المزارعيين من جهة أخري .
- أن تقدم المحفظة التمويل للمحاصيل التي تدخل ضمن مسؤولية إدارات المؤسسات الزراعية وهي القطن و القمح .

آليات تمويل محفظة البنوك التجارية :-

1/ التمويل بواسطة المرابحة :

تطبيقا للسياسات التمويلية الجديدة فقد قامت المحفظة بتمويل موسم 90-1991م ، 91-1992م بنظام المرابحة حيث ربط مرابحة بمقدار 10% و 165 علي التوالي من جملة مبلغ التمويل ، وقد تم تمويل ميزانيتي محصول القطن والقمح لموسم 90- 1991م وفقا لهذا النظام .

أما بالنسبة لرسوم الإدارة فيتم تمويلها من رسوم الأرض ، والتي تتحصلها الإدارة من المزارعيين من محاصيل ، القطن ، القمح ، الذرة ، الذرة الشامي ، الخضروات ، الموالح والأعلاف.

كل المناشط الخدمية التي تقوم بها الإدارة تتمثل في الإيرادات الذاتية التالية :

عائد الهندسة الزراعية ، عائد سكة حديد الجزيرة ، عائد البساتين ، عائد آليات البذور ، عائد الإنتاج الحيواني ، عائد جريدة الجزيرة ، عائد إستراحة بركات وعائد التخلص من الفائض[1] .

أثر سياسة التحرير الإقتصادي علي مشروع الجزيرة (القطاع الزراعي):-

يمثل مشروع الجزيرة أقدم وأعرق المشاريع المروية في السودان ، وقد كانت بدايته في أوائل القرن العشرين ، كمزرعة إستطلاعية لزراعة القطن ، ثم أكتمل وأخذ شكله الحالي في عام 1925م .

بدأ مشروع الجزيرة في الأصل كمشروع إقتصادي يهدف الي إنتاج المواد الخام (القطن)، الي المصانع المختلفة ، وقد كانت كل بنياته الأساسية اللاحقة بغرض خدمة إنتاج وتصدير المحصول الرئيسي وهو القطن ، خاصة إبان إدارة الشركة الزراعية حتي قبل الإستقلال في عام 1956م .

أتسعت مساحة المشروع بعد اكتمال تشييد خزان الروصيرص في بداية الستينات من القرن الماضي حتي بلغت اليوم حوالي 2.2 مليون فدان ، بشبكة من القنوات طولها 9.888 كلم عن طريق الري الإنسيابي[2] ، والذي يعتبر أرخص أنواع الري في العالم . هذا وقد ظلت شبكات الري هذه وبدءاً من الخزان وحتي الترع الفرعية تدار بواسطة وزارة الري ، ويتم تشغيل وصيانة هذه الشبكة بالتمويل المباشر من الخزينة العامة للدولة ، وذلك حتي بعد تنفيذ سياسة التحرير الإقتصادي في موسم 92-1993م .

---

[1] د. سيد عباس ، التمويل الزراعي بمشروع الجزيرة الاشكالية والبدائل ، يوليو 1995م ودمدني .
[2] مجموعة باحثين - إدارة مشروع الجزيرة ، المكتبات والتوثيق.

التحرير الإقتصادي بمعناه المبسط هو أن تترك الدولة للوحدات الإقتصادية حرية التنافس وتسيير أمورها وفق حسابات الربح والخسارة بعيدا عن دعم وتمويل الدولة ، أي إتباع سياسات السوق الحر والدخول الي معترك التمويل والتسويق بعيدا عن البنك المركزي علي أن تنافس منتجاتها وفق سياسة العرض والطلب . تبنت الدولة سياسة التحرير الإقتصادي وبدأ تطبيقها فعليا بمشروع الجزيرة عام 92-1993م ، وذلك بغرض زيادة الإنتاج كما ونوعا مع خفض التكلفة وزيادة الربحية[1] . والحق يقال أن التدابير التي أخذتها الدولة لنقل الإقتصاد لهذه المرحلة لم تكن كافية بالنسبة للقطاع الزراعي المروي ، وعلي رأسه مشروع الجزيرة وكمثال علي ذلك لم يوضع تدرج منطقي لهذه النقلة خاصة من جانب التمويل والحفاظ علي البنيات الأساسية . ونوضح أثر هذه السياسة في الآتي :-

تشمل البنيات الأساسية بمشروع الجزيرة كل المنشئات والآليات التي تم إنشاؤها أو توفيرها لتؤدي دورا مساعدا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في العملية الإنتاجية . وكل المباني الموجودة بالمشروع من سكن عاملين ، ومكاتب إدارة ، وكل الآليات عربات ، جرارات ، قاطرات ، خطوط سكة حديد ، قنوات ري ومحالج . وهي تمثل رأس مال ضخم يستثمر في خدمة العملية الإنتاجية بأرباح هامشية بسيطة لا تتعدي ميزانية التسيير ، بهدف تشجيع العملية الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج ، لذلك كانت الدولة تتدخل من حين الي أخر لاعادة تأهيلها ، وكان أخرها أعادة تعمير وتحديث مشروع الجزيرة في ثمانينات القرن الماضي ، وهذا الدعم من الدولة يتم نظير إلتزام المشروع بزراعة المحاصيل الإستراتيجية بغض النظر عن ربحيتها . فالقطن هو المصدر الأساسي للعملات الصعبة للدولة ولسنوات طويلة ، ومحصول القمح أستخدم كصمام أمان لمجابهة الحصار الإقتصادي ، ومحصول الذرة يمثل الغذاء الرئيسي لمعظم سكان السودان . وبتوقف الدولة عن تأهيل هذه البنيات مع إعلان سياسة التحرير الإقتصادي بدأ التدهور عاما بعد عام . مثال ذلك مصلحة الهندسة الزراعية والتي كانت تمتلك أسطولا كبيرا من الجرارات بأنواعها المختلفة والآليات التي كانت تقوم بتحضير كل أراضي المشروع (بمفردها) ، ولكنها اليوم غير قادرة علي تقديم هذه الخدمة وإنخفضت كفاءة الاداء بها الي 10% فقط[2] . وايضا هنالك سكك حديد الجزيرة والتي كانت تقوم بعمليات الترحيل للمدخلات والقطن من أرجاء المشروع تدنت كفاءتها الي 1/3 تقريبا . والخراب الذي أصاب المنازل في الغيط ، والتردي الذي أصاب شبكة الري بالمشروع ، وهكذا الحال بالنسبة للبنيات الأساسية الأخري والعربات وقطعا يكون لما سبق ذكره أثاره السالبة علي الإنتاج والإنتاجية ، اذ ضعفت الإنتاجية وبالقطع قلت العوائد المتوقعة بل أدي ذلك الي تراكم الديون علي المزارعين .

---

[1] مشروع الجزيرة – التقرير السنوي - إدارة مشروع الجزيرة – السودان – الإدارة الزراعية -بركات مايو 1999م.

[2] إدارة مشروع الجزيرة , مصلحة الهندسة الزراعية بركات يونيو 1999م .

من الملحق رقم (24) يتضح تدني الإنتاجية لكافة المحاصيل بعامل تقليص المساحات المزروعة نلاحظ مثلا محصول القطن في عام 1991م كانت المساحة المزروعة 215506 فدان تدنت في العام الذي يليه الي 177227 بفارق 38279 فدان وهذا بدوره ينعكس سلبا علي الانتاج ومن ثم العائد وهذا الأمر تقريبا ينطبق علي كافة المحاصيل الحقلية ، كما نلاحظ أن هنالك مساحات تتم زراعتها ويتم استبعادها في فترة الحصاد لأسباب عديدة وهذا أيضا يقلل من الانتاجية الأمر الذي يزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي قلة العائد .

الجدول رقم (2- 11) يوضح تدني المساحات المزروعة

والإنتاجية بمشروع الجزيرة للأعوام 95- 97م

الموسم	القطن		القمح		الذرة		الفول	
	المساحة فدان	الانتاج قنطار - فدان	المساحة فدان	طن - فدان	المساحة فدان	طن - فدان	المساحة فدان	طن- فدان
90	251047	3.72	613306	0.440	506577	0.529	39860	0.728
91	215506	5.62	532813	0.938	725306	0.659	35452	0.800
92	174703	4.15	154034	0.530	621736	0.770	163418	0.710
93	149603	3.8	522783	0.520	547329	0.800	187146	0.820
94	253147	3.89	392690	0.590	467516	0.850	191093	0.890
95	301245	4.14	390777	0.660	394339	0.660	230995	0.750
96	331047	3.85	389801	0.650	402985	1.180	291051	0.790
97	246220	4.59	301925	0.700	387928	1.035	249039	1.040

المصدر: إدارة مشروع الجزيرة – السودان – الوحدة الاقتصادية 1999م.

الجدول أعلاه يوضح تأرجح المساحات المزروعة من عام لعام مرة بالزيادة وتارة بالنقصان وذلك راجع لسياسة التحرير الاقتصادي مثلا في عام 91 كانت مساحة القمح 215506 فدان وتراجع في العام الذي يليه الي 174703 فدان ونلاحظ أيضا تأرجح إنتاجية الفدان لكل المحاصيل ، مثلا في محصول القمح بلغت أعلي ذروتها في عام 91 لتصل الي 0.938 طن للفدان وبعدها تدنت بالتدرج الي 0.530 ، و 0.520 طن للفدان للأعوام 92 ، 93 علي التوالي كل ذلك يعود لمشاكل التمويل وتأخر وصول المدخلات في الزمن الذي يحتاجه المحصول وكذا بقية المحاصيل .

أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي قطاع الري :-

هيئة مياه الري : الهدف من الإنشاء هو التغلب علي عثرات التمويل الذي كان متاحا من وزارة المالية وذلك عبر تحقيق الإستغلالية التامة للأجهزة المسئولة عن أدارة خدمات الري . بعد عام واحد من سياسة التحرير فكرت ادارة الري في عمل هيئة مياه الري ، وتمول علي حساب محاصيل المزارع وتجمع بواسطة إدارة المشروع وتغطي ميزانية هيئة الري في كل بنودها والتي تشمل الفصل الأول والثاني وإزالة الإطماء والحشائش ، وجميع أعمال الصيف وصيانة الطلمبات ، مما ضاعف عبء إدارة المشروع في

التفكير في البحث عن تمويل يمكن هيئة مياه الري من اداء دورها كاملا . علما بأن المحاصيل تتفاوت في المدة الزمنية والتي تمتد من الزراعة حتي الحصاد والتسويق ما بين ستة أشهر الي سنة كاملة . مما جعل الإدارة في حاجة الي جهة تلتزم بتمويل الهيئة والادارة لحين حصاد وتسويق محاصيل المزارع.

أصبحت ميزانية مشروع الجزيرة وميزانية هيئة مياه الري تتضاعف عاما بعد عام حتي بلغت في عام 1998م 40 مليار جنيه نصيب مشروع الجزيرة منها 30 مليار جنيه سوداني ، وبذا ظلت الهيئة تدور في فلك الديون والتي عادة ما تعالج من عائدات المزارع ، هذا الأمر جعل الزراعة في مشروع الجزيرة في مهب الريح وفقد المزارع الحماس تماما وأصبح يبحث عن عمل خارج مشروع الجزيرة ، لأن المزارع علي الدوام في حالة ديون وعلي مدار السنة ، زد علي ذلك الضرائب العديدة والمتنوعة والتي هي الاخري دين علي المزارع سداده[1] .

[1] مشروع الجزيرة – التقرير السنوي , إدارة مشروع الجزيرة , الإدارة المالية.

المطلب الثاني
أثر التضخم علي عائد أنتاج المزارع

ان صافي الارباح التي دفعت للمزارعين عام 95- 1996م كانت تساوي 35 مليار و701 مليون جنيه ، وان الضرائب تساوي نسبة 77% من هذا المبلغ ، وفي عام 96 -1997م كان صافي الارباح الذي دفع للمزارعين 23 مليار و 300 مليون جنيه وان دخلهم من الضرائب يساوي 92% من هذا المبلغ ، مما يعني أن الحكومة الان تتقاسم مع المزارعين صافي عائد (الحواشة) وهذه الضرائب تساوي 25.4% من قيمة الانتاج في عام 95- 1996م في حين أن الحد الأدني الذي حدده مجلس الوزراء للضرائب يجب الا يتعدي 15% من جملة قيمة المحصول.

أضافة الي ان قيمة مدخلات الإنتاج المستوردة للقطن والتي تقدر بحوالي 60% من جملة تكلفة الإنتاج[1] . تحسب علي أساس سعر الصرف الرسمي وهو 340 جنيه للدولار ، كما أن عائد صادرات القطن كان يحسب بسعر صرف 215 جنيه سوداني للدولار ، وهذا يعني أنه يتم بيع مدخلات الإنتاج للمزارعيين بسعر صرف أعلي ويبيعون إنتاجهم من القطن بسعر أخر للدولار يقل كثيرا . وأن الفرق بين السعر الذي يتسلمه المزارعون في الصادر وبين السعر الذي تأخذه منهم الحكومة المستوردة ويساوي 58% وهذا يعني بالاضافة الي ما أوردناه حول الضرائب ، أن هنالك 58% من جملة العائد ضريبة مخفية لاختلاف أسعار صرف الدولار للمدخلات المستوردة للمزارعيين عن أسعار صرف الدولار للصادر من القطن .

مفهوم العولمة والخاص بإزالة كل الحواجز أمام التجارة الخارجية ، تم إستيراد كمية كبيرة من الدقيق وليس القمح . وهذا أدي الي توقف المطاحن كلية لان القمح والدقيق المستورد مدعوم من الدول المنتجة وأن تكلفة الانتاج لديها جعلت القمح المنتج في مشروع الجزيرة يكون أعلي سعرا من المستورد وهذا ما خلق أزمة زراعية وأزمة صناعية .

تكلفة الإنتاج لكل من القطن والقمح من عام 1985- 1998/97م :

نجد ان تكلفة الفدان في عام 1985-1986 كانت تعادل 800 جنيه ، وأرتفعت في عام 1986- 1987 الي 835 جنيه وفي عام 1987- 1988 وصلت 1000 جنيه للفدان وفي عام 1988- 1989 بلغت 1550 جنيه كل هذا قبل عام 1989م ففي عام 1997- 1998 اصبحت تكلفة انتاج القطن للفدان 415 ألف جنيه مقارنة ب 1550 جنيه عام 1988 – نتج هذا عن تعويم الجنيه

[1] محمد ابراهيم عبده كبج – أقتصاد الانقاذ والافقار الشامل – دار عزة للنشر, الخرطوم, 2006 م, ص (77 – 106).

السوداني ، واتباع سياسة التحرير الاقتصادي وآلية السوق . وبتضاعف التكلفة تضاعف العائد مثلا عائد الفدان .

الفترة من 85- 1988 تضاعف 3.7 ضعفا ، وصافي العائد تضاعف 3.5 مرات ، لكن في الفترة من 92- 1998م تضاعفت التكلفة 60 مرة في حين أن عائد الفدان تضاعف 44 ضعفا وصافي العائد تضاعف أقل من 12 ضعفا ، هذا العائد الذي تحقق ذهب الي 55% من المزارعين وهم الذين حققوا عائدا ، هذا يعني أن 45% من المزارعين لم يحققوا عائد لأنهم كانوا مدينين في العام 91-1992[1].

من كل ذلك نخلص الي أن مشروع الجزيرة واجه العديد من المشاكل والتي تمثلت في الاتي :-

أ- المشاكل المؤسسية :

لا توفر إدارة القطاع العام والمتخمة بالموظفين مساندة وخدمات وافية للمزارعين.

ب-المشاكل الفنية :

- معاناة البنية الأساسية للري من حالة تصليح سيئة نتاج ذلك فإن توزيع المياه يتسم بعدم الكفاءة والهدر .
- إنخفاض متوسط الإنتاجية والذي يعزي الي حد كبير لسؤ الخدمات وانعدام التمويل لشراء المستلزمات الزراعية وتوفير العمالة في أوقات حرجة في دورة الإنتاج .
- إنتاجية أقل محصول منتج في مشروع الجزيرة أقل كثيرا من الإنتاجية المتحققة في التجارب الحقلية والبحثية . وهذا نتاج الحلقة المفرغة بين إدارة المشروع والمزارع بشأن مكان وكيفية وكمية ونوعية القطن الذي يجب علي المزارع أن يزرعه في أرضه . ويهيمن القطن علي الدورة الزراعية وهو محصول لا يحبذ العديد من المزارعين زراعته نظرا للقيود التي يجب زراعته في ظلها .

ج- المشاكل الاقتصادية :

- نتيجة لإنخفاض متوسط الانتاجية ، لا يعمل هذا المشروع الضخم بكفاءة ، وهو غير إقتصادي من وجهة النظر الوطنية ومن وجهة نظر المزارعين ، وعائد الانتاجية لمساحة 20 فدانا من الاراضي لا تنتشل أسرة المزارع من الفقر .
- يعاني المزارعون بشدة من عقبات التكيف مع مشاكل الدخل المنخفض من خلال محدوديات خيارات متاحة أمامهم فيما يتصل بالمحاصيل .

[1] محمد ابراهيم عبد كبج – أقتصاد الانقاذ والافقار الشامل مصدر سبق ذكره, ص 108.

- عدم وجود مؤسسات إئتمان رسمي أخري متاحة أمام المزارعين سواء نظام الحساب الفردي الذي توفره إدارة المشروع الي منتجي القطن . البديل المتاح هو نظام الشيل وما به من إستغلال بينٍ .
- وجود مؤسسات خدمات تحت إدارة المشروع مثل المحالج والتي تعمل بالخسارة لسنوات عدة.

د- المشاكل الإجتماعية :

هنالك توتر واضح بين مجموعة المزارعين ومجموعة من لا يملكون أرضا ، بسبب إختلاف قاعدتي مواردهم واختلاف سبل وصولهم الي الموارد[1] .

[1] تقرير أعدته مجموعة فنية مختصة بالإقتصاد الكلي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء 9 فبراير 2000 م

المطلب الثالث

أثر سياسات الإصلاح الهيكلي علي الاقتصاد السوداني

مقدمة :

ظلت السياسات الاقتصادية في السودان ومنذ أمد بعيد تأخذ شكلا واحدا ولا تتعامل مع مستجدات الاقتصاد العالمي لكن وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي كان لزاما علي الدولة التعامل مع المنظور العالمي في اقتصادها ، لذا سوف نستعرض في هذا المبحث سياسات الإصلاح الهيكلي في السودان مع توضيح أثارها التي أحدثتها في الاقتصاد السوداني والمجتمع السوداني .

سياسة التحرير الاقتصادي :-

يتمتع السودان كما هو معلوم بوفرة من الموارد الطبيعية ، منها تعدد المناخات ، واتساع المساحات القابلة للاستزراع ، والتي تقدر بنحو 200 مليون فدان ، ثم هنالك الغابات والمراعي الطبيعية ، التي تغطي أكثر من 275 ملون فدان بما في ذلك الأراضي التي لم تخصص بعد للانتاج الزراعي ، فضلا عن ذلك فالسودان يتمتع بفيض من مياه الري بفضل نهر النيل والأنهار الفرعية والموسمية ، وبفضل هطول الأمطار والتي يتعاظم هطولها في جنوب البلاد لأكثر من 1500 ملم في السنة ، وبفضل مخزون المياه الجوفي ولذي لم يستغل بعد الا لماماً ، كذلك يتمتع السودان بثروة من الأنعام تقدر بنحو 120 مليون رأس من البقر والماعز والضأن والابل ، وبثروة عظيمة من الأسماك والاحياء المائية والحياة البرية[1] ، كل ذلك يرشح السودان في مصاف الدول الغنية ، وفق توصيات مؤتمر الطعام العالمي بروما في عام 1974م ليلعب دورا مؤثرا وفعالا في حل مشاكل الغذاء علي المستويين الإقليمي والعالمي .

لكن بالرغم من كل هذا الثراء فإن السودان لا يزال يشكو من ضعف الاقتصاد وتخلف الزراعة ويكابد لتحقيق الأمن الغذائي وذلك لعدة أسباب ، منها التقلبات المناخية ، الحرب الأهلية، الحصار الاقتصادي غير المعلن.

لذا بدأت سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات في برامج الانقاذ الاقتصادي، وعلي هدي برامج الاستراتيجية القومية الشاملة ، ركزت هذه السياسات علي الإصلاحات الهيكلية . حيث بدأت بتحرير الاقتصاد من القيود التي كانت تكبل حركته ، كما إتسمت تلك السياسات بتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص ، وخصخصة المؤسسات العامة وتحرير التجارة الخارجية والداخلية ، في البداية كانت الإستجابة لهذه السياسات إيجابية خاصة في القطاع الزراعي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط حوالي 7% خلال الفترة من 92 – 1996 م ، غير أن السياسات التوسعية

---

[1] سليمان سيد أحمد السيد ، سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتدهور القطاع الزراعي في السودان ، ورقة بحثية الخرطوم 2005م , ص ص 9-14.

لتحريك جمود الاقتصاد نتج عنها ضغوط تضخمية ، لأن الإصلاحات الهيكلية التي نفذت لم يصاحبها برنامج متزامن للإصلاح الاقتصادي الكلي.

وكان الخيار الذي إتجهت إليه الدولة عندئذ ، وفي ظل ظروف انحسار العون الخارجي ، اللجؤ الي الموارد المحلية لتحريك الطاقات الكامنة في الاقتصاد والتي كانت تكبلها القيود الإدارية، ولكن قد تم ذلك علي حساب الإنضباط في السياسات المالية والنقدية ، رغم ذلك فإن هذا البرنامج حقق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي ، وفي المقابل لازمته معدلات عالية من التضخم وتدهور مستمر في نظام سعر الصرف نجم عنه تراجع في معدلات النمو مرة أخري، مما أدي الي ظهور حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ، وإنخفاض مستمر في الدخول الحقيقية للشرائح الضعيفة في المجتمع حتي باتت تلك الأثار السالبة تهدد كل المكاسب والإنجازات التي تحققت . لذا كان لا بد من التصدي لإيقاف هذا التدهور في محاصرة الصرف ومحاصرة إرتفاع معدلات التضخم بهدف المحافظة علي نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل إستقرار اقتصادي مستدام .

بدأت الدولة في منتصف عام 1996م بتطبيق حزمة من السياسات المالية والنقدية مع إستثناف[1] الإجراءات المؤسسية لاحتواء الزيادات المتسارعة في مستويات الاسعار والتدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية ، عن طريق خفض الضغوط علي الطلب الكلي . إستمرت هذه السياسات حتي نهاية عام 1997م . في عام 1998م تم تقرير سياسات ترشيد الطلب الراسية الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسياسات زيادة العرض الكلي عن طريق السياسات المالية والنقدية والإجراءات المؤسسية ، إضافة الي تخصيص موارد مالية مقدرة في الموازنة لزيادة الإنتاج كأولوية .

تمثلت النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الهيكلي في الآتي حتي نهاية عام 1998م :

1- الحفاظ علي معدل نمو حقيقي للاقتصاد بلغ في المتوسط 6% .
2- خفض معدل التضخم من 166% في أغسطس 1996م و133% بنهاية 1996م الي 117% بنهاية 1998م الي أقل من 8% في عام 2006م .
3- إرتفاع معدل مواكبة الضرائب لأكثر من 1% لأول مرة منذ عدة سنوات .
4- إنخفاض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 8% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي بنهاية 1996م الي 4% بنهاية عام 1998م الي 2.6% في عام 2005م .
5- خفض التمويل بالعجز في الموازنة العامة من 3.1% من اجمالي الناتج المحلي في نهاية 1996م الي 0.5% بنهاية 1998م .

[1] عبد الوهاب عثمان ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، الخرطوم , 2004م , ص ص 37-41.

6- خفض معدل النمو للكتلة النقدية من 65% بنهاية 96 الي 19% بنهاية 1998م ومعدل النمو الاحتياطي من 79% بنهاية 1996م الي 19% بنهاية عام 1998م ومعدل نمو الاحتياطي من 79% سنويا خلال الفترة 1996/92م الي 29% بنهاية 1998م .

7- رفع نسبة تمويل القطاع الخاص من إجمالي التمويل المتاح .

8- زيادة كمية الصادرات والزيادة المطردة في التحويلات الخاصة .

9- فتح المجال أمام القطاع الخاص لتحريك طاقاته الكامنة ليصبح قطاعا رائدا بينما القطاع الحكومي قطاعا رقابيا تنظيميا يحمي المنتج والمستهلك مع إستيعاب لأكبر قدر من الكوادر البشرية لتغيير النظم الإدارية فيه .

10- توفير السلع والخدمات بالرغم من إرتفاع أسعارها وتضييق الفرص أمام السوق السوداء .

11- كفاءة المنتجات وزيادتها إذ أن في ظل التنافس الحر تقوم كل منشأة بابتكار الأفضل والأجود .

12- نجحت الحكومة في سياسة اقتصادية دون الاستعانة بمنح او قروض خارجية أي الأعتماد علي الذات حيث تغطية نفقات الحرب التي كانت دائرة في الجنوب بنسب أكبر مما كان عليه من قبل وتمويل مشروعات تنمية ضرورية بكل أشكالها اقتصادية ، اجتماعية وخدمية.

13- ساهم البرنامج الاقتصادي في ظل سياسة التحرير في انقاذ الثروة الحيوانية من الضياع إذ أصبحت لها سياسة واضحة في الاقتصاد حيث قفزت الصادرات من اللحوم المذبوحة والحية من 20.6 مليون دولار عام 95/94 تمثل 20% من الصادرات بينما في عام 91/90 تمثل فقط 9% من الصادرات .

14- تحرك القطاع المصرفي اذ تضاعف عدد الفروع للبنوك من 300 الي 600 في سنة واحدة ودخلت البنوك الي مناطق ريفية لم تدخلها من قبل .

15- زيادة حركة النقل بعد تحسين شبكة السكة حديد ودخول شاحنات كثيرة في القطاع الخاص[1] .

16- قيام عدة صناديق لدعم الفئات الفقيرة مع الدعم المتواصل لهذه الفئات عن طريق رصد مبلغ في الميزانية لاستهلاك الطاقة والمياه مما خفف كثيرا عليهم ، مع زيادة مقدرة في صندوق الزكاة لمساعدة الأسر الفقيرة إضافة الي وضع برنامج معاشات شهرية للاسر ضعيفة الدخل.

[1] وزارة المالية , مجلة الاقتصادي ، ، العدد 23 ، مايو 1996م ص(60- 63) .

المطلب الرابع
الآثار السالبة لسياسات الإصلاح الهيكلي في السودان

سياسة الخصخصة والتي إتبعت ضمن سياسة التحرير الاقتصادي ، كان لها العديد من المآخذ، أن المرافق المراد تخصيصها لا بد من تقييم أصولها تقييما سليما ووفق قواعد علمية وأن تتولي الأمر جهات موثوق بها وشهود بعلمها وبكفاءتها ، مادام المرفق يهم كل أهل السودان فمن حقهم أن أحدا لم يبخس قيمته أو يتنازل عن شئ أو يجامل عند تسعيره للأصول أو حقوقه المكتسبة خبرة كانت أو (أسهم شهرة) – هذا الأمر يقتضي منافسة مفتوحة بين الجهات التي تعتبر نفسها مؤهلة للقيام بعملية التقييم وإختيار أكثرها خبرة وأفضلها إستعدادا يبعث علي الإطمئنان في تقييمها وتقديراتها . نجد أنه في كثير من الأحيان أن المرفق العام لا يحتاج الي البيع إنما قد يحتاج فقط الي إدارة مقتدرة والتي يمكن أن يوفرها القطاع الخاص وبالتالي يمكن للدولة أن تكتفي بالدخول في (عقد إدارة) تتولي بموجبه شركة ذات كفاءة معترف بها إدارة المرفق لقاء جزء من أرباحه أو مقابل أجر معلوم يتفق عليه . مثال ذلك النقل الميكانيكي حيث تمت تصفيته والتصفية لأي عمل تعني إهدار كامل للأصول وقضاء علي الانتاج وتشريد للقوي العاملة ، لذا كانت النتيجة القضاء علي النقل الميكانيكى كمرفق منتج واهمال آلياته ومعداته لدرجة التلف ولم تبق إلا المباني تتسابق حولها المؤسسات الحكومية (كالغنيمة) . بينما كان المتاح بيعها كمؤسسة قائمة أو المشاركة فيها أو تحويلها بالتعاون مع القطاع الخاص الي شركة لتجميع السيارات الصغيرة دون اللجؤ الي التصفية والتي تعني إصدار بالحكم علي الآليات والمعدات المنتجة وتشريد القوي العاملة .

أيضا تعمل الخصخصة علي إضعاف القطاع الخاص لأن الأسس التي ينبغي اتباعها تفضيل المستثمر السوداني علي المستثمر الأجنبي ، معلوم أن العولمة فتحت أسواق المال وبورصات الأسهم وحركة رؤوس الاموال – علي مصراعيها ، لكن ينبغي الانحياز للمستثمر الوطني كجزءاً أساسياً في السياسة العامة لأن بناء القدرات الوطنية هو الذي يخلق القطاع الخاص المقتدر وهذا بدوره يقود الي نقطة الضعف الأساسية ، ذلك لأن الحكومة التي تريد أن تنحاز لأقتصاد السوق يصبح واجبها الأول هو توفير المناخ الملائم للمستثمر المحلي لكي يؤدي دوره بنجاح ، لكن نجد الحكومة التي تتحمس للخصخصة هي نفس الحكومة التي تقيد القطاع الخاص بمجموعة من السياسات واللوائح والنظم والجبايات التي لا تقود إلا الي فشله ، إذ لا تستطيع الحكومة أن تلقي علي عاتق القطاع الخاص المزيد من المؤسسات والمرافق إذا كانت سياسات الدولة تؤدي الي فشل المؤسسات التي يديرها ذلك القطاع والتي أنشأها بحر ماله[1] .

[1] التقرير السوداني السنوي الثالث ، مركز الدراسات السودانية ، ط1, القاهرة 2002م ، ص(174- 180).

أن عدم أستقرار السياسات المالية وتضارب وتعدد اللوائح والقوانين وانعدام التخطيط والتغيير المستمر في السياسات ، وأرتفاع تكلفة التمويل والتسعير المنفلت لبعض مدخلات الأنتاج (أسمدة ، مبيدات) والطاقة ، وفتح أبواب الأستيراد بطريقة عشوائية تؤدي الي إغراق السوق بسلع ينتجها القطاع الخاص – أو العام – السوداني كلها أمور أسهمت في تدمير القطاع الخاص في السودان والعديد من المصانع أغلقت ابوابها ، وتلك التي تعمل بطاقات متدنية خير شاهد علي ذلك .

ولو شئنا الإنصاف لقلنا ان السياسات الاقتصادية للدولة هي المعوق الأكبر للانتاج في السودان وليس الملكية كما يدعي دعاة الخصخصة . ذلك لأن المشاريع لا تفشل فقط لانها تابعة للقطاع العام إنما تفشل إما بسبب سؤ الإدارة أو بسبب أخطاء السياسات الأقتصادية ، والدليل علي ذلك أن استثمارات ضخمة يمتلكها القطاع الخاص ورغم ذلك تفشل . مثال ذلك صناعة النسيج – مثلا – أنها تعاني من مشاكل لا علاقة لها بالملكية وهي مشاكل تقعد بالقطاع العام كما تقعد بالقطاع الخاص ، أكبر مصانع هذا القطاع العام يملكها القطاع الخاص ، مصنع النسيج السوداني، مصنع الخرطوم للغزل والنسيج ، شرف العالمية . بل ان هذا القطاع الصناعي قام علي أكتاف القطاع الخاص الذي وفر له المال اللازم والإدارة المقتدرة ومادته الخام (القطن) الذي تنتجه بلادنا فلماذا فشل ؟ من الذي أغرق الأسواق بزيوت (الأولين) وكيف ؟ ولمصلحة من ؟ وصناعة السكر كيف فتح باب الاستيراد مؤخرا وكيف عرضها ذلك للخطر وكيف أغلق الباب مؤخرا ! ونفس الأمر يصدق علي القمح المحلي في مقابل القمح الأجنبي .

الخصخصة ليست مجرد مسألة فنية للانتقال من أسلوب لإدارة الاقتصاد الي أسلوب أخر، بل أنها عملية سياسية اجتماعية معقدة وينبغي أن يتوفر لاقتناع الرأي العام بسلامة الإجراءات وصحتها وأنها لا تهدف الي محاباة أو تحيز فضلا عن ضرورة إعتبارات الكفاءات وتوفير أسباب التقدم الاقتصادي .

2- الآثار الاجتماعية للتحرير الاقتصادي :-

إلتزمت حكومة الانقاذ بتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وبصورة حاسمة ، أصدرت عددا من الاجراءات والقرارات في هذا المجال حيث تم سحب الدعم (ولا تدريجيا ثم كلياً) من سلع أساسية ومن الخدمات الصحية والتعليمية وتم تخفيض العمالة من بعض قطاعات الدولة وتحولت للقطاع الخاص كما تم ضغط الأنفاق الحكومي وتجميد الأجور ، واكب هذه الاجراءات زيادة في الاسعار وارتفاع تكاااليف المعيشة .

أتخذت هذه الأجراءات بهدف تحريك جمود الاقتصاد نحو الانتاج ، وتعديل السياسات النقدية والتجارية المقيدة ،ومحاربة السوق الأسود والنشاط الطفيلي لكن أثر سياسات التحرير لم ينعكس بصورة إيجابية في تحسين الاداء وتصحيح الاختلال الاقتصادي لكن مع ذلك هنالك تطورات ايجابية مثل زيادة الانتاج بصورة واضحة ، حيث تحرك من نمو 1.5% عم 1990/89م الي 2.7% في 1991/90م الي 11.3% في 1992/91م .

هذه التطورات أطلقت قوي السوق ، وفتحت الباب علي مصراعيه لأنشطة غير أنتاجية من مضاربات وسوق أسود ومصارف ، وأدي التحريك الجزئ للاقتصاد الي ما يشبه الانفجار في النشاط التجاري – المدني . حيث تم تسجيل 3500 شركة في الفترة من 1989 – 1993م مقارنة ب 4230 شركة سجلت منذ 1925م حتي عام 1989م[1] . ولكن من جهة اخري كان لهذه التطورات أثار سلبية علي بقية الفئات والطبقات الاجتماعية إذ ادت سياسات التحرير الاقتصادي التي اعادت لتوزيع الثروة القومية والدخل القومي ، والي تثبيت أو توزيع السكان علي مهن وأنشطة انتاجية وغير انتاجية ، بدرجات متفاوتة مما كان له أكبر الأثر في خلخلة البنيان الإجتماعي ، وتهديد التوازن الاجتماعي النسبي الموروث من العهود السابقة . فقد أبدت الدولة إهتماما أقل بالصرف علي الخدمات والتي يستفيد منها قطاع كبير من السكان اذ تدني الصرف علي الخدمات في الميزانيات من 21% من الصرف الكلي في عام 1991/89م الي 10% في عام 1992/91م كما زادت نسبة الفقر وتدهورت الأوضاع المعيشية لمنتجي الريف وعمال المدن وأصحاب الدخول المحدودة . ففي عام 1993م ضم قطاع الريف حوالي 79.45% من إجمالي الفقراء ، وضم قطاع الحضر حوالي 20.55% من إجمالي الفقراء وهذا يوضح زيادة فقراء الريف علي فقراء المدن ، وإزداد أيضا مؤشر فجوة الفقر من 33% عام 1978م الي 45% عام 1986م الي 59.35% عام 1993م – مما يعني أن الحالة المعيشية للفقراء خلال فترة تطبيق سياسة التحرير قد تدهورت كثيرا .

وأتفقت معظم الدراسات علي أزدياد نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في السودان نتيجة لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي لتصل الي 90% من السكان ، أفادت دراسة الفقر الخاصة ببروفسير علي عبد القادر علي في عام 1993م أن الفقر وصل 91% من جملة سكان السودان .

أدت زيادة الفقر الي خلخلة في البنيان الاجتماعي والي تعميق التمايز الاجتماعي رأسيا بزيادة التمايز بين الطبقات ، وأفقيا بتحسين الوضع النسبي لبعض الشرائح وتدهور لشرائح أخري داخل الطبقة الواحدة . فقد تدهورت أوضاع المنتجين في الريف وظهرت في مشروع الجزيرة أعدادا من المزارعين نزعت حواشاتهم وأصبحوا بلا أرض ، كما برزت طبقة من كبار المزارعين تملك الأرض والمعدات ورأس المال ، وإزدادت موجات الهجرة في الأقاليم الطرفية نحو المركز ، وتكديس المدن بمهاجري الريف والنازحين في بيوت سكنية ضربت حزاما للفقر حول المدن سواء في السكن العشوائي أو المعسكرات .

لكن الجديد في سياسات التحرير الاقتصادي هو تهديدها المباشر لأستقرار واستمرارية الطبقة الوسطي بفئاتها المهنية والنقابية ، إذ تأثرت هذه بعوامل عديدة أهمها التوزيع غير المتكافئ للدخل علي الفئات السكانية .

---

[1] عطا البطحاني ، الأثار الإجتماعية والسياسية للتحرير الاقتصادي ، ورقة بحثية , 2002م , ص ص 18-20.

كما أثر الضغط الاقتصادي علي الطبقة الوسطي ، حيث أدي الي تأكلها وتهميشها وانزلقت فئات عديدة من موقعها في السلم الاجتماعي وانضمت الي مجموعات العاملين والفقراء في المدن ، ولم تجدي كثيرا إستراتيجيات البقاء والتكيف التي لجأ إليها أفراد الطبقة الوسطي من هجرة داخلية ، والقيام بأكثر من عمل ، وتقليل الأستهلاك الأسري ، واللجؤ الي الديون والسلفيات، وبيع المدخرات والاساس . كما ادت السياسات الخاصة بالتحرير الاقتصادي ، الي تفشي النزاعات الفردية والسلوك المادي – الاستهلاكي – وتفككت المؤسسات العائلية وضعفت القيم الاجتماعية ، والتي كانت تشكل شبكة للتضامن والتكافل الاجتماعيين وبالتالي تهيأ المزيد من الإنحرافات الاجتماعية من جرائم وانحرافات سلوكية متعددة .

3- الأثار السياسية للتحرير الاقتصادي :-

دعت الاستراتيجية القومية الشاملة 1992م – 2002م ، الي ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار السياسي ، مع قيام تفعيل أجهزة المراقبة والمحاسبة متابعة واكمالا لسياسات التحرير الاقتصادي ، إلا أن منطق التحول الثوري واهتزاز قاعدة الشرعية ، جعل النظام بالضرورة يعتمد علي قدر عالي من المركزية السياسية . فالسلطة تتنزل من اعلي الي اسفل والسياسة العامة يحددها المركز – والفئة المهيمنة داخل المركز – ولا تلم القاعدة بتفاصيلها فضلا عن ان تشارك في وضعها[1] .

ربما يعترض أحد علي أنه ليس من الصواب إتهام نظام الإنقاذ بأنه نظام قائم علي المركزية السياسية إذ ان الأنظمة السابقة ، أيضا إعتمدت علي تقوية المركز حيث تميزت ممارساتها بلعبة التوازنات السياسية واستغلال تناقضاتها لتعزيز سلطة المركز ، لكن النظام في الإنقاذ أختلف تماما ، إذ عمل علي سحق معارضيه السياسين وأعاد تشكيل الخريطة السياسية علي أسس جديدة . فقامت الكتل والتحالفات السياسية وتركزت السلطات في المركز وحتي في المركز نفسه تركزت في أيدي مجموعة معينة مما أدي الي الأنطباع بأن سياسات المركز كلها تعمل لخدمة هذه المجموعة المهيمنة .

في مثل هذا المناخ إنعدمت الشفافية في عمل أجهزة الحكم وغابت المؤسسية وأصيبت أجهزة المراقبة والمحاسبة بالشلل التام . مثل هذا المناخ يؤثر سلبا حتي علي التحرير الاقتصادي نفسه ، إذ تعرقل العمل في كافة مؤسسات الدولة بسبب غموض الاوضاع وبسبب الخوف من العواقب وعدم وضوح الاهداف .

واحدة من الأثار السالبة المترتبة علي ذلك هي أن الخلل في البنيان الاجتماعي مع التحكمية السياسية قد تؤدي الي إستقطاب سياسي حاد . إذ أن النظام الذي أتي بديلا للطائفية والقبلية يكون قد عمل بواسطة سياسته التحكمية علي تحطيم القاعدة الإجتماعية التي يفترض أن يعتمد عليها .

---

[1] عطا البطحاني ، مصدر سبق زكره, ص ص 16-18.

الطبقة الوسطي المستنيرة بدأت تتلاشي ، وهذا يضعف إمكانية قيام مجتمع مدني ديناميكي ، تكون له ولمنظماته دورا كبيرا في امتصاص التوترات السياسية والاجتماعية الناجمة من جراء الضوائق الاقتصادية ، أن غياب المجتمع المدني ومنظماته يخلق مناخا عاما تنمو فيه ردة فعل وسلوك المواطن تجاه السياسة العامة من اللامبالاة الي المقاومة السلبية بأشكالها المختلفة كما أن تراكم التوترات والتي لا تجد منفذا لها تزيد من إحتمال انفجار الوضع السياسي والصدام مع السلطات .

لا شك أن الفقر في السودان له مظاهر أثنية – أقليمية وما حدث في الحرب الأهلية ونمو الحركات السياسية الإقليمية ، ما هو الا تأكيدا علي أن التنمية غير المتوازنة والمرتبطة بالتوزيع غير المتكافئ للثروة القومية هي من أهم الدوافع المحركة للغبن الذي تستشعره المجموعات الأثنية في الأقاليم – الطرفية . ومن أهم الدوافع أيضا للتمرد هيمنة المركز . سياسة التحرير أدت الي زيادة نسبة الفقر ، وتركيز الثروة في أيدي الفئات الغنية وهذا في حد زاته يعمل علي تجزر الغبن التاريخي الواقع علي المجموعات الأثنية في الأقاليم الطرفية .

بسبب سياسة التحرير الاقتصادي تصاعدت الأسعار وانخفضت القيمة الحقيقية للعملة المحلية ولجأت الدولة للزيادات الدورية في الأجور ، مما أدخل الدولة في حلقة مفرغة وصراع مستمر لتعويض الطبقات الفقيرة للحفاظ علي مستوي معتدل من المعيشة ، ترتب عليه عدم إنضباط في السوق ، وتصاعد مستمر في الأسعار مع ندرة بعض السلع لعدم توفر بعض مدخلات الانتاج ، والتي تتطلب توفير عملات حرة حدث فيها ندرة في ظل توقف المعونات والقروض الأجنبية وإنخفاض في تحويلات المغتربين وهكذا زيادات مستمرة في الأسعار .

أن زيادة السيولة في ظل إنتاج متدني في بعض القطاعات ، أو طلب مرتفع علي بعض السلع يعني زيادة التضخم وتأثر القطاعات الفقيرة ، وبالتالي زيادة المعاناة ، مما يضطر الدولة للإستدانة من النظام المصرفي لمقابلة زيادة الأجور وبالتالي مزيد من التضخم .

نظرا لوقف المعونات والمنح الخارجية ومن شح العملات الحرة وإنخفاض مساهمة المغتربين ومع حاجة المصانع والقطاع الزراعي لمدخلات الإنتاج بالعملات الحرة ، وأرتفاع الطلب علي العملات الحرة وبالتالي تأثر سعر الصرف وإنخفاض القيمة الحقيقية للجنيه السوداني مع إرتفاع مستمر لأسعار العملات الأجنبية .

إنخفاض الإستثمار في قطاعات كالعقارات لعدم وجود العائد المجزي في ظل إنخفاض قيمة العملة المحلية .

لجؤ العمالة المدرية والمؤهلة وذوي الوظائف القيادية لمهن غير منتجة ،مثل السمسرة وتجارة العقارات والعربات والأراضي لعائدها الكبير مع عدم إسهامها في الدخل القومي بطريقة مباشرة منتجة .

المبحث الرابع
الكيفية التي سارت بها التنمية في السودان
التنمية في فترة ما قبل الإستقلال

مقدمة:

السودان - قطر بمساحة قارة - يمتلك رصيدا لا يستهان به من الثروات الطبيعية والبشرية بدءا بأراضيه الخصبة الشاسعة وثرواته الحيوانية التي تضعه في المركز الأول عالميا ، إضافة إلي رصيد من الثروات المعدنية علي رأسها البترول والذهب ومعادن أخري نفيسة . يضاف إلي كل ذلك جريان نهر النيل فوق أرضه من الجنوب إلي الشمال ، ومخزون من المياه الجوفية قل أن يوجد في كثير من بلاد العالم . وفوق هذا وذاك ثروة بشرية متنوعة ولكن رغم كل هذه الثروات الهائلة والتي لم يشغل منها إلا النذر اليسير ما زال السودان في ذيل الدول ، ويوصف في هذا الشأن بأنه من دول العالم الثالث المتخلفة والتي يعيش 95% من مواطنيها تحت خط الفقر . علما بأن خط الفقر هو 1.08 دولار.[1] كمعدل لمستوي دخل الفرد ، رغم الحظوظ من هذه الثروات إلا أن الحروب الداخلية والخارجية والتي إمتدت لسنوات مزقت هذا البلد وعوقت مسيرته التنموية . يبدأ هذا منذ دخول الإستعمار السودان والي الأن . لذا سوف يناقش هذا المبحث كيف سارت التنمية في السودان منذ عهد الحكم التركي المصري مرورا بحقبة الحكم الإنجليزي وإنتهاءا بالحكومات الوطنية المتعاقبة .

[1] قسوم خيري بلال, إ شكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان ، حقائق الماضي ورؤي المستقبل 1986م - 2005م ، 21 / 7 / 2001م ص1

المطلب الأول

صورة التنمية في فترة ما قبل الإستقلال:

التنمية في السودان في فترة حكم الأتراك - المصري 1821 - 1885م في فترة الحكم التركي - المصري 1821م - 1885م ، الذي إستولي علي بقايا السلطة السنارية ، شهدت البلاد تغييرات إقتصادية وإجتماعية كبيرة - كانت أهداف محمد علي باشا ترتبط بما يمكن الحصول عليه من ثروات وإمكانيات السودان - إذ أن الباشا كان مهتما بالحصول علي مجموعات الرقيق لكي يوظفها في مشاريعه الزراعية والصناعية العديدة التي أقامها في مصر ، ويجندها في مشروعه لبناء جيش قوي يمكنه من حماية وتوسيع نفوذه . كان يأمل في الحصول علي الذهب إضافة إلي الموارد الأخري . إذن كان من الطبيعي أن تؤدي فترة الحكم التركي المصري وبأهدافه هذه ، إلي المزيد من توسيع تجارة البلاد مع مصر وبقية بلدان العالم .

لذا قامت سلطات الحكم التركي بتحسين وتطوير شبكة المواصلات الضرورية لتوسيع النشاط التجاري وذلك عبر الأتي :

إدخال أسطول البواخر النيلية الحكومي . تم بناء خط محلي للسكة حديد قرب مدينة وادي حلفا ، تم تحسين ميناء سواكن مما زاد عدد السفن وهذا أوجد للسودان منافذ جديدة للإتصال بالعالم ، أيضا توسعت شبكة التلغراف والتي إمتدت لأكثر من 300 ميل تحت إشراف خدمات تلغراف السودان[1] .

أدت هذه التغييرات والتطورات الإقتصادية ، وغيرها ، إلي تشجيع وتوسيع النشاط التجاري. فقد تم بناء أحواض جديدة علي طول النيل هذا ما ساعد علي زيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة ، وبالتالي زيادة كمية المحاصيل الزراعية في الأسواق[2]. بدأت الطريقة التقليدية في الريف (الشادوف) تتغير إلي الساقية الي تجرها الثيران. وذلك مما ساعد علي التوسع في المناطق الزراعية بحكم الكفاءة لطريقة الري بالساقية مقارنة بالشادوف .

ونتيجة للنجاح الذي حققته تجارب المحاصيل الجديدة ، تم التوسع في زراعة قصب السكر في مزارع كبيرة (سنار ، بربر) ، وتمت تجربة زراعة القطن في دلتا القاش وبركة وتم بناء مخازن علي طول الطريق إلي مصر ، بهدف تسهيل عمليات تجميع وترحيل المحاصيل ، وأيضا تم توفير مياه الشرب في تلك المراكز لتسهيل الحركة التجارية بشكل عام وتصدير الماشية بشكل خاص . في الفترة من 1821-1838م كانت تجارة السودان محتكرة بواسطة الدولة المصرية وللتي تحصلت علي معظم الأرباح الضخمة الناتجة من نشاط الإقتصاد السوداني .

---

[1] تيم بنلوك , صراع السلطة والثروة في السودان ، 2007 ، دار عزة للنشر والتوزيع , ص ص 60-95.

[2] ب .م. هولت ، تاريخ السودان الحديث ، لندن , 1961م , ص ص 20 25.

بعد عام 1838م بدأت الدولة، تتخلي تدريجيا ، عن إحتكارها لعمليات التجارة الخارجية، في عام 1841م. رفعت يدها بشكل كامل ، وذلك نتيجة لضغوط القوي التجارية الأوربية والتي كانت تنظر للسودان كمجال لنشاط التجار التابعين لها . بالتالي دخلت نوعيات عديدة من التجار الأجانب من أوربا (بريطانيا ، النمسا ، إيطاليا ، اليونان) إضافة إلي التجار المصريين والأتراك.

كانت تجارة العاج هي السبب الرئيسي الذي جذب هؤلاء التجار الأجانب الي السودان[1]. وبما أن العاج كان يتوفر بكميات كبيرة في جنوب السودان ، حيث كانت سلطة الحكم التركي في أول سنينها لا تهتم كثيرا برعاية مصالح الأهالي وتطويرهم ، لذلك لم يكن هنالك أي إجراءات أو ضوابط حكومية تحدد كيفية الحصول علي العاج ، ومع تزايد صعوبات الحصول علي هذه السلعة ، أصبح التجار يقومون بحملات عسكرية مشتركة علي القبائل الجنوبية ويستولون علي بعض الرهائن لإجبارهم علي توفير كميات من العاج وعندما لا يتحقق ذلك يتعاملون في تجارة الرقيق - ومع أن الباشا المصري قد حرم تجارة الرقيق في داخل دولته في عام 1854م إلا أن نشاط هؤلاء التجار لم يتوقف . وكانوا يهربون مجموعات من الرقيق عبر البحر الأحمر والجزيرة العربية .

في خمسينات وستينات القرن التاسع عشر وصل نشاط التجار الأجانب الي قمته ، إذ قاموا بتكوين الغرفة التجارية في الخرطوم بهدف حماية مصالحهم ، كما حاولوا إنشاء مصرف تجاري تحت إسم بنك السودان .

في عام 1873م جرت محاولة أخري لإنشاء بنك ولكن لم يكتب لها النجاح ، وفي نفس تلك الفترة أدت حالة الفوضي التي كانت سائدة في الجنوب ، والتي كان السبب فيها التجار الأجانب والمتمثلة في إجبار الأهالي علي توفير العاج أو يتم إسترقاقهم رغم الحملات الواسعة ضد عملية الإسترقاق ، هذه المشاكل أدت إلي تعسر النشاط التجاري هناك . وهذا ما دفع بعض التجار إلي الإنسحاب والبحث عن مناطق آمنة.

في فترة السبعينات من نفس القرن أدي النشاط التجاري الواسع للتجار الأوربيين إلي ظهور بعض التجار المحليين الكبار ، وكان الكثير من هؤلاء قد بدأوا نشاطهم كوكلاء وعملاء للتجار الأجانب أو كقيادات لجيوشهم الخاصة ، وبعد ذلك تمكنوا من الإستقلال وممارسة نشاطهم الخاص , ولكن بنفس الطرق والأساليب التي يتبعها الأوربيين.

كان للمصالح التجارية المتزايدة المتمركزة في الخرطوم (الأجنبية والمحلية علي السواء) تأثيراتها الهامة في عموم البلاد . وأبرز هذه التأثيرات تتمثل في تقويض النظام التجاري القديم ، والذي كان سائدا في سلطنة الكيرا في دارفور خلال أول سني الحكم التركي .

---

[1] هدسون , السودان الأنجليزي المصري ، لندن , 1958م,

فقد كانت صادرات السلطنة الي مصر تتكون من مجموعة سلع مهمة تأتي من حدودها الجنوبية ، وعندما قام تجار الخرطوم بتوسيع نشاطهم داخل مناطق بحر الغزال ، كان من الطبيعي أن تتأثر سلطنة الكيرا ، وذلك بحكم أن هذه المنطقة كانت تمثل المصدر الرئيسي لصادراتها - وهذا ما أدي إلي إضعافها ، ومن ثم إلي سقوطها، عام 1874م تحت قبضة قوات الحكم التركي[1].

هذه التطورات. في المجال. التجاري كانت مصحوبة بتغيرات مهمة في بعض جوانب الإقتصاد السوداني - فتداول النقد (العملة المصرية) أصبحت أكثر إتساعا من الفترات السابقة - وفي المناطق النيلية إنتشر نظام التملك الخاص في الأراضي الزراعية علي حساب نظام التملك الجماعي الذي كان سائدا في السابق - وفي بعض المناطق قام البكوات المصريون بشراء مساحات واسعة من الأراضي من زعماء القبائل المحلية - وأكثر من ذلك ، فقد أصبح الإنتاج الإقتصادي في السودان ، لأول مرة ، يمثل حاجة هامة لبعض أجزاء الإقتصاد العالمي .

فقد شهد القرن. التاسع عشر توسعا كبيرا. في صناعة الورق. وللحلويات. في أوربا - وفي كلتا الصناعتين كان الصمغ العربي يمثل عنصرا هاما . لذلك بدأ إنتاج الصمغ العربي في السودان يتزايد بمعدلات عالية خلال القرن التاسع عشر ، وفي عام 1880م أصبح السودان المصدر الرئيسي للصمغ العربي ، وأصبحت المملكة المتحدة ، المستهلك الرئيسي لهذه السلعة ، تعتمد عليه بشكل تام .

من هنا تتضح صورة الإقتصاد التبعي في السودان في تلك الفترة من الزمان البعيد إبتداءا من الصمغ العربي وإنتهاءا بكافة السلع الزراعية الأخري - في أن تظل الدول النامية مزارع ضخمة لإنتاج المواد الخام الزراعية والذي يصدر للدول الأوربية والتي تفتح لها الباب علي مصراعيه كأساس للتطور الصناعي لديها وبالتالي تفقد الدول النامية الميزة التفضيلية لهذه المواد الخام الزراعية. وهذا ما حدث لتجربة السودان الإقتصادية والي الأن يقوم بتصدير المواد الخام الزراعية إلي الخارج .

وبسقوط الحكم التركي وانتصار الثورة المهدية في 1885م شهدت التجارة الخارجية للسودان تدهوراً ملموساً [2]. ، وبالرغم من أن الحكومة المصرية لم تفرض أي قيود علي التبادل التجاري مع سودان الثورة المهدية ، إلا أن ظروف العداء والشكوك بين الطرفين أدت ، إلي توقف التعامل التجاري بينهما - ومع أن. ميناء. سواكن في البحر ا.لأحمر ظلت تحت السيطرة البريطانية (تحت إسم وعلم الخديوية المصرية) إلا أن ظروف الصراع والعداء المشار إليها لم تمكنها من القيام بأي دور في نشاط التجارة الخارجية - ومع ذلك كانت بعض عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة تتم عن طريق مينا سواكن والصحراء الشمالية الغربية - ونفس التدهور شهدته عمليات التجارة الداخلية وذلك نتيجة للإضطرابات وظروف عدم الإستقرار والتي سببها إستمرار الحرب لأكثر من أربع سنوات - وبسبب ظروف الجفاف التي شهدتها البلاد في تلك الفترة - ومع ذلك هنالك شواهد عديدة تدل علي إستمرار إقتصاديات السوق

---

[1] تيم نبلوك , صراع السلطة والثروة في السودان ، مصدر سبق ذكره , ص 20.

[2] ب . م . هولت , دولة المهدية في السودان – 1970م – إكسفورد.

وأبرز هذه الشواهد نجدها في خريطة لسوق مدينة أمدرمان عام 1890م رسمها أحد سجناء الخليفة عبد الله من الأوربيين[1]. الخريطة توضح أن السوق كان يتكون من 30 قسما ، وأن البضائع المعروضة كانت تشمل الأحذية ، الملابس ، الجواهر وبعض السلع المعدنية بالإضافة إلي مجموعة السلع الغذائية[2]6 - وهنالك أيضا أماكن مخصصة لبائعي الملابس ، الصيدليات ، الخضروات ، الموالح، اللحوم ، الذهب والفضة ، الحدادين ، النجارين ، الترزية ، الحلاقين ، المقاهي ، المطاعم ، حطب الوقود ، النباتين صانعي الأحذية . وفي هذا الخصوص وصف رودلف سلاطين بعض جوانب إقتصاديات السوق في تلك الفترة ، خاصة في مجال الإنتاج السلعي الصغير - فهو يقول بوجود صناعات كثيرة تنتج الحراب ، الركاب ، لجام الخيل والحمير ، السكاكين، أدوات الزراعة ، سروج الخشب ، تجليد الأحجبة ، أعمدة السيوف ، الخناجر ، وسيطان جلد فرس البحر[3].

إذن من الواضح أن إقتصاديات السوق وعمليات التجارة الداخلية والخارجية كانت تمثل جزءا هاما من النشاط الإقتصادي في السودان 1898م مع وجود إنتاج معقول للسلع الصغيرة وترتبط هذه التطورات بنمو وتطور طبقة التجار وبعض الحرفيين . لكن الجزء الأكبر من النشاط الإقتصادي لتلك الفترة كان يرتبط فقط بإنتاج ضروريات المعيشة والإكتفاء الذاتي .

الملاحظ أن فترة التركية طغي عليها النشاط التجاري علي خلاف نمط الانتاج الإقطاعي في دولة الفونج هذا التغير الذي حدث ويسير وفق المنطق لتطور قوي الإنتاج فحسب بل أثر فيه أيضا السياسة الإقتصادية التي فرضها الحكم التركي- المصري ، الواضح أن موقف السلطة الحاكمة يلعب دورا بارزا في التطور الإقتصادي فهي تسير في نفس الإتجاه الذي يسير فيه التطور الإقتصادي ، وهنا تسرع بوتائر نموه وقد تسير في الإتجاه المضاد فتتصدع هي في النهاية . وفي هذه الحالة يصبح دور الدولة دورا مخربا لعملية التطور الإقتصادي وتبديد طاقات البلاد.

معالم السياسة الاقتصادية للحكم التركي - المصري وأثرها علي الأوضاع الاقتصادية في السودان:-

أن ما حدث هو عبارة عن نوع من التحديث أقحم علي الحياة السودانية بإدخال الأشكال التكتيكية الجديدة كالأسلحة النارية والسفن النيلية وأساليب الإدارة الحديثة ، والملاحظ رغم ضآلة الفائدة الاقتصادية المباشرة إلا أن الحكم التركي - المصري أرسي قواعد التطور [4] وذلك بفرض الأمن وهو الضرورة الأولي للنمو الاقتصادي ، كما فتح البلاد للأجانب من تجار وعمال مهرة ، وأدخل بعض الإصلاحات في الزراعة والري والمواصلات ، كما تم دمج السودان مع السوق العالمي عندما أخذ بدو السودان يشاركون في التجارة كوسطاء للتجار الأتراك والسوريين والأوربيين ، ونزح الرعاة نحو الأراضي

---

(1) مجلة السودان – رسائل ومدونات – المجلد x, l v 1964م.

(2) مجلة البحوث الاقتصادية والاجتمماعية , العدد 24 , الخرطوم , 1974 صـ 6-10

(3) تيم نبلوك , صراع السلطة والثروة في السودان ، مصدر سبق ذكره

(4) محمد سعيد القدال , الاوضاع الاقتصادية في السودان قبل الثورة المهدية ، دار جامعة الخرطوم ، 1989م .

الزراعية حيث قامت الزراعة علي أسس تجارية . ويتضح ذلك في تزايد سكان الحضر أبان الحكم التركي - المصري . لكن رغم ذلك فإن علاقات الانتاج بقيت لحد كبير علي ما كانت عليه .

السياسة الاقتصادية للحكم التركي - المصري إستهدفت نهب خيرات البلاد وذلك بتطبيق أهداف محددة ترمي إلي إحداث تحولات جذرية ، تتمثل في إدخال محاصيل نقدية ، وربط البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية النامية وخلق سوق داخلية نشطة ، حدث هذا في الوقت الذي كان فيه السودان يسير نحو ميلاد إقتصاد السوق والسلعة . ولكن رغم تطابق أهداف الحكم التركي - المصري مع الإتجاه النامي لتلك المرحلة ، فلأنه حكم أجنبي متسلط ، جعل ذلك التطور لا يأخذ قوة دفعة حقيقية .هذا ما أوجد التناقض بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي وزرع بذرة الثورة .

أما النظام الإداري الذي أدخله الأتراك في السودان ، فهو الوعاء الذي تحرك في داخله النشاط الاقتصادي ، تم تأسيس حكومة مركزية موغلة في مركزيتها ، تبعتها محاولات إدخال اللامركزية والتي لم يكتب لها النجاح ، وتوسعت الأمبراطورية المصرية في عهد الخديوي إسماعيل بصورة كبيرة ، وهذا التوسع أدي الي كسر الحاجز بين الشمال المسلم والجنوب الوثني فتدفق أبناء الشمال علي بحر الغزال والإستوائية يرتادون أفاقا تجارية جديدة .

ومن أهم سمات السياسة الاقتصادية : عملت الحكومة التركية - المصرية علي تنظيم إصلاح الأرض ، فأصدرت عام 1857م اللائحة العبدية للاطيان ، والتي نصت علي أن المزارع الذي يترك أرضه ثلاث سنوات يسقط حقه فيها حسب الشريعة ، ويجوز العرف مدها الي سنتين. وعليه فأن كل من يضع يده علي أرض لمدة خمس سنوات وأكثر ، يدفع ، خراجها للميري فلا تنزع . أما زراعة الارض نفسها فقد وصف أسلوبها وصفا دقيقا شاهد عيان أوربي كان يدون ملاحظاته في ذلك الوقت . فقدم صورة مفصلة لعملية الزراعة من تحضير الأرض حتي جني المحصول ووضعه في المطامير[1]

واهتمت الحكومة بالمحاصيل النقدية ، كتب محمد علي باشا في 1824م رسالة موضحا فيها ان هدفه من إمتلاك السودان هو إنعاش التجارة مع مصروذلك بتشجيع زراعة محصول نافع [2]. فبدأ الإهتمام بالمحاصيل المألوفة مثل الصمغ والسنامكي وبالثروة الحيوانية ثم أمتد الي تجربة محاصيل جديدة مثل النيلة وقصب السكر والأفيون ومنها ما نجح والبعض منها أصابه الفشل . كما أن هنالك جهودا بذلت وبالذات في عهد ممتاز باشا في زراعة القطن ، لكن نجد أن بعض المزارعين قاوموا إدخال هذه المحاصيل الجديدة التي فرضت عليهم عنوة ، وسبب رفض المزارع التعامل معها أي المحاصيل الجديدة أن المزارع يرفض أن يضحي بمحصوله المعيشي والمغامرة بزراعة محصول جديد لا يعرف عواقب تجربته ، لم تهتم الحكومة كثيرا بهذا الرفض بل أرغمت المزارعين بالقهر علي زراعة المحاصيل الجديدة ذات القيمة النقدية .

---

[1] سيد محمد الأمين , عصري عباس ومحمد سعيد 1848م – 1863م، رسالة دكتوراة – جامعة الخرطوم 1977م – ص 195

[2] حميدة بشير كوتو , ملامح من تاريخ السودان في عهد الخديوي إسماعيل ، رسالة دكتوراة جامعة الخرطوم 1975م .

إهتمت الحكومة بتطوير الأساليب التقنية الزراعية إذ جلبت أربعة ألاف محراث عام 1850م كما اهتمت الحكومة بالسواقي ولكن رغم ذلك فقد هجر كثير من الناس السواقي وذلك نتاج السياسة الضريبية المتسلطة وهذا أدي بدوره الي أثار إقتصادية سالبة . وهنا يتضح بجلاء التناقض بين الأهداف الاقتصادية وأسلوب الحكم والذي أدي لاحقا الي تفجير الصراع في وجه المستعمر .

كما عملت الحكومة علي تطوير أساليب التجارة وشجعت التجارة عبر تنويع مصادرها وحث السكان علي ممارستها ، ورعاية شئون التجار خصوصا الأجانب منهم . كما إهتمت الحكومة بتعبيد الطرق وإقامة الحراسة عليها وعلي القوافل التجارية . كما عملت علي توسيع نفوذها علي المواني البحرية وفرض سلطتها عليها. وإمتد الاهتمام بالأسواق وإدارتها[1]. محافظة علي مستوي معين لم تحدث فيه ذبذبات تذكر غير انها إختلفت من منطقة لأخري ، فكان سعر الأردب في بربر ثلاثة ريال ونصف ريال ، بينما في كسلا اربعة ريال ، وفي الجزيرة المنيل الأبيض ريال واحد . لاشك أن تكاليف الترحيل كانت تضاعف أحيانا من الأسعار، وكانت الأسعار ترتفع مع قلة الإنتاج .

من كل ما تقدم يمكن أن نخلص الي الآتي :

- لم تتأثر الزراعة بالأساليب التكنيكية الجديدة بل بقيت تمارس بنفس الأساليب السائدة .
- أصاب الاقتصاد و (الزراعة) حالة من الفوضي للظروف السياسية مثل تحركات الجيوش وتهجير القبائل .
- بدأت المنتجات الزراعية تتحول من إنتاج معيشي الي منتجات تشق طريقها الي السوق وأصبح لها سعر يخضع لحد كبير لقوانين العرض والطلب من هنا بدأت ملامح الاقتصاد الحديث تتشكل في السودان .

نلاحظ أن السودان ككل لم تغطه هذه الجوانب الحديثة في الزراعة وأساليب التجارة وبعض الإصلاحات التي حدثت في مجال الطرق والاتصالات ، بل عمل المستعمر علي التطوير وفق مصالحه الاقتصادية مثلا أدخل السواقي بدلا عن الشادوف في الشمالية للإرتقاء بالانتاج الزراعي وبالتالي الحصول علي عائد مجز بعد الضرائب الباهظة ، أضف إلي ذلك أن هنالك مناطق في أطراف السودان الأخري مثل جنوب وغرب وشرق البلاد لم تنل حظا من هذا التطور الاقتصادي في مجال الزراعة وبعض البنيات التحتية البسيطة وذلك لأن المستعمر دائما يبحث عن التكلفة الأرخص والعائد المجزي دون الدخول في مخاطرات .

---

[1] Hill . Richard . on The Frontiers of Islam (Oxford 1970. P.P 20-31)

المطلب الثاني
التنمية في فترة أول حكم وطني (المهدية) 1885 - 1899م

أثناء فترة الدولة المهدية والتي إمتدت من 1885 - 1899م لم يرد ذكر المسائل الاقتصادية في منشورات المهدي أبان الدعوة ، فهو لم يبشر بنظام إقتصادي محدد والا ما يفهم ضمنا من احيائه للدين واقامته للسنة النبوية ، كما أنه لم ينتقد في منشوراته اقتصاديات الحكم التركي إلا ما يفهم ضمنا من نقده لمفارقة كتاب الله وسنة رسول الله (صلي الله عليه وسلم) . لكن بدأت مفاهيم الإمام المهدي حول نظامه الاقتصادي تتضح من خلال الممارسة أثناء الحرب ووضح ذلك بجلاء في قضيتي الغنائم والأرض كأهم موارد إقتصادية في تلك الفترة .

1- الغنائم :

تم إنشاء بيت المال لأول مرة في قدير برئاسة صديق المهدي أحمد ود سليمان وكان يتكون أساسا من غنائم الحرب ، حيث كان بيت المال يأخذ الخمس ويتم تقسيم الباقي بين المحاربين ، وقد صدر في هذا الشأن منشور واضح في تقسيم الغنائم إلي محمد خالد زقل يقول المهدي[1] .

فيما يخص غنيمة الفاشر يتم تقسيمها علي كتاب الله وسنة رسوله (صلي الله عليه وسلم) ، للجيش أربعة أسهم يتساوي فيها الغني والفقير كما أمر الله ورسوله بذلك والسهم الخامس بيت المال كما قال تعالي في كتابه (وأعلموا أنما غنتم من شئ فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل) ما عدا الأسلحة النارية والخيل والبغال والجهادية وحريمهم هذا لا يجري فيه تقسيم ولا تخصيص فإنه لبيت المال

2- الأرض :

خاطب الإمام المهدي في شأن الأرض في منشوره الموجه لأهالي زغاوة بمناسبة تعيين الملك التوم أميرا عليهم في سنة 1883م جاء فيه (وأعلموا أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده وقد أهلك المندسين ، لا يدعي أحدكم وراثة الأرض عن أبائه أو أجداده ليأخذ منها خراجا أو يقيم من ساكن بها لأجل ذلك) إذن منشور المهدي يوضح أن ملكية الأرض لله . لكن في نفس الوقت إعترف الإمام المهدي بالملكية الخاصة في قوله يورثها من يشاء من عباده مضمون منشور المهدي أنه أطلق حيازة وإستعمال الأرض دون تملكها ، أي مسموح للشخص أن يفلح الأرض وأن يستغلها أما الأرض التي لا يفلحها ولا يستغلها فمن حق أي شخص آخر أن يفلحها دون أن يدفع إيجارا أو خراجا .

---

[1] صدقي كبلو , السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية ، ، دار عزة للنشر والتوزيع الخرطوم - السودان ، 2008م

سياسة المهدي الاقتصادية بعد الأنتصار :

أ- تظهر مكونات سياسة المهدي الاقتصادية بعد إنتصاره في قرارات المصادرة التي أصدرها المهدي بعد فتح الخرطوم وقد شملت مصادرة جنائن الحكومة بالخرطوم .أصدر الإمام المهدي منشورا إلي أحمد محمد حاج شرفي عينه فيه ناظرا علي جنائن الخرطوم .

ب- مصادرة أموال الأعداء : أصدر منشورا بموجبه تم الإستيلاء علي بيوت الكبار والزوات من التجار وحولت لبيت المال .

ج- مصادرة الدكاكين والطواحين والعصارات : قد أصدر المهدي أمرا بمصادرة لكل الدكاكين والوكالات والعصارات والطواحين وذلك بمفهوم المصلحة العامة كما أمم المشارع أي مرافئ السفن النيلية .

العملة :

أصدر المهدي منشورا في عام 1884م يطلب فيه من الأنصار التعامل بالعملة السائدة ، وحدد في المنشور قيمة كل نوع من أنواع العملة الكثيرة المستعملة في ذلك الوقت[1].

وتتمثل العملة في الآتي : الفرج الله بعشرة ريالات ، والجنيه المصري والأفرنجي وبستة ريالات مجيدي والجنيه المسكوبي والجنيه المجيدي بخمسة ريالات والجنيه البينتوا بأربع ريالات ونصف والبندقي والمحمودي بثلاثة والخيرية الميم بنصف ريال والسعدية والبرقوتة والطريقة وربع المصري جميعهم بربع ريال مجيدي والريال المجيدي بعشرين قرش ، (وأمرنا بمداولة جميع ما تم توضيحه ومن خالف أمرنا فقد جاوز الحد وأخطأ والعياذ بالله وسيجازي بمعرفة حاكم السوق والسلام) . عندما قلت النقود في أيدي الناس غنم المهدي مصوغات من الذهب والفضة من كل من الخرطوم والأبيض ، لذا أراد أن يسد حاجة الناس وأوضح أنه أنشأ دولة تجمع الصاغة وأمرهم بسك النقود فأنشأوا ضربخانة بيت المال وضربوا من الذهب جنيها قلدوا به الجنيه المصري ، وضربوا من الفضة ريالا بقطع الريال المجيدي ووزنه ، وجعلوه سبعة دراهم فضة ودرهم نحاس.

الإدارة المالية والضرائب :-

كان بيت المال الذي أنشأه المهدي في قدير مسئولا عن الإدارة المالية في البلاد التي كانت تتألف من (مايجني من زكاة وجبايات أخري علي البضائع والمشاريع والسواقي والجنائن والغنائم الحربية ، لكن عصب هذا الأقتصاد هو الزكاة الشرعية علي المحصولات والأنعام والماشية والأغنام[2]. والزكاة تجب في كل إقليم عند حلول المهدية بذلك الأقليم وزوال الحكم التركي . وأستمر العمل في توزيع أربعة اخماس الغنائم علي المقاتلين في كل أقليم عند حلول المهدية وزوال الحكم التركي . وأستمر ايضا العمل في

---

[1] صدقي كبلو , السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية ، مصدر سبق ذكره

[2] مكي شبيكة , تاريخ السودان ، 1965، ص371

توزيع أربعة أخماس الغنائم علي المقاتلين غير المتفرغين للقتال وإرسال الخمس لبيت المال ، اما في حالة المقاتلين المتفرغين فكل الغنائم تذهب لبيت المال ويصرف عليهم .

بعد إنتصار المهدية وفتح كل من الخرطوم والأبيض وكبكابة دخلت عناصر إنتاج جديدة مثل الأراضي التي صودرت من النصاري والأتراك ، كان دخلها يذهب لبيت المال.

السوق المحلي في عهد المهدي :

ارتبكت حركة السوق الداخلي في عهد المهدي من جراء المعارك والإضطرابات وما صاحب ذلك من فوضي أدت إلي إحجام التجار الأجانب عن ممارسة نشاطهم[1] . كما إضطرب تداول العملة وغيرها من النشاطات التي تهتز في حالة الحروب الشعبية ، لذا لم تشهد فترة المهدي نشاطا تجاريا فعالا ، لكن إتخذت بعض الأسس التي إرتكزت عليها مسيرة الحركة التجارية في العهد المهدوي ، **وكان من أهم تلك الخطوات** :

1- تسليم بيت المال كل الأسلحة والزخيرة والفضة والذهب والماشية والرقيق .

2- كما ضمت إليه المصالح العامة مثل الدكاكين والوكالات والعصارات والطواحين وكان الهدف من ذلك إخضاع النشاط الاقتصادي لإحتياجات الحرب . وكان المهدي يسعي الي التخفيف من الإندفاع نحو الربح لذا تأثرت حركة التبادل التجاري في السوق لتمثل نشاط مهم في عهد الخليفة .

سياسة الخليفة عبد الله الاقتصادية :

كان للصراعات الداخلية الأثر الكبير في سياسة الخليفة الاقتصادية ، وقد أدي صراعه مع الأشراف الي جلب قبائل البقارة من غرب السودان الي العاصمة والمناطق النيلية ، وهذا أثر بشكل مباشر علي إقتصاديات البلاد وهذا سبب في تبرم مزارعي الجزيرة كما كان سبب مباشر في مجاعة 1306هـ ، وكان لحملة النجومي أثر واضح في تفاقم المجاعة[2]. أهم حدث اقتصادي في فترة الخليفة هو مجاعة سنة 1306هـ وذلك لأثارها السالبة علي القوة الإنتاجية بالبلاد ويتضح ذلك في الآتي :

في مسيرة البقارة من غرب السودان صوب أمدرمان يقتاتون بما يجود به السكان رضاء أو عنوة وهذا ما وسع الشقة بين البقارة وأهل النيل ، وهذا العدد الضخم من البقارة أقام في بيت المال وبالتالي قضي علي المخزون من القوت وبالتالي فقدت البلاد قوة منتجة أصبحت مستهلكة ، كما قضت هذه المجموعة علي غلة الجزيرة أضف الي كل ذلك إنعدام الإمطار ، وأمر الخليفة بترحيل عدد كبير من أهالي الجزيرة للإقامة في أمدرمان كذلك أدي الي مجاعة 1306هـ ، فقدت البلاد من جراء هذه المجاعة الكثير من الأنفس[3]. في سنة 1307هـ أتي الجراد وأكل معظم الزراعة وعمل الخليفة في إحضار المزيد

---

(1) محمد سعيد القدال – مصدر سبق زكره.

(2) مكي شبيكة , السودان المستقل – نيو يورك 1959م

(3) مكي شبيكة , تاريخ السودان , 1965 , الخرطوم

من أهالي غرب السودان ، وبالتالي أصبح مخذون البلاد قليل جدا ودخلت البلاد في حالة من الجوع عم كل السودان عدا فشودة ، وفي نفس الوقت كان للخليفة ثلاثة جيوش هي أخري مستهلكة وتحتاج الي المزيد من الذرة من أهم أثار هذه المجاعة تدمير القوي المنتجة المتمثلة في ضحايا المجاعة أكبر من عدد ضحايا حروب المهدية . إذن فإن مجاعة 1306هـ قد أنهكت الدولة المهدية ولم تبلغ عمرها بعد ثلاث أو أربع سنوات وزرعت في سكانها عوامل الفرقة وحطمت جزءا هاما من قواها المنتجة .

سياسة الخليفة الزراعية :-

إتفق المؤرخون علي تدهور الزراعة في عهد الخليفة نسبة للهجرة وانشغال الناس بالجهادية وتهجم الجيوش علي المزارعين . أورد هولت أن الزراعة كانت تستغل لأغراض حربية ، وكانت بعض أراضي مزارعي الجزيرة تصادر لتوطين البقارة فيها ويعني ذلك تحجيم الزراعة بتمدد النشاط السكني وهذه بدوره ينعكس سلبا علي الانتاج ، كما أن جنود الجيوش كانت تغير علي المزارعين لمصادرة الحبوب أما جامعوا العشور والزكاة كانوا يتجاوزون الحدود فمثلا رغم أن ضريبة الحبوب كانت العشر إسميا إلا أنها كانت تتجاوز ذلك الي النصف قليلاً [1].

تنظيم بيت المال والإدارة المالية :

إستمر بيت المال الذي أنشأه المهدي ، وقد شهد في عهد الخليفة تطورات هامة منها عزل ود سليمان وتعيين إبراهيم عدلان ، بغرض تقليم أظافر الأشراف ، فرض الحراسة علي الأموال التي وجدت ببيت المال ، ونقل ابراهيم ود عدلان بيت المال الي شاطئ النيل ، وأعاد تنظيم حساباته ، وقد عين لبيت المال عدد من موظفي الحكومة السابقة للاستفادة من معرفتهم في مسك الحسابات والدفاتر [2].
كانت واجبات بيت المال تتمثل في جمع الغنائم والزكاة والإشراف علي إدارة المشاريع والممتلكات المصادرة وأراضي في مديرية دنقلا والحلفايا والكاملين وجنائن الخرطوم وأيضا من واجباته إصدار العملة والاشراف علي ضربها ، كان لبيت المال فروع في الاقاليم وكان ينظم الصرف علي الجند وبين الخليفة وحرسه وأرامل الامام المهدي وأبنائه .

وبتطور دولة الخليفة بدأ بيت المال ينقسم الي بيوت مال متخصصة في الصرف والإيراد وأصبح بيت المال يسمي بيت مال العموم أو العام تميزا له عن البيوت الأخري .

وقد أنشئ بيت مال الملازمين في 1884م بعد تكوين الحرس الخاص للخليفة ، وقد خصص للصرف علي الحرس الخاص للخليفة وكانت موارده تأتي من حصيلة الضرائب المفروضة علي الأراضي الواقعة شرق النيل الأزرق وبعض حصيلة الضرائب الواردة من الجزيرة ومن الحدود الحبشية . كما أنشئ بيت المال الخاص الذي يصرف علي بيت الخليفة والذي أسسه سلاطين في 1895م وخصص له مال الفئ والعائد من الأراضي والممتلكات التي تم الإستيلاء عليها عند فتح مدن بدون حرب مثلا دنقلا . كما

---

[1] صدقي كبلو , السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية – مصدر سبق ذكره.
[2] مكي شبيكة , تاريخ السودان ـ مصدر سبق ذكره ص 272

كان بيت المال الخاص يستولي علي عشور البضائع الواردة من بربر لأمدرمان ونشأت أيضا بيوت مال أخري كبيت مال الحرب وبيت مال الشرطة بأمدرمان .

وهكذا نلاحظ تقلص إيرادات بيت المال العام التي تتشكل أساسا من الزكاة ، وجزء معتبر من الزكاة يورد عينا (دقن) . كان بيت المال العام يحفظ سجلا لعائده من الزكاة وما يصرف منه ومن أهم موارد بيت المال العام الضريبة المفروضة علي الصمغ العربي والتي وصلت ما يعادل ما بين 7000 دولار و 47000 دولار ، كان بيت المال يزاول تجارة الأبقار والجمال وكانت تدر أرباحا مجزية وكانت تعود إليه أيضا العشور المفروضة علي التجارة السودانية ، كما كان يستولي علي الغرامات المفروضة علي بعض الجرائم كالتدخين والسكر وكانت تأتيه أيضا تبرعات .

أما منصرفات بيت المال العام فقد كانت تتشكل من مصروفات الحرب والجنود ، ودفع أجور عمال مصانع البارود والموازين وتجارة البواخر وموظفي المحاكم والسوق والمطبعة ، وكان يدفع معاشا لأرامل المهدي ولشيوخ الدين والخلفاء ، وصيانة منزل الضيافة .

العملة :

من واجبات بيت المال كما أوضحنا من قبل صك العملة ، أصدر الخليفة عبد الله منشورا يطلب فيه التداول بالعملة الموجودة مسهوكة وغير مسهوكة ، وذلك عندما توقف بعض الناس عن التعامل بالعملة المسهوكة . وكل من يخالف ذلك يجد الجزاء المناسب .

وأوضح نفس المنشور إمكانية التبادل عن طريق الدمور وذلك وفق قاعدة معينة نص عليها المنشور فكذلك يعبر تمشية الرباعي يعني أربعة زراع دمور في أربع ريال بأي جهة كانت بغير توقف .

في عام 1894م حدثت أزمة نقدية ، وبالتالي أضطر بيت المال لإصدار عملة جديدة في نفس العام وكانت من الحديد وهي رديئة والتداول بها كان ضعيفا لأنه في تلك الفترة من الزمان كانت قيمة النقد تقاس بكمية الذهب والفضة فيها وهذا ما أدي إلي أزمة النقد .

التجارة الخارجية :

الفترة الأولي :

في بداية فترة المهدي كانت التجارة ممنوعة مع الدول الأخري ، لأنها دول معادية للمهدية وأنها دار حرب كما أوضح ذلك الخليفة منشوره الصادر بتاريخ 1314هـ الذي وجهه للتجار المصريين فقال : حيث أهالي السودان في حكم المهدية وموضوع أمرها الدين والإلتفات الي ما ينفع الناس من الأعمال المقربة الي الله كالجهاد ونحوه فأنتم حكام كفرة والمواصلة معكم نري عدم بيع البضائع التي أتيتم بها الي السودان ، ولا يتم الإتصال معكم إلا بعد دخول بلادكم في حكم المهدية[1] .

[1] صدقي كبلو , السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية – مصدر سبق ذكره.

الفترة الثانية :

تبدأ هذه الفترة بعد هزيمة النجومي في توشكي إذ قرر الخليفة في عام 1898م بذل جهود كبيرة لترضية القبائل النيلية ومن ذلك كان يهدف الي تشجيع التجارة مع مصر بقصد التخفيف علي المواطنين بدنقلا وبربر وإثراء حصيلة بيت المال ، وشجع عاهل دنقلا المواطنين للذهاب الي وادي حلفا للتجارة ، بل أبعد من ذلك أرسل بعضهم بنقود من بيت المال لشراء الذرة والملابس ، كما خفف الرسوم علي البضائع المتداولة مع مصر ، ولعب الصمغ العربي دورا كبيرا في حركة تبادل البضائع، وعندما عين محمد خالد علي دنقلا شجع التجارة وأرسل خطابا لأحد التجار بمصر يعد فيه بحماية التجارة وهذا شجع التجار المصريين الذين جلبوا القماش ، الزيت ، السكر والصابون للسودان وحققوا أرباح طائلة قدرها تقرير بتاريخ أغسطس 1890م بأنها بلغت 100% في القماش 250% في الزيت، 300% في السكر ، 400% في الصابون وذلك بعد دفع العشور .

كما إزدهرت التجارة عبر ميناء سواكن . وقد ذكر أن الواردات من مصر في الفترة بين ديسمبر 1894م ويناير 1894م بلغت 18429 جنيها بينما بلغت الصادرات 8297 جنيها أي ان الميزان التجاري بين مصر والسودان كان يعاني من عجز لمصلحة مصر بلغ حوالي عشرة ألف جنيه . وفي نفس الوقت كانت الصادرات عن طريق ميناء سواكن تبلغ 90909 جنيه والواردات 47297 جنيها ، أي أن فائضا لمصلحة السودان يبلغ حوالي 43 ألف جنيها قد تحقق في تلك الفترة .

كانت التجارة تتخذ ثلاثة طرق رئيسية :-

الأول : إمتد عبر بربر وشمالا الي الحدود المصرية في أسوان .

الثاني : يمتد من بربر إلي سواكن .

الثالث : يمر بكسلا إلي مصوع .

لكن حالة العداء الشديدة بين دولة المهدية والدول المجاورة قد أعاقت إلي حد كبير تطور التجارة الخارجية ، أضف إلي ذلك معاملة الأنصار السيئة للتجار هي الأخري أعاقت التجارة مع مصر . أما الضرائب أيضا من العوائق ، إذ كان التجار يدفعون الزكاة ثم دخل نظام الضريبة في عام 1891م . أضف إلي ذلك فإن مشكلة العملة والنقد كانت بين أسباب عدم تطور التجارة وذلك لأن العملة السودانية كانت غير مقبولة[1].

البضائع المتداولة في السوق :-

1- المنتجات الوطنية :

أ/ **المحاصيل** : الذرة أهم منتج محلي وينتج للإستهلاك الداخلي إذ أنه الغذاء الرئيسي للسكان، شكلت تجارته نشاطا أساسيا في عملية التبادل التجاري خاصة في الجزيرة ، وقد إهتمت الدولة بحركة

[1] صدقي كبلو ,السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية – مصدر سبق ذكره.

التبادل لتجاري تدر أرباح جمة وبالتالي تساعد السكان الإبقاء بالتزاماتهم نحو الدولة ، بناءً عليه فقد إهتمت الدولة بسوق الذرة في القضارف والتي تمثل أهم مناطق إنتاجه ومن ثم عمل الخليفة علي إستيتاب الأمن في هذه المنطقة لما يحققه من منفعة لبيت المال .

ب/ **المواشي** : تتمثل في الخيول والإبل المواشي وكثرة المعروض منها في الأسواق تعود إلي أن الرعي مازال يلعب دور أساسي في حياة الناس خارج المدن ، كما كانت الجيوش تحتاج لهذه الحيوانات أضف إلي ذلك إتخاذ الإبل وسيلة لنقل البضائع .

ج/ **الصمغ** : أدركت الدولة المهدية أهمية التجارة والدور الذي تلعبه في الاقتصاد، لذا فقد قام بيت المال بإحتكار بعض السلع وبالذات الصمغ وسن الفيل . أما الصمغ فقد إحتكرته الدولة تماما ومازالت هذه السلعة محتكرة حتي اليوم - يحدد السعر بيت المال والذي يتراوح بين عشرين إلي ثلاثين ريالا للقنطار ثم يقوم ببيعه إلي التجار في حدود ثلاثين إلي أربعين ريال. كان يصدر الصمغ عبر النيل شمالا إلي مصر ، وعبر سواكن إلي أوربا ، وكانت تدفع في بربر ريال ضريبة عن كل قنطار ، وبالتالي شكلت ضرائب الصمغ العربي دخلا شبه ثابت لبيت المال[1]. أضاف الصمغ العربي بعدا سياسيا واجتماعيا في حياة السودان وذلك لأنه نشاط إقتصادي يشترك فيه مجموعة من الناس وبالتالي ساعد في إضعاف العزلة المحلية والإقليمية ومن ثم الإحساس بضرورة الوحدة .

د/ **سن الفيل** : إهتم الخليفة عبد الله بسن الفيل . لذا كان يرسل من أماكن إنتاجه في الإستوائية وأحيانا من دارفور يرد لبيت المال في أمدرمان ثم يصدر إلي سواكن وكان يحمل بالمراكب وكانت الكميات المصدرة كبيرة .

هـ/ **ريش النعام** : أصبح سلعة نادرة لإنعدام الأسلحة النارية والذخيرة بعد توقف إستيرادها من الخارج كما منع الخليفة صيد النعام علي ظهور الخيل ، كما منع الخليفة إستعمال الأسلحة النارية إلا للحرب .

2- **البضائع المستوردة** : كان بالسوق بضائع إستهلاكية مستوردة وتتمثل في الأقمشة (الدمور ، الدبلان ، الفرك ، المرمر ، الكرب، الزراق) المأكولات (سكر ، أرز ، شاي، قمر الدين) خاصة بالفئات الغنية العطور (الصندلية ، المجموع والعطور الجافة والمحلي والكركم) ما يستخدم في الصناعات اليدوية ما يستعمل في مبارد الحديد وألواح الزجاج الخيوط ، إبر الخياطة .

بعض الكماليات مثل الخشب ، فناجين الشاي ، كبابي الشاي ومعالق المعدن والصابون هذه الكماليات تستعملها البيوت الغنية بالتالي يمكن أن نفهم أن السوق الداخلي أصبح يشمل منتجات مستوردة ولها روادها من السودانيين وذلك بظهور مجموعات مترفة ذات عادات إستهلاكية معينة، كما أن الواردات جذبت عدد كبير من المستهلكين .

---

(1) محمد سعيد القدال ، الأوضاع الإقتصادية في السودان قبل الثورة , مصدر سبق ذكره

3- الصناعات اليدوية : صاحب نمو السوق تطور الصناعات اليدوية لتصبح إحدي مظاهر نشاطه وإن كان نموها بطيئا ، تطور الصناعات اليدوية لم يكن معزولا عن النشاط السياسي والإجتماعي في السودان ، فقد فرضت ظروف الحرب علي الصناعات طابعا حربيا . وتنقسم الصناعات اليدوية إلي قسمين هما:

أ/ **الصناعات الحكومية** : أهمها الذخيرة وكانت مجرد عملية تجميع وتطبيق لبعض علوم الكيمياء المتداولة ومن المشاكل التي واجهة هذه الصناعة المواد الخام وقد إهتم بها الخليفة إذ أرسل مندوبين لجمع الرصاص ، الكبسول كما اهتم بالحديد وجمعه ، واهتم بالتنقيب عن الرصاص ودرجة إهتمام الخليفة به ترك البحث عن الذهب والفضة بإعتبار أنهما أمور الدنيا.

كان يعمل في صناعة الرصاص والحديد عدد من الموظفين والعمال يتقاضون رواتب من الدولة كل حسب تخصصه . كما إحتكرت الدولة صناعة الصابون إذ تؤجر الدولة المصنع لمقاولين وهم يقومون بإنتاجه وتوزيعه وكان هناك عدة مصانع في كل من أمدرمان وودمدني.

ب/ **الصناعات الخاصة:** تتمثل في صناعة الأسلحة البيضاء والتي شجعتها الدولة مثل الحراب السيوف والخناجر والسروج وقد قام بإنتاجها الجدارون والسروجية والدباغون ، كما إنتشرت صناعة الآلات الزراعية مثل المحاريث والمناجل وكذا صناعة النسيج إذ تقوم النساء بغزل القطن ويحيكه الرجال وإنتشرت أيضا صناعة العناقريب والحبال وظهر الترزية في سوق أمدرمان , كما ظهرت الصناعات الجلدية مثل المراكيب والسياط وبيوت الأسلحة . ومع الإستقرار إنتعشت حركة البناء[1].

[1] محمد سعيد القدال ، الأوضاع الإقتصادية في السودان قبل الثورة المهدية , مصدر سبق ذكره

المطلب الثالث

التطور الاقتصادي في السودان من 1898 - 1956م

عمل الحكم الاستعماري البريطاني - المصري بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني وفق مصالحه وإحتياجاته ، ولما كان القطن يمثل عنصرا هاما في إحتياجات بريطانيا الاقتصادية وكانت صناعة القطن في لانكشير تمثل موقعا مهما في خارطة الاقتصاد البريطاني ، كان لابد من مصادر لإنتاج هذا المحصول القيم ، وبعد أن تأكد للحكومة البريطانية أن ظروف السودان مواتية لهذا المحصول بالتالي أصبح الطريق ممهدا لتطوير زراعة القطن .

كان لابد من خلق قاعدة اقتصادية داخل السودان ومن خلال هذه القاعدة تطوير الجهاز الاداري ، وذلك لأن الحكومة البريطانية إتبعت سياسة أن كل مستعمرة تعتمد علي نفسها أضف الي ذلك انها أيضا كانت لا تقبل فكرة أن تقوم مصر بهذا الدور .

عملت إدارة الحكم الثنائي علي فتح الباب أمام المستثمرين البريطانيين والذين كانوا يريدون تطوير القطن في السودان بدعم من الحكومة البريطانية ، ومن خلال هذا الاستثمار يمكن بناء قاعدة اقتصادية تضمن للحكومة موردا ثابتا ، لذا تم توفير قروض بضمان الحكومة البريطانية لمواجهة تكلفة البنيات الهيكلية لأهم مشروع في هذا المجال - أما المستثمرين فقد تكفلوا بتوفير القوي العاملة الماهرة ، كما أن سوق الانتاج مضمون ، أصبح إنتاج القطن مظهرا رئيسيا للتطور الاقتصادي في السودان خلال فترة الحكم الثنائي[1] .

بداية زراعة القطن ركزت علي المشاريع الكبيرة ليسهل بالتالي بسط الإدارة المركزية ، دون الزراعة في حيازات صغيرة لأن الاسلوب الأخير يحسن شروط حياة الملايين من صغار المزارعين خارج نطاق تلك المشاريع الكبيرة .

مشاريع القطن في السودان :

مع بداية القرن العشرين بدأ إنتاج القطن في السودان في شكل إستثمارات كبيرة - قامت شركة السودان الزراعية في عام 1906م بإنشاء مشروع في الزيداب وكان يغطي مساحة 11 ألف فدان يروي بالطلمبات وفي عام 1911م بدأت إدارة الحكم الثنائي مشروعا تجريبيا في طيبة قرب ود مدني يروي أيضا بالطلمبات ، وتبلغ مساحته 600 فدان وبعد النجاح الذي حققته هذه المشاريع قامت مشاريع جديدة في كل من بركات ود النو علي مساحة 195500 فدان و30 ألف فدان علي التوالي . ولما شعرت الحكومة أن التوسع في زراعة القطن يعتمد علي الري الإنسيابي وليس الطلمبات ، لذا طرحت فكرة إنشاء خزان سنار الذي بدأ العمل فيه 1914م وإنتهي في عام 1925م ، ومن ثم فإن القروض التي مولت خزان سنار غطت معظم تكلفة البنيات الأساسية مشروع الجزيرة والبالغة 13 مليون جنيه إسترليني تم

---

[1] مكي شبيكة ، السودان المستقل ، مصدر سابق.

توفيرها من الأسواق المالية في لندن ، ونسبة لنجاح شركة السودان الزراعية فقد قررت الحكومة تسليمها المشروع الجديد (مشروع الجزيرة) علي أساس حقوق إمتياز حتي عام 1950م وبناءا عليه تم دمج مشروع الطلمبات في الجزيرة في المشروع الجديد ، وبالتالي بلغت المساحة المروية حوالي 240 ألف فدان في عام 1925م ، ثم إرتفعت الى 300 ألف فدان في عام 1926م ، وحوالي 667 ألف فدان في عام 1931م ، وحوالي 852 ألف قدان في عام 1938م وحوالي المليون فدان في عام 1956م 1 ، حدث تفاوت اقتصادي واجتماعي جراء الكيفية التي إستولت بها الحكومة علي أراضي المشروع وطريقة توزيع الحواشات علي المزارعين ، كبار الملاك معظمهم من القيادات القبلية ، وما تبقي من التوزيع يتم توزيعه علي المزارعين الذين لا يملكون أي أراضي زراعية.

معظم أراضي الجزيرة كانت تخضع لنظام الملية الجماعية بواسطة القبائل وسكان القري ، ويشرف علي إدارتها زعماء القبائل والأعيان ، وعندما بدأ التسجيل قبل إنشاء المشروع قام الأعيان والزعماء بتسجيل الاراضي كملكية

خاصة بهم ، ولم يتمكن غالبية السكان من الحصول علي أرض . ولذا حصل هؤلاء علي حقول ملكية في بعضها إلي ألاف الأفدنة من الأراضي وبالتالي الحصول علي عدد كبير من الحواشات، إتبعت الإدارة البريطانية أسلوب التهديد والعقاب في العمل في هذا المشروع يتمثل ذلك في تنفيذ إجراءات محددة تشمل تحديد المحاصيل الواجب زراعتها ولوائح تنظم وجود الحيوانات في المشروع[1]7 كما حددت أيضا المحاصيل الذي يجب أن تزرع مثلا في حواشة ذات 40 فدان ، 10 منها تزرع قطنا ، 5 للذرة أو اللوبيا ، والباقي يترك بورا .

إتجهت إدارة الحكم الثنائي لشرق السودان في دلتا طوكر والقاش لزراعة القطن الرخيص التكلفة لأن الري فيضي ولا يحتاج إلي طلمبات ، وبرزت مشكلة الهدندوة الذين أبعدوا عن مراعيهم ليحل محلها القطن . بعد كل هذا نجد أن الحكومة تجاهلت تماما صغار المزارعين في أراضي الزراعة المطرية وعلي ضفاف النيل عدا منطقة جبال النوبة .

التطورات الاقتصادية في جوانب أخري :

تم إنشاء سبعة مشاريع زراعية لانتاج المحاصيل الغذائية وعلف الحيوانات علي ضفاف النيل في المديرية الشمالية إعتمدت تلك المشاريع علي الري بالطلمبات كل مشروع يغطي مساحة ما بين 2000 الي 4000 فدانا[2] ، كان الغرض من إنشاء هذه المشاريع تلبية إحتياجات البلاد من الغذاء وإحتياجات فرق الخيالة العسكرية البريطانية في مصر من علف الحيوان .

ساعدت إستثمارات الحكومة في مجال المواصلات علي تطوير وتوسيع نشاطات التجارة الداخلية والخارجية علي السواء . وأهم جانب في هذا المجال هو بناء شبكة السكة حديد والتي إرتبطت بداياتها

---

[1] تيم نبلوك , صراع الثروة والسلطة في السودان, مصدر سابق

[2] فرح حسن آدم , السياسة الزراعية في مشروع الجزيرة- -1958م

بأغراض عسكرية ففي ديسمبر 1899م وصل خط السكة حديد من حلفا الي مدينة الخرطوم بحري ، وبعده تم بناء خط يربط مدينة عطبرة بالبحر الأحمر ، وبعدها بناء كبري النيل الأزرق في الخرطوم، واصل خط السكة حديد في سيره حتي سنار ثم كوستي والابيض وصلها في 1912م - وهكذا تم ربط منطقة انتاج الصمغ العربي في كردفان بشواطئ البحر الاحمر ومنطقة مشروع القاش بمدينة بورتسودان ، بهدف تسهيل عملية صادر القطن ، في عام 1929م إمتد هذا الخط حتي مدينة القضارف ، ومدينة سنار ليلتقي بخط الجزيرة والغرب . تكلفة بناء الشبكة تحملت الحكومة المصرية معظمها لأن الضرورة العسكرية فرضت ذلك أما الخطوط الأخري تم تمويلها عبر المساعدات والقروض من الحكومة المصرية والبنك الأهلي .

في عام 1909م إكتمل أنشاء ميناء بورتسودان وبالتالي إرتبط السودان بالعالم الخارجي ، ولتقوم بدور رئيسي في التجارة الخارجية وذلك لأن ميناء سواكن القديم لم يكن مهيئا لإستقبال السفن الكبيرة، تم تمويل الميناء من موارد الحكم الثنائي مباشرة ومع ذلك أنشأت الحكومة أسطول من البواخر النيلية.

كل هذه التطورات في مجال النقل أدت إلي إنتشار التعامل النقدي في جزء كبير من البلاد، إنتشار ونشوء المراكز الحضرية ساعد أيضا في إنتشار التعامل النقدي من خلال الأسواق الكبيرة والتي تعرض المواد الغذائية الفواكه ، الحبوب ، اللحوم ، الخضروات ، ومنتوجات الالبان .(الخرطوم، أمدرمان والخرطوم بحري) . بدأت أعداد السكان تزداد في الخرطوم في كل فترة مثلا من 81880 نسمة في عام 1894م إلي 245736 في تعداد 1956م ، والتوسع السكاني نتاج طلب إدارة الحكم الثنائي لمزيد من القوي العاملة للحاجة لها في تنفيذ المشاريع الإجتماعية والاقتصادية، كانت القوي العاملة في عام 1908م 15 ألف فرد في العاصمة المثلثة إرتفعت ال 90 ألف في عام 1956م ، ساعدت القوي العاملة ذات المرتب الشهري في جذب صغار المنتجين في الأرياف إلي نطاق اقتصاديات السوق الكبير والتعامل مع المراكز الحضرية مثل الخرطوم مدني الأبيض .... إلخ.

مع توسع النشاط التجاري وإنتشار التعامل النقدي تمكنت طبقة من التجار تحقيق أرباح وفوائد كبيرة .

إن التطورات التي شهدها السودان من 1898م - 1930م أدت الي زيادة الأنتاج المحلي وتوسع النشاط التجاري الداخلي والخارجي ، ومن خلال ذلك بدأ السودان يبرز كأحد البلدان الرئيسية المنتجة للقطن ، وفي عام 1930م أصبح السودان المصدر الرئيسي في العالم لإنتاج الصمغ العربي وذلك بسبب تطور المواصلات التي أدت إلي تسهيل صادراته . بالإضافة إلي الصمغ العربي والقطن كان السودان يصدر الجلود ، الماشية ، الجمال ، حب البطيخ ، الفول السوداني . الملاحظ أنه في عام 1930م كان حوالي 75% من إجمالي الناتج المحلي يعتمد علي قطاع الانتاج المعيشي التقليدي ، وهذا يعني أن غالبية سكان السودان لم يتأثروا بشكل مباشر بالتغييرات الاقتصادية التي ذكرت من قبل.

جدول (2-14) يبين صادرات السودان من الصمغ العربي

(بالالاف الاطنان مع نسبة مئوية) خلال الفترة 1926- 1954م

السنة	صادر الصمغ العربي
1926	2.890 (79.2)
1930	19.175 (76.8)
1934	21485 (76.4)
1938	22005 (72.0)
1942	14980 (72.1)
1946	31365 (78.2)
1950	37950 (84.0)
1954	43220 (85.0)

المصدر: وزارة المالية – تقارير سنوية.

جدول (2-15) يبين صادرات الثروة الحيوانية في بعض السنوات

السنة	الضأن	الماشية	الجمال
1904	7.846	1.661	-
1910	67.387	-	-
1926	25.000	16.000	-
1942	151.782	50.890	-
1956	107.000	53.000	38.000

المصدر: وزارة المالية – تقارير سنوية .

صورة الاقتصاد السوداني في الفترة من 1930 - 1956م :-

1- اعادة استثمار الارباح المتراكمة :

إستمرت الحكومة في تمويل بعض المشروعات الضرورية ، وفي القطاع الخاص تدفقت بعض الاستثمارات الاجنبية الخاصة وذلك لأنشاء مصنعي أسمنت عطبرة والذي كانت تملكه شركة بورتلاد البريطانية ، ومصنع البيرة في الخرطوم بحري الذي كانت تملكه المصانع البريطانية العاملة في مجال التقطير ، كما ساهم رأس المال الأجنبي في تطور البنوك والشركات التجارية ، رأس المال المتراكم خلال تلك الفترة لم يستثمر كله في السودان بعضه خارج السودان في شكل أرباح للمؤسسات الخاصة جل هذه

الأرباح من مشروع الجزيرة ، إذ بلغت أرباحه في (1947- 1956م) ، أكثر من 9.500.000 جنيه إسترليني[1] .

أما بالنسبة للقطاع الخاص الوطني نلاحظ أن بعض الذين حققوا تكوينات رأسمالية عملوا علي إستثمارها في أنشطة تجارية . في 1930 تأثر السودان بالأزمة الاقتصادية وذلك لإعتماده علي تصدير محصول وحيد وهو القطن والذي واجه هبوطا حادا من الطلب العالمي ونتاج ذلك قلت إيرادات الحكومة . إن الزيادة الكبيرة في إيرادات الحكومة تعود إلي مشروع الجزيرة ومشاريع القطن يعكس الاحصاءات الرسمية في عام 1942م إذ وصلت إيرادات الحكومة إلي 5894951 جنيها مصريا ومن هذا المبلغ كانت مساهمات المشاريع الزراعية في الجدول (2-16) كالآتي :

جدول رقم (2-16) مساهمات المشاريع الزراعية خلال الفترة من 1930- 1956

إسم المشروع	المساهمة	العملة
مشروع الجزيرة	1.369.829	مصرية
مشروع النيل الابيض	155.492	
مشروع القاش	50.793	
مشروع بركة	21.224	
مشاريع الطلمبات	51.555	
مشاريع الزراعة المطرية	10.000	
الجملة	1.658.893	جنيه مصري

المصدر : وزارة الزراعة – تقارير مختلفة

قطاع الحكومة : الادارة والخدمات والاستثمارات الانتاجية :

أ/ الادارة والخدمات :

التوسع في الشق الإداري كان مكلفا ، لذا فإن الحكومة أنفقت معظم إيرادات الحكومة في بناء الجهاز الاداري ، وارتفاع تكلفته ناتج من المخصصات العالية التي كان يتقاضاها الموظفون الاستعماريون وما يؤكد ذلك أن معاشاتهم كانت تمثل 609% من إجمالي النفقات الحكومية[2] إضافة الي الصرف علي الدفاع والذي بلغ 8.9% من إجمالي نفقات الحكومة ، أضف الي ذلك فإن الحكومة كان عليها سداد القروض الخاصة بمشروع الجزيرة وفوائدها ، في يونيو 1936م ولأول مرة بدأت الحكومة

[1] تيم نبلوك , صراع الثروة والسلطة في السودان , مصدر سابق
[2] صراع الثروة والسلطة في السودان مصدر سبق

الصرف علي الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والترفيه وقد بلغ الصرف 9% من الإنفاق الحكومي في عام 1938م ثم إرتفع الي 55% عام 55 / 1956م ويوضح ذلك الجدول(2-17) التالي:

جدول رقم (2-17) الصرف علي الخدمات الإجتماعية خلال الفترة 56/55

المدارس الفنية	1027
المدارس الصغري	66036
المدارس الاولية	137150
المدارس الوسطي	10314
المدارس الثانوية	3970
كليات تدريب المعلمين	712
جامعة الخرطوم	802
الاجمالي	219831

المصدر: وزارة المالية – تقارير مختلفة.

جدول (2-18) يبين إجمالي إنفاق وزارة المعارف خلال الفترة 56/55:

الانفاق الجاري	4436426
الانفاق الرأسمالي	2002560
الانفاق الاجمالي	638806

المصدر : جمهورية السودان الإحصائيات الداخلية 1960 - 1961م مصلحة الإحصاء الخرطوم ص69

ب/ الاستثمارات الانتاجية :

إستثمارات الحكومة في قطاعات الانتاج المختلفة مثلت جزءا يسيرا من إجمالي إيراداتها، مثل إنفاق الحكومة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ، النقل والمواصلات ، الصناعة والتجارة حوالي 20% من إجمالي الانفاق الحكومي ، في هذه الفترة وسعت الحكومة الخدمات الزراعية والبيطرية بصورة واضحة خاصة في قطاع الزراعة التقليدية - كما تحسنت بدرجة أقل المواصلات عن طريق بناء خط سكة حديد يربط مدينة سنار بالرصيرص، تم إنشاء مصلحة الخطوط الجوية السودانية في عام 1950م ، في مجال الطاقة تم تشييد عدد من محطات الطاقة الحرارية في المراكز الحضرية إلي جانب محطة توليد كهرباء سنار.

ركزت الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية علي قطاع المشاريع الزراعية عبر توسيع مشروع الجزيرة لتصل مساحته من 300,000 فدان الي مليون فدان. ونفس التطور حدث في مشروع القاش[1]

[1] جستكا ,الجزيرة , قصة التنمية في السودان- لندن-1959م

في 1935م إكتمل إنشاء مشاريع النيل الابيض بمساحة 25.000 فدان بغرض تعويض المزارعين الذين فقدوا أراضيهم نتيجة إنشاء خزان جبل أولياء في عام 1936م ، وذلك لخدمة مصالح مصر لضمان إستمرار الامداد المائي ، في فصل الصيف . في النيل الأزرق إنشأ مشروع الجنيد ، يروي بالطلمبات ويغطي مساحة قدرها 300.000 فدان وتضاعفت المشاريع الزراعية في الشمالية لإنتاج العلف والمحاصيل الغذائية حتي بلغت 58.000 فدان عام 1944م . إضافة الي مشاريع صغيرة حول الخرطوم ، أعالي النيل الاستوائية وكانت مساحتها من 500 - 600 فدان وصلت في عام 1950م الي 80.000 فدان إضافة الي تلك المشاريع ، مشروع الزاندي ذا الاهداف الزراعية والصناعية في نفس الوقت وهدفه كان تنمية المنطقة الجنوبية الغربية للسودان حيث قبيلة الزاندي ، لإحداث الاكتفاء الذاتي والتصنيع المحلي وليس التصدير للخارج ويشمل تصنيع السلع الاستهلاكية مثل المنسوجات القطنية ، الصابون ، السكر ، البن لكن واجهته صعوبات فنية . تم تمويل المشروع عن طريق منحة من بريطانيا تقديرا لوقوف السودان معها أثناء الحرب العالمية الثانية تقدر بمليون جنيه إسترليني ، وتم توطين السكان حول المشروع بعد إنشاء 1000 قرية لإقامة 500 أسرة كل قرية . لم يكن للمشروع أرباح تذكر وكان إنتاجه في عام 54 - 1955م كما بالجدول (2-19):

جدول رقم (2-19) إناجية مشروع الجزيرة خلال الفترة 55/54.

منسوجات قطنية	1635868 ياردة
أمباز بذرة القطن	510 طن
زيوت بذرة القطن	122 طن
الصابون	118 طن
السكر	216 طن

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني 1960م

إضافة الي هذه الاستثمارات قامت الحكومة بإنشاء ثلاثة محالج كبيرة للقطن في بورتسودان وعطبرة وسنار وستة محالج صغيرة في كردفان ، وذلك لتلبية الاحتياجات المحلية وتشجيع صادرات القطن .

القطاع الخاص :

ويشمل مشاريع الطلمبات ، الزراعة التجارية المطرية الاستثمار في العقارات، التجارة والصناعات الخفيفة .

أ/ مشاريع الطلمبات[1] :-

كان مجال الاستثمار الأول والذي جذب رأس المال الخاص هو مشاريع الطلمبات , في النصف الثاني من العشرينات تم إنشاء عدد من مشاريع الطلمبات الخاصة في الجزيرة أبا وبعد فترة وجيزة إنتشرت مشاريع خاصة لكن بحجم أقل في معظم مناطق النيل الأبيض بين جبل أولياء وكوستي[2] وفي الأربعينات قامت مشاريع مماثلة علي طول نهر النيل في الشمالية في عام 1955م كان هنالك حوالي الألف من مشاريع الطلمبات الخاصة ، وغطت مساحة تقدر ب 620.000 فدانا[3] والتوزيع الجغرافي لهذه المساحة ثلث المساحة في مديرية النيل الأزرق ، خمسها في المديرية الشمالية ، والباقي موزع بين مديريات الخرطوم وكسلا وأعالي النيل[4] ، تنبع أهمية هذه المشاريع أنها تمثل حوالي ثلث مساحة أراضي الزراعة المروية في السودان . في عام 1951م بدأت ظاهرة إنتشار مشاريع الطلمبات الخاصة تعود الي بدايات الاستثمار الحكومي إتضح أن هذا المجال يحقق ويسمح بزراعة مجموعة من المحاصيل ، مع ضمان مدخلات الانتاج ومنافذ التسويق ، ركزت المشاريع الخاصة علي القطن في النيل الأزرق ، والمحاصيل الغذائية في الخرطوم والشمالية ، وحققت هذه المشاريع أرباح كبيرة وسهلة . هنالك أربعة أنواع من هذه المشاريع الزراعية الخاصة النوع الأول المشاريع الخاصة بالأفراد ، ويشكل أكثر من ثلثي المشاريع ، النوع الثاني مشاريع الشراكة ويشكل حوالي ربع المشاريع في تلك الفترة ،النوع الثالث تملكه شركات مساهمة وعددها قليل ، أما النوع الرابع مشاريع الجمعيات التعاونية إذ مثلت مجالا مغريا للإستثمار هذا ما دفع أصحاب المال المشاركة فيها .

ب/ الزراعة التجارية المطرية :

بدأت الزراعة المطرية التجارية من خلال الدولة ، وسبب ذلك النقص الغذائي الذي حدث جراء الحرب العالمية الثانية ، لذا عملت الحكومة علي تشجيع إنتاج الحبوب الزيتية ، في عام 1943م عملت الحكومة علي تسفير العمال العاطلين عن العمل في أمدرمان والخرطوم وإجبارهم علي العمل في مناطق إنتاج الذرة في القضارف وكان نجاح التجربة ضعيفا لان إنتاجية العامل كانت متدنية .

بعد فشل التجربة الأولي تحولت الحكومة الي أساليب الزراعة الآلية بغرض توفير الحبوب الزيتية والتي من المتوقع أن تواجه نقصا حادا بعد الحرب العالمية الثانية.

رفضت الحكومة زراعة الحبوب الزيتية ، بحجة أن محصول السمسم يحتاج في حصاده لسرعة معقولة لذا إتجهت لزراعة الذرة . في عام 1945م بدأ إنتاج الذرة عن طريق أساليب الزراعة الآلية

---

(1) وزارة الزراعة , حصاء مشاريع الطلمبات, 1960-الخرطوم

(2) وزارة الزراعة , ملفات مشاريع النيل الابيض للاعاشة,1960م

(3) وزارة الزراعة , إحصاء مشاريع الطلمبات, مصدر سبق ذكره

(4) وزارة الزراعة , إحصاء مشاريع الطلمبات , مصدر سبق ذكره

بواسطة هيئة إمدادات الشرق الأوسط البريطانية ، زرعت 12.000 فدان في عام 1945م ، إرتفعت الي 21.000 فدان ، في عام 1947م إنسحبت الهيئة من العمل بسبب صعوبة توفير العمالة وضعف فرص التوسع في إنتاج السمسم ، ومن ثم دخلت في شراكة مع المزارعين، تقوم الهيئة توفير الأرض 20 فدان للمزارع وتحضيرها للزراعة بالات الحرث مع البذور بعمليات المشي الأولي، للبذور ، المبيدات ، المياه ، أخشاب المنازل ، إجراءات التسويق وحتي المحصول ، أما واجبات المزارع إعادة بذر البذور في المناطق التي تحتاج الي ذلك ، تنظيف الأرض من الحشائش ، حماية المحصول من الحشرات والشلخ وتوزع عائدات الانتاج 50% لكل من المزارع وإدارة المشروع.

بهذا التنظيم ظل مشروع الزراعة الآلية يعمل حتي 1953م ، كان يعمل فيه أكثر 1.000 مزارع ، ويغطي مساحة 251000 فدان ومع ذلك لم يحقق النجاح المتوقع لأسباب عدة :

- فكرة الشراكة لم تكن مقبولة من قبل المزارعين .
- يقوم العمال بتهريب جزء من المحصول وبيعه لمصلحتهم الخاصة .
- إضراب سائقوا التراكترات الذي أثر علي العمليات الزراعية .
- إضافة الي كل ذلك الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل دوائر القطاع الخاص .

لذا قدم عدد من أعضاء الجمعية التشريعية طلبا لدخول القطاع الخاص مجال الزراعة الألية وتمت الموافقة كان ذلك في 1953م ، كان هدف القطاع الخاص السيطرة الكاملة علي نشاط الزراعة المطرية الآلية في عام 1954م وزعت الحكومة منطقة مشروع الزراعة الآلية الي حيازات تبلغ مساحة الواحدة منها 1.000 فدان . علي هذا الأساس بدأت الزراعة المطرية التجارية تسير بخطوات سريعة ، ففي عام 1956م بلغت المساحة المزروعة 388.000 فدان كلها في القدنبلية بالقرب من القضارف[1].

ج/ الاستثمار في العقارات ، التجارة والصناعات الخفيفة :

الاستثمار في هذه الانشطة له أهمية في الفترة من 1930 - 1956م ، إذ كان الاستثمار فيها أكبر من الاستثمار في مشاريع الطلمبات أو مشاريع الزراعة الآلية. مثلت العقارات نسبة ضعيفة من إجمالي الناتج المحلي (3% فقط) في عام 55 - 1956م ، لكن مساهمة القطاع الخاص فيها قدرا معتبرا وصل 83% لنفس الفترة[2] ، من المعلوم أن الاستثمار في العقارات يمثل مجالا مريحا ومربحا بالنسبة لأصحاب رؤوس الاموال الصغيرة .

يرتبط النشاط التجاري عادة بخدمة المواصلات ومن الجدول أدناه نوضح عدد الشاحنات وبالتالي تستطيع أن ندرك حجم الاستثمار في النشاط التجاري .

---

[1] عبد الرحمن الحضري , اقتصاديات الانتاج الزراعي في مشاريع الطلمبات الخاصة ، جامعة الخرطوم , 1968م.

[2] - مصلحة الاحصاء السودان , الدخل القومي للسودان ، الخرطوم ، 1959م .

الجدول(2-20) يوضح عدد اللواري والشاحنات المسجلة حتي عام 1956م

النوع	القطاع الخاص	الحكومة	الجملة
اللواري	6.247	2.131	8.378
الشاحنات	1.633	787	2.240
الجملة	7.880	2.918	10.798

المصدر: مصلحة الاحصاء ، حسابات الدخل القومي ، جمهورية السودان 60 / 1961م ص35.

شهد النشاط التجاري دخول إستثمارات كبيرة ، وحجم هذا النشاط يرتبط بعدد السكان الذين يعتمدون عليه في معاشهم ، في إحصائية 1956م وجد أن حوالي 55.000 نسمة يتحصلون علي دخلهم الرئيسي من قطاع التجارة[1] ومن الواضح أن جلهم يعملون قي مؤسسات القطاع الخاص بحكم محدودية النشاط الحكومي في المجال التجاري .

كانت تجارة الصادرات والواردات تمثل أهم مجالات النشاط التجاري في عام 1956م كان هنالك حوالي 20 شركة تعمل في هذا المجال[2] ، لكن جزء كبير من تجارة الصادر والوارد كان في أيدي الشركات الأجنبية ، وعدد كبير من الشركات المحلية كان مملوكا لسودانيين من أصل أجنبي (يونانيون، لبنانيون ، ومصريون بشكل رئيسي).

أما قطاع الصناعات الخفيفة في الغالب هي صناعات صغيرة ووحدتين أساسيتين منها تعود لرأس المال الاجنبي هما الاسمنت وتكرير البترول وبالتالي يتجه رأس المال المحلي في تلك الفترة الي الصناعات الصغيرة ، شكل الانتاج الصناعي يظهر في الجدول التالي :

[1] مصلحة الاحصاء , التعداد السكاني الاول, 55 / 1956م ، 1957م

[2] دليل السودان التجاري 57/ 1958م ، لندن ، 1958م ص44

جدول (2-21) يوضح الانتاج الصناعي في السودان 1955- 1956م

نوع الصناعة	جملة الانتاج (بألاف الجنيهات)
تكرير البترول	1000
صناعة المياه الغازية	347
صناعة الدقيق	340
صناعة الاسمنت	228
الورش الهندسية	152
صناعة التقطير	137
صناعة الصابون	131
صناعة الثلج	106
صناعة الحلويات	84
صناعة الطباعة	77
ورش التجارة	67
صناعة الصفيح	38
الجملة	**2736ج**

المصدر : الدخل القومي للسودان ، مصلحة الاحصاء الخرطوم 1959م ص31.

مثلت هذه الصناعات 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 55/ 1956م[1] كانت المميزات الرئيسية لقطاع الصناعات تتمثل في صغر حجمه وصغر وحداته الإنتاجية الفردية ، القوي العاملة فيه 9500 فرد وجل المستثمرين من قطاع التجار . إضافة الي ذلك مجالين هما ملاحات بورتسودان لأنتاج الملح والتي أنشئت في عام 1934م ، في عام 55 / 1956م وصلت فيه إنتاجها 113.000 جنيه يقوم بالعمل فيها العمالة المحلية .

أما المجال الأخر شركات البناء والتشييد الاستثمارات وتزايدها في مجال العقارات أدت الي نشؤ الشركات والمقاولين المتخصصين في البناء والتشييد في عام 55 / 1956م كانت مساهمة قطاع البناء والتشييد 5% من إجمالي الناتج المحلي[2] .

نوضح هنا بعض المظاهر الاقتصادية الملازمة لنمط التنمية الذي تناوله هذا المبحث :

- القطاع الصناعي حتي 1956م كان ضعيفا إذ كانت تساهم الصناعة بأقل من 1% من إجمالي الناتج القومي وتستخدم قوي عاملة قليلة جدا مقارنة بحجم القوي المتوفرة في سوق العمل . وتمثل قوي مساهمة

[1] مصلحة الإحصاء , الدخل القومي للسودان ، مصدر سبق ذكره.
[2] مصلحة الإحصاء , مصدر سابق

أقل من ثلث مساهمة الصناعة الحرفية التقليدية (مثل صناعة ، العصائر ، الحبال ، النجارة ، الغزل ، النسيج ، الملابس ، الطواقي ، الأواني، المريسة ، الجلود ، الأحذية منتجات العاج ..... إلخ).

وفشل الصناعة يعود الي سياسة الحكومة التي تقوم علي أساس أن التنمية الزراعية تمثل أساس المستقبل ، واعتبار الاستثمار الصناعي نوعا من الترف والتبذير ، أما القطاع الخاص كانت التسهيلات المطلوبة للاستثمار في القطاع الصناعي اكبر من إمكانيات المستثمر المحلي ولم تعجل الحكومة علي حل مشاكله لأن السياسة الاقتصادية للحكومة تقوم علي إتجاه تسهيل عمليات التبادل بين منتجات السودان الزراعية والسلع الصناعية الأنجليزية - وبالتالي كانت الضرائب الجمركية متدنية ، حتي السلع الواردة من مصر كانت معفاة من الجمارك وهذا خصما علي الصناعة المحلية الجديدة والتي تجابه منافسة حادة في السوق ، والمنافسة غير متكافئة بحجم التفاوت الكبير بين الصناعات الاجنبية الكبيرة الحجم والصناعات المحلية الصغيرة الحجم ، لذا ظل الاستثمار الصناعي في تلك الفترة مغامرة غير مأمونة العواقب ، إضافة الي ذلك فإن المستعمر كان هدفه تحقيق أعلي الأرباح من إستعماره للدولة ومن ثم يتوفر هذا الربح في منتجات المواد الخام غير المصنعة .

- ظلت أجزاء كبيرة من الاقتصاد في الحالة التي كانت عليها قبل فترة الحكم الثنائي رغم التطور الاقتصادي ، تميز الاحصاءات الرسمية في السودان بين القطاع الاقتصادي الحديث والقطاع الاقتصادي التقليدي ، يقصد بالحديث الاقتصاد المحلي الذي يعتمد علي أساليب ومعدات الانتاج الحديث أي اقتصاد حضري ، أما التقليدي جزء من الاقتصاد يعتمد علي أدوات ومعدات الانتاج التقليدي البسيط . علي هذا الاساس يساهم القطاع الحديث ب 43% من إجمالي الناتج المحلي في عام 55 / 1956م بينما التقليدي يساهم ب 56.4%[1] ، هذا يعني أن أكثر من 90% من السكان يعملون في هذا القطاع التقليدي كرعاة ومزارعين بسطاء .

إعتماد الاقتصاد السوداني علي التجارة الخارجية مثلا في عام 1955 - 1956م كان مجموع الصادرات والواردات يعادل حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي[2] هذا الوضع جعل الاقتصاد السوداني عرضة لتأثيرات التقلبات الخارجية ، مثال ذلك أي هبوط يحدث لأسعار القطن العالمية ينعكس ذلك سلبا علي عائدات البلاد من العملة الصعبة ، وعدم تطور القطاع الصناعي يؤدي الي سد النقص من السلع من الخارج ، وأي هبوط في صادرات السودان يؤدي الي إنخفاض حجم الواردات من السلع المصنعة.

تقوم تجارة السودان علي الزراعة وبشكل أساسي القطن يتم التبادل مع البلدان الغربية المتقدمة 75% من الصادرات تتجه نحو أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وحوالي 5% من الواردات تأتي من هذه البلدان

---

[1] مصلحة الإحصاء , الدخل القومي السوداني ، مصدر سبق ذكره

[2] وزارة المالية ومصلحة الإحصاء - العرض الاقتصادي 1961- 1962م

نفسها وباقي الصادرات والواردات موزعة بين مصر والهند واليابان يمكننا القول بأن الاقتصاد السوداني يرتبط ارتباطا وثيقا بالرأسمالية العالمية .

- تدفق دخول كبيرة للحكومة من مؤسسات القطاع العام علي رأسها مشروع الجزيرة الذي بلغت جملة عائداته للحكومة في بداية الخمسينات حوالي 5 ملايين من الجنيهات[1] ، إضافة الي مشاريع إنتاجية أخري مثل المحالج ، السكة حديد ، الخطوط الجوية ، لذا كانت الحكومة لا تعتمد علي الضرائب كثيرا إذ كانت تمثل 64% من الايرادات الحكومية في عام 55 / 1956م[2] أي أن إدارة الحكم الثنائي تركت مصدرا هاما لتدفق الايرادات الحكومية إعتمدت عليها حكومات ما بعد الاستقلال في وضع تنفيذ برامجها التنموية.

[1] إدارة مشروع الجزيرة - تقارير سنوية .

[2] سيد خيري , الضرائب والتنمية الاقتصادية في السودان ،1974م , الخرطوم

المطلب الرابع

التنمية في السودان في فترة ما بعد الإستقلال

1956 - 1989م

مقدمة :

عمل الاستعمار (الحكم الثنائي) الي صياغة تركيب قوي اجتماعية داخل المجتمع السوداني ، من خلال عمليات التراكم الرأسمالي واعادة الاستثمار هذا الواقع الجديد أثر بشكل مباشر في تعامل الحكومات الوطنية مع قضايا التنمية الاقتصادية في السودان ، أضف الي ذلك أن هنالك مظهران لعدم المساواة في تركيبة الاقتصاد السوداني هما : تقوية ودعم الموقع الاقتصادي للفئات التي استفادت من اقتصاديات الحكم الثنائي . والمظهر الاخر الانقسام بين مناطق القطر التي شهدت بعض مظاهر التقدم الاجتماعي والاقتصادي من جهة وبين المناطق التي لم تجد أي إهتمام يذكر من جهة أخري . تركزت جهود إدارة الحكم الثنائي في مجال التنمية في منطقة تشبه حرف T وتتكون من المناطق النيلية شمال الخرطوم ، مناطق النيل الازرق والابيض جنوب الخرطوم ، وسط كردفان وجنوب مديرية كسلا[1] .

جاءت الحكومات الوطنية المتعاقبة الي سدة السلطة تأمل في تغيير اقتصادي إجتماعي يعود بالخير علي الشعب السوداني لذا سوف يناقش هذا المبحث حكومات ما بعد الاستقلال من 1956م الي 1989م شارحا وموضحا الوضع الاقتصادي للبلاد .

الوضع الاقتصادي للسودان من 1956- 1969:

تميز التاريخ السياسي للسودان ما بين 56 / 1969م بخاصية هي أن السلطة والنفوذ ظل بأيدي المجموعات التي استفادت من عملية توزيع الموارد والتي تمت أبان الحكم الثنائي ، وهذه الفئة لم تكن حريصة علي إصلاح جذري علي بنيان البلاد الاقتصادي والاجتماعي وهكذا استمر عدم التوازن الذي كان سائدا في فترة الحكم الثنائي ورغم أن برامج الاحزاب السياسية خلال الخمسينات والستينات تعهدت بتحقيق التنمية في المناطق الأقل نموا وبتحسين الاوضاع المعيشية للفئات الاقل حظا في المجتمع ، لكن الدولة لم تحول هذه الالتزامات الادبية الي حقائق .

تغطي هذه الفترة ثلاث حكومات ، حكومة الأزهري في 1956م حكومة عبود 1958م والديمقراطية الثانية في 1964م الي 1969م إتجهت السياسة الاقتصادية في الفترة من 56 / 1969م، الي التوسع في نفس الاطار الذي كان قائما قبل 1956م ، كانت الاستثمارات في القطاع الخاص تتجه للزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية ، بعد عام 1960م قلت وتيرة التوسع ، حيث أدي إنخفاض أسعار القطن عالميا الي عدم جدوي مشاريع القطن اقتصاديا ، في عام 1962م توقف الاستثمار في هذا المجال ، بينما

---

[1] تيم نبلوك , صراع الثروة والسلطة في السودان , مصدر سبق , ص ص 25-30.

استمر الاستثمار في مجال الزراعة الآلية ، في عام 1969م كان هنالك حوالي 500 مشروع زراعي آلي تبلغ مساحتها جميعا حوالي 1.8 مليون فدان .

أما في مجال الصناعة فإن السياسات الحكومية في تنميتها ركزت علي أن يكون للقطاع الخاص دور فعال في مجال الصناعة ، ونصت علي ذلك وثيقة أصدرتها وزارة التجارة والصناعة والتموين في عام 1956م[1] ، علي أن يقتصر دور الحكومة علي توفير الخدمات العامة وعلي المجالات التي لا يتوفر فيها للقطاع الخاص القدر الكافي من المعرفة ، أو التي تحتاج لرأس مال أكبر من قدرته ، إهتمت الحكومة الامريكية في فترة الزعيم الأزهري بالسودان، وتجلي هذا الاهتمام في شكل المعونة الامريكية والتي ظهرت في 1957م . لقصر فترة أزهري السياسية لم يكن لحكومته مؤشرات واضحة في الاقتصاد والذي يعتبر مركزي بحت.

في الفترة من 1956- 1958م تمت اتفاقيات الدفع من بعض دول أوربا الشرقية (المجر ، ألمانيا الشرقية ، يوغسلافيا) وهي اتفاقيات تجارية[2] . ، في هذه الفترة وهي من 1959- 1969م تم إنشاء بضعة مصانع باستثمار من الدولة بلغ 23 مليون جنيه وهي ثلاثة منها للتعليب وأثنين للسكر ومصنع تجفيف ألبان وآخر لتجفيف البصل ومدبغة ومصنع كرتون[3] ، كان غرض الحكومة ليس السيطرة علي الصناعة إنما فتح الطريق أمام القطاع الخاص ، في أن يسهم في هذه المصانع أو يشتريها ، وهذا لم يتحقق وظل استثمار القطاع في الصناعة ضعيف جدا ، في هذه الفترة تم إنشاء مشروع المناقل ، ومصانع صغيرة للتجفيف والسجائر والحلويات ، المصانع التي أنشئت كانت بقرض روسي ويتضح صورة النظام الشيوعي في توزيع هذه المصانع علي كل انحاء القطر بدلا من التركيز علي الوسط وهي موزعة كالاتي سكر الجنيد وسط السودان ، تعليب الفاكهة كريمة الشمالية ، ألبان بابنوسة غرب السودان كرتون كسلا شرق السودان ، وتعليب الفاكهة واو جنوب السودان .

قدم البنك الدولي قرضا في 61- 1964م شمل السكة حديد وامتداد المناقل ، وقرض خزان الروصيرص من مؤسسة التنمية الدولية والقرض الروسي والكوبي لم يكن لحكومة الفريق عبود برنامجا جاءت لتنفيذه لكن حققت بعض النجاحات الاقتصادية بقيام بعض المشروعات آنفة الذكر ، لكن لا ننكر فضل الحكومة العسكرية في وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العشرية من 61 / 1971م إذ كانت الخطة تنادي بالتوسع في القطاع الحديث وتكثيف الاستثمارات الخاصة ، فمن جملة 565.4 مليون جنيه متوقعة للخطة ، كان المأمول أن يوفر القطاع الخاص 228 مليون جنيه منها[4] .

---

(1) تيم نبلوك , صراع الثروة والسلطة في السودان , مصدر سبق زكره , ص ص32-33.

(2) عطا البطحاني ,الإحصاء السوداني ما بعد الحرب أقتصاد السوق والتنمية البديلة , الخرطوم 2006/8م

(3) وزارة التجارة , تقارير سنوية 1974 الخرطوم , ص 20.

(4) وزارة المالية , خطة العشر سنوات للتنمية الاقتصادة والاجتماعية 67/66

أما التجارة الخارجية ظلت مرتبطة بالاقتصاد الغربي وكانت أكبر نسبة من العون الاقتصادي الخارجي من دول الغرب . أسلوب التنمية الرأسمالية والقوي السياسية في تلك الفترة أديا الي سؤ إستخدام الموارد القومية ، والظاهرة العامة للاقتصاد هي الاستهلاك اعتمد السودان في تمويل التنمية الاقتصادية علي فوائض الميزانية ، والموارد الخارجية المتاحة وموارد الخزانة العامة ، ولا يعتمد علي مشاريع إنتاجية مما جعل فوائض الميزانية ضعيفة بل تصل الي عجز في كثير من السنوات .

الجدول (3-9) يوضح الوضع الاقتصادي بعد انتهاء الفريق عبود

الموارد القومية المتاحة (ملايين الجنيهات)

النوع	65/64	66/65	67/66
القطاع التقليدي	1179	227.4	238.8
القطاع الحديث	216	226.9	241.3
الجملة	433.9	454.3	479.7

المصدر : العرض الاقتصادي وزارة المالية.

من الجدول يتضح أن القطاع التقليدي لازال يحتل المرتبة الاولي في الموارد القومية المتاحة.

الوضع الاقتصادي في ظل ثورة مايو 1969- 1985م:

إستقطب نظام مايو الدعم من الدول الإشتراكية وعلي رأسها روسيا وبالتالي إنتهجت إسلوب التخطيط الاقتصادي المركزي بدءا بالخطة الخمسية 71 - 1976م ، أدت حركة التأميم الواسعة التي أجريت في عام 1970 إلي أضرار مصالح عدد كبير من رجال الأعمال السودانيين والأجانب ، وبهذا إتبع النظام سياسة مجافية لنمط التنمية الرأسمالية ، لكن طيلة الستة عشر عاما من عمر النظام إعتمد الاقتصاد السوداني ، بصورة أكبر علي العالم الغربي المتقدم ، كما إختل ميزان توزيع الثروة بصورة واضحة ، تبني النظام في مطلع 1970م برنامج طموح للتنمية في اطار اقتصاد حر وبمشاركة من الدولة ، لكن هذه الاستراتيجية أدت في النهاية إلي إعتماد النظام علي الرأسمال الأجنبي ، وفي نفس الفترة عمل علي تحطيم سيطرة البرجوازية علي الدولة وهذا ما أدي بدوره إلي أن يصبح السودان رهن برنامج طموح للتنمية في اطار اقتصاد حر وبمشاركة من الدولة ، لكن هذه الاستراتيجية أدت في النهاية إلي إعتماد النظام علي الرأسمال الأجنبي ، وفي نفس الفترة عمل علي تحطيم سيطرة البرجوازية علي الدولة وهذا ما أدي بدوره إلي أن يصبح السودان رهن شارة متطلبات المستثمرين والدائنين الأجانب .

بدأت محاولة إحكام سيطرة الدولة علي الاقتصاد والحد من حريات القطاع الخاص في وقت مبكر ، إذ أعلنت الدولة تأسيس شركتين حكوميتين للسيطرة علي قطاعات أساسية في التجارة الخارجية ،

الأولي لإحتكار حقوق إستيراد السكر والمواد الكيماوية والمبيدات . أما الثانية لإستيراد كل مشتريات الحكومة من الخارج كالسيارات والجرارات والأدوية[1].

شمل التأميم الآتي : شركات عثمان صالح ، و 16 شركة أخري ، ومجموعة شركات بيطار ، وشركة كونتوميخالوس وشركة مرهج وشركة سركيس وجميع المصارف إضافة الي 4 شركات بريطانية ، كما تم تأميم شركة أسمنت عطبرة[1] ، تمثل التعويض في شكل صكوك بفائدة 4% وبنفس قيمة الممتلكات المأممة يبدا سدادها في عام 1980م ويستمر حتي عام 1985م .

كانت خطة التنمية الخمسية والتي أجازها مجلس قيادة الثورة في 20/ 3/ 1970م ، وسيلة من وسائل إحكام سيطرة الدولة علي الاقتصاد ، أعد الخطة فريق من الاقتصاديين السودانيين بمساعدة أربعة عشر خبيرا سوفاتيا ، وبنيت الخطة علي أن يكون نصيب القطاع العام من جملة الاستثمار العام البالغ 385 مليون جنيه ، 215 مليون من الجنيهات ويرتفع بالتالي الناتج القومي الي 8.1% من هنا نلاحظ أن الهيمنة الفعلية علي مفاصل الاقتصاد من قبل الدولة .

لم تشتمل الخطة علي أية مشاريع كبيرة وركزت علي أعادة تأهيل المشاريع الموجودة لتحقيق إنتاجية أكبر ، كما تم التركيز علي الاستثمار المنتج أكثر منه علي البنيات الاساسية .

شملت السياسة الخارجية تغييرا جذريا يرتبط بالتغير الذي حدث في السياسة الاقتصادية، إنتهجت الثورة سياسة تنموية موجهة نحو الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروة إرتبط ذلك بتقوية العلاقات بدول الجوار والدول الشيوعية كي يتخلص السودان من التبعية الاقتصادية للعالم الغربي . وهذا الاتجاه شرقا قدمت بموجبه قروض من عدد من الدول الاشتراكية وهي ، بلغاريا قدمت قرضا وقدره 6 مليون جنيه ، شيكوسلوفاكيا 10 مليون جنيه ، روسيا 4 مليون جنيه ، المجر 10 مليون جنيه[2].

إنقلاب 1771م دق مسمارا في نعش العلاقات مع الدول الاشتراكية وعندها بدأ التحول نحو الغرب وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وبالتالي عاد اقتصاد السودان مرة أخري للنظام الرأسمالي . هذا التحول السياسي الاقتصادي أفضي الي قيام بعض المشروعات الاقتصادية الهامة في صناعة السكر (كنانة، عسلاية، سنار) ومشروعات زراعية مثل مشروع الرهد الزراعي .

تجاهلت الدولة تماما تطوير القطاع التقليدي ، وذلك نسبة لتركيزها علي الأهداف الاقتصادية دون الاجتماعية ركزت الخطط الاقتصادية في عهد نميري علي تحقيق معدلات نمو عالية دون إعتبار لزيادة العمالة ، أو تحقيق نمو اقتصادي متوازن يعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية ، مما أعاق التوسع الزراعي وتحديثه مثال ذلك محدودية وسائل النقل سواء كانت سكة حديد أم طرق مسفلتة ، لأن هنالك ثمة علاقة وطيدة تربط بين حجم النشاط الاقتصادي والطاقة المتاحة لقطاع النقل.

---

[1] تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان , مصدر سبق ذكره

[1] خطاب نميري بمناسبة العيد الاول لثورة مايو 1970 م

[2] عثمان إبراهيم السيد , التخطيط الاقتصادي في السودان , مصدر سبق ذكره , ص ص45-47.

واحدة من أهم ميزات الاقتصاد السوداني التذبذب وعدم الاستقرار تارة يكون الانتاج متوسط وأخري منخفض ، ولعل تأثير المناخ وتذبذب الأمطار له دور واضح في تدني إنتاج القطاع الزراعي، والذي يعتمد في كثير من محصولاته النقدية علي الري المطري . إتسم قطاع الصادر بالتدني في حجم الصادر نتاج ضعف الانتاج الزراعي والسبب يعود للسياسات العاجزة التي تحفز المزارعين علي بذل المزيد من الجهود للإرتقاء بالانتاج ومن ثم الصادر .

بدأت حالة من عدم التوازن المالي في 1976م ، حيث إزداد حجم المديونية ، وتراكمت اقساط سداد الخدمات علي الديون ، وإزداد حجم العجز في مديونية الدولة ، وقد أدي عجز الحكومة عن الوفاء بإلتزاماتها في السداد الي فقدان السودان القدرة علي الحصول علي مصادر تمويل خارجية . كما أدي الي زيادة حادة في معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات , وبالتالي فإن المؤثرات الخارجية قد أدت إلي تدني المدخرات وانخفاض الاستثمار بشكل واضح[1].

مما ورد يتضح مدي التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1976- 1989م . في هذه الفترة إتسم معدل النمو بالتدني إلي 2.1 % في العام ، والسبب يعود الي تعدد مراكز إتخاذ القرار والافراط في مركزيته ، أدت قلة الحوافز وقلة مدخلات الانتاج وارتفاع تكاليف الترحيل الي ضعف اداء القطاع المطري عن تحقيق الحد الامثل من الانتاج ، وفي ظل نمو سكاني يبلغ 2.9 % في العام وأداء ضعيف سالب لمستوي الناتج المحلي الاجمالي يعكس ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حتي بلغ 11% خلال اربعة عشر عاما من ثورة مايو[2] ، وهذا المعدل المتدني للنمو في الناتج المحلي الاجمالي ليس الا انعكاسا للتدني الشامل في كل قطاعات الاقتصاد الاساسية .

كذلك فان حجم الصادرات قد عاني من التأرجح ما بين إنخفاض وارتفاع علي مر السنين خلال الفترة من 1976 - 1989م وقد بلغ معدل النمو - 3. % خلال هذه الفترة ، وبتدهور أكثر بلغ - 1.4% خلال عقد الثمنينات[3] مثلا بلغ حجم صادرات القطن والذي يشكل 40 % من إجمالي الصادرات متوسط هبوط بنسبة 4.% في السنة خلال الفترة المذكورة ، كذلك تدهور صادرات الصمغ العربي وهي المحصول الثاني في الأهمية ، وقد تدنت مساهمة السودان في السوق التجارية الدولية بنسبة 46% ، كما إنخفضت مساهمة المواد الأولية غير البترولية بنسبة 16%[4].

- كذلك لعبت أسعار العملات الاجنبية متعددة الفئات دورا بارزا في اخفاق قطاع الصادرات في تحقيق الهدف المنشود منها .

---

(1) البنك الدولي تقرير- رقم 6491

(2) قسوم خيري بلال ,إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان 2005/7م الخرطوم – ص 14.

(3) وزارة المالية ,العرض الاقتصادي, سنوات مختلفة

(4) تقارير البنك الدولي رقم 6491-1987م

الجدول رقم (3-10) يوضح المتغيرات الاساسية للاقتصاد السوداني

في الفترة من 1981 - 1989م

البند	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87	89/88
إجمالي الناتج المحلي	100. -	100. -	100. -	100. -	100. -	100. -	100. -	100. -
الاستهلاك	91.7	98.5	93.8	103.8	94.4	93. -	93.6	96.5
قطاع خاص	81. -	89.3	84.1	94.2	84.2	82.5	84.-	88.6
قطاع عام	10. -	9.2	9.7	9.6	10.1	10.4	9.5	7.9
الاستثمار	22.8	16. -	13.8	4.5	12.8	10.3	10.2	10.-
قطاع خاص	18.3	11.6	9.9	1.4	11.2	6.4	6.3	7 .-
قطاع عام	4.5	4.3	3.9	3.1	1.6	3.9	3.9	3.-
المصروفات المحلية	114.6	114.4	107.6	108.4	107.2	103.3	103.8	106.5
المدخرات المحلية	8.3	1.5	6.2	3.8-	5.6	7	6.4	3.5
قطاع خاص	11-	1.4	7.4	1.7	10.4	10.7	10.8	10.5
قطاع عام	2.7-	501	102-	5.6-	4.8-	3.7-	4.4-	6.9-
المدخرات القومية	9.2	2.8	5.4	4.3-	4.2	5.4	5.1	0
قطاع خاص	12.7	4	9.5	7.4	14	12.7	15	10.6
قطاع عام	3.6-	1.2-	4.2-	11.7-	9.8-	3.7-	9.8-	10.6-
المدخرات الخارجية	13.7	13.1	8.4	8.8	8.6	4.9	5.1	10

المصدر : تقرير بنك السودان 1989/82م .

تعدد أسعار العملات كان لمصلحة شركاء السودان التجاريين ومضرا بالاقتصاد السوداني ، حيث كانت أسعار العملة الاجنبية ضارة بمجمل الصادرات وعلي رأسها القطن والصمغ العربي ، كما أن سؤ إدارة الاقتصاد الزراعي وخاصة في مناطق الزراعة المروية ، حيث لعب عدم مرونة السياسات دورا بارزا في مصلحة عملاء السودان التجاريين بسبب حالة التضخم في السودان . كذلك ساهمت إخفاقات الادارة المسئولة عن الزراعة في المناطق المروية وسياستها غير المحفزة للمزارعين، واهمال الدولة لدورها الاساسي في وضع سياسات فعالة ذات جدوي في متابعة الاداء ، في هذا الوضع المزري فقد تدهور الانتاج بصورة مباشرة في هذه المناطق وبالتالي تدهور مستوي دخل الفرد ، وأدي لإفقار مجموعات كبيرة

من الافراد والأسر ، والتي تعتمد علي سبل كسب عيشها علي العمل في هذه المناطق الخصبة ذات الوفرة في مياه الري علي مدار العام.

أما في مجال الادخار والاستثمار فأن الصفة المميزة للاقتصاد السوداني في تلك الفترة هي التدهور المستمر والذي إنعكس سلبا علي الاثنين معا . إتسم إجمالي الادخار المحلي بالتناقص عاما بعد آخر نلاحظ ذلك في الجدول رقم (3-10).

من الجدول نلاحظ إنخفاض نسبة المدخرات المحلية الي الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل 13% في عام 1976م إلي 1% عام 1981م . ومنذ عام 1982م الي 1988م ظلت نسبة المدخرات في حالة هبوط وإرتفاع بصورة مستمرة بمتوسط بلغ 4.3% . وفي تقديرات العام المالي 1989م فإن النسبة قد تدنت الي 3.5% ، إذن يمكننا القول أن أداء الادخار يعتبر الاسوأ حالا مثلا انحدرت معدلات الادخار في الفترة من 1981 الي 1988 من 4.2 % الي 1.01% .

من الجدول نلاحظ ايضا أن سياسات الدولة خاصة في القطاع العام تعتبر هي المسئول عن هذا الاداء الضعيف في مجال الادخار حيث سجلت مدخرات الحكومة اداءا متدهورا في تلك الفترة ، وكان من الضروري الاستفادة من تحويلات مدخرات المغتربين والتي كانت مصدرا متاحا ويمكن توظيفه لرفع معدل الادخار القومي ، لكن فشلت الدولة في استقطاب مدخرات المغتربين لإهمالها المتعمد في معالجة سلبيات سياسات أسعار النقد الاجنبي والاجراءات التي تمس حياة المغتربين .

-فيما يخص السياسة الضريبية والسياسة النقدية هما ايضا لم يكن حالهما يسر واسباب الخلل عشوائية تلك السياسات وعدم اعتمادها علي اسلوب تحليل المعطيات الاقتصادية ، واستنباط رؤية تكون مبنية علي قرائن واقعية من شأنها أن تعين علي وضع تصور ، يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل القريب ، ومن ثم وضع تقديرات منطقية . لذا عانت الدولة عجزا متواصلا تفاقم عاما بعد اخر ، وأصبح اسلوب صرف الميزانيات

- يعتمد علي الالتزامات فقط بلغ معدل التدهور من 4% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 76 الي 15% في عام 1976م وبمعدل مستوي في حدود 10% من الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام 1984م ألغت الحكومة التعامل بالفوائد الربوية علي النقد ، وبقيت مصروفات الدولة في حدود 22% من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الخمس التي تلت العام 1984م ، وعملت الحكومة علي حل مشكلة العجز بطبع المزيد من العملات الورقية الأمر الذي رفع حجم الكتلة النقدية بنسبة 37% في العام الاول و35% في العام الذي يليه ، وهذا ما أدي الي ارتفاع الاسعار بصورة جنونية وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للنقود بما لا يقل عن 30 % ، ووصلت معدلات ارتفاع الاسعار الي ما يقارب 70% في العام 1990م ، ايضا فان زيادة حجم الكتلة النقدية قد ضاعف من حجم المبالغ المعروضة كقروض للقطاع الخاص ، ونلاحظ أن نسبة 51% من القروض التي قدمتها البنوك في السنوات المالية 1984- 1989م

قد وجهت لسد العجز في مصروفات الدولة والتي تتزايد بوتيرة أعلي من إيراداتها . أما فيما يخص سياسات الدولة النقدية فهي الاخري ساهمت في تدهور الوضع الاقتصادي نحو الأسوأ .

بالرغم من إلغاء الفوائد التي تعطي علي الودائع قد ألغيت في عام 1984م ثم أعيدت مرة أخري

---

(1) مزكرة البنك الدولي رقم 8414 ، 1990م

في مر حال دون الاحتفاظ باي ودائع في الجهاز المصرفي . بناءا علي ذلك تدهور حجم الكتلة النقدية الحقيقية رغم زيادتها الاسمية علي الورق وأصبح ذلك مؤشرا لزيادة التدهور ، في تلك الفترة إرتفعت أسعار الخزانات الحديدية بشكل حاد وذلك بفقدان القطاع الخاص الثقة في القطاع المصرفي وميل أصحاب المال الي الاحتفاظ بالنقد في خزانات خاصة[1] .

فيما يخص ميزان المدفوعات وموازنته الخارجية فإن سجل أدائه لم يكن جيدا. خلال الاعوام 82-1983م سجل السودان مستوى متدني في مستوي الصادر، وبالتالي أصبح مردود الصادرات لا يلبي حاجات الاستيراد من الخارج، لذا لجأت الدولة بالاستدانة بحجم ضخم وهذا ما ساهم في حجم الواردات من ناحية أسمية ومن حيث القيمة الحقيقية ، مصادر الاقراض كانت الي حد كبير دول النفط العربية ذات الفوائض المالية إذ وجهتها لمشروع استراتيجي في السودان (السودان سلة غذاء العالم) وذلك بغرض جعل السودان سلة غذاء العالم العربي ، بعدها توجهت حكومة نميري الي الاقتراض من المصادر الاجنبية وباسعار فائدة عالية[2] . نتاج هذا ارتفعت نسبة الواردات الي الناتج المحلي الاجمالي من 18% الي 30% ، بينما إنخفضت نسبة الصادرات من 16% الي 13% جرت محاولة عبر مجموعة نادي باريس لجدولة ديون السودان، لكن الدولة فشلت في الوفاء بالتزاماتها للدائنين وبالتالي فقدت مصداقيتها ومن ثم عجزت عن الحصول علي مصادر خارجية للقروض ، وامام تدهور الموارد الخارجية بمعدل منتظم لتصل الي 17% في عام 83 - 1984م ، ثم يستمر لتصل 9% في نهاية العام 88 - 1989م وبالتالي باتت الحكومة تعاني من ضغوط هائلة[3] ، العبء هنا وقع خصما علي الواردات التي خفضت في وقت تدهورت فيه نسبة الصادرات الي الناتج المحلي الاجمالي لذا لجأت الدولة الي خفض الواردات بنسبة 30% من الناتج المحلي الاجمالي في السنوات المالية 83 - 1984م وبنسبة 19% في الاعوام المالية 88 - 1989م . ظهرت في تلك الفترة سياسة شد الاحزمة علي البطون .

أما بالنسبة للدين الخارجي ، واصل حجمه في الازدياد بسبب تراكم وتزايد المتأخرات الناجمة عن عدم السداد ، في عام 1984م كانت ديون السودان الخارجية حوالي 6 مليار دولار أمريكي لكنها بلغت بنهاية عام 1990م ما يقارب 13.9 مليار دولار أمريكي ويرجع الارتفاع الشديد في الدين لتراكم وعدم

---

(1) قسوم خيري بلال , أشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، مصدر سبق ذكره , 168-170.

(2) مذكرة البنك الدولي – مصدر سبق ذكره

(3) مذكرة صندوق النقد الدولي رقو8414 السودان عام 1990م

سداد المتأخرات والتي قفزت من 1.5 مليار دولار في عام 1985م الي ما يقارب 8.5 مليار دولار بنهاية عام 1990م ، لترتفع الي 17 مليار دولار بنهاية عام 1999م. ومع الاختناقات المالية التي كان يواجهها السودان فكانت الحكومة لا تدفع مستحقات خدمات الديون الا لممول تري انه ضروري ويسمح للسودان بالحصول علي بعض القروض الصغيرة ، بموجب ذلك أوقف صندوق النقد الدولي أكبر دائني السودان دفع أي مستحقات من قروضه للسودان منذ العام 1984م ، بسبب تراكم المتأخرات والتي قدرت بحوالي المليار دولار، أضف الي ذلك هنالك عامل سياسي وهو إعلان حكومة المشير نميري لتطبيق الشريعة الاسلامية.

إندلعت الحرب مرة اخري في جنوب السودان في عام 1983م ويمكن توضيح حجم خراب الموارد الاقتصادية ، حيث توقفت العديد من المشاريع الزراعية مثل هبيلا في غرب السودان وانزارا ومريدي ويامبيو حيث زراعة الشاي والبن في الجنوب ، كما توقف مشروع أرز أويل وانتاج الالبان في بحر الغزال ، كما أهملت المشروعات التي كان يمولها برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) والبنك الدولي في مجال التنمية الريفية بجانب توقف معاهد التدريب الزراعي في ابيي ورمبيك . كما أغلق مشروع التنمية الريفية النرويجي في شرق الاستوائية وتوقف العمل تماما في طريق جوبا نيروبي[1] ، وأيضا توقف أكبر مشروع كان يمكن ان يغير خارطة جنوب السودان الاقتصادية نحو الافضل ألا وهو مشروع جونقلي في فبراير 1983م مع بداية اشعال الحرب ، أهمية المشروع الاقتصادية ذا تأثير كبير علي التنمية الزراعية في الجنوب والشمال وحتي مصر ، والهدف منه خلق طريق علي الضفة الشرقية للقناة وربط بين جوبا وملكال ، والقناة صالحة للملاحة ويمكن للسكان ري المشاريع الصغيرة ، والاستفادة من الماء الذي يضيع هدرا بفعل التبخر .

لقد لعبت البنية الضعيفة المشوهة للاقتصاد السوداني والموروثة من عهد الاستعمار دورا مؤثرا وضارا بالقطاعات المنتجة بشكل خاص والاقتصاد ككل بشكل عام . فشلت الادارات الوطنية المتعاقبة في تغيير تركيبة الاقتصاد ، والذي أنشئ ليكون اقتصادا تابعا لاقتصاد المستعمر ومده بالمواد الخام الزراعية والصناعية الرخيصة ، وبالتالي رهن مصير الاقتصاد السوداني لمشيئة الاقتصاد العالمي ، والذي بدوره يتسم بعدم إستقراره من حيث أسعار المواد الخام وكذلك أسلوب الحماية التي مارستها اقتصادات الدول الكبري ، التي تنتج نفس نوع المحاصيل وتعرضها في الاسواق باسعار متدنية لكون الزراعة في أوربا وامريكا تجد دعما من دولها . كذلك بات مستوي الانتاج في ظل اقتصاد رهين بحركة الاسواق العالمية لا يملك مقومات توفير صادرات بالحجم الذي يجعلها منافسة ، خاصة وأن أغلب محاصيل السودان التي تدخل في قطاع الصادر عدا القطن تعتمد علي الامطار والتي لا تتوفر دائما في أوقاتها أي أنه اقتصاد تتحكم فيه الطبيعة. وهكذا ظل الاقتصاد السوداني ذو البنية الضعيفة غير قادر

[1] التقرير الختامي لمؤتمر الحوار الوطني حول السلام أكتوبر 1989م - الخرطوم

علي تحقيق الفائدة القصوي من قدراته التي لا تحدها حدود إن توفرت السياسات الصحيحة والارادة القوية ويمكن توضيح ضعف الاداء الاقتصادي من خلال استعراض أداء القطاعات المختلفة:-

1- قطاع الزراعة :

يعتمد السودان إعتمادا كاملا في اقتصاده علي الزراعة أوضح البنك الدولي في تقرير 1990م أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد السوداني تمثل 61% من الناتج المحلي الاجمالي وفي خلال عقدين من الزمان تدنت الي 55%.

أ/ القطاع المروي :

أهم القطاعات والذي تعتمد عليه الدولة في توفير الغذاء وانتاج المحاصيل النقدية يضم هذا القطاع مشروع الجزيرة وامتداد المناقل مشروع الرهد ، مشروع القاش ، مشاريع النيل الأبيض مساحته 4 مليون فدان تقريبا ، عاني هذا القطاع كثيرا من تدني إنتاجية الفدان.

يوضح الجدول رقم (2-11) تذبذب إنتاجية المحاصيل الرئيسية خلال الفترة 82/81 - 1989/88م قياسا علي إنتاجية 75- 1981م بالكيلوجرام للأفدنة

البند	81/75	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87	89/88
محاصيل الزراعة المروية									
1- قطن طويل التيلة	3.1	3.5	4.4	- 4	4.2	3.2	4.2	3.7	3.6
2- قطن قصير التيلة	3.2	4.8	5.5	5.7	5.4	4.5	5.8	3.4	4.1
3- الفول السوداني	902.3	678.1	787	727.7	788.3	643.8	730.8	788.8	781
4- الذرة	427.5	468	402.4	487.1	569.2	585.9	552.3	495.1	553.2
5- القمح	446	460.5	601.7	484.2	687	468.5	556.7	527.7	628.5
مناطق الزراعة الآليةالمطرية	9.	9.	6.	1.1	6.	1.5	1.9	5.	-
قطن قصير التيلة	322.2	389.6	223.4	207.2	85.6	272.6	294.4	142.3	-
الذرة									

السمسم	128.1	157.7	87.4	116.5	116.1	49.2	127.6	117.2	-
قطاع الزراعة التقليدية المطرية									
الذرة	248.4	354.2	212.4	182.7	89.4	244.1	257 -	137.4	317.9
القمح	162.3	218.9	124.5	103.8	49	103.9	77.5	58.6	87 -
السمسم	99.2	218.9	124.5	103.8	49	103.9	77.5	58.6	87 -
الفول السوداني	272.9	-	193.5	146.9	90	223.6	182.8	169.8	282.7

المصدر : وزارة الزراعة - الخرطوم السودان.

أوضحت دراسة في تقرير للبنك الدولي أن إنتاجية الفدان في مشروع الجزيرة تعادل 60% من إنتاجية الفدان في مصر ، قوة الاستثمار في السودان توجد في قطاع الزراعة المروية لكن العائد منها ضعيف وذلك لفشل السياسات الزراعية ، وسياسات الانتاج والتسويق التي تدير بها الحكومة هذا القطاع ، يمثل القطن في هذه المشاريع المحصول الرئيسي ، علي الرغم من وجود محاصيل نقدية مدرة للعملة الصعبة لكن نظرة إدارة المشروع لها أنها تخصب التربة لصالح القطن ، لذا لا يسمح للمزارع بزراعة بعض المحاصيل الاخري عدا القمح الذي تطالب إدارة المشروع بنصف محصوله ، إذن ظلت سياسة الاستعمار الزراعية في هذه المشروع سائدة حتي قيام الحكومات الوطنية وهي التركيز علي توفير المواد الخام الزراعية للصادر .

نلاحظ في مواسم زراعية عديدة يصل الناتج الزراعي لارقام فلكية لكن سياسات الصادر التسعيرية تقف حجر عثرة قي تطور الانتاج الزراعي .

ب/ القطاع المطري التقليدي :

واجه القطاع مشكلة هيكلية تمثلت في صعوبة الترحيل والنقل سواء لمدخلات الانتاج أو للمحاصيل المنتجة وثالثة الاثافي نقص الأيدي العاملة لعب دورا لا ينكره أحد ، تكمن اهمية هذا القطاع في أنه يوفر القوت لاهل السودان متي ما كان موسم الخريف ناجحا ، ولكن إذا فشل موسم الخريف تظهر مباشرة المجاعات والتي ظلت تزورالسودان كل ثلاث أو أربع سنين ، ومع أهمية هذا القطاع لم يجد الاهتمام الكافي ، وهو في الاصل يتكون من حيازات صغيرة يملكها أفراد أو أسر وغالبا ما يكون الانتاج للاستهلاك الشخصي ، وهذه الحيازات تنتشر في كل أنحاء السودان ، كان للحروب دور واضح في هجر الكثيرين هذه المشاريع ، كما كان لتوسع الدولة في مشاريع كبيرة الحجم مثل ما حدث في المناقل والرهد وحلفا الجديدة ، كل هذه العوامل أدت الي تحول أصحاب هذه الحيازات الي الالتحاق بنشاطات اقتصادية اخري غالبا ضمن القطاع غير المنتظم[1] .

تسبب هذا التوسع غير المخطط للمشاريع شبه الآلية في أضرار بيئية واسعة بعلم الحكومة ، وذلك نتاج إزالة الغطاء النباتي والذي سبب هو الآخر في ضرر اقتصادي تمثل في الزحف الصحراوي

[1] تقارير وزارة الزراعة ، الخرطوم 1982م

وتدهور انتاجية الأرض ، كما أن سياسة توزيع المشاريع إستهدفت الرأسمالية الغنية في المجتمع دون الاهتمام بصغار الزراع والرعاة ، إذ لم تعر الحكومة إهتماما بمساهمة الرعاة في الاقتصاد القومي[2]. بالتالي إختل نظام الانتاج الريفي وعجز المزارعون عن تأميم إحتياجاتهم الغذائية، وكذلك عن توفير المرعي والماء لحيواناتهم.

ج/ القطاع الصناعي المختلط :

كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الاستقلال ب 2% بينما قدرت مساهمة القطاع الزراعي ب 61% ، إزدادت هذه النسبة في عام 76 - 1977م ب 8.2%[3].

واجه القطاع مشكلة هيكلية تمثلت في صعوبة الترحيل والنقل سواء لمدخلات الانتاج أو للمحاصيل المنتجة وثالثة الاثافي نقص الأيدي العاملة لعب دورا لا ينكره أحد ، تكمن اهمية هذا القطاع في أنه يوفر القوت لاهل السودان متي ما كان موسم الخريف ناجحا ، ولكن إذا فشل موسم الخريف تظهر مباشرة المجاعات والتي ظلت تزورالسودان كل ثلاث أو أربع سنين ، ومع أهمية هذا القطاع لم يجد الاهتمام الكافي ، وهو في الاصل يتكون من حيازات صغيرة يملكها أفراد أو أسر وغالبا ما يكون الانتاج للاستهلاك الشخصي ، وهذه الحيازات تنتشر في كل أنحاء السودان ، كان للحروب دور واضح في هجر الكثيرين هذه المشاريع ، كما كان لتوسع الدولة في مشاريع كبيرة الحجم مثل ما حدث في المناقل والرهد وحلفا الجديدة ، كل هذه العوامل أدت الي تحول أصحاب هذه الحيازات الي الالتحاق بنشاطات اقتصادية اخري غالبا ضمن القطاع غير المنتظم[1] .

تسبب هذا التوسع غير المخطط للمشاريع شبه الآلية في أضرار بيئية واسعة بعلم الحكومة ، وذلك نتاج إزالة الغطاء النباتي والذي سبب هو الآخر في ضرر اقتصادي تمثل في الزحف الصحراوي

وتدهور انتاجية الأرض ، كما أن سياسة توزيع المشاريع إستهدفت الرأسمالية الغنية في المجتمع دون الاهتمام بصغار الزراع والرعاة ، إذ لم تعر الحكومة إهتماما بمساهمة الرعاة في الاقتصاد القومي[2]. بالتالي إختل نظام الانتاج الريفي وعجز المزارعون عن تأميم إحتياجاتهم الغذائية، وكذلك عن توفير المرعي والماء لحيواناتهم.

ج/ القطاع الصناعي المختلط :

---

[2] عبد الغفار محمد أحمد ، سامية النقر ,السودان مستقبل التنمية والسلام ، 1990م, القاهرة , مركز الدراسات السودانية ,ص ص 94-98.

[3] عثمان ابراهيم السيد, الاقتصاد السوداني ، مصدر سبق ذكره , ص ص 45-48.

[1] تقارير وزارة الزراعة ، الخرطوم 1982م

[2] عبد الغفار محمد أحمد ، سامية النقر ,السودان مستقبل التنمية والسلام ، 1990م, القاهرة , مركز الدراسات السودانية ,ص ص 94-98.

كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في فترة الاستقلال ب 2% بينما قدرت مساهمة القطاع الزراعي ب 61% ، إزدادت هذه النسبة في عام 76 - 1977م ب 8.2%[3].

المطلب الخامس
فترة حكم الانقاذ

جاءت الانقاذ للسلطة في 30 يونيو 1989 ببرنامج طموح ، نعت للشعب السوداني الديمقراطية التي وصفتها بالضعف والهوان و بدأت في عمل كم هائل من المؤتمرات بغرض تشخيص علل السودان في كل المحاور. و يهمنا فقط المحور الاقتصادي ، لذا سوف يتناول هذا المبحث الاداء الاقتصادي لثورة الانقاذ إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي و الجزء الثاني فترة ما بعد الاستفادة من عائدات النفط .

صورة اقتصاد الإنقاذ حتي 1995م:

من احدث النتائج التطبيقية فيما يتعلق باداء الاقتصاد السوداني ، توضح انه ولاول مرة في تاريخ السودان تمكن القطر من تحقيق معدلات نمو للدخل الحقيقي للفرد موجبة ومستمرة ومتزايدة وذلك خلال الفترة منذ عام 1994 ، حيث ارتفعت معدلات النمو هذه من حوالي 0.5 % سنويا إلى حوالي 6.3 % حتى عام عام 2005[1].

راهنت الانقاذ منذ البداية على ان الشعب السوداني سيقف إلى جانب برامجها والتي خلصت اليها من نتائج و قرارات مؤتمرات الحوار الوطني ، وبدأت الحكومة في تطبيق هذه القرارات عمليا على أرض الواقع و قد أذاقت هذه القرارات الشعب الامرين لكن كانت سياسة الحكومة هي شد الاحزمة على البطون للخروج من هذا النفق المظلم ، وهو عدم اعتماد البلاد على استجداء الاعانات ، لذا عملت الدولة في البداية على الاصلاح الاقتصادي على مستويين :

---

[3] عثمان ابراهيم السيد, الاقتصاد السوداني ، مصدر سبق ذكره , ص ص 45-48.

[1] على عبد القادر ، اقتصاديات التنمية سودان ما بعد النزاع ، ورقة 5/ 4 / 2002

1/ مستوى البرنامج الثلاثي المرحلي (1990 – 1993).

2/ مستوى التخطيط الاستراتيجي كما ورد في الاستراتيجية القومية الشاملة (1992 – 2002).

ركز البرنامج الثلاثي على تحريك جمود الاقتصاد و توجيهه نحو الانتاج باعتبار أنه كان برنامج انقاذ ، ولذا اتجه نحو الإنتاج وتعبئة الموارد وتأكيد مساهمة الجهاز المصرفي في التنمية – خاصة الزراعة ، والاهتمام بالاصلاح الهيكلي والاداري واعطاء اولوية لقضايا السلام والامن والدفاع والاعتماد على الذات في تمويل المشروعات بعد توقف العون الدولي ، والسعي نحو تحرير الاقتصاد. ثم جاءت مرحلة التخطيط الاستراتيجي الذي من خلال اقرار الاستراتيجية الانفة الذكر والتي حددت أهم أهداف الخطة الاقتصادية والتي تمثلت في الآتي :

1/ استقرار القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية

2/ زيادة حجم التبادل التجاري .

3 / زيادة حجم الصادرات .

4/ تحصيل الزكاة وزيادة صناديق التامين الاجتماعي.

5/ تحقيق معدل نمو موجب وحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي .

6/ خفض معدلات التضخم.

7 / إكمال الترتيبات اللازمة للاكتفاء الذاتي من البترول والبدء في تصديره .

اقتضت هذه السياسة تعديلا في الهياكل والقوانين المالية والاصلاح الضريبي ، فصدرت قوانين الاستثمار والقوانين المالية واستحدثت ضريبة القيمة المضافة . وتم اتباع سياسات نقدية غاية في الصرامة منها منع المصارف من تجاوز مقدرتها التحويلية والزامها بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوي (15 – 20%) مع تخفيض الحد لادنى من هامش الارباح لتشجيع الاستثمار، وتشجيع انسياب التحويلات الخارجية مع توفير العملات الاجنبية عبر القنوات الرسمية ، كما تم منع التعامل بالدولار في السوق الاسود تماما .

ومن خلال هذه السياسات بدأ السودان يرتب اوضاعه مع المؤسسات الدولية ، ويسدد ما عليه من ديون متراكمة وينشئ محفظة لتمويل الزراعة عصب الاقتصاد السوداني . ونجح قانون الاستثمار إلى حد في جذب مستثمرين من خلال التسهيلات التي قدمت لهم ، قدم مستثمرون من تركيا ، جنوب شرق آسيا ، وبعض الدول العربية والاسيوية ،نتاج ذلك كله طرأ تحسن واضح في أداء الاقتصاد السوداني في نهاية 1999 وبداية عام 2000 تمثل في الاتي :

1- ساهمت السياسات النقدية المتشددة في خفض معدل التضخم حتى بلغ في عام 1999 16.7 ثم تراجع إلى 7.9 في عام 2000 ووصل أدنى حد له عام 2003 إذ بلغ 6.6 لكنه بدأ يرتفع مرة آخرى في عام 2004 اذ بلغ 9.3 وعام 2005 10.6 . لكنه تلاحظ أنه وفي بداية الثورة بلغ ارقما خرافية في 1992 125.4 وفي 1996 123.3 .

2- شهد سعر الصرف للدينار السوداني و الذي استبدل لاحقا بالجنيه السوداني استقرارا ملحوظا حيث اختفت تعددية اسواق النقد الاجنبي وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف لدى المصارف والسوق الموازي . بلغت الايرادات الفعلية في عام 2005 م 503.621.2 (ملايين الدينارات) مقارنة بعام 2000 م إذ بلغت 331.404 و في 1990 723.8[1] .

3 – بلغ الانفاق الحكومي في عام 2005 م 1.385.300 (بملايين الدينارات) بينما كان في عام 2000 م ، 336.938 دينار وفي عام 1990 م 39,065.1 دينار.

4- ارتفع حجم الصادرات إلى 784.4 مليون دولار في النصف الاول من عام 1999 م بينما سجلت الايرادات 1354.1 مليون دولار. واستمر خفض العجز في الميزان التجاري حتى اختفى تماما وحقق فائضا بلغ 5 مليون دولار في اكتوبر 1999 م ، والسبب في ذلك التحسن يرجع بصورة اساسية إلى دخول صادرات البترول لاول مرة في قائمة الصادرات السودانية . تلاحظ ان الميزان التجاري في 1990 – 291.0 (ملايين الدينارات) ،لكن بدأ التحسن يظهر بصورة واضحة في عام 2003 ، 1.5920 مليون دينار وذلك بسبب الصرف على الامن والدفاع لاستقرار البلاد من تربص الاعداء[1].

طوال هذه الفترة كان متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي 8.3 نسبة معقولة مقارنة بالمقاييس العالمية . قاد هذا التحسن في الناتج المحلي الاجمالي إلى إحداث تعديلات في موازنة 1999 / حيث تواصل سياسات الاصلاح الضريبي والتي اشتملت على تخفيضات في النفقات والرسوم بهدف تشجيع الانتاج والصادر . في مجال التنمية القومية استمر الصرف على المشروعات الكبرى كعمليات استخراج البترول ، سد مروى ، زيادة الرقعة الزراعية ، التعليم وتاهيل البنيات التحتية لمرافق الري والكهرباء والطرق .

بالتالي سجل الخط العام لسياسات الدولة الاقتصادية انفراجا كبيرا في ازمة الثقة المتبادلة بين السودان ومصادر التمويل الاجنبي .

لكن مع كل ذلك لابد من الاعتراف بان هنالك بعض المشاكل التي تؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي في السودان وهي كالاتي :

1- استمرار حرب الجنوب والتي شكلت نزيفا مستمرا للموارد والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام في نيفاشا 1/9/ 2005 ، وبعدها مباشرة بدأت الحروب تستعر في الشرق وفي دارفور ، هذه الحروب سببت صداعا اقتصاديا مزمنا للسودان ككل ولمناطق الحرب على وجه الخصوص ، وتوقفت حركة التنمية تماما في مناطق الحروب ، اضف ذلك إلى نزوح اعداد كبيرة من السكان بحثا عن الامن والاستقرار ومازالت المحاولات تجري هنا وهناك بغرض ايقاف تلك الحروب والبدء في تنفيذ برامج تنمية حقيقية تستهدف بصورة مباشرة أطراف البلاد التي عانت كثيرا ومنذ الاستعمار وحتى هذه اللحظة من التهميش .

---

[1] وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ،تقارير مختلفة .

[1] الجهاز المركزي للاحصاء – الكتاب الإحصائي.

اصبحت لغة الحوار السائدة في مناطق الحرب السلاح والمدد الاجنبي . وبالتالي محاولات الحكومة لاستباب الامن ... جزء كبير من موراد البلاد كان من الممكن ان يسهم في حل مشاكل التعليم ، المواصلات ،المياه ،الطرق تذهب لوقف نزيف الحرب في شكل تسليح وتدريب وخلافه ، كما أن المجتمع الدولي ما زال غاضا طرفه عن تجاوزات المارقين والمتمردين وذلك لتحقيق اجندته الخفية والتي تتمثل في الحصول أو منع استخدام هذه الموارد الواسعة التي يتمتع بها السودان .

2 – ارتفاع حجم المديونية الخارجية ، ورثت الانقاذ دينا يقدر ب 14 مليار دولار أمريكي بنهاية الثمانينات من القرن الماضي ، والفوائد التي تدفع لمثل هذا الدين كل هذا خصما على التنمية ، ورثت الانقاذ تركة مثقلة بالديون ، وهي في حاجة ماسة للعون الاجنبي لذا عملت على سداد فوائد الديون للدائنين مباشرة ففي عام 1990 تم[1] سداد 50 مليون دولار ،في 2000 بلغ السداد 126 مليون دولار في 2004 سددت الدولة 330 مليون دولار وفي 2005 م بلغ السداد 294 مليون دولار ، نلاحظ اثر البترول على السداد .

3- تدني أداء الاقتصاد الزراعي المروي الذي كان يمثل القطاع الاقتصادي الراكد ، ووجدت الحكومة السودانية الفرصة مواتية لرفع يدها تماما عن تمويل الزراعة المروية في السودان والتي تمثلت في مشاريع الجزيرة ، النيل الابيض ، النيل الازرق ، دلتا طوكر والقاش ومشروع حلفا الزراعي. وكانت هذه المشاريع تمثل رأس الرمح في أداء الاقتصاد السوداني . وعبر هذه المشاريع بدأ دخول الاستخصاص وبالتالي إلى التصرف في المرافق الحكومية. نتاج ذلك أوقفت الحكومة كليا تمويل القطاع الزراعي حتى ان الباحث كان في منتصف التسعينات في مناطق خور بركة بطوكر إدعت الحكومة أن مبررات عدم تمويل القطاع الزراعي أن هذا القطاع في حالة خسارة على الدوام وهذا ما يكذبه واقع الحال مع الاخذ في الاعتبار ان مشروع دلتا طوكر يمثل أرخص زراعة في العالم وذات اكبر عائد باعتبار ان الري فيضي والأراضي ذات تربة متجددة الخصوبة بفعل الرياح التي تعمل على ترسيب الطمي كل عام . ، لكن رغم ذلك تجنبت الحكومة تمويل المشاريع الزراعية تماما.

عاني المزارعين كثيرا من مشكلة توقيت صرف المبيدات الحشرية، وجوالات الخيش ، حيث يصر الموظفون على اتباع اساليب إدارية غير مرنة ، وهذا الاسلوب الروتيني يؤثر على الانتاجية الجيدة للمحصول ، كذلك تهدر الادارات الخاصة بالمشاريع الزراعية المروية زمنا كبيرا في وزارة المالية للحصول على التصاديق بصرف المبالغ المطلوبة لاجراء بعض العمليات اللازمة لانجاح الموسم الزراعي . تلاحظ في عام 1994 م أن سبب تاخير الخيش في الوقت المناسب افقد المشروع 15% من قيمة محصول القطن[2] .

---

[1] وزارة المالية العرض الاقتصادي , سنوات مختلفة .

[2] مجلة مشروع الجزيرة 1997 م , ص ص 22-23.

أوضح البنك الدولي في تقريره رقم 4/ 84 / 1995 في دراسته التي اجريت على مشروع الجزيرة ،أن الادارة المزدوجة لقنوات الري في المشاريع المروية بواسطة وزارة الري وإدارة المشروع ، كان لها دور سلبي على تلك المشاريع بسبب بيروقراطية الادارة وبطء الاداء في توصيل المياه للمحاصيل والتي كثيرا ما تضررت بسبب العطش مع توفر المياه ، نتيجة تأخر وصول الماء مما يضعف الانتاجية بشكل ملحوظ . أوضحت دراسة للبنك الدولي ايضا وجود تغير في وفرة المياه بين الوفرة المطلوبة أو قلتها ، وكذا تذبذب في أوقات الري والعمليات الأخرى اللازمة ، كل هذا قد لعب دورا بارزا في تذبذب الانتاجية المتوقعة من القطن مما أثر ليس فقط في حجم الانتاج أو الصادرات وانما في كيفية تغطية المصروفات ، و مما سبب مشاكل في انتاج المحاصيل النقدية الاخرى غير القطن هو تضخيم الاسعار وازدواجية أسعار العملات الصعبة حيث يوجد سعر للصادر بينما هناك سعر آخر لمدخلات الانتاج أكبر من سابقه . تضافرت عوامل أخرى في القطاع الزراعي سببت خلخلة في الاقتصاد السوداني هي عدم استقرار سياسة الدولة الزراعية حيث تغيرات الاسعار ، وضعف أسلوب التسويق عالميا (الصمغ العربي) ، وارتفاع تكاليف الترحيل والنقل ونقص الايدى العاملة الموسمية التي تؤثر في الحصاد ، عجز سياسات التخزين والتوزيع لمناطق الحاجة .

أما عن القطاع المطري التقليدي واجه نفس المشاكل التي واجهت القطاع المروي وهي صعوبة الترحيل والنقل ، سواء لمدخلات الانتاج أو للمحاصيل المنتجة كما لعب نقص الايدى اللازمة في فترة الكديب والحصاد دورا لا ينكر ، من المعلوم أن هذا القطاع عبارة عن حيازات صغيرة تمثل الاقتصاد المعيشي ، تكمن أهمية هذا القطاع في توفير الامن الغذائي للبلاد لان نجاح الزاعة يعني خروج البلاد من مجاعة مؤكدة ، وفشله يعني المجاعة في ابشع صورها وتكرر هذا المشهد في حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحتى بداية الالفية الثالثة . هذا القطاع يغطي مساحات واسعة من السودان ، ومع ذلك فانه كم مهمل لم تمتد اليه يد التنمية .

في مجال القطاع الصناعي في تقرير البنك الدولي رقم 6475 لعام 1987 م أفاد أن مجموع المؤسسات الصناعية يقدر بحوالي 350 مؤسسة متوسطة الحجم ، تستوعب تقريبا ما يزيد على 2500 عامل . كما يوجد حوالي 200 مصنع يعمل في مجال النسيج وصناعة الاغذية وهي تساهم بحوالي 50% من القيمة المضافة و 70 % من حجم العمالة التي تعمل في القطاع الصناعي . تعمل هذه المصانع في الصناعات التحويلية مثل صناعة السكر ، الدقيق ، النشا والجلكوز ، الزيوت النباتية بانواعها ، الغزل والنسيج ، صناعة الاسمنت ، صناعة الادوية والكيماويات ، الصناعات الهندسية ، الجلود والاطارات ، اتسم النمو في القطاع الصناعي بالبطء وتدني الانتاجية مقارنة بالطاقة التصميمية.

- في القطاع الحكومي وشبة الحكومي سوف نلقي الضوء علىبعض الصناعات مثل السكر ، التعدين ، الكهرباء ، النقل و المواصلات .

(أ) قطاع السكر :

السودان بلد رائد في صناعة السكر ، واجهت صناعته بعض الصعوبات التي تعوق انتاجه وهي الانتاج المحلي للسكر لم يتم بالطاقة الانتاجية القصوى لتلك المصانع ، كما أن انتاجها الذي وصلت اليه بدأ يتدهور بسبب انخفاض انتاج قصب السكر الذي يعتمد على الزاعة المروية، الارض قد انهكت، كما أن بعض المصانع قد تعرضت لاعطال بعضها فني ، والبعض الآخر ناتج عن طبيعة التربة التي أقيمت عليها تلك المصانع ، و دخول مصنع كنانة في 8/ 1981 م ساهم بشكل ايجابي في رفع حجم انتاج هذه المصانع ، لكن مع ذلك تدهور الانتاج .

الجدول(3-12) يبين انتاج صناعة السكر خلال الفترة 95/ 96 – 99- 2000م

اسم المصنع	الوحدة	الطاقة التصميمية	96/95	97/96	98/97	99/98	2000/99
الجنيد	الف طن	60	43.5	46	58.6	70	71.7
حلفاالجديدة	"	75	52.1	52.1	61.6	75.5	71.7
سنار	"	110	36	36	43	55.1	64.4
عسلاية	"	110	33.4	33.4	38	45	54
كنانة	"	300	333	365	365	365	386
	"	655	501	501	557	611	663

المصدر : الشركة السودانية لانتاج السكر شركة سكر كنانة نقلا عن العرض الاقتصادي ، ص 72

نلاحظ في انتاج السكر ، توقف مصنع ملوط بعامل الحرب وتركز السكر في وسط السودان .

ب) قطاع التعدين والبترول .

د) التعدين.

عرف السودان بثروته المعدنية منذ حضارة مروي ، واشتهرت منطقة بني شنقول بالذهب مثل ما اشتهرت به منطقة البحر الاحمر ، كما توجد معادن أخرى في السودان كالنحاس والمنجنيز واليورانيوم ، الكروم والاستبتس والبترول .

كان انتاج الملح والكروم والذهب هو الانتاج الاكبر قياسا بباقي المعادن بينما سجلت المايكا أقل الانتاج . الجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول(3-13) يوضح انتاج و صادرات المعادن بين 1996 – 2006 م

نوع الخام	الوحدة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الذهب	كيلوجرام	5417	5773	5561	5671	4558	4571

الكروم	طن	1000	1300	60000	23800	54500	-
العطرون	طن	615	150	-	-	-	-
المايكا	طن	19	-	-	-	-	-
المنجنيز	طن	-	-	-	-	-	-
الجبص	طن	4656	9212	-	11144	13808	24215
الملح	طن	89776	59207	72211	117148	86599	7778300
الفضة	كيلوجرام	-	-	1150	4200	2756	1589

المصدر : الهيئة العامة للابحاث الجيولوجية ، العرض الاقتصادي 2006م .

قطاع البترول :

تم اكتشاف خام البترول في السودان وبكميات تجارية خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، كانت شركة شيفرون الامريكية أول من نقب عن البترول لكنه بسبب اندلاع المعارك في المناطق المحيطة بالبترول فان العمل قد توقف حتى مطلع التسعينات ، حيث قامت حكومة الانقاذ بالاستخدام التجاري للبترول ، وبناء وسائط النقل (خط الانابيب) بجانب استجلاب المصفى الاضافي واستخدام الخبرات الاجنبية اللازمة لاستخراج البترول ، شهد انتاج البترول تطورا ملحوظا خلال العامين 1999م و2000 م حيث ارتفع معدل الانتاج اليومي من 180 الف برميل إلى 380 الف برميل ، تم استخدام جزء من البترول الخام في مصافي الابيض وكونكورب .ساهم افتتاح مصفى الخرطوم في يونيو 2000 م في تغطية الاستهلاك المحلي من مشتقات البترول[1] .

بدأ تصدير خام البترول السوداني في الربع الاخير من عام 1999 م ، تقوم شركة النيل الكبرى بتسويق الصادر ، استمرت الحكومة في سياسة تغذية إدخار البترول والذي قفز من 4 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2002م إلى 11 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2002 ، وبلغ الايداع في حساب مدخرات البترول 2.5 % من الدخل القومي .

الجدول (3-14) يوضح قيمة الصادرات البترولية من 1999 – 2005م

السنة	الصادرات البترولية
1999	69416
2000	346776
2001	355817
2002	369471
2003	534528
2004	799438

[1] وزارة المالية ,العرض الاقتصادي , 2000م , ص 52 .

2005	1026234

المصدر : وزارة المالية , العرض الاقتصادي 1992- 2005 م .

نلاحظ من الجدول تزايد الانتاج عام بعد آخر ، لكن المشكلة أنه لا توجد احصائية دقيقة إذ كثيرا ما يحدث تضارب في هذه الارقام ، أصبح البترول واقعا ملموسا في الاقتصاد السوداني إذ صرح السيد وزير المالية الزبير أحمد حسن في مناقشة مقترحات الميزانية بالمجلس الوطني أن البترول ساهم باكثر من 40% من ميزانية الدولة . كان من المفروض أن يتم استخدام عائدات البترول في الارتقاء بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني للميزة التفضيلية للسودان في هذا القطاع ، وذلك عبر تحديد علاقات الانتاج الواضحة ، وتجهيز البني التحتية اللازمة ، إضافة إلى العمل على انشاء قطاع صناعي يقوم علىالقطاع الزراعي في كافة المواد الخام الزراعية .

أحتل قطاع البترول مكانا متقدما في الاقتصاد السوداني فالانتاج من الخام وفق بيانات وزارة المالية يصل إلى 585 ألف برميل يوميا بنهاية عام 2006م ، ومساهمته في الناتج القومي الاجمالي مع الصناعة تزيد على 20 % كما وتمثل عائدات البترول 56% من الايرادات العامة السنوية . صادرات الخام ومشتقاته تحتل 76% من اجمالي الصادرات في عام 2005 م والعائدات الكلية لصادر الخام ومشتقاته تزيد من 4 مليار دولار سنويا وحجم الاستثمارات الاجنبية فيه يفوق ال 9 مليار دولار ، وذلك وفق بيانات وزاراة المالية وبنك السودان[1] .

لكن تظل الحقيقة المعاشة وبالرغم ما ذكر من ارقام ومنذ بدأ تصديره في عام 1999 / ، إلا انه لم يسهم في تنمية القطاعات الانتاجية بالشكل المطلوب ولم يخفف أعباء المعيشة على السواد الاعظم من الناس ولم يصحح المؤشرات الاقتصادية السالبة (معدلات التضخم ، البطالة ، عجز الميزان التجاري) ، لان برامج الحكومة وهيكل انفاقها العام يتجه للصرف على الاجهزة السيادية والامنية والحزبية في المركز والولايات دون الالتفاف للتنمية والخدمات. و مايؤكد ذلك أن وزير المالية حدث له عجز في الميزانية ومن ضمن الحلول التي اقترحها خفض الانفاق الحكومي الي 30% . هذا يعني أن الانفاق الحكومي هو حجر عثرة أمام التنمية .

قطاع الكهرباء:

تمثل الكهرباء أكثر مشاكل الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال ، زاد الضغط السكاني لكن ظل الانتاج الكهربائي كما هو إذ عجز عن تلبية الاستخدام اليومي للانارة ، ناهيك عن المصانع والتي تعمل باقل من طاقتها القصوى ، اصبح معدل الكهرباء المنتجه خاضعا لظروف وفرة المياه في النيل الأزرق. في عام 2000م وصلت الطاقة التصميمية للتوليد الكهربائي بالشبكة القومية 307.6 ميغاواط من التوليد

[1] وزارة المالية العرض الاقتصادي , 2004- 2006 م

المائي ، 330.8 ميغاواط من التوليد الحراري ، إضافة إلى محطات حرارية خارج الشبكة القومية للكهرباء في باقي مدن السودان وانحاء البلاد المختلفة بطاقة قدرها 105.7 ميغاواط[2] .

الجدول(3-15) يبين انتاج واستهلاك الكهرباء من 1990- 2006 م

العام	الطاقة المنتجة	الطاقة المرسلة	الطاقة المستهلكة
1990	1451	1378	950
1991	1574	1417	966
1992	1535	1458	1011
1993	1633	1470	1010
1994	1858	1821	1250
1995	1864	1808	1244
1996	2016	1956	1343
1997	2150	1978	1344
1998	2147	2104	1348
1999	2492	2268	1438
2000	2576	2267	1571
2001	2893	2314	1615
2002	3093	2424	1757
2003	3354	2683	1928
2004	3749	3395	2496
2005	4125	3731	2988
2006	4521	4053	3457

المصدر : الهيئة القومية للكهرباء .

نلاحظ من الجدول رقم (3-15) الزيادات التي طرأت في قطاع توليد الكهرباء ، لكن مازالت كثير من المصانع تعاني من النقص الحاد في التيار اللازم للتشغيل وحتى القطاع السكني يعاني كثيرا من القطوعات ، هناك طاقة معتبرة سوف تدخل الشبكة القومية بنهاية 2008 م من سد مرور والذي من المتوقع أن يمد الشبكة القومية في تشغيله الكامل بحوالي 1250 ميغاواط ، يمكننا القول ان هناك جهد مقدر بذل في قطاع الكهرباء .

[2] وزارة المالية , العرض الاقتصادي , 2000 م

(د) قطاع النقل والمواصلات: قطاع النقل والمواصلات يشكل عصب العمل الزراعي والصناعي الناجح ، يقاس تطور الدولة الاقتصادي بهذه القطاع الحيوي.

(1) قطاع النقل :

لا توجد معلومات إحصائية صحيحة ودقيقة عن هذا القطاع ، إلا أن قرائن الاحوال تؤكد أن هذا القطاع لا يواكب من حيث القدرة على تلبية الطلب عليه ، كما لا يواكب مع حجم التوسع الجاري في الاستثمار ، بالتالي يمثل هذا القطاع عقبة كأداء أعاقت التنمية الاقتصادية في السودان ، الطرق التي تمت سفلتتها قبل 1989 م بلغت 2229 كيلومتر، بينما الطرق التي تمت سفلتتها بعد ذاك التاريخ و إلى 2005 / بلغ طولها 2690 كيلومتر ، الملاحظ ان نصيب دار فور من هذه الطرق 130 كيلومتر نيالا الفاشر غربا وشرقا ، سواكن – طوكر 87 كيلومتر أما الجزء الاكبر يتركز في الوسط والشمال[1] . السكة حديد تدنت من سيئ للاسوأ بعامل الافتقار لقطع الغيار ، و الخصخصة .

(2) قطاع الاتصالات

عانت البلاد من مشاكل الاتصالات بشكل لافت للنظر ، وكان ذلك العجز في خدمات الاتصالات وخاصة الهاتفية واحدا من أهم معوقت الاستثمار في التنمية و أدى إلى هروب الكثير من رؤوس الاموال القطاع الخاص لنشاطات غير منتجة . وحتى منتصف التسعينات كانت خدمات الاتصالات بانواعها من أسوأ الخدمات في المنطقة الأقليمية كلها ، وصنف السودان من ضمن الدول الأسوأ قدرة في هذا المجال ، لكن منذ عام 1996 – 2005 طرأ تحسن ملحوظ في خدمات البريد البرقية ، خدمات البريد السريع[2] ، كما شهد عام 2000 م تطور نوعي في خدمات الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) التي انشئت حديثا كشركة مساهمة عامة يمتلك القطاع الخاص جزءا كبيرا من اسهمها وبعد خصخصة الاتصالات ، تمكنت الشركة من احداث نقلة كبيره في وسائط الاتصال وبالتالي مواكبة النمو المضطرد والتطور العالمي في تقنية المعلومات والاتصالات . وامتدت شبكة الالياف الضوئية بشبكة طولها 22.7 كيلومتر ليكون طول الخط العامل بنهاية 2001 م حوالي 4367 كلم[3] وغطت الاتصالات الريفية كل السودان لكن الأمر المحير فعلا وفي كثير من أطراف السودان نجد شبكة لسوداتل و لا نجد شبكة مياه .

وإذا نظرنا إلى مشاريع الحكومة في المجال التنموي نجدها لم تخرج عن إعادة تاهيل المشاريع الموجودة وأغلبها في أواسط السودان ، تركز الصرف على مشروعات الجزيرة ، الرهد ، حلفا ، النيل

---

[1] الهيئة القومية للكهرباء , تقارير سنوية .

[2] سوداتل , تقارير سنوية .

[3] وزارة المالية , العرض الاقتصادي ,2000 ، ص 67 .

الابيض ، النيل الازرق ، دلتا طوكر والقاش وتعلية خزان الرصيرص ، و دفع جزء من تكاليف إنشاء السدود المنهارة بولاية شمال دارفور وكبرى أردمتا بولاية غرب دار فور الآن اكتمل العمل فيه تماما.

في مجال الزراعة ووفق الاستراتيجية التي طرحتها الحكومة بغرض الاكتفاء الذاتي من القمح، حولت المشاريع المروية وعلى رأسها مشروع الجزيرة من انتاج القطن والمحاصيل الأخرى والتي تعتبر عماد الاقتصاد السوداني لانتاج القمح فقط ، لكن التجربة فشلت لاسباب فنية وسياسية كانت و بالا على الاقتصاد السوداني ما زال يعاني من آثارها ، وكانت تكلفة ذلك على صعيد الانتاج العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي واللجوء لاستيراد قمح لتغطية ما سمي بالفجوة الغذائية وبلغ حجم واردات السودان من القمح 1.39 مليار دولار ، علما بان صافي انتاج القمح كان يوازي ½ مليار دولار[1] من المساحات التي استقطعت من القطن وقدر الفاقد الناتج عن عدم زراعةالقطن بمليار دولار آخرى وقد أدى إلى الآتي :

1) تدهور انتاج السودان من 624 ألف طن عام 1988/ 1989 / لينتج في أربعة مواسم من 92، 96 , إلى سنة 2000 م فقط 206 ألف طن .
2) تدهور الصادر البالغ 810 ألف بالة في 88/ 1989 م ليصل 203 ألف بالة في عام 92- 96 م
3) كان جزء من القطن يصدر للخارج لجلب العملة الصعبة والجزء الآخر يغذي مصانع النسيج السودانية لتلبية حاجة السوق المحلي ، أما البذور تذهب لانتاج الزيوت والصابون ونتاج سياسة القمح حدث عجز في مجال سلعتي الزيوت والصابون .
4) فقد السودان مركزه التجاري كمصدر للقطن في الاسواق العالمية وبالتالي خسر زبائن دائمين مثلما فقد المزارعون عائدا ضخما كان يحققه القطن وهبط معدل النمو الزراعي من 8,5% عام 1999 م إلى 1% عام 2000م .

أما الصناعة أهم انجاز هو مدينة جياد الصناعية والتي توجد في الوسط ويعاب عليها عدم التوزيع العادل لمشاريع التنمية على انحاء القطر المختلفة .

في مجال الصادر والوارد ، كانت صادرات السودان في عام[2] 1996 م تبلغ 620 مليون دولار وأصبحت في عام 1997 / 1998 م حوالي 600 مليون دولار ، وبدخول البترول كصادر في أغسطس 1999 م صدرنا منه 275 مليون دولار وبالتالي انخفضت صادرات السودان غير البترولية إلى 505 مليون دولار في 1999 م ووصلت في عام 2000 م 455 مليون دولار. هناك تجاهل للدولة للصادرات غير البترولية .

---

[1] مشروع الجزيرة , الوحدة الاقتصادية , تقارير سنوية .

[2] محمد ابراهيم عبده كبج ، مصدر سبق ذكره , ص ص 18-20 .

أما عن الاستيراد ، تزايد استيراد سلة غذاء العالم من المواد الغذائية ، تم استيراد سماد ب 2 مليون دولار ومبيدات حشرية 7 مليون دولار ، و 10 مليون دولار تراكترات هذا في الفترة 1998 - 2000م .

في نفس الفترة اشترت الدولة منتجات البان بمبلغ 40 مليون دولار و زيوت حيوانية ونباتية ب 30 مليون دولار ومشروبات معدنية ب 17 مليون دولار و 40 مليون تبغ و 149 مليون دولار راديوهات وتلفزيونات وحلويات وبسكويت وكيك 8 مليون دولار وهو أزيد من قيمة استيراد المبيدات الحشرية وقيمة استيرادنا من الالبان ومشتقاتها تساوي حوالي 4 أضعاف قيمة التراكترات . من خلال ذاك يتضح لنا أن أهل السودان مجرد مجتمع استهلاكي للسلع الواردة .

الاداء المالي للدولة وبعد دخول البترول كمصدر من مصادر الايرادات العامة الذاتية حدثت قفزة نوعية في تركيبة الايرادات العامة ، مثلا في عام 88/ 1989م كانت ايرادات الحكومة المركزية من المصادر غير الضريبية تعادل 24% فقط من جملة الايرادات منها 56% ضرائب غير مباشرة تشكل عبء على المواطن . وسار هذا الحال حتى جاء انتاج وتصدير البترول لمدة عام كامل في عام 2000 م دخلت عائدات البترول ضمن الايرادات العامة الذاتية ، بالتالي تحسن شكل الايرادات ، واصبحت الايرادات غير الضريبية تساوى 52% من ايرادات الحكومة المركزية[1].

كانت الخدمات العامة من صحة وتعليم وخلافه من الخدمات العامة تعادل 8% من جملة منصرفات الحكومة المركزية على الخدمات الاجتماعية أما في عام 2000م فقد انخفضت منصرفات الحكومة المركزية على الخدمات الاجتماعية إلى أقل من ½ 1 % من منصرفات الحكومة الجارية . أما منصرفات الامن والدفاع في العام 88/ 1989 م كانت تساوي أقل من 15 % من جملة منصرفات الحكومة المركزية الجارية ، لكن اصبحت في عام 2000 م 62% من جملة منصرفات الحكومة الجارية ، إذن الحرب خصما على التعليم والصحة والمياه وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

منصرفات التنمية في 1988 / 1989 م كانت تساوى 35% من جملة الايرادات المركزية أما في عام 2000 فصارت تساوي 11% من جملة الايرادات الحكومية وقبل ذلك في عام 1997 م كانت تساوي 6% فقط من جملة الايرادات العامة للدولة وزعت بالنسب الآتية : نال القطاع الزراعي 35% من منصرفات التنمية ونال قطاع الطاقة والتعدين 15% وحازت التنمية الصناعية على 18% والنقل والمواصلات 13% أما قطاع الخدمات لم ينل شيئ يذكر . لذا كان من الضرورة بمكان ايقاف الاحتراب في مختلف بقاع السودان ومن ثم التوسع في التنمية وبالذات الاطراف المهمشة لان واحد من أهم اسباب الحروب في السودان تهميش الاطراف .

---

[1] تقارير بنك السودان 1988 -2000 م

ويحسب لوزير المالية السابق دكتور عبد الوهاب عثمان انخفاض نسبة الاستلاف من الايرادات الذاتية إذ كانت 39% في عام 1995 م ارتفعت إلى 41% في عام 1996 م لكن في عام 1997 م انخفضت إلى 7.5 % و إلى 5.1 % في العام الذي يليه . لان هذا الاستلاف سبب مباشر للتضخم في السودان .

سياسات اقتصادية انتهجتها الحكومة :

1/ التحرير الاقتصادي:

وردت هذه العبارة عند تحديد السياسات اللازم اتباعها لتحقيق أهداف البرنامج الثلاثي للأنقاذ الاقتصادي (1990 – 1993م) ، كانت سياسة تحرير اسعار الصادر هي مجرد خطوة أولى في الاتجاه نحو تحرير اسعار السلع والخدمات الداخلية واسعار السلع المستوردة ، هذا ما دعى الدولة الخروج من مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والتسويق والخدمات الاقتصاديةعبر بيع أو ايجار المؤسسات الخاسرة والمتعثرة أو بيع حصص من ملكية الدولة، كل هذا لمجرد تحرير أسعار الصادر وكان الغرض من سياسة التحرير الاقتصادي :

(أ) التحرير في مجال الانتاج بجعل الشركات والمؤسسات الانتاجية تعمل على أسس تجارية تسعى لزيادة قدراتها وتحسين أدائها حتى تستطيع المنافسة الحرة داخليا وخارجيا .

(ب) تشجيع القطاع الخاص بعد تحريره من القيود الادارية ، وبالتالي يوسع نشاطه الانتاجي والخدمي .

(ت) فتح المجال لتمويل العمليات الانتاجية من المصارف التجارية .

السودان مطالب بمواكبة التحولات العالمية في تحرير السلع و الخدمات

تمثلت الاثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي في الاتي :

أوضح التقرير الاستراتيجي للعام 1997 م أن توزيع الفقر في السودان كالاتي ، 71% في الخرطوم في عام 1990م و في عام 1996 م ارتفعت إلى 75% ، في دار فور زادت نسبة الفقر من 72% عام 1990 م إلى 95.4 % في عام 1996 م ، وفي كردفان من 84% إلى 94.2 % لنفس الفترة ، وفي الشمالية من 77% إلى 93% ، وفي الشرق من 78% إلى 92% ، وفي الاقليم الاوسط من 77.5% إلى 95% ، وهذا أثر اجتماعي سالب وهو زيادة حدة الفقر والذي ضرب السودان من كل الاتجاهات بمتوسط لا يقل عن 93% من جملة سكان الأقاليم المختلفة ، حال جنوب ليس باحسن حال لكن الحرب حالت دون المسح المذكور ، أضف إلى ذلك انتشرت العطالة والمشردين و الشماسة واللقطاء وغيرها من الظواهر الاجتماعية السالبة .

(1) الخصخصة :

أي التصرف في المرافق الحكومية بغرض تغيير وضعها الاداري ، وليس تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص فحسب وذلك لتحقيق مبدأين هما

(أ) زيادة الإنتاج

(ب) رفع الكفاءة الادارية والفنية .

المعلوم ان النشاط الاقتصادي في السودان قام على جهود القطاع الخاص منذ الاستعمار، لكن في عام 1970 م اتجهت الدولة إلي العمل المباشر في الانتاج وإدارة المؤسسات التي تم تأميمها مما أدى إلى توسع وترهل وظيفي للقطاع العام ، وقد اثقلت كاهل الدولة تماماً ، و بمجئ الانقاذ واجهت المشكلة بكل شجاعة ، وأصدرت قانون التصرف في المرافق الحكومية عام 1990م وتم التصرف عبر الآتي :

(1) البيع (2) الايجار المباشر ، (3) الأيلولة (4) ضم المنشآت (5) المشاركة (6) إعادة الهيكلة (7) التصفية .

بيع كل من محلج ربك – اسمنت عطبرة – فندق السودان .

وتم ايجار الفندق الكبير ، بعض مشاريع النيل الابيض .

شاركت حكومة السودان في مدبغة الجزيرة ، فندق جوبا ومؤسسة تسويق الماشية . المؤسسات التي تمت تصفيتها النقل المكنيكي .

وما تمت إعادة هيكلتها بعض مشاريع النيل الابيض والازرق و شمال الجزيرة . تمثلت الآثار السالبة من تطبيق سياسات الخصخصة في الآتي :

1/ تشريد آلاف العمال دون حقوق[1]

2 / اشتدت وطأة الفقر بسبب العطالة .

3/ جزء كبير من هذه المؤسسات متوقف تماما الآن عن العمل بالذات قطاع النسيج ومشاريع النيل الابيض والازرق والشمالية.

4/ تدنت الخدمات الاجتماعية والتي كانت تساهم فيها تلك المؤسسات على الأقل لأبناء العاملين (الصحة ، التعليم) .

ويمكننا القول بأن المعلومات المتاحة عن السودان مثله في ذلك مثل عدد كبير من دول أفريقيا جنوب الصحراء ، لم يتمكن من تحقيق تحولات هيكلية يعتد بها منذ استقلاله و حتى الألفية الثالثة عام 1999 م .

[1] التحولات الكبرى في السودان ، مصدر سبق ذكره.

وذلك بدلالة انخفاض نصيب قطاع الزراعة من حوالي 55% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1960 م إلى حوالي 41% عام 1999م وإزدياد نصيب قطاع الصناعة من حوالي 14% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1960م إلى حوالي 19% عام 1999م ، وإزدياد نصيب قطاع الخدمات من حوالي 31% عام 1960 م إلى حوالي 41% عام 1999م . وبعد أن تمكن القطر من تصدير النفط تغير الهيكل الانتاجي بطريقة سريعة نسبياً ، أوضح البنك الدولي في 2006م بلغ نصيب قطاع الزراعة 31% من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما بلغ نصيب قطاع الصناعة حوالي 35% ، إضافة إلى ذلك ومنذ عام 1999م بداية تصدير النفط تغير هيكل الصادرات بطريقة جذرية من الاعتماد على عدد من الصادرات الزراعية إلى هيمنة صاردات النفط والتي بلغ نصيبها عام 2005 م حوالي 78% من إجمالي قيمة الصادرات .

نلاحظ الخلل الذي ظل يصاحب مسيرة الاقتصاد السوداني منذ الحكم التركي وحتى الآن هو اعتماده الدائم على نشاط انتاجي واحد بدأ بالاعتماد الكلي على الانتاج الزراعي ، وانتهى بالاعتماد شبه الكامل على الانتاج النفطي ، والخطورة هنا ماثلة أمام الوافد الجديد (النفط) ، أولاً ليس هو بالمنتج المستدام ، ثانياً تتصارع خطي العلم لايجاد بدائل للطاقة منها (الطاقة الشمسية ،الطاقة الحيوية، الطاقة النووية) .

كان على الحكومة أن تعمل وبقدر الإمكان الاستفادة من عائدات البترول واستثمارها في القطاع الزراعي والذي يمثل السودان فيه النموذج المتكامل من تنوع مناخي ، أراضي شاسعة ، مياه جارية طوال العام وأمطار ومياه جوفيه ، وقيام صناعة ترتبط بالزراعة بدلاً من صادرات المواد الخام الزراعية – وبالتالي الاستفادة من القيمة المضافة على عملية التصنيع ، وفوق كل هذا وذاك تجنب علة الاقتصاد السوداني الاساسية وهي تركيز النشاط الاقتصادي في مناطق بعينها دون بقية أنحاء القطر ، وهذا يحفظ البلاد من التوترات الاجتماعية والتي تقود في النهاية إلى الاحتراب وبالتالي توقف النشاط التنموي ، أي لا بد من العدالة في توزيع التنمية ولكن ليس بمفهوم مجرد التوزيع إنما الفائدة المرجوة من هذا النصيب ، بمعنى آخر إبعاد السياسة بقدر الامكان في عملية التطوير التنموي اللهم إلا الاستفادة منها في تحقيق هذا الهدف من موقع اتخاذ القرار السياسي .

تقليل الانفاق الحكومي المتصاعد عاما بعد آخر ، لأن ذلك الصرف الباهظ خصما على التنمية، والتي سوف تكون مجرد حبر على ورق وهذا لا يتأتي إلا بوحدة السودان ن والالتفاف حول حكومة ديمقراطية تجيئ عبر صناديق الاقتراع ذات برنامج محدد وواضح لان البلاد عانت كثيرا من الحكومات التي تأتي للسلطة بدون برامج ، وهذا بالطبع يتطلب جهداً مقدراً في توعية المواطن بواجباته وحقوقه عبر التعليم والتدريب واكتساب المهارات .

سار الاقتصاد السوداني ومنذ عهد الاتراك في اتجاه واحد هو التركيز علي الوسط وابعاد الاطراف والاعتماد علي نشاط انتاجي واحد هو الزراعة .

تقارير وزارة النقل والمواصلات 1982م:

وفي حقبة الثمانينات كان معدل نموه في حدود 4%سنوياً ،من خلال المسح الذي أجراه البنك الدولي (غير رسمي) أن مصانع صناعة بذرة القطن يعمل بطاقة 18-20% من قدرته القصوى ، مصانع صابون الغسيل يعمل بطاقة 22-25% من قدرتها ،مصنع انتاج الدمورية 28% من الطاقة القصوى مصنع الصلصة 60% من طاقته القصوى .

وهذا الضعف في الأداء الصناعي راجع لعدة أسباب :

- عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة لمدخلات الانتاج الوسيطة وقطع الغيار .

- الانفلات في الاسعار وعدم تدخل الدولة لضبط السوق . ضعف البنية التحتية المتمثلة في ضعف التيار الكهربائي وقطوعات الكهرباء المتكررة ،انعدام وسائل النقل والترحيل بعامل أزمات الوقود .

- هجرة الأيدي العاملة المدربة لخارج البلاد .

- لكل هذه الأسباب أحجم المستثمرون عن الدخول للاستثمار في مجال الصناعة[1]

(و) قطاع النقل:

- امكانيات هذا القطاع لا تتناسب مع حجم التوسع التجاري في مختلف مجالات الاستثمار ،مما جعل هذا القطاع واحد من العقبات التي عوقت التنمية الاقتصادية في السودان ، مساحة السودان 2.5 مليون كيلو متر مربع يعتمد على 16.000 كيلو متر من الطرق (منها 3000 كلم معبدة) ،اضافة الى 4.800 كيلو متر من شبكة السكة الحديد[2] ، كما ان عدم استخدام النقل النهري الرخيص ، والنقل البري المحدود والذي لا يشمل أغلب مناطق غرب السودان وشرقه وجنوبه أثرت تأثيرا ضارا في تجربة التنمية الاقتصادية والسبب هو ضعف البنية التحتية لمختلف وسائل النقل .

- منه يتضح أن الخلل الذي أحدثه تشوه الاقتصاد السوداني الضعيف أدى الى تفاوت اقتصادي بين أقاليم السودان المختلفة ونلحظ ذلك في الآتي:

- تابعت الحكومات المتعاقبة سياسة المستعمر الاقتصاد الثنائي والتركيز على وسط السودان،إذ أصبح هو محور التطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتم تجاهل باقي السودان تماماً ،الجنوب دمرت الحرب مرافقه الاقتصادية والبنى التحتية على ضعفها،غرب السودان أصبح الأقل نصيباً في التنمية لم يحظ سوى بمشروعين هما مشروع تنمية جبل مرة الريفي ومشروع تنمية غرب السافنا ثم طريق نيالا-كاس-زالنجي

- شهدت الفترة من 1980 – 1990 أسوأ فترات الاقتصاد السوداني بشكل عام والتنمية علي وجه الخصوص. في تلك الفترة ظهر برنامج الإصلاحات الهيكلية المقترح من صندوق النقد والبنك الدوليين

---

[1] قسوم خيرى بلال ،مصدر سبق ذكره, ص ص75-80.

[2] وزارة المالية , العرض الاقتصادي 1982م .

وقد أشرفت هاتان المؤسستان على تطبيق الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ روشتة ما عرف بسياسة "الإصلاح الهيكلي"،وفيه تم رفع الدعم عن السلع التموينية والزراعية ،وخفض قيمة العملة الوطنية ، ورفع الأسعار ،وبالتالي هيمن السوق الأسود على مقاليد الاقتصاد[3].

- نلاحظ أن شكل الاقتصاد السوداني في فترة المشير نميري ووفق البرامج التي تم تحديدها في الخطة الستية وسياسات صندوق النقد الدولي حدثت طفرة تنموية واضحة للعيان تمثلت في ارتفاع حجم الإنفاق على التنمية من 278 مليون في 1973 م إلى 432.9 مليون جنيه في 1974 وإلى 666.2 مليون جنيه 1975م وفاق الالف مليون جنيه في 1976 . في القطاع الزراعي تم انشاء مشاريع كبيرة مثل الرهد والسليت و الدمازين وكنانة ،صاحب ذلك تأهيل للسكة حديد وتحسين مرافق ميناء بورتسودان وبناء طريق الخرطوم بورتسودان (اكتمل 1980) تم اعداد محطات توليد كهرباء جديدة كما تم البدء في حفر قناة جونقلي.

- لكن في مجالات التنمية التي لم ترد في البرنامج المرحلي قطاع التنقيب عن البترول . بدات شركة شيفرون التنقيب فى 1974 فى 1980 تاكد وجود البترول بكميات تجاريه .

- ادى هذا النشاط المحموم للتنميه فى فترة السبعينات الى دخول السودان فى ازمه اقتصاديه عميقه نهاية هذه الفتره قله من المشاريع اكتملت فى موعدها و التى اكتملت لم تحقق الاهدف الانتاجيه المحدده . ودخل الاقتصاد السودانى بعدها فى دائرة الدين الثقيل بفوائده المركبه وكان هذا خصماعلى الانتاج الزراعى و الصناعى وبالتالى على الصادرات وعائد النقد الاجنبى واختل ميزان المدفوعات بصوره حرجه و ارتفعت نسبة التضخم فى 1980 الى 60% سنويا وفقد الجنيه السودانى قيمة بالتدريج وتدهور مستوى المعيشه بصوره حاده .

فشل التنميه فى حقبة نميرى يعود للاتى :-

- التخطيط للتنميه ظل ضعيفا ومبتورا , بالرغم من وجود خطة التنميه الخمسيه والبرنامج المرحلى وخطة التنميه الستيه , كانت قرارات الانفاق حول التنميه تتم عشوائيا , وكانت بعض المشاريع تنفذ لمجرد انه يمكن تمويلها و ليست انها خطة التنميه , كانت بعض الوزارات تحصل على قروض اجنبيه بنفسها لتنفيذ بعض المشروعات دون موافقة وكالة التخطيط المركزى وهذا ادى الى شح فى الموارد مما عطل اتمام المشاريع قلل من فعالية المشاريع التى انجزت .اضف الى ذلك ان ضعف التخطيط لعب فيه الفساد دورا رئسيا , فقد كانت بعض المشاريع تنفذ لان بعض المسؤلين يتحصلون فوائد ماليه من ورائها.

- هنالك عوامل خارجية كانت وراء هذا الفشل، لم يكن من الممكن التنبؤ بالزيادات المتواصلة في اسعار البترول ، عند صياغة البرنامج المرحلي في 1972 م كان الاثر المباشر لهذه الزيادة هوتضخم فاتورة

[3] محمد هاشم عوض , مؤتمر الإنقاذ الإقتصادي , 1990م.

البترول السودانية للحاجة الماسة للوقود لمشاريع التنمية، بالتالي اختلت التقديرات الاقتصادية للمشاريع وتضاعفت التكلفة بصورة واضحة.

- ارتفاع اسعار البترول شجع دول الخليج علي تنفيذ مشاريع تنموية كبيرة وهذا ما ادي لهجرة عدد كبير من العمالة المدربة والماهرة لدول النفط بحثا عن تحقيق مكاسب شخصية ، عملت الحكومة لوقف الهجرة عن طريق رفع المرتبات وهذا ما زاد من حدة التضخم .

- من كل ذلك نخلص الي ان الفترات التي تلت الاستقلال وهي من 1956م .1989م ، لم يشهد السودان تنمية اقتصادية كما جاء في خطة التنمية المختلفة ،انما الواقع دائما يخالف الخطط الاقتصادية الامر الذي ادي الي تفاقم الازمة الاقتصادية ةالتي بدات نذرها في بداية الثمانينات من القرن الماضي اضف الي ذلك حقبة الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد في تلك الفترة والتي بلغت زروتها في العام 1984م حيث حدثت المجاعة المشهورة ودليل علي ان النمو الانتاجي السائد هو ورثة الاستعمار الزراعي، اوج المجاعة عام 1983م طلبت وزارة الزراعة من الحكومة السماح لها بزراعة مشروع الجزيرة ذرة بدلا من قطن ، لكن رئاسة الجمهورية رفضت هذا الطلب رغم علمها التام بخطورة الموقف الغذائي لكن سارت في توجيه الانتاج في ادق المراحل خطورة والسير في طريق توفير المواد الخام لدول غرب اوربا. وهذا دليل علي ان اقتصاد السودان مازال مرتبطا بالنظام الرأسمالي .

- عمل النظام الاقتصادي في الفترة من 1956م .1989 م علي هيمنة القطاع العام علي مختلف اوجه النشاط الكسبي ، لقد كانت الدولة مسيطرة علي الزراعة والتجارة ادارة الشركات والصناعة والاستثمار من هنا اتسعت سلطات الدولة التحكمية (1) والادارية والتنظيمية، مثل القيود المفروضة علي النقد الاجنبي وسياسات وتحديد اسعار السلع من افقي الي سيادة السوق السوداء، الشي الذي قاد لاختفاء السلع، وارتفاع اسعارها ، وتفشي ظاهرة تكدس السيارات امام محطات الوقود والمواطنين امام المخابز ، كما تفشت ظاهرة التدخل الاداري من فرض القيود علي حركة التصدير والاستيراد ،والمغالاة في اخضاع حركة النشاط الاقتصادي بشتي انواعها ، ساهم كل ذالك فى ضمور حركة الاستثمار فى القطاع الخاص وهروب راس المال الاجنبى كما شهدت هذه الفتره ايضا غياب المنهج الاقصادى على المستوى الفكرى والتطبيقى , تارة هنالك اقتصاد اشتراكى وتارة اخرى اقصاد مختلط وثالثه اقتصاد يوجهه القطاع العام و ليس اشتراكيا و رابعا محاولات لتطبيق بعض الصيغ الاسلاميه هذا الارتباك لا يمكن م[1]عه تحقيق نمو اقتصادى او نهضه انسانيه اذ وصل النمو الاقتصادى فى عام1989م الي 2% .

صورة الاقتصاد السوداني بعد عام 2005م :

---

[1] Ahmed ,madani , Babikir ,Bell Mioheal (2008) , Analysis of fisical policies in sudan p,40

الفترة التي أعقبت اتفاقية نيفاشا في عام 2005م شهدت نمواً اقتصاديا مطرداً ومتنامياً إذ بلغت إيرادات البترول في عام 2007م أكثر من 3.4 بليون دولار ، أثر ذلك بشكل مباشر وايجابي في الميزان التجاري ، والذي بدأ ولأول مرة ومنذ عشرون عاما يحقق فائضاً في عام 2000م .(1)

حقق السودان حسب الإحصاءات الرسمية نمواً اقتصاديا ضاهي مستويات حققتها دول العالم الثاني (5.5 – 11.0) (14) وفي عام 2010م تضاءل إلي 3% ويرجع بعض الخبراء تأثير ذلك إلي الأزمة الاقتصادية العالمية . قفز التمويل التراكمي للتنمية الاجتماعية من 469 مليون جنيه إلي 897 مليون جنيه في عام 2010م لكن رغم ذلك لم ينعكس هذا النمو الاقتصادي علي قطاعات واسعة من الشعب السوداني ، ويتضح ذلك في تدني مستويات الخدمات كماً ونوعاً في الريف ، وارتفاع معدل البطالة ، والتضخم ، وانخفاض سعر العملة .

يلاحظ أن هنالك انخفاض في احتياطي العملات الأجنبية لدي البنك المركزي ، وكان هذا الاحتياطي يعتمد بدرجة مقدرة علي عائدات البترول خاصة في عام 2008م نتاج ارتفاع الأسعار العالمية ، لكن حقائق الأرقام تقول أن هذا الاحتياطي انخفض في عام 2010م إلي حوالي 369 مليون دولار .

ومن المسائل المؤثرة علي الاقتصاد السوداني بصورة عامة ، ضعف البنية التحتية ، والذي يقود بدوره إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وإحداث تأشيرات سالبة علي الاستثمار والتسويق ومن ثم نصيب المنتجين من السعر العالمي ، هذا إضافة إلي الإهمال الشديد الذي يلقاه التخطيط الاستراتيجي حيث تنوعت الخطط والاستراتيجيات التي لا تقابلها موارد وتنقصها الإجراءات والسياسات السليمة . هنالك ضرورة لتقييم السياسات والإجراءات والمخرجات والآثار للخطط السابقة قبل الشروع في إعداد خطط واستراتيجيات جديدة .

ملاحظات علي واقع الاقتصاد السوداني :

- غياب الرأي القني في السياسات والقرارات والإجراءات .
- اعتماد سياسة التحرير الاقتصادي علي فكرة وزير المالية لوحده .
- الموازنة العامة للدولة لا تعكس شكل الأداء الاقتصادي لشح المعلومات بالذات القطاع الزراعي التقليدي ،وفي غياب الملومات لا يمكن الوصول إلي تخطيط جيد ، وهنا تكمن علة الاقتصاد السوداني والمتمثلة في التدخلات السياسية في النشأت الاقتصادي كي تلائم مع الوضع السياسي ، وهذا ما يؤدي إلي إخفاق الموازنة .
- الصرف البذخي علي إدارة دولاب الدولة سبب خللاً واضحا في ميزانية الدولة ، بالذات بعد انفصال دولة جنوب السودان وتوقف ضخ النفط وقد ترتب عليه الأتي :

1/ فقدان عائد معتبر كان يساهم بدرجة الامتياز في مصروفات الدولة[1] .

2/ فقدت الدولة موارد طبيعية مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة السودان تمثلت في المرعي والحيوان والإنتاج الغابي .

3/ زادت حدث الصراع علي الموارد بين مكونات السودان الشمالي مع مكونات السودان الجنوبي ، وهذا في حد ذاته شكل مهدد أمني خطير لكلا الدولتين .

4/ عاني شمال السودان الأمرين من جراء توقف ضخ نفط الجنوب إذ ارتفع التضخم ، وتفشت البطالة وإذداد الفقراء فقراً .

5 / جمود وتراجع القطاع الإنتاجي .

6/تراجع مستوي الخدمات كماً ونوعاً خدمات تعليم ، صحة .

7/ تراجع البنية التحتية .

8/ ارتفاع كلفة الإنتاج في السودان بسبب ضعف إنتاجية العامل السوداني وضعف مدخلات الطاقة .

- ساهم البترول في تمويل مشروعات التنمية بأربعة طرق وهي :

1/ بناء بنيات تحتية لاستغلال البترول (استثمار مباشر) وهذا قد تم بنجاح . إذ تم إنشاء خط ناقل بملحقاته بطول 1610 كلم من مناطق الإنتاج إلي ميناء الصادر ببور تسودان .

2/ تقديم الخدمات الضرورية لقطاع البترول ، تم هذا الأمر بصورة جيدة من تأمين المنشآت وتوفر سبل الحماية والطرق والمياه والكهرباء

أبرز ملاح برامج الاقتصاد السوداني للبرنامج الاقتصادي الأول والثاني والثالث تمثلت في الأتي:

1/ كان معدل النمو في عام 201 0م 5,6% ارتفع إلي 7% ، معدل التضخم 11%.

2/ زيادة الإيرادات البترولية 27 ضعف عما كانت عليه عام 2000م .

3/ نمو نسبة الإيرادات الكلية المنسوبة إلي الناتج المحلي الإجمالي إلي 13%.

4/ ارتفع نصيب الولايات من 352 جنيه إلي 13 مليار جنيه .

5/ ارتفع الصرف علي التنمية من 35 مليار جنيه إلي 50 مليار جنيه عام 2009م [1].

- تم تعديل الرواتب والأجور زاد من الجانب الإنتاجي .

بعض المؤشرات في أداء الاقتصاد العام نجملها في الآتي :

- حدثت زياد ة في الإقبال علي الاستثمار ، وبذلك تم تصنيف السودان عام 2007م الدولة الرابع ة علي مستوي العالم في استقطاب الاستثمار الأجنبي .

- حدث تحسن في البنية التحتية وفي توليد الطاقة علي وجه الخصوص وبالذات قطاع الكهرباء .

---

[1] أ.د محمد أبو القاسم أبو النور ، صعوبة التنبؤ بواقع ومستقبل الاقتصاد السوداني (2010 ، ورقة عمل)

[1] د. الفاتح محجوب وآخرون ، ورشة عمل عن الاقتصاد السوداني ، الخرطوم ، 2010م .

- حدث تحسن في المؤشرات الاجتماعية إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي من 100 دولار إلي 300 دولار إلي 900 دولار .

- زاد مستوي تغطية الخدمات بالذات مياه الري وقد وصل إلي أكثر من 75% في الأرياف و 80% في المدن وفق تقارير وزارة الري .

- حدث تطور في مجال التعدين بالذات معدن الذهب وقد أدي ذلك إلي زيادة عديد من الأسر التي يعمل بعض أفرادها في مجال التعدين الأهلي . كما أن الدولة عملت لاحقا علي إنشاء مصفي لتعدين الذهب بأحدث المواصفات العالمية .

- زاد عائد الدولة من صادر الإنتاج الحيواني بالنسبة للحوم الحية والمذبوحة إذ تعدي عائده المليار في عام 2010م.

وفقا لتلك المؤشرات حقق الاقتصاد السوداني انجازات ملموسة خلال العقدين الأخيرين ، كما نجد أن الاقتصاد السوداني أصبح لديه القدرة تحمل الصدمات والتي نتجت من انفصال الجنوب ببتروله ، وقد تعاملت الحكومة مع هذه المشكلة عبر خفض الإنفاق الحكومي ، كما تشير التوقعات بأن الاقتصاد السوداني قد مر في الخروج منها وعبورها بنجاح .

هنالك حلقة مفقودة مكملة ومهمة لهذا الاقتصاد وهي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ما زال كماً مهملاً علي ارض الواقع من قبل واضعي الخطط الاقتصادية في الدولة ، وهو كما هو معلوم القطاع الذي يحل مشكلة البطالة في السودان أن أحسن استقلاله بصورة مثل .

5/ كذلك الصرف علي الخدمات الضرورية للبناء المجتمعي ، صحة ، تعليم ، مياه الشرب ، طرق عامة ، وريفية هذا الأمر يتطلب دراسة دقيقة لتطبيق أولويات الصرف ، لكن تركة للولايات هكذا وبدون مساءلة عن المركز ، فإن الولايات تركز علي صرف المرتبات والمعتمديات تركز علي الصرف الأميني والإسراف ، ومن مشاكل الاقتصاد السوداني في الآونة الأخيرة أن أجهزة الحكم الفدرالي تعتمد علي توفير بيانات وإحصاءات غير واقعية مما يؤثر سلبا علي الموازنة ، إضافة إلي ضخامة الصرف في مقابل تراجع الدخل .

المبحث الخامس
البيئة الإجتماعية في السودان

مقدمة:

وافقت حكومة السودان ووقعت علي الأهداف التنموية للألفية الثالثة كموجه للتنمية الاجتماعية، إلا أن الأداء في هذا الصدد كان بطيئا ، اذ أن الانخفاض الحاد في الإنفاق علي القطاعات الاجتماعية. ونتيجة لذلك فأن الأداء نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية كان بطيئا إن لم يكن قليل الأهمية ولا يذكر ، وبالنظر الي ضخامة هذه المهمة ، فإنه لا يبدو أنه سيتم تحقيق الأهداف بحلول عام 2015م. لذا سوف يتناول هذا المبحث الصحة ، التعليم ، تنمية الموارد البشرية ، إضافة الي كثير من الظواهر السالبة في المجتمع السوداني .

المطلب الأول

مقدمة :

ما زال السودان يلزمه الكثير لتوفير خدمات الصحة والتعليم والمواصلات والمياه .... إلخ ، خاصة في المناطق الريفية والنائية ، حيث لا تزال معدلات وفيات الأمهات مرتفعة وأكثر من نصف النساء أميات ، (إحصائية 1993م) ، كما يعد معدل النمو السكاني مرتفعا وهذه في حد ذاته يشكل تحديا أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

1- السكان :

السودان اكبر قطر في أفريقيا ، يقدر عدد سكانه بحوالي 32 مليون نسمة ، الغالبية العظمي منهم (حوالي 70% وفقا لتعداد السكان عام 1993م) يعيشون في المناطق الريفية ، ولو أن ذلك يمكن أن يكون قد تغير بسبب الهجرة الكبيرة من الريف الي الحضر في السنوات الأخيرة، إن البلاد متناثرة السكان بسبب حجمها بالمقارنة مع عدد سكانها ، إضافة الي ذلك فإن حالة الطقس والتي يغلب عليها الطبيعة الجافة ، والتي يصعب التنبؤ بها ، قد أثرت علي أجزاء واسعة من البلاد وجعلتها عرضة لنوبات من الجفاف الشديد أو الفيضانات الشديدة ، وأن الغالبية العظمي من السكان فقراء بمتوسط دخل فرد أقل من 400 دولار في السنة ، ولو أن هذا المستوي المنخفض للدخل لا يعكس التباين الكبير بين الأقاليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدأت هجرات منذ السبعينات من القرن الماضي وبصورة مستمرة للكوادر المدربة لدول الخليج الغنية بالبترول . وهذا أفقد البلاد إمكانية التطور .

السودان كغيره من الدول النامية[1] يعاني من تركز السكان في الفئةة العمرية في سن العمل من الكثافة العالية إذ يصل الي حوالي 40 % من جملة السكان (15- 40) سنة ، وهذا يعني أن هنالك قوي بشرية هائلة في حاجة الي العمل ، لكن مع الوضع الاقتصادي المتردي السائد تظهر البطالة بأشكالها المختلفة.

1/ الصحة :

إن شح وعدم دقة البيانات عن الوضع الصحي في جميع أجزاء البلاد يجعل المقارنة مع البلدان الأفريقية الأخرى جنوب الصحراء صعبا وليس مفيدا ، لأن معظم المعلومات المتاحة تتعلق بشمال السودان . إن أحدث الإحصائيات المتاحة هي التي تمت بواسطة مسح الأمومة الآمنة في عام 1999م والمسح العنقودي متعدد الأغراض عام 2000م في الملحق رقم (23) والذي يوضح الوضع الآتي :-

ضعف اداء قطاع الصحة يعزي للأنخفاض الحاد في مستوي الصرف العام علي الصحة والذي يبلغ في المتوسط 1% من الناتج المحلي الإجمالي ، ونتج عنه أن متوسط الفرد من الخدمات الصحية أقل من 3 دولار في الشهر ، مقارنة مع الحد الأدني المطلوب لمتوسط الفرد في الشهر والذي يعادل

---

[1] وزارة المالية التقرير السنوي 2006م .

10% من الناتج الإجمالي ، وقد أدي ذلك الي ضعف تغطية النظام الصحي مع ضعف الإمكانيات لتقديم الخدمات علي كافة مستويات النظام الصحي ، لكن علي وجه الخصوص نجد أن هنالك تدهور في مراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية ، حيث النقص الحاد والمزمن في الأدوية والأطباء والممرضين . إن ضعف تمويل النظام الصحي والتدهور الناتج عنه تعتبر من أهم العوامل في زيادة هجرة العقول للعاملين المدربين في الحقل الطبي في كافة المستويات . أن اكثر الملامح خطورة لهذا التدهور هو انتشار الأمراض المنقولة مثل الملاريا ، السل ، الأمراض الناتجة عن إستخدام المياه (الإسهالات والبلهارسيا) ، إلتهاب السحائي ، واللشمانيا والتي يعتبر الكثير منها من أهم الأمراض الفتاكة في السودان . إن الملاريا والتي تقدر نسبة الإصابة بها بحوالي ثمانية ملايين حالة ، بنسبة 20 – 40% من الحوادث الخارجية ، وعدد الوفيات تقدر ب 3500 في السنة ، تعتبر السبب الأساسي للأمراض والوفيات. كما أن سؤ التغذية وسط الأطفال دون سن الخامسة قد أرتفع الي 33% في عام 1993م الي 36% في عام 2000م بينما إرتفع نقص التغذية الحاد من 13% الي 16% خلال نفس الفترة[1]. كذلك فان معدل تفشي نقص التغذية بين كافة السكان يقدر بحوالي 18.5% . ان التغطية بخدمات التحصين تعتبر منخفضة من خلال التغطية الإعتادية ما بين حوالي 50 – 65% في عام 2001م . بينما معدل تفشي مرض نقص المناعة المكتسبة يبلغ نحو 1.6% عام 2003م ، والذي يعتبر نسبيا منخفض ، كما أن مستوي التوعية يعتبر أيضا ضعيف . بالإضافي الي ذلك ، وبما أن مرض نقص المناعة المكتسبة هو فيروس يمكن أن ينتقل مع حركة الناس ، فإنه من المتوقع أن يسجل معدلات عالية من الأصابة خلال أوقات ما بعد نهاية النزاع حيث أن العديد من اللاجئين سيعودون من دول فيها معدلات اصابة عالية .

هنالك أسباب عديدة أدت الي تدني المستوي الصحي السوداني :

- الجفاف والتصحر وما تبعها من تغير التوزيع السكاني .
- السيول والأمطار وما أصاب البنيات الصحية نتاج ذلك .
- الحرب وما خربته من بنيات أساسية وما أحدثته من المساعدة في إنتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة .
- وفوق كل ذلك ضعف الصرف الحكومي علي الخدمات الصحية .
- ضعف الدعم الخارجي بسبب المواقف السياسية .

في الأونة الأخيرة ظهر مرض حمي الوادي المتصدع (الحمي النزفية) وقد كان عدد الإصابات بهذا المرض 603 [2] توفي أكثر من 30% منها وما زالت الصورة غير واضحة عن العدد الفعلي من البشر الذي أصابه الضرر ، كما لا توجد معلومات مؤكدة عن اصابة الحيوان (إبل ، بقر ، ضآن ،

---

[1] وزارة الصحة الإتحادية ووزارة المالية , التقرير السنوي , 2006م.

[2] وزارة الصحة الإتحادية التقرير السنوي , 2007م .

ماعز) ، والفاقد من الثروة الحيوانية ، كما أن الإستجابة كانت ضعيفة من قبل وزارة الصحة لمجابهة هذا الخطر والسبب أيضا يعود الي ضعف الإمكانات .

2/ التعليم :

إن مستوي الاداء في التعليم ، مثل الصحة ، ظل متراجعا وفقا لضعف مستويات الأنفاق العام الذي لا يزيد في المتوسط عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعني في الواقع التدهور المادي للمدارس والوسائل ، والانتشار الجغرافي المحدود خصوصا في بلد مثل السودان. وقد تفاقم هذا الوضع من خلال الموجات الهائلة لهجرة العقول لدول الخليج بحيث أن مرتبات المعلمين قد أخفقت في مواكبة الخطط مع ظروف السوق وبذلك أثرت علي نوعية المعلمين وقدرة النظام علي الإبقاء علي المعلمين المؤهلين . إن تدريب المعلمين قد تراجع ايضا مما أدي في التدهور في نوعية المعلمين ، حيث يعتبر 50% من المعلمين[1] غير أكفاء . كما أن الإزدحام في الفصول والمعلمين غير المدربين قد أدي الي ضعف مستوي التعليم . الجدول إدناه يلخص الوضع في قطاع التعليم بالمقارنة مع الأهداف التنموية للألفية ويعتمد علي إحصائيات من مسح الأمومة الآمنة ، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات وتلك التي تم توفيرها بواسطة وزارة التعليم الاتحادية

الصورة التي تظهر في الملحق رقم (23) ، تعتبر واحدة من إنحرافات واسعة علي كافة المستويات بين الحضر والريف في إتاحة وسائل التعليم لكل من الأولاد والبنات .

الأرقام غير الإجمالية من وزارة التعليم الاتحادية لعام 2003 – 2004م توضح بأن متوسط القبول في التعليم الأساسي لشمال السودان وصل الي 75.2% ، ولكن هذا القبول في كل ولاية علي حدا يتراوح بين أعلي معدل والذي يبلغ 97.6% للولاية الشمالية (95.5% أولاد و97.7% بنات) ، 97.5% لنهر النيل (1005 أولاد و935 بنات) و89% لولاية الخرطوم (87.4% أولاد و 90.7% بنات) ، و 86.3% لولاية الجزيرة (91.15 أولاد ، 80.4% بنات) ، الي أدني معدل والذي يبلغ 49.3% في غرب دارفور (53.1% أولاد ، 45.25 بنات) . وقد بنيت التقديرات للجنوب علي المناطق التي تحت سيطرة الحكومة والتي تتراوح ما بين أقليم الأستوائية 25% (27.4% أولاد و 22.4% بنات) ، أقليم بحر الغزال 19.8% (21.3% أولاد و 18.2% بنات) وأقليم أعالي النيل 17.2% (19.7% اولاد و14.7% بنات) .

يتضح من الأرقام اعلاه ان هنالك فجوة بين الولايات في القبول ، كما ان هنالك فجوة ظاهرة في الاستيعاب بين الأولاد والبنات ، وبين الفجوة في القبول بين الريف والحضر . وبحساب بسيط يظهر أن هنالك فاقد تربوي بين الفئات العمرية (9- 14) سنة ، و (15- 24) سنة . وبصورة عامة نلاحظ ان الفجوة تزداد كلما بعدنا عن المركز وتتركز في الاطراف النائية مثل دارفور وجنوب السودان وكردفان.

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني , التقرير السنوي , 2006م .

ولتلافي هذا القصور في التعليم يجب ان يتم التركيز علي الولايات المذكورة اعلاه والتي تعاني من المشكلة ، وذلك ببناء عدد من الفصل الدراسية وفق الحاجة وتدريب 14 ألف معلم ، وتحسين البيئة المدرسية وتوفير المعينات المدرسية لكل تلميذ ومعلم (الكتب ... إلخ) ، وكذلك الأثاث المدرسي ، انشاء مدارس داخلية للتلاميذ من المناطق البعيدة داخل كل ولاية ، ويتم التركيز المناطق التي تأثرت بالنزاعات المدنية ، الجفاف والتصحر . انشاء مدارس داخلية مع توفير وجبة غذائية واحدة في اليوم . لا بد من المزيد من اللا مركزية كي تتمكن المحليات من توزيع الخدمات ، حتي تكون مسئولية توزيع الخدمات تحت عهدة المجتمعات علي المستوي المحلي .

تطوير التعليم يتطلب تعزيز المقدرة من خلال زيادة عددية ونوعية معاهد تدريب المعلمين وما يرتبط بها من وسائل . وهنالك حاجة عاجلة لتطبيق سياسات (تحسين الاجور ، الحوافز الأخري ... إلخ) ، وهذا يوقف هجرة العقول بالإضافة الي السياسات التي تجذب المعلمين للعمل في المناطق الريفية (الحوافز المالية ، السكن الأفضل ، الأمكانيات الافضل ، الترحيل... إلخ) هنالك حاجة ماسة لتعيين وتدريب المعلمين من المجتمعات المحلية ، وبدون هذه الجهود فان التأكيد علي نشر التعليم في مناطق الريف المهملة لا يمكن ان يتم تحقيقه ، إضافة الي إشراك القطاع الخاص المحلي في بناء المدارس والداخليات ، والاستثمار في الصناعات التي تخدم احتياجات التعليم .

3/ المياه والصرف الصحي :-

ان توفير المياه النقية والكافية وخدمات الصرف الصحي تطرح تحديا جوهريا علي البلاد . لقد أوضحت المسوحات الاخيرة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2000م) ، بأن 59% فقط من سكان الحضر و 47% من سكان الريف يمكنهم الحصول علي المياه النقية الصالحة للشرب في مستويات (بمتوسط 4 و7 لتر للفرد في اليوم علي التوالي) وهي اقل بكثير من المستويات المقبولة عالميا . وقد ازداد الوضع تعقيدا حيث ان ما يقارب 65% من سكان الريف يعيشون في مناطق ليس فيها أنهار أو مصادر أخري دائمة لامدادت المياه السطحية. وهذه المجتمعات تعتمد تقريبا وبشكل كامل علي مصادر المياه الجوفية ومصائد المياه في مجري المياه الموسمية ، والتي تتطلب بناء أحواض جوفية لحفظ المياه علي الارض الطينية المنبسطة ، وسدود عبر الوديان والجداول الموسمية . إن الوضع فيما يختص بالصرف الصحي يعتبر صعبا علي حد سوا . إن حوالي 5% فقط من سكان الخرطوم يستفيدون من خدمات المجاري المركزية ، ونسبة 20% [1] ، يستخدمون انظمة السايفون المنزلية المرتبطة بأحواض لتجميع الفضلات ، و 55% يستخدمون المراحيض البسيطة العادية وترك باقي سكان الحضر

[1] وزارة المالية ، التقرير السنوي , 2006م .

بدون وسائل صرف صحي . من جانب أخر فإن 20% فقط من سكان الريف قد تمكنوا من الحصول علي المراحيض البسيطة العادية بينما غالبية سكان الريف يقضون حاجتهم في العراء وبين الشجيرات .

إن مستوي الاداء في مجال توفير المياه النقية والصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي بالمقارنة مع أهداف التنمية للألفية والتي تستهدف نصف السكان الذين لا يتمكنون من الحصول علي المياه النقية والصالحة للشرب ووسائل الصرف الصحي المحسنة ، وقد تأثر ذلك سلبا بعدد كبير من المعوقات والتي من أهمها :-

- تدهور وسائل توفير المياه والصرف الصحي نتيجة لعدم توفر إحتياجات اعادة التأهيل والصيانة واحتياجات التشغيل الأخري .
- عدم توفر الموارد المالية لإنشاء وسائل جديدة لتوفير المياه والصرف الصحي في المناطق التي تعاني كثيرا من النقص الحاد فيها . إن العون الذي يقدمه المانحون ، وعلي قلته ، موجه بشكل رئيسي للتعامل مع الحالات الطارئة فقط.
- غياب اللوائح والأنظمة القانونية فيما يختص بإيرادات المياه التي يتم تحصيلها في العديد من المواقع .
- النقص الحاد في الفنيين المدربين في مجالات التخطيط ، الإدارة ، والتنفيذ .
- عدم كفاية الهياكل الإدارية والتنفيذية في الولايات والفشل في مواكبة الظروف البيئية الموجودة والناشئة .
- نقص البيانات والمعلومات الأساسية المطلوبة للتخطيط ، البرمجة ، ووضع الأولويات وعلي وجه الخصوص علي المستويات الولائية والمحلية .
- الصراعات ما بين السلطات الإدارية والفنية من جانب والمحليات والمجتمعات من الجانب الأخر فيما يختص بالتشغيل والمسئولية عن وسائل توفير المياه والصرف الصحي.
- هجرة العقول من الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة والنقص في تنمية وتطوير الموارد البشرية لسد الفجوات الناتجة في كل من المستوي الفني والإداري .
- عدم كفاية الخطط والقدرات للإستجابة للجفاف والفيضانات علي نطاق الدولة.
- غياب الموجهات الثانوية والمؤسسية التي تنظم العلاقات بين الهيئة القومية للمياه و سلطات المياه والصرف الصحي في الولايات .
- غياب سياسات المياه والقوانين التي تحكم إستغلال وتنمية موارد المياه فيما يختص بمياه الشرب والصرف الصحي .
- علي الرغم من وجود سلطة قومية للمياه علي المستوي القومي وجهات مشابهة علي مستوي الولايات والمحليات ، فإن مثل هذه الجهات غير موجودة في مجال خدمات الصرف الصحي . إن الصرف الصحي قد تم إلحاقه بسلطات المياه والتي ليس لديها كفاءات متخصصة في مجال

الصرف الصحي ولذلك فهو لا يحظي بقليل من الأهتمام . وعليه فإن هنالك حاجة لإنشاء سلطات منفصلة علي المستوي القومي ، الولائي ، والمحلي للتعامل مع المشاكل والبرامج المحددة للصرف الصحي .

وبالنظر الي هذا الوضع والأهمية الكبيرة لتوفير المياه النقية والصالحة للشرب ، فقد تبنت الحكومة في عام 2002م برنامجا خماسيا لتنمية المياه النقية والصالحة للشرب للفترة 2002- 2007م كانت أهداف هذا البرنامج كالأتي :-

- توفير المياه الكافية والنقية لسكان الريف من مصادر قريبة من منازلهم بتكاليف يمكنهم تحملها من أجل الوصول لمعدل إستهلاك يبلغ 20 لترا للفرد في اليوم ، مع توفير إمدادات مياه إضافية للمحافظة علي حدائق الخضر المنزلية واحتياجات الحيوان في محاولة لتعزيز الوضع الغذائي .
- زيادة الاستهلاك في المناطق الحضرية الي متوسط يبلغ 80 لترا للفرد في اليوم من خلال زيادة توفير المياه النقية والصالحة للشرب .
- إعادة تأهيل مصادر المياه المتدهورة بالتركيز علي إستبدال الانظمة المنهارة وذات الكفاءة الضعيفة وادخال التقنيات البسيطة قليلة التكاليف خاصة في الريف ويعقب ذلك تنمية وتطوير مصادر المياه الجديدة .
- تشجيع وإستخدام تقنيات الطاقة المتجددة ، خاصة في المناطق النائية ، من أجل تخفيض تكلفة النقل وتوفير الوقود وقطع الغيار .
- توفير التدريب وبناء القدرات في المستويات الإدارية العليا ، والوسيطة وتحسين المهارات الفنية للقوي العاملة من أجل بلوغ مستويات عالية في التشغيل والصيانة .

عادة تكمن المشكلة في كثرة التنظير لأن المشاكل عندنا تحل عبر التنظير فقط.

المطلب الثاني

بعض الظواهر الاجتماعية السالبة في المجتمع السوداني

مقدمة :

بما أن المجتمع السوداني كغيره من المجتمعات تعتريه بعض الظواهر السالبة وتتمثل هذه الظواهر في الأتي :

(1) ممارسة الرزيلة (الدعارة) :-

ظاهرة تفشي الدعارة أخذت في الصعود بصورة مذهلة أوضحت ذلك شرطة أمن المجتمع من خلال الاحصاءات والارقام في عام 2002م كان هنالك 1065 يلاغ دعارة كان من ضمن هذا العدد 542 طالبة جامعية ، ارتفع العدد الي 1714 بلاغ عام 2004م جل هذه البلاغات في مواجهة طلاب ضبطوا داخل شقق بالخرطوم[1] ، هذا ماتم الكشف عنه ، وهنالك شبكات اجرامية تتاجر في الرقيق الابيض .

الحريات تزداد في المجتمعات بدرجة الانفراج السياسي ، والبعض يعتقد أن الحرية عندما تتداح تتقلب الي فوضي وخراب ، وبهذا الفهم يمارس البعض من الشباب حريتهم الكاملة وهذا ما يؤدي في النهاية الي خراب المجتمع . تري شرطة المجتمع أن محاربة الجريمة من هذا النوع تبدأ من المنبت ، نجد ان هنالك بنات واولاد مراهقين وبنات بحاجة الي المال والاعاشة ثم عصابات الاتجار لذا تتعامل شرطة المجتمع مع عناصر الجريمة . المجتمع سن قوانين خاصة لاصحاب الشقق المفروشة . والدليل علي تفشي هذه الظاهرة (الدعارة) ، ظهور مرض الأيدز في السودان وبأرقام تفوق الوصف وفق ما جاء في تقرير الأمم المتحدة عن عدد المصابين بالأيدز في السودان إذ قدرته ب 1.6% من المراهقين و 1.3% من الشباب[2] . مقارنة بالدول الأخري جنوب الصحراء إذ يصل الى 10% .

(2) **التشرد :**

إهتمت وزارة الرعاية الاجتماعية بهذه الظاهرة فأجرت الدراسات والمسوحات الاجتماعية لمعالجتها وفي دراسة عام 1991م لعدد من الولايات تم فتح أربعة معسكرات هي : معسكرات الهدي بأم دوم والفاو بالقضارف ، ودرديب بالبحر الأحمر ، كان بها 1048 طفلا و 60 طفلة في عام 2002م أجريت دراسة علي الولايات التي تعاني أكثر من هذه المشكلة وهي : شمال كردفان ، غرب كردفان ، جنوب دارفور ، الجزيرة ، النيل الأبيض الجدول أدناه يوضح ذلك :

---

[1] وزارة الرعاية الاجتماعية – النظام العام - أمن المجتمع , التقرير السنوي , 2003م.

[2] تقارير الأمم المتحدة,2004م.

الجدول رقم (2-12) يوضح التشرد في بعض الولايات

الولاية	إجمالي الأطفال المشردين	التشرد الكلي		التشرد الجزئي	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
جنوب دارفور	1070	450	14	539	67
النيل الأبيض	141	31	1	104	5
شمال كردفان	404	170	12	216	6
الجزيرة	247	149	3	95	صفر
غرب كردفان	186	48	2	131	5
المجموع	2048	848	32	1085	83
مجموع %	2048	880	%42.97	1168	%57.53

المصدر : وزارة الرعاية الإجتماعية – السودان المكتبة.

والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة تكمن في ، التصحر والجفاف الذي ضرب البلاد في الثمانينات من القرن الماضي ، إضافة الي الحروب الأهلية والتي غطت تقريبا كل اطراف السودان ، وتدني المستوي المعيشي في الريف بصورة واضحة وما الهجرات وما إكتظاظ المدن إلا دليل علي ذلك .

(3) الأموال القذرة (غسيل الأموال) :-

قدر خبراء أن حجم الأموال المغسولة بالبلاد بنحو 176 مليار دينار[1] نتاج للفساد الداخلي ، هنالك أراء من خبراء في الأقتصاد تؤيد فكرة دخول أموال قذرة في جسم الاقتصاد السوداني بحجة دخولها حلقة الإنتاج ، ورفض أخرون ذلك بحجة أنها دخلت جيوب أفراد مشكلة غسيل الأموال أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة محاصرة أموال المافيا ، والمؤسسات الإسلامية والجهادية ، بإعتبار أن ذلك يعضد الارهاب في العالم .

لكن فإن الاموال القذرة بالطريقة التي دخلت بها السودان فانها تضر بالاقتصاد القومي من خلال زيادة العملة المتداولة والفوائد التي تجنيها فئة محدودة.

مبلغ 176 مليار دينار هو فساد داخلي نتاج تحايل علي القانون نتيجة إعفاءات جمركية وضريبية والتي قدرت في عام 2001م ب 52% من حجم البضائع الي السودان وذلك تحت غطاء تشجيع الاستثمار وهو لمصلحة فئة معينة .

أما في غسيل الأموال القادم من الخارج في 2006م أدخل اربعة متهمين مبلغ 200 مليون دولار[2] ، حيث أن المتهمون تحصلوا علي المبلغ عبر الكذب والخداع علي مجموعة من أثرياء العرب بالخليج .

---

[1] صحيفة السوداني ، 2006/11/5م ، العدد رقم 1357.

[2] صحيفة السوداني ، 2006/11/5م ، العدد رقم 1261.

(4) إرتفاع جرائم القتل :-

كشف التقرير الجنائي السنوي للمباحث الجنائية إرتفاعا في جرائم القتل العمد بنسبة 12.3% حيث بلغت 1286 جريمة خلال عام 2004م ، مقابل 1056 جريمة للعام 2002م بإرتفاع 230 جريمة ، ويشير التقرير الي أن ولاية الخرطوم تأتي في المقدمة وسجلت وحدها 195 جريمة بنسبة بلغت 15% من إجمالي الجرائم المدونة في التقرير ، سبب الارتفاع يعود الي الكثافة السكانية العالية بولاية الخرطوم نتيجة الهجرة المتواصلة ، وما نتج عنها ، من تباين في عادات وتقاليد سكان الولاية ، والتعارض الواضح في المصالح ، تليها ولاية غرب دارفور 180 جريمة تعادل 14% ، ثم ولاية جنوب دارفور والتي دونت 151 جريمة بنسبة 11.7% وأضاف التقرير أن ولاية الجزيرة دونت 123 جريمة بنسبة 9.6% .

أما جرائم الأنتحار فقد بلغت 592 خلال عام 2004م مقابل 440 جريمة في العام السابق بنسبة ، معظمهم مسجلين بولاية الخرطوم وتشير الاحصاءات أن الرجال أكثر ارتكابا لجرائم العنف من النساء ، والأميين أكثر أرتكابا لجرائم العنف من المتعلمين ، والعمال أكثر ارتكابا للجرائم من شرائح المجتمع الأخري ، والشباب أكثر ارتكابا للجرائم من المتقدمين في العمر .

(5) المخدرات :-

ما تضبطه الشرطة من المخدرات لا يتجاوز 10% من الكمية المتداولة[1] من المخدرات هذا ما قاله رئيس اللجنة القومية لمكافحة المخدرات د. الجزولي دفع الله ، تشير وسائل الاعلام وبصورة يومية وما أكده رئيس اللجنة علي خطورة إنتشار المخدرات وسط المجتمع خاصة شريحتي الشباب وطلاب الجامعات . معلوم أن خطر المخدرات يؤثر علي المجتمع والاقتصاد السوداني بصورة سالبة. انتجت المخدرات تفشي سلوك عدواني وانتشار العنف وانخفاض مستوي دخل الأسرة وزيادة الفاقد التربوي ومعدل الجريمة هذه تمثل الأثار الاجتماعية للمخدرات، أما الأثار الاقتصادية للمخدرات تتمثل في انخفاض مستوي الدخل القومي وانهيار الطاقة الانتاجية وظهور جرائم غسيل الأموال ، وتعتبر تجارة المخدرات من أكبر روافد غسيل الأموال والصرف العالي علي تأهيل أجهزة المكافحة بجانب انتشار الأمراض النفسية وإهدار الأموال الباهظة في العلاج وإعادة تأهيل المدمنين .

مما جعل هذا الخطر الداهم يتفاقم هو التساهل في العقوبة ففي قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1924م الساري حاليا جرم القانون زراعة وبيع وحيازة الحشيش والأفيون وتصديرها واستيرادها ومن يخالف فإن العقوبة السجن لمدة عام أو الغرامة أو العقوبتين معا ، من هذا يتضح أن التساهل في العقوبة يشجع علي إنتشارها وتداولها وحيازتها وتدخينها ، أوضح وكيل نيابة الدمازين أنه في عام 1988 وصلت بلاغات المخدرات الي 422 بلاغ والمعروضات 1764 كيلو جرام . لكن حدث

[1] صحيفة السوداني ، الأحد 2007/7م ، العدد رقم 28864.

تعديل في عام 1989م حولت العقوبة الي الإعدام أو السجن لمدة لا تقل عن عشرة أعوام ولا تزيد عن عشرين سنة . ارتفعت بلاغات المخدرات من عام 2003م الي 2006م من 220بلاغ الي 637 بلاغ علي التوالي .

(6) التزوير في الأوراق الرسمية :-

من المظاهر السالبة والتي أصبحت تزداد يوما بعد الأخر جرائم التزوير في الأوراق الرسمية مثل الجواز والجنسية والشهادة الجامعية والعملة الوطنية . كل هذه الأوراق طالها التزوير ، وأكثر منها التزوير في مستندات ملكية الأراضي .

في عام 1999م كانت هناك قضية شهيرة عن أراضي الجريف وجد في هذه القضية عدد من المبايعات الوهمية ، وكانت عبارة عن أخذ أراضي الدولة بغير وجه حق ، قامت إحدي النساء ببيع مجموعة أراضي لأشخاص بتوكيلات مزورة ، وهربت خارج السودان[1] وثبت من خلال الكشف أن التوكيلات مزورة ومن خلال التحقيق والأنتربول تم القبض عليها . أفادت الشرطة بأن حوادث تزوير الجواز السوداني أخذت في الأزدياد خاصة خارج السودان ، إضافة الي ذلك في تزوير العملة هو الاخر أوجد له مكانا في الساحة ، وقد عاني السودان كثيرا من ذلك لمجاورته مجموعة من الدول ويسهل بذلك انتقال الأساليب المختلفة لتزييف العملات الي الداخل ، تم إلقاء القبض علي شبكة تزوير أوراق رسمية (شهادات ميلاد ، سودانية ، جامعية)[2] مما فاقم من إنتشار ظاهرة التزوير بصورة مزعجة ، أن القوانين غير رادعة بالدرجة التي تخيف مرتكبي هذه الجريمة .

(7) الفساد المالي والإداري :-

أوضح ديفيد توسيوم المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية ، وهي منظمة دولية تراقب الفساد وتتخذ من برلين مقرا لها ، وتشارك في أعمالها حوالي 163 دولة وتصدر تقريرها إستنادا علي مستوي الفساد بين مسئولي القطاع العام ورجال السياسة ، أوضح المدير في تقرير مؤشر مفاهيم الفساد للعام 2006م (تقريرنا فضح بوضوح العلاقة بين الفساد والفقر) وجاءت مجموعة من الدول الفقيرة في قاع الترتيب ، وكان ترتيب السودان هو الدول قبل الأخيرة تليه فقط العراق[3] إعتمدت الدولة علي الإختلاسات في تقدير حجم الفساد . في تقرير للمراجع العام أكد فيه أن حجم الاعتداء علي المال العام بإستثناء قطاع المصارف وصل الي 512.6 مليون دينار ، بينها مبالغ بالعملات الأجنبية بزيادة 146.5 مليون دينار مقارنة بالمبلغ المدون كأعتداء علي المال العام في التقرير السابق له وهو 396 مليون دينار تحليل التقرير كالاتي :-

---

(1) صحيفة الرأي العام ، 1999/10/5م ، العدد 1406

(2) صحيفة السوداني ، أبريل 2006م ، العدد 161

(3) صحيفة الصحافة ، 2005/9/26م ، العدد 1523

أن الإعتداء في نطاق المؤسسات والشركات والهيئات القومية بلغ 354.2 مليون دينار بنسبة 65% من إجمالي المبلغ المعتدي عليه ، الإعتداء بالأجهزة الاتحادية بلغ 63.5 مليون دينار بنسبة 12% من إجمالي المبلغ المعتدي عليه ، فيما بلغت إعتداءات الأجهزة الاتحادية بالولايات الي 124.8 مليون دينار بنسبة 23% من جملة المبالغ المعتدي عليها وأوضح أن خيانة الأمانة وصلت الي 84% من المبالغ المعتدي عليها 455 مليون دينار ، وسجل التبديد 10% والتزوير 4% أما الصرف دون وجه حق فقد سجل 1.8% فيما سجل النهب 0.2% .

وأوضح التقرير أن معظم القضايا التي تذهب الي المحاكم ، أن المتهمين هم من صغار الموظفين ولا أثر في قضايا الفساد للرؤوس الكبيرة ، مما يعني أنها غائبة عن ساحات المحاكم وعن تقارير منظمة الشفافية .

المطلب الثالث

مشكلة الفقر في السودان

مقدمة:

السودان هو أكبر قطر في أفريقيا وتاسع أكبر قطر في العالم وتبلغ (تبلغ مساحته 2.5 مليون كلم) ، ويشترك بحدود واسعة مع تسع دول . وبسبب كبر هذا الحجم ، تتنوع المناخات . ولقد إنعكس هذا التنوع الجغرافي أيضا علي سكانه ، ونتيجة لذلك فإن البلاد متعددة الثقافات ، الأعراف ، اللغات والأديان . يقدر عدد السكان بحوالي 32 مليون نسمة ، الغالبية العظمي منهم (حوالي 70% وفقا لتعداد السكان عام 1993م) يعيشون في المناطق الريفية ، لكن تغير هذا الواقع كثيرا بعامل الهجرة الكبيرة من الريف الي الحضر في السنوات الأخيرة ، البلاد متناثرة السكان بسبب حجمها مقارنة بعدد السكان إضافة الي حالة الطقس والتي يغلب عليها الطبيعة الجافة والتي يصعب التنبؤ بها وقد أثرت علي أجزاء واسعة من البلاد وجعلتها عرضة لنوبات من الجفاف الشديد والفيضانات الكبيرة[1] .

إن الغالبية العظمي من السكان فقراء بمتوسط دخل أقل من 400 دولار في السنة ، ولو ان هذا المستوي المنخفض من الدخل لا يعكس التباين الكبير بين الأقاليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن مستويات التعليم منخفضة والأمراض واسعة الانتشار وتشكل عبئا ثقيلا . البنيات الاساسية (الطرق ، النقل النهري ، المياه ، الطاقة الحديدية ، المياه ووسائل الري) . إما غير موجودة أو غير متطورة وغير كافية ، وحتي القليل الموجود منهار بسبب الإهمال الطويل لعمليات الصيانة الضرورية والدورية . ونتيجة للهجرة الكبيرة والمستمرة للكوادر المدربة لدول الخليج الغنية بالبترول منذ السبعينات من القرن الماضي والي الأن وبكثافة وسرعة ولكن أقل من التدهور الكبير في نوعية وفعالية القدرات المؤسسية ، إن المحاولات السابقة في التعامل مع هذه المشاكل الهيكلية قد ثبت أنها لم تكن كافية . وهذه العوامل قد زادت حدة نتيجة للوضع السياسي الصعب منذ الاستقلال ، وقد ساهمت جميعها في الحلقة المفرغة ما بين الصراعات السياسية والإضرابات المدنية والتخلف . بالرغم ما تتسع به البلاد من خيرات تظهر هنا الحرب الأهلية والتي بدأت منذ الإستقلال عدا فترة صغيرة بعد إتفاقية أديس أبابا في 1972م وهي العامل الرئيسي الأخر الذي ساهم في عدم ملائمة السياسات الاقتصادية السائدة خلال معظم أجزاء فترة ما بعد الاستقلال وهذا قاد بدوره الي حالة الفقر التي يعيشها السودان .

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وثيقة الإستراتيجية المرحلية للحد من الفقر في السودان ,2007م ص(15)

الفقر في السودان :

تقييم الفقر :

يصعب الوصول الي تقدير دقيق عن مستوي الفقر في السودان في الوقت الحاضر بسبب الإفتقار الي البيانات الحديثة الخاصة بقياس الفقر (بحيث أن أخر مسح قومي لدخل وإنفاق الأسرة قد تم القيام به في عام 1978م) .

يمكن القول بأن الفقر في السودان ربما يكون واقعا في المدي 50- 60% ، بما يتسق والدول المجاورة له . وهذا المستوي للفقر وأوضح أيضا في مختلف مؤشرات التنمية البشرية[1].

بالإضافة لذلك فإن نتائج المسوحات القليلة التي جرت في الفترة الأخيرة ، علي الرغم من أنها ليست مركزة أو مصممة بصفة خاصة للفقر ، لكنها أيضا توضح تفشي الفقر في البلاد .

هذه المسوحات الحديثة هي : مسح ميزانية الأسرة لعام 1992م (بصفة خاصة عند شمال السودان) ، مسح الأمومة الأمنة لعام 1999م (الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية) ، والمسح متعدد المؤشرات في عام 2000م (الذي تم بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة) ، علي الرغم من أن هذه المسوحات لم تغط كل المناطق بالبلاد (حيث قامت بتغطية شمال السودان ، وفي أحسن الظروف، المناطق التي تحت سيطرة الحكومة في جنوب السودان) ، فإن نتائجها يمكن إستخدامها لتسليط الضؤ علي المؤشرات غير الدخلية للفقر ، وإظهار التباين فيها بين المناطق ، وكذلك فيها بين الريف والحضر . العديد من تلك المسوحات تشير الي الانتشار الواسع للفقر والمناطق التي تأثرت كثيرا بذلك . هذه المسوحات توضح ، عدا الشريط الضيق الذي يغطي مناطق من الخرطوم وعلي طول الجزيرة الي القضارف في شرق السودان ، بأن تفشي الفقر هو قاسم مشترك تقريبا في كل المناطق الأخري (جنوب السودان لم تتم تغطيته) .

يمكن الإستفادة من نتائج هذه المسوحات في وضع خريطة الفقر البشري في شمال السودان من منظور الحرمان في أبعاده الثلاثة وهي : البقاء ، المعرفة والحد الادني لمستوي المعيشة اللائق . الأول هو مؤشر مركب من إحتمال وفاة الشخص قبل بلوغه سن الأربعين ، وإحتمال وفاة الطفل قبل بلوغه / بلوغها سن الخامسة ، وإحتمال وفاة الطفل الرضيع قبل بلوغه العام الأول . الإحتمال الثاني قد تم قياسه بمؤشر مركب من نسبة البالغين (+10) الغير قادرين علي القراءة والكتابة ، نسبة الأطفال في سن التعليم الأساس والذين لم يلتحقوا به أبدا أو الفاقد في التعليم الأساس ، والنسبة من اليافعين في سن التعليم الثانوي والذين لم يلتحقوا به أبدا أو الفاقد في التعليم الثانوي . الثالث تم قياسه بمؤشر مركب من عدم القدرة علي الحصول علي الحد الأدني من المكونات المادية لمستوي المعيشة اللائق ، وقد تم قياسه من نسبة الأشخاص الغير قادرين علي الحصول علي الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والتصريف

[1] وثيقة الإستراتيجية المرحلية للحد من الفقر في السودان مصدر سبق ذكره ص(5)

الصحي الكافي ، ونسبة هؤلاء الذين يعتمدون علي الطاقة بواسطة البيوجاز . إن إستخدام مؤشرات الفقر غير النقدية علي الرغم عن بعدها عن المثالية لكن تساعد في توضيح هذه المؤشرات . أن تحليل البيانات من مسح الأمومة الآمنة والمسح متعدد المؤشرات ، تشير بأن الحرمان من البقاء منتشر في كل أرجاء البلاد ، لكنه مرتفع قليلا في المناطق الريفية . إن الاحتمالات للمتوسطات القومية الريفية بأن الشخص سيموت قبل بلوغه سن الأربعين وأن الطفل سيموت قبل بلوغه سن الخامسة وأن الطفل الرضيع سيموت قبل بلوغه العام الأول هي 23.3% و 12% و8% علي التوالي، في حين أ، المتوسطات القومية الحضرية لنفس المؤشرات هي 19.4% و9.95% و6.9% علي التوالي . وعلي الرغم من وجود فروقات بين الريف والحضر في كل هذه المؤشرات الثلاثة ، فإن التباين ما يزال ضئيلا . ومن ناحية ثانية وبإستخدام مؤشر الحرمان المركب للبقاء في المناطق الريفية لترتيب الولايات ، يتبين ان المستويات الأعلي للحرمان توجد بالمناطق الريفية لولايات البحر الأحمر ، النيل الأزرق ، كسلا ، جنوب كردفان ، وشمال دارفور ، ويعتبر البحر الأحمر من أكثر المناطق حرمانا في هذه المجموعة . ومن جهة أخري ، وبإستخدام مؤشر الحرمان المركب للبقاء في المناطق الحضرية ، يتبين أن المستويات الأعلي للحرمان توجد في المناطق الحضرية لولايات النيل الأزرق ، ملكال ، البحر الأحمر ،جنوب كردفان وكسلا .

إن مؤشر الحرمان من المعرفة بوضح بأنه رغم التباين الكبير بين الريف والحضر ، الا ان الحرمان من المعرفة هو القاسم المشترك بين كل الولايات وتتوفر لها كل المناطق الريفية والحضرية. تظهر المسوحات بأن المتوسطات الريفية القومية لمعدل أمية البالغين في التعليم الاساس والثانوي للذين لم يتلقوا أبدا أو معدل الفاقد التربوي هي 52.3% و 49.8% و53.1% علي التوالي ، في حين أن المتوسطات الحضرية القومية لنفس هذه المؤشرات هي 28.9% و 26.82% و 27.4% علي التوالي . المقارنات فيما بين الولايات تشير الي التباين الكبير . مثال ذلك فإن معدل الذين لم يلتحقوا أبدا أو الفاقد التربوي في التعليم الأساس في المناطق الريفية يتراوح ما بين 75.5% في ولاية النيل الأزرق و17.8% في ولاية الشمالية . بين ما يتراوح نفس المعدل في التعليم الثانوي في المناطق الريفية مابين 77.9% في شمال كردفان و 23.2 في الولاية الشمالية ، وعلي نحو مماثل ، فإن الذين لم يلتحقوا أبدا أو معدل الفاقد التربوي في التعليم الاساس بالمناطق الحضرية يتراوح مابين 46.5% في ولاية غرب دارفور و9.6% في ولاية الجزيرة بينما يتراوح نفس المعدل في التعليم الثانوي في المناطق الحضرية مابين 41% في غرب دارفور و 8.5% في ولاية الجزيرة . وتظهر كل من ولايات النيل الأزرق ، شمال وغرب دارفور ، شمال وغرب كردفان بإعتبارها الولايات الأكثر تضررا . بالإضافة لذلك فإن معدلات الأمية أيضا مرتفعة في كل من المناطق الريفية والحضرية وكذلك الحال فيما بين الولايات . الأمية في المناطق الريفية تتراوح مابين 69.1% في شمال كردفان و30.7% في الولاية الشمالية ، بينما تتراوح معدلاتها في المناطق الحضرية مابين 30.5% في ولاية غرب دارفور و20.4% في ولاية النيل الأبيض. وحتي علي مستوي

ولاية الخرطوم ، والتي تعتبر الأفضل نسبيا ، فإن معدلات الأمية هي 43.5% و21.2% في كل من المناطق الريفية والحضرية علي التوالي .

في نفس الوقت فإن إمكانية الحصول علي وسائل الإعلام منخفضة للغاية مما خلق عائقا معلوماتيا بين الريف والحضر 88.4% من مواطني ريف ولاية البحر الأحمر لا يتمكنون من الحصول علي وسائل الإعلام وفي الحضر أيضا كمثال 76.8% في مدينة واو ويتمكنون من الحصول علي الوسائط الإعلامية .

إن المؤشرات التي تقيس العوامل اللازمة التي تتيح امكانية الحد الأدني من مستوي المعيشة اللائق توضح التباين الكبير بين الريف والحضر في المتوسط ، فإن نسبة السكان الريفيين الذين لا يتحصلون علي الكهرباء تبلغ حوالي 87.3% ، ونسبة الذين لا يمكنهم الحصول علي المياه الصالحة للشرب تبلغ حوالي 53% ، ونسبة الذين لديهم وسائل صحي متدنية تبلغ حوالي 53% ونسبة الذين يعتمدون علي الطاقة الحيوية (البيوجاز) تبلغ حوالي 92.6% . بالإضافة الي ذلك فإن المتوسط الريفي القومي للمؤشر المركب للحرمان والذي يبلغ حوالي 74.5% يعتبر أعلي كثيرا عن المتوسط القومي الحضري والذي يبلغ حوالي 54% . وهذا يعكس التباين الكبير في إمكانية الحصول علي حياة لائقة . نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول علي الكهرباء في المناطق الريفية يتراوح مابين 99.6% في ولاية غرب كردفان و 57% في ولاية الخرطوم نسبة أولئك الذين لا يمكنهم الحصول علي المياه الصالحة للشرب تتراوح مابين 92.3% في ولاية النيل الأزرق و14% في ولاية الخرطوم ، ونسبة أولئك الذين لديهم وسائل صرف صحي متدنية (ليست لديهم مراحيض) تتراوح مابين 89.1% في ولاية شمال كردفان و15.6% في ولاية نهر النيل . حتي في المناطق الحضرية فإن التباين بين مختلف الأجزاء يعتبر مرتفعا . إن نسبة أولئك الذين لا يمكنهم الحصول علي الكهرباء تتراوح مابين 89.2% في ملكال و27.4% في الجزيرة ، نسبة أولئك الذين لا يمكنهم الحصول علي المياه الصالحة للشرب تتراوح مابين 94.6% في ملكال و3.2% في الخرطوم ، ونسبة هؤلاء الذين يعتمدون علي الطاقة الحيوية (البيوماس) يتراوح مابين 99.6% في ملكال 40.80% في ولاية نهر النيل .

إن ترتيب الولايات في الحرمان الريفي في المؤشر الاقتصادي المركب يوضح بأن أكثر المناطق حرمانا هي التي توجد في ولايات النيل الأزرق ، شمال كردفان ، غرب دارفور ، البحر الأحمر ، وغرب كردفان ، جنوب دارفور ، شمال دارفور .

وإجمالا فإنه من الواضح أن الفقر ، بمقياس الحرمان البشري ، منتشر علي نطاق البلاد، لكنه أكثر إنتشارا في الريف . إن معظم الفقراء هم من المقيمين في الريف ، ولو أن الفقر الحضري أيضا في تزايد ، ومن الجدير بالذكر أن الأجزاء الريفية أو الحضرية في ولايات البحر الأحمر ، النيل الأزرق ، كل كردفان ، كل دارفور ، كسلا ، ملكال ، واو ، ظهرت منسجمة في قائمة المناطق الأكثر حرمانا في جانب واحد أو أكثر من جوانب الحرمان الثلاثة . ولكن ذلك لا يجب أن يخفي حقيقة أن معظم فقراء

الحضر يوجدون في ولاية الخرطوم حيث النسبة الكبري من النازحين بالداخل قد إستقروا في معسكرات أما الذين هم أفضل نسبيا فأنهم يوجدون في ولايات الخرطوم ، الجزيرة والمناطق الحضرية بالولايات الشمالية وأجزاء من الشرق حول بورتسودان . بالإضافة الي ذلك ، فإن عدم المساواة كبير بين الولايات والأقاليم ، بين المناطق الريفية والحضرية ، بين المناطق المتأثرة بالحرب وأكثر المناطق تمتعا بالسلام ، بين السكان المستأصلين من جذورهم والسكان المقيمين وبين الرجال والنساء .

هنالك فهم واسع يستند علي الملاحظة والأدلة الروائية ، أن حالة الفقر والحرمان البشري إزدادت سؤا في العقد الماضي ويعود السبب في ذلك إلي السياسة الاقتصادية القاسية التي طبقت ، وذلك من خلال خفض الانفاق العام بأكثر من 50% مما تسبب في تخفيضات كبيرة في تنمية الخدمات الاجتماعية والبنيات الاساسية ، هذا الوضع ساهم في زيادة الفقر والحرمان البشري ، وذلك علي الرغم من النمو الاقتصادي العالي بعامل دخول البترول في الاقتصاد السوداني واستمرار الظروف المناخية لعدد من السنوات[1] .

أوضحنا بأن دارفور الكبري تعاني من الفقر بالرغم من مواردها الكبيرة التي وتضاهي مشروع الجزيرة ، عدد السكان بها يفوق كثير من ولايات السودان ، إذ أن معدل النمو بها 93.3% في العام مقابل النمو العام للسكان في السودان البالغ 60.2% في العام[2] ، لكن رغم ذلك فإنها تعاني مختلف مظاهر الفقر والبطالة وعدم الإستقرار لأسباب طبيعية وأخري بشرية محلية وقومية ، تظهر الإحصائيات أن نسبة الفقر الريفي بها هي الأعلي في القطر كافة وهي 97% أما الفقر الحضري فمعدله بها 1.99% ، لكن معدلات البطالة هي الأقل علي مستوي الولايات الشمالية ، وترتفع الأمية لتصل الي 76.06% ، لدارفور طبيب واحد مقابل 900.4 شخص مقابل 200.3 في الخرطوم ، وهذا يعكس إنخفاض مستوي التنمية البشرية المستدامة في البلاد بصفة عامة والاقاليم بصفة خاصة ، وهي تنمية مرتكذاتها الصحة والتعليم اللذان يعدان مكوني رأس المال البشري الذي يفوق أهمية رأس المال المادي .

بما أن الكوارث الطبيعية والإنسانية قد تشكلان أهم أسباب الفقر ، فقد عانت دارفور من الإثنين معاً فالجفاف الذي قدر عدد تعدد المتأثرين به عام 1998م 8.400.000 شخص ، كما عانت الولاية بحكم الجوار مع تشاد وبحر الغزال من أثار حروبها الأهلية ، كما أن أحداث النهب المسلح وهجمات المعارضة علي مواقع السلطة زاد من حدة الأوضاع في الولاية .

أسباب الفقر :-

تكمن أسباب الفقر الريفي في السودان ، في الانحياز المستمر للحضر في إستراتيجيات التنمية والتي تم وضعها منذ الاستقلال . وقد أدي ذلك الي إهمال القطاع الزراعي التقليدي حيث يعيش أغلبية السكان ، وهو المصدر الرئيسي لمعيشتهم الريفية . وقد نتج عن ذلك هجرة مرتفعة من الريف الي

---

[1] وثيقة الأستراتيجية المرحلية للحد من الفقر ، مصدر سبق ذكره ص(8- 10)

[2] محمد هاشم عوض ، المجلة السودانية ، 2006/6/11م ، ص(2- 4)

الحضر ولم يصاحب ذلك أي زيادة في الإنتاجية في هذا القطاع ، أو تنمية حضرية كافية لتوليد فرص العمل اللازمة في الحضر . الملاحظ تطور القطاع الزراعي المروي الحديث وفي المقابل ظل القطاع الزراعي التقليدي في تخلفة ونتاج عدم التوازن هذا ، فقد إستمر القطاع التقليدي مصدر للعمالة غير المحددة وغير الماهرة الي المراكز الحضرية وبالتالي يسبب تضخم كبير في اسواق العمالة غير الرسمية حيث القليل من الأعمال التي تعطي أجورا تعادل أو أقل من حد الكفاف ، وبالتالي تضيف ضغوطا إضافية علي الخدمات والمرافق الاجتماعية المحدودة . وهذه الأتجاهات قد تفاقمت أكثر بالنازحين سواء من جراء العوامل الطبيعية (فشل مواسم الأمطار الذي يؤدي الي المجاعات) ، أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان (النزاعات الأهلية) .

هنالك سياسات خاطئة تبنتها الحكومات ومنذ الاستقلال وهي توفير قدر كاف من البنيات الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية في الحضر دون الريف وتمت تقوية السياسات المناصرة للحضر من خلال دعم العديد من السلع مثل السكر ، الخبز والمنتجات البترولية والكهرباء والماء، وهذا الدعم لا يصل الي غالبية فقراء الحضر الذين يعملون في القطاع الهامشي الغير رسمي ، لكن هذا الدعم توقف في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي الاخيرة ، لكن مازالت خدمات الكهرباء والمياه أرخص في المناطق الحضرية عنها في الريفية ، الملاحظ أن تسعيرة مياه الشرب دائما ما تكون في الريف أغلي عنها في الحضر .

يتضح الأنحياز للحضر أيضا من خلال سياسات الحكومة التسويقية لبعض محاصيل الصادر الرئيسية والتي جلها ينتج في الريف حيث أن إحتكارات الصادر تسير في توافق كبير مع مجالس التسويق القديمة ، والتي تم إنشاؤها للصمغ العربي ، الحبوب الزيتية (والتي تم حلها في أواخر الثمنينات من القرن الماضي) . هذا النوع من هياكل التسويق أثر تأثيرا سالبا علي دخول المزارعين وحفزهم لزيادة الإنتاج ، وفرصهم في تحسين مستوياتهم المعيشية . إن أسباب الفقر الريفي هي الأكثر تعقيدا ، جزء من المشكلة يعود الي عدم التركيز علي الريف في الجهود التنموية منذ الاستقلال ، أما الجزء الأخر يرتبط بالسمات الأساسية للقطاع التقليدي حيث انه يلعب ما يسمي بالمجال المعيشي دورا بارزا في مد المنتجين التقليديين بالجزء الهام من متطلبات إستهلاكهم (محاصيل غذائية ، منتجات ألبان ، سكر .... إلخ) بينما تغطي الدخول النقدية جزءا صغيرا من متطلباتهم ، وفي حالة فشل المجال المعيشي في القيام بدوره (كما في سنوات فشل المحاصيل الزراعية ، جفاف المراعي ، شح المياه) تتزايد الحاجة الي النقود لمقابلة الإنفاق علي الغذاء والمدخلات الرعوية (أعلاف ، مياه) أو كما في الأيام الأخيرة إذ يعتمدون علي الإغاثة ، وبمعني أخر فإن الضعف والإنكشاف للفقر يعتبر علي الدوام السبب الرئيسي للإفقار والحرمان في القطاع التقليدي .

إن المرونة في القطاع التقليدي تتبع من الأعمال في المجال الريفي والذي يعتمد أساسا علي العوامل الطبيعية ، وبالتحديد هطول الأمطار ، إذا نظرنا الي الأعتماد علي الطبيعة كسبب للمرونة إلا

أنه في ذات الوقت يعتبر المصدر المهم للإضعاف والإنكشاف للفقر . أن عدم استقرار النظم البيئية في الريف السوداني فإنها تتذر من وقت لأخر المنتجين الريفيين الي التغلبات المتكررة من حالات الرخاء الي حالات المجاعات . إن الإستراتيجية الأساسية للمنتجين الريفيين والتي ما زالت وستستمر ، وهي تخزين الفوائض في سنوات الوفرة لتجاوز سنوات الشدة ، لكن العمل بإسلوب منطقي يتطلب تبني سياسات وتدابير للمحافظة علي ودمج مرونة المجال المعيشي ، مثل الفصل الدقيق والتام للمجالات المختصة بالزراعة والرعي من خلال رسم وانفاذ خطوط الرعي والرقابة الدقيقة للهجرة من الريف الي الحضر وقياس نتائجها علي القطاع الريفي وما زالت تلك السياسات وسياسات الحماية والتقوية الأخري غير موجودة في سياسة التنمية في السودان .

أثر سياسات برامج التكيف الهيكلي علي الفقر في السودان :-

كما أسلفنا ظلت المراكز الحضرية تستقبل أعداد كبيرة من الريف السوداني بهدف إيجاد فرص عمل وهذا ما زاد من سكان المدن ، وبالتالي قلت الخدمات وأصبحت لا تفي بحاجة تلك الأعداد الضخمة من السكان ويتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (2-13) يوضح عدد سكان المدن في السودان

للفترة من 1956م – 1994م

المدينة	عدد سكان 1956م	عدد سكان 1993م
الخرطوم	245.511	10831.000
بورتسودان	47.562	308.616
ود مدني	52.372	228.139
الأبيض	47.776	221.501

المصدر : هلاوي 1996م[1]

من الجدول نلاحظ الزيادة المطردة لسكان المدن وهذا أدي بدوره الي إحداث تغيرات إجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمهاجرين وسكان المدن ، فكان هناك تدهورا بيئيا وخيما ، وظواهر كالبطالة ، الإنحراف ، التسول والجريمة .

يتضح مما سبق ذكره وفيما يتعلق بأثر السياسات علي الفقر في السودان في عام 1993م، وإستخدام عام 1978م كعام ارتكازي يمثل فترة ما قبل فترة ما قبل تطبيق السياسات واستخدام معدلات تغير مؤشرات الفقر للفترة 1978م – 1993م لتعكس ما سيكون عليه الحال في عام 1993م في غياب السياسات . وتجدر الإشارة الي أن أثر السياسات لعام 1993م ، يمثل الأثر التراكمي لفترة السياسات

[1] بابكر حاتم هلاوي ، فقراء المدن الإستراتيجيات الحضرية لمقاومة الفقر ، 1996م , ص ص 113-115.

التي طبقت بالتعاون مع المؤسسات الدولية ، بالاضافة الي أثر سياسة التحرير ، والتي طبقت خلال فترة التسعينات ، ويتضح من مؤشر تعداد الرؤوس للقطاع الريفي من حوالي 64% في عام 1993م ، إذا ما إستمرت سياسات ما قبل البرامج الأمر الذي يعني أن الأثر التراكمي لبرامج التكيف قد تبلور من زيادة المؤشر بحوالي 29 نقطة مئوية ، مما يعني أن الزيادة الاضافية في الفقر ، تمثلت في حوالي 848 ألف أسرة ريفية . كذلك الحال بالنسبة لمؤشر تعداد الرؤوس في قطاع الحضر ، والذي كان سيبلغ حوالي 30% عام 1993م إذا ما إستمرت سياسات ما قبل البرامج الأمر الذي يعني أن البرنامج قد تسبب في خلق فقر اضافي تمثل في زيادة المؤشر بحوالي 45.4% نقطة مئوية أي ما يعادل 454 ألف أسرة حضرية . وتترجم أثر السياسات علي االفقر في إزدياد مؤشر تعداد الرؤوس بحوالي 33 نقطة مئوية أي ما يعادل 1.239 مليون أسرة . كذلك يتضح أن برامج التكيف قد ترتب عليه زيادة عمق الفقر في السودان كما يعكسه مؤشر فجوة الفقر . وأن الفقر بين التوقعات قد بلغ 38 نقطة مئوية ، وسجل مؤشر فجوة الفقر فرقا بلغ 29 نقطة في الريف وحوالي 26 نقطة مئوية في قطاع الحضر[1] .

أساليب معالجة الفقر الحضري وتخفيف أثاره بالعاصمة القومية : -

إن العاصمة القومية ليست وحدها في معاناة مظاهر الفقر الحضري . فمثلا واشنطن عاصمة الولايات المتحدة والتي يوجد بها ثلث العدد الكلي لساكني الشوارع Street People والبالغ 3.5 مليون شخص تقريبا علي نطاق الولايات المتحدة هذا أحد مؤشرات الفقر الحضري . إن أول إسلوب يجب إعتماده هو إسلوب إطلاق العنان من وجهة نظر سياسة التحرير الاقتصادي لقوي السوق والقطاع الخاص في مواقع الفقر الحضري . ووجد أن نسبة فجوة الإنفاق في الحضر لمتوسط الإنفاق تبلغ 4.84% مما يعني أن نسبة الموارد المطلوبة لأجمالي الموارد المتاحة ، وذلك للقضاء علي الفقر في هذا القطاع بلغ 4.1% بمعني أنه يمكن القضاء علي الفقر في هذا القطاع بتمويل هذه النسبة الي الفقراء . ونسبة لتعدد قنوات المعالجات لقضية الفقر وحدت الإستراتيجية القومية كل الرؤي حول السياسات بمكافحة الفقر عن طريق تمليك وسائل الإنتاج للأسر الفقيرة ، إذ قام مجلس تنسيق الأسر المنتجة بوضع ورسم السياسات الخاصة بمشروعات الأسر المنتجة وإقتراح آليات تقصي أثار هذه السياسات علي الفقراء الذين ملّكوا وسائل الإنتاج[2] .

قام المجلس بدعم الولايات عبر تحديد لجنة فنية لتحديد الأولويات والمبررات وكان الدعم كالأتي:-

1- ولاية الخرطوم (15 مليون + 5 مليون جنيه للغذاء)
2- ولاية كسلا (8 مليون + 2 مليون للصناعات الفنية)
3- ولاية النيل الأبيض (5 مليون للكساء + مليون للغذاء + 2 مليون للصناعات)

---

[1] علي عبد القادر علي ، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان ، 1994م الخرطوم , ص ص 70-75.
[2] جمال الدين مصطفي أبوكساوي ، تجارب دول العالم الثالث في مكافحة الفقر ،الخرطوم , 1996م ، ص ص 70-71م

4- ولاية نهر النيل (5 مليون للكساء + 3 مليون للغذاء + 4 مليون صناعات)
5- ولاية الشمالية (5 مليون للغذاء)
6- شمال دارفور (8 مليون كساء + 5 مليون صناعات) .
7- شمال كردفان (8 مليون غذاء + 7 مليون صناعات فنية).
8- أعالي النيل (5 مليون للغذاء) .
9- الجزيرة (3 مليون للكساء) .
10- جنوب دارفور (5 مليون للصناعات) .
11- جنوب كردفان (5 مليون للغذاء)[1] .

تكوين هيئة لرعاية الصناعات الصغيرة :

تم تكوين الهيئة من جهات عديدة طوعية ورسمية من المهتمين بالصناعات الصغيرة بغرض تمليك وسائل إنتاج للفقراء والمساكن خاصة قطاع المرأة . والعمل علي تكوين الصناعة بكل بيئة تصلح بها وتتوافر فيها الخامات الأولية اللازمة للصناعة المعنية . أنشأت الهيئة مصنع واحد للملبوسات الجاهزة بقصر الثقافة بأم درمان من أجل توفير الكساء الشعبي والزي المدرسي للطلاب والمواطنين وأنشأت أخر للشرطة بالحاج يوسف لنفس الغرض ، وفي إطار تأسيس مؤسسة تمويلية إجتماعية تعمل بصفة خاصة علي تمويل مشروعات الفقراء ،المساكين ومشروعات المرأة . ثم إنشاء مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية في إطار مكافحة الفقر عن طريق تمليك وسائل الإنتاج[2] .

مشروع تنمية المناطق المختارة :-

في بداية التسعينات من القرن الماضي وبالإتفاق بين برنامج الأمم المتحدة وحكومة السودان تم تطبيق أكبر تجربة للتنمية الريفية ، عن طريق المشاركة في الريف السوداني في خمس من المناطق الفقيرة في السودان وهي أدني نهر عطبرة ، البطانة ، أرياف الأبيض ، أم كدادة وعد الفرسان . تم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخري ، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . يهدف البرنامج الي تمليك المبادرة في التحكم في الموارد المتاحة للمجتمعات في الريف وذلك من خلال إشراك المواطنين بصورة مباشرة في التخطيط والتنفيذ للمشروعات . طبق المشروع فكرة إستعمال الأقراض كوسيلة لمحاربة الفقر ، وذلك بالمساعدة علي إنشاء صناديق دوارة ، تدور بواسطة لجان تنمية القري لتمنح القروض للأفراد والجماعات لإنشاء مشروعات مدرة للدخل أو مشروعات خدمية يختارونها بأنفسهم[3] .

---

[1] أبو كساوي مصدر سبق ذكره, ص ص 14-15.

[2] بنك السودان – مجلة المصرفي . العدد (25) رؤية حول سياسات وتجارب النظام المصرفي السوداني في تمويل صغار المنتجين والأهمية المتوقعة لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 1996م.

[3] أبو كساوي , مصدر سبق ذكره , ص 32 .

ديوان الزكاة :-

بدأت ثورة الانقاذ ومنذ ميلادها علي تنظيم جباية الزكاة ورصد توزيعها لذا عملت الدولة علي تطوير هياكل ديوان الزكاة ونظمه ولوائحه ووسعت من سلطاته وانتشاره في كل أرجاء السودان ، من أجل إحياء هذه الفريضة ولتحقيق مبدأ مهم هو التكافل بين المواطنيين . إرتفعت بذلك حصيلة الجمع من بضعة ملايين من الجنيهات عام 1989م الي حوالي 112 مليار جنيه عام 1999م الي 214 مليار عام 2004م ، شمل الجمع عروض التجارة ، الأنعام ، الزروع ، ووزعت علي الفقراء والمساكين وأبناء السبيل وفي سبيل الله علما وجهادا ، دعم الديوان المرضي من الفقراء عبر دعم فواتير علاجهم ودعم المؤسسات الصحية التي يؤيها الفقراء ، وظهور برنامج الراعي والرعية ، وهو يقدم الدعم للأسر المتعففة ، كما ساهم الديوان بصورة واضحة برامج الأسر المنتجة وذلك بتمليك الأسر الفقيرة أدوات إنتاج . نقلت معظم هذه الأسر من مرحلة تلقي الزكاة لمرحلة تمويلها ، إضافة الي ذلك المساهمة الفاعلة في تطوير وتمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بنسبة 17.5% من رأس ماله[1] .

يتضح من الجدول في الملحق رقم (25) أن القروض والمنح التي يقدمها بنك الادخار لكل من ، الأسر المنتجة ، الحرفيون ، وتمويلات التنمية الاجتماعية ، من 1980 – 1988 م تكاد تكون محدودة جدا لكن بعد ذلك بدأت في الأرتفاع ابتدءا من 1995م إذ كانت جملة تلك القروض 732.6 مليون دينار حتي وصلت في عام 2002م الي 7083628 مليون دينار وتدنت مرة أخري في عام 2005م لتصل الي 4666 مليون دينار . كان من المفروض أن تكون هنالك تغذية راجعة لمعرفة الي أي مدي تمت الإستفادة من تلك القروض والمنح وهل حققت الغرض الذي أنفقت من أجله ؟

[1] مجلس الوزراء, تقويم أداء وكسب ثورة الأنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام 1989- 1999م ، شركة مطابع السودان للعملة , الخرطوم .

الفصل الثالث

صورة التنمية بين اقاليم السودان المختلفة

مقدمة:

عدم توزيع التنمية بين اقاليم السودان المختلفة سمة بارزة في شكل التنمية في السودان وسوف نستعرض في هذا الفصل ما يؤكد مصداقية تلك المقولة (تركيز التنمية في مثلث قاعدته في الوسط ورأسه في الشمال مع اهمال واضح للاطراف .

ولتأكيد هذه الحقيقة تم تقسيم السودان الي اربعة اقاليم وهي كالاتي:

الاقليم (أ) ويشمل الخرطوم ، الجزيرة ، النيل الابيض ، النيل الازرق ، سنار ، ويمثل دائرة الوسط .

الاقليم (ب) ويتكون من شمال دارفور ، جنوب دارفور ، غرب دارفور ، جنوب كردفان ، شمال كردفان ويمثل القطاع الغربي .

الاقليم (ج) يمثله ولايات البحر الاحمر ، كسلا والقضارف وهذه تمثل القطاع الشرقي .

القطاع (د) ويغطي ولايتي الشمالية ونهر النيل قطاع الشمال .

الجدول رقم (1) يمثل عدد السكان لكل قطاع احصائية 2008م

القطاع	عدد السكان	النبة المئوية من سكان السودان
(أ)	12,697,000	% 39.6
(ب)	11.842,000	% 37,0
(ج)	4,532,000	% 14,1
(د)	1,820,000	% 5,6

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الكتاب الاحصائي 2008م .

من الجدول اعلاه نلاحظ كثافة السكان في القطاعين (أ) و (ب) وهي متقاربة بينما تقل تدريجياً في القطاع (ج) وتصل الي اقل مستوي في القطاع (د) ، وهذه دلالة واضحة علي تركز السكان في الوسط باعتباره سوق افضل من غيره من القطاعات للعمالة المختلفة ، سواء كانت في القطاع الزرعي أو الصناعي او الخدمي ، تجاري ، استثماري اما القطاع الغربي كثافة السكان تتأتي من توفر المرعي والزراعة التقليدية واللذان يمثلان مصادر الدخل الحقيقي كل السكان ، اضف الي ذلك تداخل قبال الجوار الافريقي: تشاد وافريقيا الوسطي ، أما القطاعين (ج) و(د) تقل فيهما كثافة السكان تزداد في (ج) بعامل الزراعية الالية في القضارف وتقل بصورة واضحة في (د) حيث ان المنطقة طاردة وبها اكثر نسبة هجرة داخل وخارج السودان .

جدول رقم (2) يوضح توزيع السكان في الريف والحضر في اقاليم السودان 2008م

الاقليم	سكان الحضر %	سكان الريف %	الجملة
(أ)	% 34	%66	% 100
(ب)	% 20	% 80	% 100
(ج)	% 28,8	%71,2	% 100
(د)	% 23,3	% 76,7	% 100

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الكتاب الاحصائي 2008م .

الجدول اعلاه يبين ان سكان الحضر اقل دائماً من سكان الريف في كل قطاع حتي في القطاع (أ) ذو النمط الحضري ورغم ذلك نجد السياسات التنموية كلها موجهة ناحية الحضر دون الريف ما زال جزء كبير من الريف يعاني من اساسيات الحياة وهي مياه الشرب والصحة والتعليم والكهرباء وكافة الخدمات الاجتماعية ، وهذه الصورة لتوزيع عوائد التنمية تدفع بالهجرة المستمرة من الريف الي الحضر بحثاً عن مصدر الرزق والذي اصبح مستحيلاً في معظم ريفنا في السودان ، مما يعطل العمل في مجال الزراعة وبالتالي تفقد الدولة اهم نشاط اقتصادي كان في يوم من الايام يمثل سداة ولحمة الاقتصاد السوداني ، كما ان هذا القطاع يستوعب عمالة تفوق ال 60 % من جملة العمالة في البلاد .

الجدول رقم (3) يوضح توزيع القطاعات العمرية للسكان بين الاقاليم 2008م

الاقليم	% 60 +	% 15 -59	% 0 -14
(أ)	4,09	55,31	40,6
(ب)	4,12	52,4	42,8
(ج)	4,87	56,1	39,02
(د)	5,85	55,4	38,75

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الكتاب الاحصائي 2008م .

الجدول الاعلاه يوضح ان الفئات العمرية في سن الشباب وهي من 59- 15 سنة تزيد عن 50% في كل اقاليم السودان وهذا مما يزيد من اعباء الحكومة لانها فئة في سن العمل ، وظروف الازمة الاقتصادية التي غطت كل العالم ومن بينها السودان ، احدثت تضخم لعجز الحكومة استيعاب طاقة هؤلاء الشباب في توفير فرص العمل ، مما يقود بدوره الي الثورات والتوترات الاجتماعية ، والاستقطابات وتقبل التيارات السياسية المناوئة للسلطة وبالتالي ينفرط عقد الامن ، الملاحظ ان وسط السودان حيث تتوفر الزراعة الالية وصناعة السكر والاسمنت وتزداد مؤسسات التعليم والخدمات الصحية تستوعب طاقات عدد ليس بالقليل من هؤلاء الشباب اما في الاقاليم الاخري فكل الوظائف تتمثل في التعليم وحرفتي الزراعة والرعي ، والزراعة والبحث عن ظروف افضل لكسب الدخل ، وبالتالي تزداد الهجرة الي حواضر المدن ، خصماً علي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

الجدول رقم (4) يوضح الهجرة المستديمة داخل وخارج كل اقليم 2009م

الاقليم	هجرة خارج الاقليم %		هجرة داخل الاقليم %	
(أ)	125,270	18,9	438,000	64.6
(ب)	339,000	51,1	116,000	11,7
(ج)	40,000	6,01	113,000	17,4
(د)	158,000	23,8	20,000	3,09

الجهاز المركزي للاحصاء الكتاب الاحصاء 2008م.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان الهجرة خارج الاقليم ازدادت اكثر وان اكثر الاقاليم هجرة للخارج هو الاقليم (ب) حيث نسبة الهجرة خارجه 51,1% من جملة المهاجرين خارج الاقليم ، مقارنة بالاقليم (أ) والذي تصل الهجرة خارجه الي 18,9% ، وترتفع بنفس المستوي في الاقليم (د) لتصل الي 23,8% والسبب في ذلك يعود الي ان تلك الاقاليم غير جاذبة للعمالة وفي نفس الوقت طاردة لاهلها نسبة لصعوبة كسب وسائل العيش واخري بعامل الحروب الاهلية وعدم الاستقرار الامني ، اما الاقليم (ج) تتدني فيه مستوي العمالة الماهرة لحد كبير .

أما شكل الهجرة داخل الاقليم تؤكد ما ذكرناه سابقاً في ان الاقليم (أ) يستحوذ عللي كل الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وكهرباء وطرق وكل الصناعات الصغير تتركز في الاقليم (أ) لذا فهو جاذب بينما تقل الهجرة في الاقاليم الباقية من 11,7% للاقليم (ب) و17,4% و 3,09% للاقليمين (ج) و(د) علي التوالي فهي طاردة لاهلها لا يمكن ان تكون جاذبة لغيرهم.

الجدول رقم (5) يوضح صناعة السكر والنسيج في اقاليم السودان 2009م .

الاقليم	مصانع السكر	مصانع النسيج
الاقليم (أ)	5	4
الاقليم (ب)	-	2
الاقليم (ج)	1	-
الاقليم (د)	-	1
الجملة	6	7

المصدر: العرض الاقتصادي 90/ 94 – ص 43 .

معلوم ان الصناعة تستوعب فائض العمالة في القطاع الزراعي ، كما انها تقدم بعض الخدمات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة ومياه الشرب والطرق كبني تحتية مهمة يستفيد منه الاخرون ، نلاحظ من الجدول اعلاه في صناعتي السكر والنسيج واللذان يستوعبان عمالة تصل عدة آلاف ، تكثر وبصورة واضحة في الاقليم (أ) 5 مصانع سكر من جملة 6 في كل البلاد و4 مصانع غزل ونسيج من جملة 7 ، بينما يوجد في الاقليم (ج) مصنع واحد وتنعدم تماماً في الاقليمين الاخين ونفس الصورة

تنطبق علي صناعة النسيج تزداد اعداد المصانع في الاقليم (أ) وتقل في (ب) وتنعدم في (ج) ومصنع واحد في (د)، علماً بأن مصنع نسيج نيالا توقف تماماً عن العمل بسبب ارتفاع تكلفة التشغيل لبعده عن القطن الخام . توفر الصناعة في الاقليم (أ) يعزز فرص العمل وتوفير العلف لمربي الحيوانات الامر الذي تحتاجه بقية اقاليم السودان ,

أما اذا تحدثنا عن الصناعات الاخري مثل صناعة الاغذية والمشروبات ، المنسوجات والملابس الجاهزة ، صناعة الجلود ، والمنتجات الجلدية ، الصناعات الكيميائية ، الصناعات الهندسية، صناعة الورق ، الكرتون ، كلها توجد في الاقلي (أ) دون بقية الاقاليم لتوفر البني التحتية .

الجدول رقم (6) يوضح استهلاك المنتجات البترولية من غاز وكيروسين وديزل وفيرنس وبنزين وجازولين 2008م

الاقليم	الكميات المستهلكة	نسبة استهلاك كل اقليم %
الاقليم (أ)	550,255,2	96,7
الاقليم (ب)	4,798,6	0,8
الاقليم (ج)	12,725,3	2,2
الاقليم (د)	1,131,5	0,3
الجملة	568,701,6	%100

من الجدول اعلاه تتضح الصورة في ان الاقليم (أ) يستأثر بكل استهلاك المواد البترولية بختلف اشكالها لتركز اعداد كبيرة من السكان فيه ووجود المؤسسات الحكومية ، وتصل نسبة استهلاكه الي 96,7% مقارنة بالاقاليم الثلاثة وهي علي التوالي 0,8% ، 2,2% ، 0,3% وتبلغ نسبة ازدياد استهلاكه مجتمع 3,3% وهذا يدل دلالة واضحة ان ازدياد استهلاك الطاقة يعني الصناعة ، الزراعة المروية ، خدمات الكهرباء حركة النقل والمواصلات وهذا الفارق في استهلاك المنتجات يوضح مدي التباين الواسع بين الاقليم (أ) والاقاليم الاخري في الخدمات التي تعتمد علي المنتجات البترولية في عمليات الانتاج المختلفة ، زراعة ، صناعة ، تجارة ، استثمار ... الخ .

الجدول رقم (7) يوضح التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي (المصارف وفروعها) في اقاليم السودان المختلفة 2009م

الاقليم	عدد الفروع	النسبة المئوية لكل اقليم
الاقليم (أ)	339	61,4
الاقليم (ب)	97	17,7
الاقليم (ج)	57	10,3
الاقليم (د)	59	10,6
الجملة	552	% 100

الجدول رقم (7) يوضح ان توزيع المصارف وفروعها بين اقاليم السودان المختلفة يميل لصلح الاقليم (أ) اذ ان كل رئاسات هذه الفروع تتركز في الاقليم (أ) دون غيره من الاقاليم ، اضافة الي ذلك فان الاقليم (أ) يحوز علي 61,4 % من جملة هذه الفروع بينما الاقاليم الثلاث الاخري جميعاً تقل في مجموعة فروعها عن الاقليم (أ) والتي تمثل والتي تمثل 28,6% ، هذا يدل علي ان رؤوس الاموال المدخرة من قبل المودعين تعود بالمنافع علي اهالي الاليم (أ) دون بقية الاقاليم ، كما ان هذا النشاط المصرفي الواسع في الاقليم (أ) يميزه بتوفير فرص عمل واسعة لاهالي الاقليم كما ان وجود عدد مهول من الموظفين التابعين لتلك المصارف يزيد من القوة الشرائية للاقليم (أ) ، الامر الذي لا يتوفر لبقية الاقاليم ، اضف الي ان هنالك عمال غير المصرفيين وايجارات مباني سكنية كل ذلك يصب في المنفعة الاقتصادية للاقليم (أ) .

الجدول رقم (8) يوضح الارقام القياسية الشهرية لاسعار المستهلك حضر وريف لعام 2008م

الاقليم	اسعار الحضر	النسبة %	اسعار الريف	النسبة %
الاقليم (أ)	113,6	24,5	114,8	24,1
الاقليم (ب)	120,08	26,2	123,06	25,9
الاقليم (ج)	114,7	24,7	117,0	24,0
الاقليم (ج)	114,15	24,6	119,6	34,4
الجملة	463,25	%100	474,46	%100

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء. الكتاب الاحصائي (الارقام معالجة الباحث).

الجدول رقم (8) يفيد بأن اسعار السلع الاستهلاكية الشهرية دائما تكون اقل في المناطق الحضرية عن الريفية بصورة عامة ، اما في جانب الاقاليم فنجد ان نسبة الارقام القياسية للسلع الاستهلاكية تصل الي نسبة 24,5% واذا قارنا هذه النسبة مع غير من الاقاليم نجدها هي الاقل بين كافة الاقاليم وهي

علي التوالي في الاقاليم (ب) ، (ج) و(د) 26,1% ، 24.7% ، 24,6% اذن الاسعار تميل لصالح اهالي الاقليم (أ) . اما في الريف نجد ان صورة تدني اسعار المستهلك لصالح ريف الاقليم (أ) وهي 24,1 % مقارنة بالاقاليم الاخري الريفية وهي علي التوالي 25,9% للاقليم (ب) ، 24,6% للاقليم (ج) و24,4 % للاقليم (د) . اذن اسعار المستهلك في الريف والحضر لصالح اهالي الاقليم (أ) وترتفع في ريفي وحضر باقي اقاليم السودان مما يوضح ان سياسات التسعير دائماً تميل لصالح الاقليم (ا) علي حساب بقية اقاليم السودان الاخري .

الجدول رقم (9) يوضح المتوسط السنوي لمعدلات التضخم في اقاليم السودان لعام 2008م

الاقليم	معدل التضخم في الحضر	معدل التضخم في الريف
الاقليم (أ)	12,9	15,08
الاقليم (ب)	20,08	23,02
الاقليم (ج)	16,4	17.03
الاقليم (د)	15,2	19,6

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ، الكتاب الاحصائي 2009م (معالجة الارقام اعداد الباحث) .

يوضح الجدول اعلاه نسبة التضخم بين اقاليم السودان المختلفة اذ نجده في الاقليم (أ) يصل الي 12.9% بينما يزداد في الاقاليم الاخري بدرجات متفاوتة تزيد عن معدله في الاقليم (أ) وهي علي التوالي20,08%، 16,4%، 15,2%هذا ما يخص الحضر ، والملاحظ ان الحكومات دائماً ما تلجأ الي تخفيف اعباء المعيشة علي سكان الحضر دون الريف ويتركز هذا التخفيف في الاقليم (أ) دون غيره ويتضح ذلك عندما ترتفع نسبة التضخم تلجأ الحكومة الي فتح منافذ لتوزيع السلع الاستهلاكية بسعر التكلفة او دون ارباح عالية هذا الامر تفتقر اليه بقيم الاقاليم الاخري . واذا القينا نظرة علي صورة التضخم في الريف ايضا نجد بها تباين ظاهر اذ يقل التضخم في الاقليم (أ) ويصل الي 15,08% بينما ترتفع نسبته في الاقاليم الثلاثة الاخري وهي كالاتي 23,02% للاقليم (ب) وو 17,03% للاقليم (ج) و19,6% للاقليم (د) ويظهر تماماً إنحياز السياسات الاقتصادية لسكان الريف في الاقليم (أ) دون غيره من الاقاليم وهذا يعني إنحياز السياسات الاقتصادية لصالح الاقليم (أ) دون غيره.

الجدول رقم (10) يوضح صورة الخدمات الصحية بأقاليم السودان المختلفة لعام 2009م

الاقاليم	وحدات اشعة %	بنوك دم %	وحدات صحية اولية %	نقاط غيار %	شفخانات %	مراكز صحية %	عدد الاسرة %	عدد المستشفيات %
الاقليم (أ)	43,2	37,5	4,25	12,2	44,9	41,7	30,3	37,8
الاقليم (ب)	16,1	24,03	57,9	27,2	11,02	20,3	20,5	21,1
الاقليم (ج)	15,5	16,3	5,9	25,7	18,3	13,7	12,4	12,3
الاقليم (د)	10,9	6,7	1,9	22,9	12,1	19,0	11,9	14,0
الجملة	85,7	84,63	91,1	88.0	86,3	94,7	75,1	85,2

المصدر وزارة الصحة الاتحادية . (معالجة الارقام اعداد الباحث).

ملحوظة: تكملة النسبة الي 100% تعود تبعيتها لوزارة الصحة الاتحادية وجنوب السودان .

الجدول رقم (10) يلقي الضوء علي الخدمات الصحية بالاقاليم من الجدول نجد ان الوحدات بالاقليم (أ) تمثل 42,2% من جملة الوحدات اما الباقي والذي يزيد قليلاً من النصف في بقية الولايات وهي 16,4% للاقليم (ب) و 15,0% للاقليم (ج) و10,9% للاقليم (د) الارقام توضح شكل التباين . نفس الشيء ينطبق علي بنوك الدم اذ توجد في الاقليم (أ) 37,5% بينما الاقاليم الاخري (ب) و(ج) و(د) علي التوالي 24,03% , 16,3%و 6,7% اما فيما يخص وحدات الصحة الاولية تنعكس الصورة تماماً اذ تقل في الاقليم (أ) لتصل الي 25,4% وتزداد في الاقليم (ب) الي 57,9% والسبب في ذلك واضح في ان الوعي الصحي يحول دون اللجوء الي هذه الوحدات لمعظم السكان وتمثل في نفس الوقت المعالج الرئيسي لسكان الاقاليم الاخري بينما نجد انها تقل تدريجياً في الاقليمين (ج) و(د) وهي 5,9% و1,9% .

نفس الشيء ينطبق علي وحدات نقاط الغيار اذ تقل بصورة جلية في الاقليم (أ) لتصل الي 12,0% وتزداد تدريجياً في بقية الاقاليم وهي علي التوالي 27.2% للاقليم (ب) و25,7% للاقليم (ج) بينما نجدها في الاقليم (د) 22,9% اي كلما تطور مستوي الخدمات الصحية تزداد في الاقليم (أ) وكلما تدنت الخدمة الصحية كانت من نصيب الاقاليم (ب) ، (ج) ، (د) . اما فيما يخص الشفخانات فهي من ناحية طبية اكثر تطوراً من مثيلاتها لذا نجدها تكثر في الإقليم (أ) لتصل نسبتها الي 44,9% وتتناقص تدريجياً في الاقاليم الثلاثة الباقية وهي 11,2% ، 18,3%, 12,1% علي التوالي ، المراكز الصحية هي الاخري اكثرة تطوراً من غيرها السابقات لذا تزداد نسبتها في الاقليم (أ) لتصل الي 41,7% بينما في بقية الاقاليم (أ) ، (ب) ، (ج) تقل عن الاقليم (أ) لتبلغ 20,3% ، 13,7% و 19,0% . عدد الاسرة يصل الي 30,3% في الاقليم (أ) وتقل نسبتها في الاقاليم الاخري لتصل الي 20,5% للاقليم (ب)

و12,4% للاقليم (ج) و11,9% للاقليم (د) ، ما زالت صورة الخدمات الصحية في تباين كامل مع احتفاظ الاقليم (أ) بالنسبة العالية منها علي الدوام ، واخيراً فان عدد المستشفيات في (أ) بلغ 37,8% بينما في (ب) 21,1% و(ج) 12,3% و13% في (د) . بصورة عامة يمكن القول ان الخدمات الصحية متباينة بين اقاليم السودان ويستأثر دائما الاقليم (أ) بنصيب الاسد منها مما يجعل هجرة سكان الاقاليم الاخري في تجوال دائم بحثاً عن أجود الخدمات الصحية وهي غالباً ما توجد في الاقليم (أ) .

الجدول رقم (11) يوضح معدل المستشفيات والاسرة لكل 100.000 من السكان 2009م

الاقليم	معدل سرير لكل 100000من السكان	مستشفي لكل 100000 من السكان
الاقليم (أ)	83,8	1,38
الاقليم (ب)	48,8	0,7
الاقليم (ج)	75,5	0,8
الاقليم (د)	70,3	3,45

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية ، الارقام معالجة الباحث.

يوضح الجدول اعلاه معدل توفر سرير لكل 100.000 من السكان نجد في الاقليم (أ) تصل نسبة توفر سرير لكل 100.000من السكان الي 83,8 مقارنة بمعدلات توفر الاسرة في الاقاليم الاخري والتي تقل فيها عن الاقليم (أ) لتصل الي 48,4 للاقليم (ب) و75,5 للاقليم (ج) والاقليم (د) 70,3 وهذه صورة اخري لتفاوت توزيع الخدمات الصحية ببين الاقاليم المختلفة نفس الصورة تنطبق عللي توفير متشفي لكل 100.000 من السكان هي تمثل معدل 1,38 في الاقليم (أ) وتتدرج متدنية في الاقاليم الاخري لتصل الي 0,7 للاقليم (ب) و0,8 للاقليم (ج) و 0,45 في الاقليم (د) وهذا يؤكد مصداقية سؤ توزيع الخدمات الصحية في الجدول الخاص بتوزيع الخدمات الصحية .

الجدول رقم (12) يوضح توزيع القوي العاملة من الاطباء 2009م

الاقليم	نسبة صيادلة	اطباء	اطباء اسنان	اطباء عموميون	اخصائيين
الاقليم (أ)	38,6	22,8	30,6	41,2	34,7
الاقليم (ب)	8,2	7,15	3,4	12,2	8,3
الاقليم (ج)	8,5	7,02	3,9	11,9	6,5
الاقليم (د)	6,5	4,7	3,6	7,4	5,8

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية . الارقام معالجة الباحث .

الجدول رقم (12) يبين الخلل الواضح في توزيع القوي العاملة من الاطباء بين اقاليم السودان المختلفة والتي تميل في الكفة دائماً لصالح الاقليم (أ) والذي يبلغ معدل الصيادلة فيه الي 38,6% بينما

الثلاث اقاليم اخري جملتها 23,5% لم تصل الي معدل الصيادلة في الاقليم (أ) كذا الحال بالنسبة لعدد الاطباء نجده في (أ) يصل الي 22,8 بينما في (ب) و(ج)و (د) يبلغ 7,15% و7,02 و4,7% علي التوالي ايضا نسب الاقاليم ب ، ج ، د تقل عما بالاقليم (أ) ونسب اطباء الاسنان الصورة مخيفة تصل نسبتهم الي 30,6% في الاقليم أ وفي بقية الاقاليم 10,9% من جملةالصيادلة في السودان لذا يكثر بائعي الادوية من قدامي العاملين في مجال التمريض كما تفتقر الصيدليات الي تركيب الادوية . الحال نفسه ينطبق علي الاختصاصيون تصل نسبتهم الي 34,7% في الاقليم (ا) و 8,3% في الاقليم (ب) و6,5 في الاقليم (ج) بينما تصل في الاقليم (د) الي 5,8% اذن صورة فوارق توزيع القوي العاملة تميل وتتركز في الوسط دون غيره من الاطراف .

الجدول رقم (13) يوضح معدل الاطباء لكل 100.000 من السكان بين اقاليم السودان المختلفة 2009م

الاقليم	معدل الطبيب	اطباء الاسنان	الاختصاصيين
الاقليم (أ)	21,9	0,7	5,14
الاقليم (ب)	4,5	0,12	1,1
الاقليم (ج)	14,3	0,3	1,3
الاقليم (د)	7,7	0,5	2,5

المصدر: وزراة الصحة الاتحادية (الارقام معالجة الباحث).

يشرح الجدول رقم (13) مدي الفوارق في معدل الاطباء الذين يقومون بمعالجة كل 100.000 من السكان بين الاقاليم المختلفة مثلا في الاقليم (أ) نجد المعدل يرتفع الي 21,9% بينما يقل تدريجياً في الاقالايم الاخري يصل في (ب) الي 4,5% بينما في (ج) 14,3% وادني معدل في الاقليم (د) والذي يصل فيه الي 7,7% . نفس الصورة تظهر في توزيع اطباء الاسنان يظهر التباين واضح . وفيما يخص الاختصاصيين فالصورة مزرية نجدهم في الاقاليم (أ) 5,14% بينما بقيم الاقاليم نسبتهم متدنية وهذا ما ادي الي الذهاب الي المركز للفحوصات والعلاج بينما تظل بقية الاقاليم تعاني من التخبط في التشخيص والذي ينجم عنه الدوراء الخاطيء مما يؤدي الي اثار سالبة علي صحة المريض ، لذا كثرت عربات الاسعاف في الاقاليم لنجدة المرضي .

الجدول رقم (14) يوضح توزيع الاخصائيون في المؤسسات الصحية لعام 2008م

الاقليم	باطنية	اطفال	نساء وولادة	تحاليل طبية	عيون
الاقليم (أ)	43,6	38,9	41,6	14,2	35,8
الاقليم (ب)	9,3	9,02	12	0	5,1
الاقليم (ج)	6,7	7,9	9,6	2,5	5,9
الاقليم (د)	4,8	4,6	9,3	0	4,3

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية (الارقام معالجة الباحث).

نلاحظ من الجدول (14) والذي يركز علي توزيع اهم التخصصات الطبية بين اقاليم السودان المختلفة مثلاً في مجال الباطنية يصل معدل الاقليم (أ) 43,6% وهي علي التوالي 9,3 للاقليم (ب) ورغم تقارب الكثافة السكانية مع الاقليم (أ) ، 6,7% الاقلليم (ج) و4,8 الاقليم (ج) و4,8 للاقليم (د) نفس الامر ينطبق علي بقية الاقاليم ، في مجال طب الاطفال والذي تحتاجه الاقاليم كليها ، نجد ان الاقليم (أ) نصيبه 38,9% وبقية الاقاليم 9.02% ، 7,9% و4,6 % علي التوالي تتكرر المشكلة مرة اخري وسط اطباء النساء والتوليد ايضا يستأثر الاقليم (أ) ب 41,6% من كل الاطباء بينما نصيب بقية الاقاليم هو12% , 9,6% و9,3% . يزداد الامر خطورة في مجال التحاليل الطبية وهي مشكلة حقيقية لان التحليل الصحيح هو اول مؤشر علي العلاج الصحيح ، نجد الاقليم (أ) و(ب) تعدي 14,2% بينما يفتقر الاقليم (ج) و (د) تماماً للتحاليل الطبية ويوجد بنسبة اقل في الاقليم (ج) هو 2,5% , يشكو معظم اهالي السودان من مشاكل في العيون بالذات رعد سن الاربعين نلاحظ توزيع اطباء العيون الاقليم (أ) نصيبه 35,8% بينما الاقليم (ب) 5,1% والاقليم (ج) 5,9% والاقليم (د) 4,3% للمشكلة جوانب اخري خلاف التوزيع العادل لهؤلاء الاطباء وفق الكثافة السكانية لكل اقليم ، الاطباء انفسهم يرغبون في التواجد في الاقليم (أ) حيث ترتفع فيه قيمة التذكرة العلاجية في العيادة الخارجية بصورة جنونية كما ان مرتبات هؤلاء الاخصائيون ضعيفة مما يجعلهم يقيمون في الاقليم (أ) حتي ولو اضطر الواحد منهم الي تقديم استقالته والعمل في عيادته الخاصة .

الجدول رقم (15) يوضح صورة متكاملة عن توزيع خدمات التأمين الصحي بين اقاليم السودان 2008

الاقليم	عدد السكان	المنتفعين من خدمات التأمين الصحي	نسبة المنتفعين
الاقليم (أ)	12.696.000	1.765.667	%13
الاقليم (ب)	11.820.000	2.030.000	17,2
الاقليم (ج)	4.506.000	1.379.317	30,6
الاقليم (د)	1.819.000	651.306	35,8

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية (الارقام معالجة الباحث).

نلاحظ من الجدول اعلاه ان المستفيدين من خدمات التأمين الصحي قلت في الاقليم (أ) وبلغت نسبتهم 13% بينما ازدادت بصورة واضحة في بقية الاقاليم لتصل في اعلي معدل لها نسبة 35,8% هذا علي غير العادة ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه خدمات التأمين الصحي في الاقاليم من غير (أ) ، تفتقر الي ابسط الخدمات مثل الاخصائيون ، اذ لا يوجد اخصائي في عدد كبير من مراكز التأمين الصحي اضف الي ذلك معطم الادوية ذات السعر العالي لم تكن من ضمن علاجات التأمين الصحي ، كما ان خدمات التحليل الطبي والرنين المغنطيسي لا توجد في مراكزه بالولايات ، وجل العاملين في الدولة التابعين للتأمين الصحي لا يتلقون علاجهم في مراكز التأمين الصحي تتشح الخدمات الطبية المقدمة علي قلته في الاقليم (أ) كنسبة مئوية لكن شكل الخدمة متطور اكثر من الاقاليم الاخري ومعظم المؤسسات ذات العددية الكبيرة اقنعت ادارة التأمين الصحي بادخال اخصائيين تطويراً للخدمات الطبية الامر الذي لا نجده في الاقاليم الاخري.

الجدول رقم (16) يوضح تغطية التأمين الصحي للاسر الفقيرة حسب الاقاليم 2009م

الاقليم	المؤمن عليهم	نسبة المؤمن عليهم
الاقليم (أ)	709421	44,02
الاقليم (ب)	764012	54,01
الاقليم (ج)	519595	73,7
الاقليم (د)	206736	51,8

المصدر: وزارة الصحة (عدا ولاية الخرطوم) (الارقام معالجة الباحث).

نلاحظ من الجدول رقم (16) ان نسبة المؤمن عليهم في الاقليم (أ) اقل النسب مقارنة بالاقاليم الثلاثة الاخري وهي كالاتي 44,02% للاقيم (أ) و 54,01% للاقليم (ب) و73,7% للاقليم (ج) و51,8% للاقليم (د) علي التوالي ولنفس الاسباب الفائتة عن ضعف خدمات التأمين الصحي في الاقاليم (ب) ، (ج) ، (د) مقارنة بالاقليم (أ) ، ترتفع النسبة للمؤمن عليهم في الاقاليم الثلاثة ، بالنسبة لهذه الاسر رغم عدم جدواها الطبية الا انها افضل من المستشفيات الحكومية والتي باتت لا تقدم ابسط الخدمات الطبية لطالبيها ، ولو ان التأمين الصحي قرار ملزم لكل العاملين في الدولة خدماته وعدم تطويره ليقابل حاجات المواطنين المتزايدة من الخدمات الطبية الراقية .

الجدول رقم (17) يبين نسب التعليم قبل المدرسي في اقاليم السودان ورياض الاطفال ، المعلمين 2008م

الاقليم	المؤسسات رياض والاول	مج الاطفال بنين وبنات	المشرفين
الاقليم (أ)	44,1	49,7	69,8
الاقليم (ب)	26,7	19,8	11,5
الاقليم (ج)	10,2	13,4	9,4
الاقليم (د)	12,5	10,1	7,3

المصدر: وزارة التعليم العام ، الارقام معالج الباحث.

توضح الارقام في الجدول اعلاه التباين الواضح في نسب التعليم قبل المدرسي في عدد مؤسساته ومجموع الدارسين والمشرفين فمثلاً فيما يخص الرياض والخلاوي ترتفع النسبة في الاقليم (أ) لتصل الي 44,1% وتقل بالتدريج في الاقاليم الاخري لتصل اللي 26,7% للاقليم (ب) و10,2 للاقليم (ج) بينما تصل في الاقليم (د) 14,5% .

هذه الصورة تعكس تركيز التعليم قبل المدرسي في الاقليم (أ) عن (ب) بفارق كبير رغم تفاوت عدد السكان في الاقليمين مع تقارب واضح في التنمية في الاقليمين الاخرين وهي10,2% وبالذات في مجال رياض الاطفال تكون الطفرة عالية في (أ) للاهتمام الاسري لهذا النوع من التعليم وللفضائيات دور في ذلك اي رفع الوعي والاهتمام بهذا النوع من التعليم مجال الاطفال بنين وبنات نلاحظ أن توزيع بين تلك الاقاليم يزداد في الاقليم (أ) ليصل تقريباً الي نصف الشريحة وهي 49,7% بينما تقل النسبة في الاقاليم الاخري (ب) و(ج) و(د) زخي 19,8% ، 13,4% ، 10,1% علي التوالي وبنفس السبب اهتمام الاسر في الاقليم (أ) بهذه الشريحة من المجتمع ، اما فيما يخص امر المشرفين فان نسبتهم في (أ) تصل الي 69,8% كاعلي نسبة مقارنة ببقية الاقاليم والتي تبلغ 11,5% ل (ب) و9,4% ل (ج) و 7,3% ل (د) وينعكس اثر سالب علي الاسر في الاقاليم الثلاث من جراء نقص التعليم قبل المدرسي علي الاطفال ، باعتبار ان هذا التعليم اصبح له منهجه ومدرسوه وبنهايته ينتقل الطفل الي التعليم في مرحلة الاساس علي درجة عالية من الوعي بما اكتسبه من مهارات في فن الاصغاء والانتباه والنظام .

الجدول رقم (18) يبين نسب تعليم مرحلة الاساس من عدد طلاب المدارس ، المدارس ، المعلمين 2008م

الاقليم	المدارس	الطلاب ذكور	الطلاب اناث	المعلمين
الاقليم (أ)	36,6	41,2	43,6	46,7
الاقليم (ب)	35,08	32,0	30,2	26,0
الاقليم (ج)	7,08	10,8	7,8	8,9
الاقليم (د)	6,6	5,4	5,7	9,5

المصدر: وزارة التربية والتعليم (الارقام معالجة الباحث).

ترتفع نسبة المدارس في الجدول اعلاه في الاقليم (أ) لتصل الي 36,6% مع ملاحظة التقارب في العددية مع الاقليم (ب) وهي 35,08% لكن هذا قياس مع الفارق الكبير والذي يتضح في نوعية المدارس ثابتة ام من القش كما يتضح الفارق في نسبة المعلمين وتلاحظ من تقارب النسبة في عدد المدارس نجد ان عدد المعلمين في (أ) يصل الي 46,7 بينما في الاقليم (ب) يبلغ 26,0% هذا يعني تضخيم عدد المدارس دون معينات عمل اساسية في العملية التعليمية وهي المدارس المؤهلة ، كما تفتقر هذه المدارس ايضاً الي الكتاب المدرسي والبنية المدرسية المواتية للتحصيل . بالرجوع للاقليم (ج) نجد ان مدارسه تصل نسبتها الي 7,08% والاقليم (د) 6,6%.

نلاحظ ايضا في اعداد الطلاب بين الذكور والاناث تزداد نسبتهم في الإقليم (أ) لتصل الي 41,2% للذكور و 43,6% للاناث بينما تصل في بقية الاقاليم لتبلغ 32,0% ذكور للاقليم (ب) و32,0% لنفس الاقليم اناث ، أما في شأن الاقليم (ج) نجد مرتادي تعليم الاساس 10,8% ذكور و7,8% للاناث بينما نجد النسبة في (د) 6,6% ذكور و 5,4% للاناث .

ازدياد نسبة طلاب الاساس من الاناث في الاقليم (أ) دلالة علي وعي اهالي الاقليم بأهمية تعليم المرأة لما لها من دور واضح في تنمية المجتمع المحلي . ويقل عدريجياً عدد الاناث في مرحلة الاساس بالذات في الاقليم (ج) حيث هنالك عادات لبعض القبائل لديها رأي في تعليم المرأة يفهم ان التعليم يفسد اخلاقها ، لذا تقل نسبة من يرتدن هذه المرحلة

الجدول رقم (19) يبين نسب التعليم الثانوي الاكاديمي

(طلاب المدارس ، الطلاب والمعلمين) 2008م

الاقليم	عدد المدارس%	ذكور %	اناث %	المعلمين
الاقليم (أ)	65,1	52,5	58,8	31,8
الاقليم (ب)	17,1	29,9	21,3	19,3
الاقليم (ج)	6,8	8,1	8,0	7,9
الاقليم (د)	5,1	6,4	5,5	6,9

المصدر: وزارة التعليم العام (الارقام معالجة الباحث).

من الجدول نلاحظ ان الاقليم (أ) يضم نسبة 65,1% من مدارس السودان بينما بقية الاقاليم الثلاثة تقل نسبته الي 29,0% هذه دلالة واضحة علي تركز المرحلة الثانية في الاقليم (أ) وحتي الزيادة التي طرأت في التعليم الثانوي في بقية الاقاليم لم تكن مصحوبة بأبسط مقومات التعليم من كادر مؤهل من المعلمين وكتاب مدرسي ومعامل وبيئة صالحة للدراسة ، جلها كانت عبارة عن المدارس المتوسطة التي ذابت في مرحلة الاساس ومع ذلك تفتقر هذه المدارس بصورة واضحة للمعلمين ونلاحظ ذلك في الارقام المبينة في الجدول مثلاً يرتفع عدد المعلمين الي 31,8% في الاقليم (أ) بينما نجده يقل في الاقاليم الثلاثة الي 19,3% للاقليم (ب) و7,9% للاقليم (ج) و 6,9% للاقليم (د) . هذه الصورة تعكس بوضوح نتائج الشهادة السودانية اذ نجد ان تميز الطلاب جله يتركز في الاقليم (أ) دون بقية الاقاليم الاخري ، اما في ما يخص اعداد الطلاب نلاحظ ازدياد نسبة الاناث في الاقليم (أ) وهي 58,6% عن نسبة الذكور لنفس الاقليم 52,5%، هذا دليل اهتمام تعليم المرأة بشكل واضح الامر الذي تفتقر اليه الولايات الاخري ، ورغم تزايد اعداد الطلاب في الاونة الاخيرة في الاقاليم الثلاثة (ب) ، (ج) و(د) الا ان ذلك لم يقابله توفير لمعينات التعليم الاساسية الاخري خلاف المدرسة كمبني مثل الاستاذ المؤهل والكتاب المتوفر لان جل الذين يعملون في مدارس تلك الاقاليم يؤدون في الخدمة الالزامية وجل الدراسة نظرية حتي للمواد العلمية وذلك لافتقار تلك المدارس الي المعامل .

الجدول رقم (20) يوضح نسب التعليم الثانوي في السودان عدد المدارس ،

الطلاب ذكور واناث، المعلمين 2008م

الاقليم	نسبة عددالمدارس	نسبة الطلاب ذكور واناث	نسبة المعلمين
الاقليم (أ)	%45,7	%48,3	%55
الاقليم (ب)	%21	%22	%20,9
الاقليم (ج)	%18	%15,4	%15,5
الاقليم (د)	%12	%5,9	%8,4

الجدول رقم (20) يبين شكل التعليم الفني في السودان ببين اقاليمه المختلفة ، يمثل التعليم الفني حجر الزاوية في التنمية اذ لا تنجح الا بالكادر المحلي المؤهل والمدرب جيداً . أعلي نسبة مقارنة مع الاقاليم الاخري ، اذ نجدها تقل عن النصف في الاقليم (ب) والذي يماثل عدد سكانه تقريباً عدد سكان الاقليم (أ) ، اما اذا نظرنا الي بقية الاقاليم نجد النسبة في (ج) 18% بينما في (د) 12% وهما الاحوج للتعليم الفني باعتبارها مناطق زراعية والزراعة اصبحت طاردة والعمالة غير مؤهلة لاي عمل آخر ، كما تزداد ايضا نسبة الطلاب الذكور والاناث في الاقليم (أ) لتصل الي 48,3% وتقل كالعادة بالتدريج في الاقاليم الاخري وهي كالاتي (ب) 22%، (ج) 15,4% و 5,9% للاقليم (د) ، نفس الشيء ينطبق علي نسبة المعلمين اذ تبلغ نسبتهم في الاقليم (أ) 55% هذه النسبة تضاعف نسبهم في بقية الاقاليم والتي تبلغ جملتها 44,8% وهذا شيء طبيعي لان الطلاب وعدد المؤسسات في الاقلي (أ) اكثر من غيرهم لذا لابد من مراجعة سياسات التعليم الفني وتركيزه في الاقاليم دون اقليم معين .

الجدول رقم (21) يوضح نسب الفصول والمعلمين لمحو الامية وتعليم الكبار 2008م

الاقليم	نسبة عدد الفصول	ذكور	اناث	نسبة المعلمين
الاقليم (أ)	46,5	29,1	32,3	%27
الاقليم (ب)	22,6	35,8	26,6	%33,7
الاقليم (ج)	15,5	23,8	18,5	%31,7
الاقليم (د)	14,8	11,1	20,8	%25,2

المصدر: وزارة التعليم العام (الارقام معالجة الباحث).

الجدول رقم (21) يبين توزيع نسب الفصول والدارسين والمعلمين لمحو الامية وتعليم الكبار في اقاليم السودان فيما يختص بالفصول نجد ان النسبة الاكبر دائماً من نصيب الاقليم (أ) ووصلت الي 46,5% بينما نجد اعداد الفصول في تناقص في الاقاليم الاخري وهي 22,6% للاقليم (ب) و15,5% في الاقليم (ج) بينما الاقليم (د) 14,8% ، علماُ بأن الامية تنتشر بصورة كبيرة في الاقاليم الثلاثة الاقل نسبة في الفصول ، نلاحظ دائماً انحياز السياسات في كافة المجالات ومن بينها التعليم كمثلث التنمية والذي يمثل جزء كبير منه الاقليم (أ) ، اعداد الدارسين نقرأ من الجدول ان عدد الذكور في (أ) يقل كثيراً عن عددهم في الاقليم (ب) ومع ذلك يزداد عدد الفصول في الاقليم (أ) . ايضاً نلاحظ ان تعليم الاناث في محو الامية يزداد بصورة واضحة في الاقليم (أ) عنه في بقية الاقاليم . الاقليم (د) تقل فيه نسبة الذكور عن غيره من الاقاليم وتصل الي 11,1% ويكون السبب عادة تواجد فصول محو الامية في حواضر المدن . اما فيما يخص معلمي محو الامية نجد اعدادهم تقل في الاقاليم (أ) رغم كثرة عدد الفصول فيه بينما ترتفع نسبة الممعلمين في الاقاليم الثلاثة الاخري علي التوالي33,7% ل (ب) 31,7 ل (ج) و25,2 ل (د) والسبب في قلة عدد المعلمين في الاقليم (أ) وتزايدهم في بقية الاقاليم هو ان العائد

من العمل في مجال تعليم محو الامية غير مجزي لذا فانه غير جاذب ، اما في بقية الاقاليم لا توجد بدائل لذا تجد محو الامية من يقم للعمل فيها في الاقاليم التي ازدادت فيها نسبة المعلمين .

الجدول رقم (22) يوضح مصارف الزكاة بين الاقاليم المختلفة 2009م

الاقليم	نسب الصرف الفعلي %
الاقليم (أ)	%35,3
الاقليم (ب)	18,4
الاقليم (ج)	%9,7
الاقليم (د)	%5,7

المصدر: ديوان الزكاة السودان (الارقام معالجة الباحث).

الجدول رقم (22) يوضح الي أي مدي انحياز السياسات للاقليم (أ) علي حساب الاقاليم الاخري علماً بأن مبالغ معتبرة من الزكاة ترجع الي زكاة الانعام والقطاع الزراعي والذي يتوفر في الاقاليم الثلاثة (ب) ، (ج) ، (د) اكثر من الاقليم (أ) . ونلاحظ في ذلك ان نصيب الاقليم (أ) من مصارف الزكاة يبلغ 35,3% من جملة الصرف بينما الاقليم (ب) والذي يماثله تقريباً في عدد السكان 18,4% اي يتصف نصيب الاقليم (أ) اما الاقليم (ج) و(د) تظهر الصورة واضحة في الجدول اذ يقل الصرف ليصل الي 9,7% (ج) بينما (د) 5,7% ، ما زال الانحياز للاقليم (أ) دون غيره من الاقاليم.

جدول رقم (23) يوضح مشاريع تأهيل الطرق بواسطة الهيئةالقومية للطرق والجسور 2008م

الفليم	التأهيل المطلوب	نسبة الطرق	نسبة الانجاز
الاقليم (أ)	411,4	54,3	55,3
الاقليم (ب)	50	6,6	4,1
الاقليم (ج)	158,2	29,9	31,0
الاقليم (د)	138	18,2	9,6

الجدول رقم (23) يوضح الفارق الواضح في الطرق المسفلتة والتي تحتاج الي اعادة تأهيل اذ نجد ان الاقليم (أ) يحوذ علي 411,4 كلم من جملة 757,6 اي بنسبة 54,3% مقارنة مع الاقليم (ب) والذي يحتاج لتأهيل 50 كلم نفذ منه 6,6% ونفس الشيء ينطبق علي الاقاليم والتي تقل فيه نسبة تأهيل الطرق عن الاقليم (أ) وتصل الي 20,9% للاقليم (ج) و 18,2 للاقليم (د) ونسبة الانجاز النهائية توضح دائماً ان الكفة تميل لصالح الاقليم (أ) علي حساب الاقاليم الاخري فبينما تصل نسبة الانجاز اللي 55,3% في (أ) نجدها في (ب) 4,1% وفي (ج) 31,0% و(د) 9,6% وهكذا شكل التنمية في السودان يميل دائماً اللي المركز وتقل كلما بعدنا منه الي الاطراف .

كل السدود التي نفذت بواسطة وحدة السدود في عام 2009 كانت من نصيب شمال السودان لفقر هذا الاقليم وبعده عن التنمية وتتمثل هذه المشاريع في الاتي:

1- كبري الصداقة (مروي – كريمة).

2- كيري دنقلا –السليم.

3- كبري الدامر - ام الديوم - العكد .

4- كبري الدبة ارقي.

ويتبع تنفذ هذه الجسور طرق مسفلتة .

الجدول رقم (24) يوضح التوليد الكهربائي خارج الشبكة (ميقاواط ساعة) 2008م حسب المدن في الاقليم موضوع البحث

الاقليم	نسبة التوليد خارج الشبكة
الاقليم (أ)	-
الاقليم (ب)	179,2
الاقليم (ج)	5,17
الاقليم (د)	28,76
الجملة	258,1

الهيئة القومية للكهرباء (معالجة الارقام:اعداد الباحث).

الجدول رقم (24) يوضح بصورة متكاملة توزيع الكهرباء بين اقاليم السودان وبالذات في التوليد الكهربائي خارج الشبكة . اذ نجد ان الاقليم (أ) ينعم بكامله بتيار كهربائي من الشبكة القومية قليلة الاعطال والمشاكل الفنية ، اما الاقليم (ب) يتحصل علي 179,2 ميقاواط ساعة مع العلم ان هذا التيار تنعم به حواضر المدن فقط مثل نيالا ، الفاشر ، الضعين ، الجنينة اما بقية الريف محروم نهائياً عما يعرف بالتيار الكهربائي الاقليم (ج) جزء كبير من مدنه ارتبط بالشبكة القومية بالذات بورتسودان وكسلا والتي اصلا مرتبطة بالشبكة القومية . واخيراً الاقليم (د) يتمتع بالقليل من التوليد الكهربائي خارج الشبكة القومية وهو الان موعود بدخول الشبكة القومية نسبة لقيام سد مروي في قلب الاقليم ، وما زالت ارياف هذه الاقاليم الثلاثة تعاني من الكهرباء .

الجدول رقم (25) يوضح التزويد بالماء بين الحضر والريف م^3 يومياً

2009م		النسبة
الحضر	166.573	53,3
الريف	1.461.432	46,7

المصدر: الهيئة القومية للمياه . (الارقام معالجة الباحث).

الجدول رقم (25) يوضح احتياجات الريف والحضر في السودان نجد ان نسبة التزود بمياه الشرب يصل في المناطق الحضرية الي 53,3% بينما يقل ذلك في المناطق الريفية والتي تصل نسبة التزود فيه ب 46,7% . علماً بأن جل السكان يقيمون في المناطق الريفية واذا امعنا النظر من خلال الصيف نجد ان الاقليم الذي تقل معاناته هو الاقليم (أ) نسبة لقربه من مصادر المياه اضف الي ذلك سياسات حل مشاكل الوسط او المركز دون اعتبار للاطراف . ونلاحظ سنوياً شح المياه في الاقليم (ب) والذي بدأت من الان حيث تشكو ولاية شمال كردفان لطوب الارض من شح مياه الشرب ، ونفس الامر ينطبق علي الاقليم (ج) في مدن بورتسودن والقضارف وتزداد المعاناة في الاقليم (د) لانه كلما بعدت البشرية عن مجري النيل والدليل علي ذلك مشاكل المياه في مناطق الرباطاب . لذا نجد الفرق واضح بين التزود بالمياه بين اقاليم السودان المختلفة .

الجدول رقم (26) يوضح عدد الفنادق والطاقة الايوائية لها بين اقاليم السودان المختلفة 2008م

الاقليم	عدد الفنادق	%	عدد الغرف	%	عد الاسرة	النسبة %
الاقليم (أ)	66	73,3	2745	86,9	4817	82,4
الاقليم (ب)	7	7,8	105	3,3	224	3,8
الاقليم (ج)	14	15,6	257	8,1	715	12,2
الاقليم (د)	3	3,3	50	1,7	95	1,6

المصدر: وزارة السياحة والتراث القومي – ادارة المعلومات والاحصاء (الارقام ممعالجة الباحث).

الجدول رقم (26) يوضح توزيع الفنادق والطاقة الايوائية لها بين اقاليم السودان ، ورغم ان الاقاليم وبالذات الاقليم (ب) و(ج) و(د) يتمتعان بمناطق جذب سياحي مثل جبل مره ومنطقة الردوم بالاقليم (ب) والسياحة في البحر الاحمر بالاقليم (ج) والاثار بالاقليم (د) نجد نصيب هذه الاقاليم يقل تماماً عن اهم وسائل الجذب السياحي والمتمثلة في الفنادق والطرق والخدمات الاخري من كهرباء واتصالات ، من الجدول نجد ان نسبة الفنادق في الاقليم (أ) تصل الي 73,3 مقارنة مع بقية الاقاليم والتي تبلغ في مجملها نسبة 26,7% نفس الشيء ينطبق علي اعداد الغرف والاسرة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد الفنادق هي الاخري تزداد في الاقليم (أ) عن بقية الاقاليم اضف الي ذلك وجود اجنحة اذ توجد بالخرطوم 40 جناح خاص اضافة الي الفلل الرئاسية .

الجدول رقم (27) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمار الجغرافي 1990- 2000م

الاقليم	عدد المشروعات المرخصة	عدد المشروعات المنفذة
الاقليم (أ)	134	35
الاقليم (ب)	13	11
الاقليم (ج)	2	2
الاقليم (د)	6	13

المصدر: أ.د. علي عبد الله علي ،ص 45 ، 171 ملحق رقم 23 (اعداد الباحث).

من الجدول اعلاه تظهر الصورة متكاملة في ان جملة ا لمشاريع التي تم احصاءها 134 مشروعاً تقع في ولاية الخرطوم باعتبارها المنطقة الاكثر تقدماً وتطوراً من ناحية توفر البني التحتية المحفزة للاستثمار من سلامة الامن والطرق المعبدة وخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات ، والارتباط بكل مناطق السودان للصادر والوارد ، اذا نظرنا الي الاقليم (ب) المصدق في الاصل قليل ومع ذلك تقل نسبة التنفيذ مقارنة بالاقليم (ج) والذي هو الاخر لم يكن له حظ في هذه المشاريع اسوة بالاقليم (د) المصدق به 6 مشاريع المنفذ 3 مشاريع . حتي المشاريع التي صدقت للتنفيذ في ولايات الشرق (ج) ركزت علي جوانب استثمارية مادية مثل صيد الاسماك واستخراج اللؤلؤ دون اعتبار للجوانب الاخري من التعليم والصحة والطرق الداخلية . علماُ بأن الشرق وبالذات منطقة البحر الاحمر ولاية واعدة بخيرات كثيرة مثل السياحة حيث ان شواطئه بكر كما ان هنالك معادن كثيرة في باطن الارض مثل الغاز الطبيعي والبترول والذهب ، هذا ما اكدته الدراسا الجيولوجية في خارطة الاستثمار في السودان .

الانفاق التنموي علي القطاع الزراعي:

افضل فترة شهدت انفاقاً تنموياً يخص القطاع الزراعي هي الفترة من 2003 الي 2007م وذلك في الصرف علي (الري ، الزراعة ، الثروة الحيوانية) بلغ جملة الصرف 47% من جملة الانفاق التنموي علي القطاع الزراعي ونلاحظ ذلك في ميزانية التنمية الاتحادية تجاه هذا القطاع اذ ان هنالك تطور ملحوظ ونمو مشاريع بوتيرة عالية بلغت 121% في عام 2003م وواصلت في الزيادة حتي وصلت الي 1,6 بليون جنيه سوداني عام 2007م وحوالي 1,8 بليون جنيه سوداني عام 2008م وهي دفعات ضخمة دخلت لهذا القطاع المهم في خارطة الاقتصاد السوداني اذا قارنا ذلك بالصرف عليه في ميزانية 2000م والتي بلغت130 مليون دينار سوداني هذا في حد ذاته يمثل نقلة نوعية كان يمكن ان تنقل الاقتصاد السوداني الي المعافاة التامة لكن تظهر الصورة المزرية في ان زيادة الانفاق علي هذا القطاع تركزت بشكل اساسي علي سد مروي واذا حذفنا الصرف علي سد مروي نجد ان جملة الصرف علي هذا القطاع تمثل 11% خلال الفترة من 2000 – 2007 بمعني آخر ان الصرف علي سد مروي بلغ 72% من جملة الصرف التنموي .

اذا تمت المقارنة بالصرف علي سد مروي والزراعة التقليدية والخدمات الزراعية والثروة الحيوانية لم يتجاوز الصرف عليها جميعاً 1,5% من ميزانية التنمية للفترة من 2005 – 2007 . علماً بأن هذا القطاع الزراعي والذي اصبح كماً مهملاً هو الذي يكون بنود الاقتصاد السوداني من عهد الاتراك بادخال زراعة القطن والي ما قبل صادر البترول في عام 1996م ، والذي اصبح وبالاً علي الاقتصاد السوداني . تكمن العلة هنا في انه تم اهمال الصرف علي القطاع الزراعي والذي دخلت عليه في بداية التسعينات القرن الماضي مفاهيم النظرية الرأسمالية من خصخصة وخلافه مع العلم ان هذا القطاع يمثل مورد رزق لاكثر من ثلثي سكان السودان .

نعود مرة اخري لتركيز التنمية في السودان في مثلث التنمية والذي قاعدته في الوسط ورأسه في شمال السودان لذا انحصر الصرف التنموي في قطاع الزراعة في هذا المثلث مع ابعاد كامل للاطراف ذات القطاع التقليدي والذي تمثل صمام الامان في توفير قوت معظم اهالي الريف في السودان لانه من الملاحظ كلما كان القطاع التقليدي ناجحاً في ادائه من خلال هطول الامطار وبمعدلات معقولة توفر القوت . كلما عجز هذا القطاع بسبب الجفاف انتشر في السودان ما يعرف لدي السياسيين بالفجوة الغذائية .

تمويل التنمية الاجتماعية:

الجدول رقم (28) يوضح نسب التوزيع الاقليمي لتمويل التنمية الاجتماعية خلال الفترة 2000 - 2002م

الاقليم	زراعي	صناعي	خدمي	حرفي	نسوي	عدد الاسر
الاقليم (أ)	56,9	34,9	67,0	63,6	50,6	66,8
الاقليم (ب)	7,2	1,7	2,7	32	17,2	8,7
الاقليم (ج)	27,2	29,4	27,0	0	8,2	25,0
الاقليم (د)	8,7	6,1	2,7	0	47,4	6,6

المصدر: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (الارقام معالجة الباحث).

نقرأ بصورة جلية في الجدول اعلاه توزيع نسب منافع التنمية الاجتماعية بين اقاليم السودان المختلفة اذا امعنا النظر نجد ان القطاع الزراعي تحصل علي نسبة 56,9% من خدمات التنمية الاجتماعية للاقليم (أ) والذي دائماً ما يحوز علي قصب السبق في كل الخدمات مقارنة بالاقليم (ب) والذي يماثل تقريباً عدد سكانه الاقليم (أ) وبلغ ذلك يتحصل عللي 7,2% من تلك الخدمات ونجد ان الصورة افضل بالنسبة للاقليم (ج) 27,2% و(د) وهي 8,7% مقارنة مع الاقليم (ب) . بعبارة اخري ستحوذ اقليم المركز علي اكثر من نصف من منافع التنمية الاجتماعية ونفس الشيء ينطبق علي القطاع الصناعي اذ ترتفع النسبة في الاقليم (أ) الي 39,9% وتبدأ في التناقص تدريجياً في الاقاليم الثلاثة

الاخري من 1,7% ل (ب) 27,2% ل (ج) والزيادة الواضحة هنا مشاكل حروب الشرق والتي اثرت علي الاقليم بصورة واضحة لذا زاد الصرف علي الخدمات الاجتماعية في هذا الاقليم وظل الاقليم (د) علي الدوام هو الاقل نصيباً اذ بلغ نصيبه 6,1% . مع ملاحظة ان الاقليم هو الاخر واجه كثير من مشاكل عدم الاستقرار الامني والمائي الغذائي .

فيما يخص الصرف التنموي علي الخدمات نجد ان نصيب الاقليم (أ) 67.000 كأعلي نسبة تتقاصر دونه بقية الاقاليم والتي في جملتها 32,4 اقل من النصف وهذه صورة واضحة للخلل التنموي بين اقاليم السودان . الصرف التنموي الحرفي ايضا فان الاقليم (أ) والذي بلغت نسبته 63% بقية الاقاليم اعقبه الاقليم (ب) 32% فيما خرجت بقية الاقاليم (ج) و(د) من اي صرف علي القطاع الحرفي وهما الاحوج من الاقليم (أ) في ذلك ، لكن سياسة تركيز التنمية في الحضر وبالذات الاقليم (أ) هي السائدة ، الصرف التنموي علي القطاع النسوي بلغ في الاقليم (أ) 50,6% ببينما في الاقليم م(ب) 17,2% والاقليم (ج) 8,2% بينما ارتفع الصرف في الاقليم (د) اللي 27,4% ايضاً بصورة شائهة للصرف التنموي في القطاع النسوي الانحياز لاهالي الحضر بالتركيز علي الاقليم (أ) .

نسبة عدد الاسر المستفيدة من الصرف التنموي بلغت في الاقليم (أ) 66,8% من جملة 34.157 اسرة ، بينما كانت النسبة في الاقليم (ب) 8,7 اما الاقليم (ج) فقد بلغت نسبة 25% ارتفعت النسبة هنا للاضرار التي واجهها الاقليم ابان فترة حروب وفيضانات واحياناً الجفاف وقلت بصورة ملفته للنظر في الاقليم (د) ووصلت الي 6,6% .

- اذن الصرف علي قطاع التنمية الاجتماعية انحاز في كل بنود صرفه للاقليم (أ) باعتباره يمثل اهم جزء من مثلث التنمية مع تدني مريع في الصرف علي بقية الاقاليم .

تعريف بالمنطقة موضوع البحث والدراسة

اقليم دارفور:

يرجع سبب تسمية دارفور بهذا الاسم الي قبيلة الفور ، ودارفور تعني موطن الفور وهي احدي اكبر قبائل الاقليم[1] .

الموقع الجغرافي:

تمتد مساحة اقليم دارفور الكبري ما بين خطي عرض 10- 20 شمالا وخطي طول 16 و17 شرقاً ، واقليم دارفور يحد شمالاً بالصحراء الليبية ، وغرباً جمهورية تشاد وجمهورية افريقيا الوسطي ، والي الجنوب منه يوجد بحر العرب ومديرية بحر الغزال ويحد شرقاً بأقليم كردفان .

يتوسط اقليم دارفور هضبة كبيرة يتراوح ارتفاعها في المتوسط ما بين 2000 – 3000 قدم فوق سطح البحر ، يعلوها جبل مرة – البركاني الخامد – والذي يقع في اقصي الجزء الغربي والذي يبلغ امتداده من الشمال الي الجنوب 150 كيلومتر وعرضه 60 كيلومتر من الشرق الي الغرب ، اي ان مساحة الجبل تبلغ 9000 كيلومتر مربع ، ويبلغ اقصي ارتفاعه 10000 قدم فوق سطح البحر[2].

المساحة وعدد السكان:

مساحة دارفور تقريباً 196,404ميلاً مربعاً ، اي تعادل تقريباً 20% من مساحة السودان وعدد سكانها 7,198,000 نسمة تقريباً وذلك وفق تقدير الجهاز المركزي للاحصاء في 2007م[3] .

الظروف المناخية:

تغطي اقليم دارفور السافنا الفقيرة في اغلب الاجزاء عدا الاطراف الجنوبية والتي تتميز بالسافنا الغنية ،وتقل معدلات الامطار كلما اتجهنا شمالاً ، اما منطقة جبل مرة فيسودها مناخ البحر الابيض المتوسط لارتفاعها عن سطح البحر .

طبيعة الارض الحدودية:

1- الصحراء الكبري شمالاً تفصل بينها والجماهيرية الا انها ترتبط بطرق ترابية سالكة .

2- الحدود مع تشاد خالية من الموانع الطبيعية وكذا الحال مع دولة افريقيا الوسطي ، وقد ساعد ذلك في وجود تقاطعات قبلية واوجد قبائل حدودية مشتركة خاصة قبيلة الزغاوة في تشاد والبرنو في افريقيا الوسطي[4] .

القبائل في دارفور: (التركيب السكاني):-

---

(1) دارفور – وينكيبيديا ، الموسوعة الحرة .

(2) د. زكي البخاري ، مشكلة دارفور ، النهضة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008م .

(3) الجهاز المركز للاحصاء السطاني .

(4) ياسر مسعود ، ورقة خلفيات الصراع في دارفور ، مؤتمر دارفور بالخرطوم .

منذ اقدم العصور تشكل العنصر السكاني لولايات دارفور الكبري ، من مزيج بشري عن التصاهر الزنجي الافريقي مع العنصر البربري الوافد من شمال افريقيا والعنصر العربي الاسلامي .

لم يكن السودان بلداً مجهولاً لدي العرب فقد كانت صلاتهم واتصالاتهم به قبل ظهور الاسلام بكثير وذلك عن طريق التجارة وخاصة تجارة الرقيق والذهب والجواهر وبصدد الحماية لكثرة الغارات والحروبات القبلية في الجزيرة العربية ، فكانت ارض السودان ملاذاً وبيئة صالحة ملائمة لهم[1] .

عندما دخل الاسلام ارض السودان في مطلع القرن السابع الميلادي تحرك المسلمين في جماعات وافواج من غير عنف ولا عدوان ، ومن خلال هذا الانتشار ابدي السكان سماحة المعاملة مع الوافدين وازدادت هذه الصلة اهمية وعمقاً مما اكسب مرونة الحركة ، وهذا بدوره ساعد كثيراً في تغيير التركيب السكاني عنصرياً وحضارياً في الناطق التي ارتادوها ، وبذلك عبر امتزاج الوافدين بالسكان الاصليين تزاوجاً واستيطاناُ . الاثر الفعال لهجرة المجموعات العربية تلك فقد وضح في القرن التاسع عشر الميلادي بتوغل العنصر العربي في اعداد كبيرة ، واستمرت الهجرة حتي نهاية القرن السابع عشر الميلادي ، وبالتالي بلغ المد الاسلامي معظم مناطق السودان ، خلال هذه الفترة انفتح المهاجرون العرب علي العناصر السودانية المختلفة فعايشوهم وتزوجوا منهم خاصة من البيوتات الكبيرة والاسر المالكة وبالاخص في دارفور للاستفادة من نظام الوراثة عن طريق الام ، وبهذه الطريقة تبوءوا الوظائف القيادية في مجتمعهم الجديد[2] ومن ثم فقد عرف مجتمع دارفور الدولة الحديثة حيث كانت اولي ممالكها مملكة الداجو والتي تقع في شرق وجنوب شرق جبل مرة وكذلك مملكة التنجر وسلطنة البرقو وغيرها من انظمة الحكم في اقليم دارفور ، وفي الفترات المتتالية شهدت سلطنة الداجو والتنجر هجرات عربية عبر مناطق شمال وشمال شرق دارفور ، ومنهم البقارة البني هلبة الذين استقروا واستوطنوا جنوب دارفور والرزيقات و الهبانية والتعايشة والخزام والحوطية والترجم والتعالبة والمهادي والصعدا والمسيرية والسلامات والفلاتة والحوازمة وغيرهم من القبائل الرعوية التي قطنت بين خطي عرض 12 - 10º حيث جودة المرعي وخصوبة التربة ووجود بحر العرب وافرعه وبحر ميلاشي ، لتوفر الماء واعتدال الطقس بهذه المنطقة كان عامل جذب لهؤلاء .

اما سكان شمال دارفور من المجموعات العربية فهم الابالة رعاة الابل ، ومنهم المهارية والعريقات والجلول والعطيفات والزبلات واولاد تاكو واولاد راشد والشطبة وهؤلاء هم عرب جهينة عطارية يعرفون باسم رزيقات الشمال ، وكذلك من القبائل العربية بشمال دارفور ما ينتهي نسبها الي فزارة ومنهم الزيادية واولاد قوي والجليدات وبني جرار وغيرهم[3] .

---

(1) علي احمد حقار ، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور ، شركة مطابع السودان ، 2003م ، ص 120- 134

(2) يوسف فضل حسن ، مقدمة في تاريخ الممالك السودانية في السودان الشرقي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1971م :

(3) محمد النور ضيف الله ، كتاب طبقات ود ضيف الله ، ص 4 .

هنالك قبائل اخري خلاف القبائل العربية استوطنت دارفور وتمارس الرعي والزراعة قبل دخول العرب وهي القبائل التي ينتهي نسبها الي البرابرة وهي سكان المنطقة التي تحاط بمصر شرقاً والمحيط الاطلنطي غرباً والبحر الابيض المتوسط شمالاً والصحراء الكبري جنوباً . وتشمل بلاد طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش . ومن هؤلاء الزغاوة والكنيين الميدوب والقرعان والكالمبروا وغيرهم من القبائل غير العربية والتي تنتهي الي البربر في نسبها[1] .

ومن هذه المجموعات قبائل الكنيين والذين عرفوا عند الجزائريين بالطوارق واشهر بلادهم هجار ويدعون ان نسبهم عربي[2] . وورد عنهم انهم هاجروا الي السودان الغربي واقاموا بدارفور بسيلي شمال الفاشر وهي بالقرب من طويلة وابان الاحتلال الفرنسي لتلك الاصقاع هجروها الي وداي (تشاد) ، وبدخول الفرنسيين الي وداي فروا عائدين الي دارفور وهم مسلحون وورد عنهم تسمية الطوارق وفي عام 1911م جاءوا الي دارفور كلاجئين بقيادة زعيمهم صالح كيران واستقروا شمال الفاشر ولم يحسن السلطان علي دينار معاملتهم فوضع زعيمهم كيران بالسجن وزج بهم كرقيق في جيشه .

اما الميدوب فينتسبون ال الجبل الذي يعيشون فيه وهو جبل الميدوب الذي يقع شمال شرق دارفور مناطقهم تلال شبه بركانية وتقل بها الامطار وعن اصولهم ورد انهم خليط من المحس النوبيين والبجة . وهم شبه رحل يرعون الابقار و الضأن مع قليل من الابل ويرحلون الي ارض الجزو في الخريف . كما ذكر انهم ينتمون الي النوبيين الذين هاجروا من ليبيا في العصور القديمة والقرون الوسطي ، وكانوا يدينون بالوثنية فدخل الاسلام منطقتهم وقضي علي كثير من الخرافات والتقاليد والعادات البالية ، فتغيرات تقاليدهم كثيراً بعد اعتناقهم الاسلام ، ومن أهم فروعها اورتي ونورتي وتشلوكا لغتهم تشبه لغة الزغاوة والنوبيين[3] .

اما الزغاوة فهم من اكبر قبائل دارفور ، يرعون الاغنام والضأن والابل ، ويعتمد النظام الاجتماعي لقبيلة الزغاوة علي النظام القبلي الذي يحكم بالعرف ويحظي شيوخ القبيلة بأحترام شديد من افراد القبيلة . والحكم طابعه وراثي وزعيم القبيلة هو الحاكم ويكون غالباً من الفرع الاكبر . يفترض ان يكون الزعيم قوي الشخصية متصفاً بصفات الزعامة (كرم ، شجاعة ، بعد نظر) وتنقسم فروع الزغاوة الي:

1/ ادارة دار ارتاج وملكها ابكر حسب النبي .

2/ فرع الزغاوة كبقي وزعيمها سلطان حسن برقو .

3/ ادارة زغاوة نور وزعيمها الملك علي محمدين أدم صبي .

4/ ادارة زغاوة أولاد دقين وملكها يس سالم .

---

(1) محمد تيراب، سكان شمال دارفور ، جريدة دارفور ، العدد 570 ، يناير 1993م ، ص 4 .
(2) محمد عبدالرحمن ، مجلة هنا ام درمان ، السنة الاولي ، العدد (8) ، 1977م ، ص 25- 27 .
(3) علي حسن عبدالله ، الحكم والادارة في السودان ، المستقبل العربي مصر الجديدة ، ط 1 ، ص 55

5/ ادارة دار قلا وزعيمها الشرتاي آدم صبي محمود الطيب .

6/ ادارة دار سوني وزعيمها الملك شريف آدم طاهر نورين .

7/ ادارة الزغاوة كوبي وزعيمها السلطان بشارة دوسة عبدالرحمن .

8/ ادارة الزغاوة كجمر وزعيمها الملك التوم الدوزوي بشمال كردفان .

9/ فرع الزغاوة النقيري وزعيمها الملك او امه ادم علي ابوككا .

10/ ادارة دار بيرني وزعيمها الملك آدم محمد نور[1] .

الاصل في كلمة زغاوة انها تنطبق علي القبائل التي هاجرت الي شمال افريقيا من الجزيرة العربية لتكون القبائل الليبية والبربر والطوارق وغيرها من القبائل الخاصة بالشمال الافريقي[2] .

اما الكالمبو والزغاوة والقرعان والبديات وجودهم في دارفور في شكل اقليات ليست لها دور قبلية وكذلك يتواجدون بعواصم الولايات والعاصمة القومية للسودان وكثافتهم السكانية في تشاد اكثر منها في السودان .

في قبائل شمال دارفور خلاف المجموعات العربية والبربرية المذكورة هنالك قبائل كبيرة وذات تأثير كبير ومشاركة واسعة في تحديد ملامح وتاريخ دارفور اختلف في نسبها ومن هذه القبائل نذكر البرتي اختلفت الروايات في معني برتي يذكرون ان برتي اطلقت في عهد جدهم ادريس التونسي الذي تزوج ابنة الملك تقابو وانجب منها الملك نامدو جد البرتي ، ويقال ان اصلهم من النوبة علي النيل وتعني راعي الغنم وقد اشتهروا بذلك . وهم تسعة وتسعون خشم بيت (بأسماء الجبال حول جبل التقابو) وكل خشم بيت ينتهي اسمه بالعبارة (تو) وتسمي عبارة تو الولد بالنوبية ومركزهم جبل التقابو شمال الفاشر ويسكنون في منطقة الحلة والطويشة[3] وللبرتي ادارات عديدة نذكر منها:

(أ) ادارة الباسنقا: وينضوي تحتها ثمانية وخمسون خشم بيت وتحتل الاجزاء الشمالية المتاخمة لادارة الميدوب والاجزاء الشمالية الغربية المتاخمة لادارة الزغاوة "محافظة كتم" وتعد مليط عاصمة الشرتاوية للبرتي تستوعب العمودية 98 شيخاً في 85 قرية .

(ب) ادارة الدقرتو: وتنحصر بين ادارتي التواتر في الجنوب والباسنقا في الشمال .

(ج) ادارة التواتر: بها 100 شيخ في 83 قرية ويديرها العمدة آدم حسين .

(د) ادارة شرق دارفور الطويشة وآلت للبرتي منذ عهد السلطان محمد تيراب سلطان الفور حتي عهد العمدة ضو البيت عبدالدائم 1921- 1948م حيث كانت الادارة خالصة للبرتي بالطويشة ، ثم بعد ذلك اصبحت ادارة شرق دارفور من سلطنة الفور وتشميل ام كدادة والطويشة واللعين جار النبي وعلي راسها اليوم الناظر الصادق عباس ضو البيت .

---

(1) صديق العبادي ، القبائل السودانية والتماذج القومي ، شركة دار البلد للطباعة والنشر الخرطوم ،ة 1986م .

(2) سليم عبانية ، قبائل دارفور السودانية ، الدوزن للطباعة ، الاردن ، 1995م ، ط 1 ، ص 47- 48

(3) عون الشريف قاسم ، قاموس القبائل والانساب ، ص 258- 260 .

(هـ) ادارة السميات: وهي شريحة من البرتي تقطن علي مقربة من الفاشر .

(و) ادارة كورما تقع شمال غرب مدينة الفاشر وجل سكانها من البرتي والتنجر .

التاما: هم شديدو الشبه بالداجو من حيث المظهر ولغتهم تشبه لغة سكان وّداي والبرقو والارنقا وارضهم اكثر خصوبة من اراضي جيرانهم بمناطق كبكابية وهي اكثر سكاناً من دار المساليت ودار القمر لهذا السبب تنافس سلاطين الفورعل ملكيتها .التاما من ضمن القبائل الكبري في دارفور وتجمع اغلب المصادر علي انها عربية الاصل وانها تنتمي الي قبيلة بني غنيم ، اتصفت قبيلة التاما بأنها حيادية ولم يشهد لها انها تنازعت مع اي قبيلة عبر تاريخها الطويل[1] .

القمر: قبيلة القمر نزحت الي دار القمر الحالي في دارفور نزحت من شندي شمال السودان حوالي القرن الرابع عشر الميلادي ، واستقرت في هذه المنطقة بقيادة زعيمها وداعة بن يامي العربي الاصل والذي انتزع السلطة من زعامة التنجر وذلك بكسبه نفوذاً علي ولايته التي ولاها له السلطان داؤود سلطان التنجر المعاصر للسلطان سليمان صولونج سلطان الفور ومؤسس مملكة الفور في عام 1445م وظلوا يحكمون منطقتهم التي امتدت حتي حدود وّداي غرباً .

ينقسم اقليم دارفور ادارياً الي ثلاثة مناطق ، شمال دارفور وعاصمته الفاشر ، وجنوب دارفور وعاصمته نيالا ، وغرب دارفور وعاصمته الجنينة .

وبصورة عامة يمكن ان نقول ان قبائل دارفور عبر التاريخ هي:

(أ) اسرة ارنقا ، ابو درق ، اولاد قوي . اسنقور ، اولاد ماتا ، اولاد غانم ، اولاد ريف اولاد تاكو ، اولاد ادريس ، اولاد نعمان .

(ب) برتي ، بيقو ، برقد ، بديرية ، بزعة ، برنو ، برقو ، بنقة ، باقرما ، بديان ، بندة ، بلالة ، ياكابابا ، باسنيفة ، بني هلبة ، بني حسين ، بني منصور ، بني عمران ، بني لبيد ، بني بدر ، بني عاطف ، بني فضل ، بني جرار ، بكرية .

(ت) تنجر ، تعايشة ، تعالبة ، ترجم ، تاما ، تروج ، تتارير ، تمام ، تبتة .

(ج) جلبدات ، جوامعة ، جلول ، جلابة نمرو ، جمع ، جخيسات ، جموعية ، جوجا ، جعليون .

(ح) حيماد ، حويطة ، حوازمة ، حسناب ، خزام ، خوابير .

(د) داجو ، دادينقا ، دنقو ، دروق ، دناقلة ، ديقة ، دار سهيل ، دار عقيل ، دار جبل .

(ر) رزيقات ، رونقة ، راشد ، رشدان ، رواس .

(ز) زغاوة ، زيادية ، زملقة , زيود ، زبلات .

(س) سميات ، سينا ، سلامات ، سرارية ، سوة ، سميرية ، سارا ، سد .

---

(1) علي احمد حقار ، مصدر سبق ذكره ، ص 132- 133 .

(ش) شطيه ، شات ، شبارنة ، شنابلة ، شالا ، شرفة ، شقيرات ، شناقيط ، شايقية ، شاناتو .

(ص) صعدة ، صليحاب .

(ض) ضبانية .

(ط) طريفية ، طليحي .

(ف) عريفات ، عطيفات ، عطرية ، عورة ، عدوية ، عطوبة ، عقاباب ، عرب بشير ، عتامنة ، عدبانية .

(ف) فور ، فروقي ، فزارة ، فتفرد ، فلاته ، فيارين .

(ق) قمر ، قولا ، قادينقا ، قرقر[1] .

(ك) كيرا ، كيقا ، كاتينقا ، طريش ، طروبات ، كنوز ، كنجار ، كيكو ، كارا ، كنانة ، كنين ، كوكا ، كجكا ، كراسي ، كونجنيا ، كسيرتة ، كاجا ، كونوبا .

(م) مسبعات ، مساليت ، ميدوب ، مسيرية ، معاليا ، مراريت ، مهاري ، ميما ، مروقي محس ، مغاربة ، مدنقوري . مكركا ، مراسة ، مورو ، مادي منضله ، مجانين .

(ن) نصاربة ، نقولقي ، وشاهيب وتلية ، واخية ، هبانية هوارة ، هبابين ، يونو .

[1] عبدالقادر ارباب ، تاريخ دارفور عبر القرون ، الخرطوم ، بدون .

المبحث الأول

البيئة الاجتماعية في اقليم دارفور

مقدمة:

من خلال البيئة الاجتماعية يمكن التعرف علي شكل الخدمات التي تقدم مقارنة بولايات اخري في شمال السودان ، وهي معيار مهم لقياس تطور او تخلف الانسان في دارفور ، وتشمل هذه البيئة الاجتماعية التعليم ، الصحة ، والخدمات الاجتماعية الاخري .

التعليم في دارفور:

يتناول هذا المحور احصاءات مقارنة لتطور التعليم العام في دارفور من 1968/67 ثم 1978/77 الي العام 2005/2994م مع ملاحظة تغير السلم التعليمي وتغيرات الحكم المحلي التي بدأت من دارفور ثم اقليم دارفور ثم محافظات شمال وجنوب دارفور فولايات دارفور الثلاث .

التعليم العام:

(أ) التعليم قبل المدرسي:

ويقصد بالتعليم قبل المدرسي الخلاوي ورياض الاطفال . يرجع تاريخ الخلاوي في دارفور الي سلطنة التنجر الاسلامية بواسطة العرب الذين أدخلوا الاسلام في برنو وكانوا يمتهنون التجارة بين برنو ودارفور[1] ، وتمثل الخلوة اهمية كبري باعتبارها نواة لبداية التعليم الاساسي في دارفور ، ومركز الاشعاع الديني ، تعني بتحفيظ القرآن الكريم للنشئ بنين وبنات ، وتعليم مبادئ الحساب بجانب تدريس علوم الفقه والتوحيد والعبادات والسيرة النبوية الشريفة[2] ، طيلة فترة حكم سلطنة الفور والتي امتدت 250 سنة والمنتهية في 1916م ، كان التعليم يعتمد علي خلاوي القرآن الكريم[3] وظلت الخلوة تخرج الدعاة والمشايخ الذين ينشرون الدين الاسلامي علي نطاق واسع . لم يكن التعليم يخص العلماء والسلاطين فقط ، وعلينا ان نأخذ في الاعتبار انه إنتشر في المناطق الريفية التي تسكن فيها اغلبية سكان دارفور ، واوضح يحي الي ان 10% من خلاوي السودان في دارفور[4]، ومن هنا يأتي القول ان دارفور ولاية القرآن الكريم ، ولاشك ان اهل دارفور يهتمون بقراءة القرآن كثيراً ، فعدد الخلاوي دليل واضح علي ذلك ، وتتركز هذه الخلاوي في الريف وليس في المدن ، ومن أشهر مناطق الخلاوي في دارفور زالنجي ، وادي صالح في غرب دارفور وهي من اشهر المناطق في تعليم القرآن وبها أكثر من عشرة آلاف خلوة .

---

(1) وثيقة برنو المقدمة للسلطان ، نيالا ، بدون تاريخ ، ص 3- 4 .

(2) محمود ابكر وآخرون ، الزغاوة ماضي وحاضر ، الكويت ، ط 1 ، 1985م ، ص 25 ,

(3) وزارة التربية والتعليم ، التعليم في السودان ، 1962/1993م بمديرية دارفور .

(4) يحي محمد ابراهيم ، تاريخ التعليم الديني في السودان ، ط 1 ، بيروت ، 1987م ، ص 14 .

الخدمات الاجتماعية في دارفور:

الجدول رقم (4-1) يوضح التعليم قبل المدرسي عدد الرياض والخلاوي والاطفال والمشرفين 2005م

الولاية	رياض اطفال وخلاوي	النسبة	الاطفال				المشرفين	النسبة
			ذكور	النسبة	اناث	النسبة		
الجزيرة	1497	15.9	33866	13.7	33470	13.4	3155	18.1
شمال كردفان	1248	13.2	40469	15.7	266.13	10.7	2096	17.06
دارفور	1143	12.1	36725	14.2	39476	15.9	1787	10.28

المصدر وزارة التعليم ، قسم الاحصاء .

الجدول رقم (4-1) والخاص بالتعليم قبل المدرسي يوضح الاتي اولاً تعداد سكان ولايتي المقارنة وهو 14.0% من جملة سكان السودان اقل من سكان ولاية دارفور والذي يمثل 20.4% من جملة سكان السودان ورغم ذلك نجد ان عدد رياض الاطفال والخلاوي في ولاية الجزيرة يبلغ 1497 بنسبة 15.9 وشمال دارفور 1248 وتمثل 1248 بينما دارفور الكبري 1143 وتمثل 1201 رغم زيادة السكان الواضحة بين دارفور وولايتي الجزيرة وشمال كردفان كل علي حده ، اما اذا نظرنا الي عدد الذكور والاناث في دارفور نجده يمثل 30.1% من جملة الاطفال في السودان بينما في الجزيرة 27.1% اما شمال كردفان يمثل نسبتهم 26.4% ورغم ذلك يقل عدد رياض الاطفال والخلاوي في دارفور عنه في كل من ولايتي الجزيرة وشمال كردفان . فيما يخص الاشراف علي رياض الاطفال والخلاوي نلاحظ ان هنالك ضعف واضح في نسبة عدد المشرفين علي التعليم قبل المدرسي في دارفور والتي تصل الي 10.28 عنها في كل من ولاية الجزيرة 18.1 ولاية شمال كردفان 12.06% . هذا يعني ان قطاع التعليم قبل المدرسي في دارفور كم مهمل ولا يجد اهتمام ورعاية من قبل القائمين بالامر سوي علي مستوي الولايات في دارفور او علي مستوي الحكومة الاتحادية .

الجدول رقم (4-2) يوضح عدد الفصول والدارسين والمعلمين "محو الامية وتعليم الكبار" 2006م

الولاية	عدد الفصول	النسبة	عدد الذكور	النسبة	عدد الاناث	النسبة	عدد المعلمين	النسبة
الجزيرة	510	13.07	2609	10.5	9555	11.05	538	13.00
سنار	539	13.8	1217	4.9	18037	22.0	532	17.0
دارفور	199	5.1	2184	8.8	5048	6.0	333	6.8

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، قسم الاحصاء ، 2006م.

يلاحظ من الجدول رقم (4-2) قلة عدد الفصول في دارفور مقارنة بولاية الجزيرة وولاية سنار وهي علي التوالي 510 ، 539 ، 199 ومقارنة باعداد السكان في كل ولاية اذن هنالك ضعف واضح في محو الامية وتعليم الكبار لقلة الفصول واذا نظرنا الي مرتادي الفصول من ذكور واناث نجد اعدادهم في دارفور معتبرة وتقارب الي حد كبير مرتادي محو الامية وتعليم الكبار في ولاية الجزيرة رغم قلة السكان في الاخيرة مقارنة بدارفور . قلة عدد فصول محو الامية دلالة علي عدم الاهتمام من قبل القائمين بالامر سوي علي مستوي الولاية او المركز بهذا التعليم ، وهذا يعني ارتفاع نسبة الامية بدرجة كبيرة بالذات وسط العنصر النسائي وهنا تكمن المشكلة حيث ان هذه الام الجاهلة عليها تبعة تربية النشئ وتوجيه اجيال المستقبل . أما اعداد المعلمين ففي دارفور تمثل 6.8 من جملة المعلمين في السودان ولكن الملاحظ ان العمل الوظيفي غير مرغوب في دارفور بصورة عامة مقارنة بالعائد من الزراعية او تربية الحيوان او التجارة باعتبار انفتاح دارفور علي دول مثل تشاد وافريقيا الوسطي وتجارة تمتد حتي نيجيريا والنتيجة التي نخرج بها ، ان تعليم الكبار ومحو الامية يعاني كثيراً من المشاكل المتمثلة في نقص المعلمين ونقص في الفصول مع وجود كثافة سكانية عالية في دارفور الكبري يصل تعدادها الي 20.4% من جملة سكان السودان .

الجدول رقم (4-3) يوضح تعليم مرحلة الاساس طلاب ومدارس الاساس ذكور واناث والمعلمين 2996م

الولاية	عدد المدارس	النسبة	عددالطلاب				المعلمين	النسبة
			ذكور	النسبة	اناث	النسبة		
الجزيرة	1716	14.8	345071	14.7	310862	15.8	236401	17.4
شمال كردفان	1262	10.9	180218	7.7	166035	8.4	23764	9.0
دارفور	1930	16.7	372574	15.9	267446	13.5	18403	13.4

المصدر وزارة التربية والتعليم قسم الإحصاء 2006م.

نلاحظ من الجدول رقم (4-3) ان عدد مدارس الاساس في دارفور يزيد عنه في كل من ولاية الجزيرة وولاية شمال كردفان وهي علي التوالي 1716 ، 1264 ، 1930 والنسب علي التوالي 14.8% ، 10.9% ، 16.7% ونفس الزيادة تنطبق علي عدد الطلاب ذكور واناث اذ تزداد اعدادهم في دارفور وتقل الاعداد في ولاية الجزيرة وشمال كردفان . لكن الشئ المحير فعلاً أن عدد المعلمين لا يتناسب مع عدد المدارس والطلاب اذ نلاحظ من الجدول ان اعداد المعلمين في دارفور 18403 وفي ولاية الجزيرة التي تقل سكاناً عن دارفور بما يقرب من 5 ملايين نسمة نجد ان عدد معلمي الولاية يصل الي 23640 معلم ، النقص الكبير في عدد المعلمين يعني ان العملية التعليمية تعاني من اهم ركيزة وهي المعلم ومن خلال عمل الباحث في دارفور اتضح ان مدارس الريف تعاني بشدة من النقص الحاد في اعداد المعلمين المؤهلين لانه في نهاية التسعينات استوعبت مدارس دارفور طلاب الخدمة الوطنية لسد النقص وهذا في

حد ذاته وبال علي العملية التعليمية لان معلم الخدمة الوطنية يؤدي العملية التعليمية من زاوية اداء واجب عسكري وليس مهني تعليمي ، اضافة الي ذلك فان مدارس دارفور عادة تبدأ العام الدراسي بنهاية شهر اغسطس في احسن الاحوال نسبة لصعوبة فصل الخريف ويؤدي طلاب المستوي الثامن الامتحان في نفس زمن الامتحان في كل السودان وهو مارس . كما يفتقر المعلمون للتدريب وعادة ما يتأخر صرف المرتبات في اغلب الاحيان لاكثر من ثلاثة أشهر وتكثر بالتالي الاضرابات بين العليمين لتأخير حقوقهم من المرتبات .

الجدول رقم (4-4) يبين التعليم الثانوي الاكاديمي عدد المدارس عدد الطلاب ذكور واناث عدد المعلمين

الولاية	عدد المدارس	النسبة	عدد الطلاب				المعلمين	النسبة
			ذكور	النسبة	اناث	النسبة		
الجزيرة	450	19.15	63755	31.1	62810	21.4	8406	24.5
شمال كردفان	139	5.9	18435	6.1	18391	6.2	1240	3.6
دارفور	223	9.4	35031	12.9	36551	12.4	3135	9.1

المصدر وزارة التربية والتعليم قسم الإحصاء 2006م.

الجدول رقم (4-4) يوضح عدد المدارس في ولاية الجزيرة 450 مدرسة ثانوية بينما في دارفور اقل من النصف وعددها 223 مدرسة مقارنة بعدد السكان في الولايتين الجزيرة والتي يمثل سكانها 9% من سكان السودان ودارفور الكبري والتي يمثل سكانها 40.4% من سكان السودان ، الملاحظ ان هنالك زيادة مطردة في عدد المدارس الثانوية اضافة الي الزيادة في اعداد الطلاب ذكور واناث والجدول يوضح ان اعداد الاناث اللائي اردتن التعليم الثانوي 36551 طالبة مقارنة باعداد الذكور والبالغ عددهم 39231 اصبح هنالك تقارب في تعليم الاناث . نلاحظ ان الزيادة بدأت بعد 1968م اذ كان بدارفور الكبري في عام 1968/67 مدرستان ثانويتان ارتفعت الي خمس مدارس عام 1978/77م ، الي 16 مدرسة عام 1989/88م بما في ذلك مدارس المساق التجاري والصناعي بينما بلغ عدد المدارس الثانوية عام 2001/2000 م 195 مدرسة في جميع المساقات ليصل عام 2005م الي 223 مدرسة وتم انشاء عدد 22 معمل خلال الفترة من 2002/2001 وذلك لافتقار تلك المدارس للمعامل وهنا يصبح الخلل في اعداد الفصول العلمية اذ ن جل تلك المدارس قامت علي انقاض المدارس الخاصة بالمرحلة المتوسطة والتي تفتقر الي البني الاساسية من مكتبات ومعامل . زار الباحث عدد من تلك المدارس ابان عمله في دارفور وقام بتدريس مادة اللغة الانجليزية باحدي مدارسها الثانوية لاحظ ان مدارس الريف بالذات وهي الاكثر تفتقر المعلمين اذ ان المدرسة التي عمل بها لا يوجد بها سوي مدير ومعه معلمين فقط ويتم النقص عادة من طلاب الخدمة الالزامية الذين أتوا من اصقاع السودان المختلفة لقضاء فترة

الخدمة الوطنية دون تدريب او المام حتي بأبسط طرق التدريس لانهم حديثوا التخرج ومن تخصصات مختلفة يقل بينهم خريجو كليات التربية .

اما اذا نظرنا الي الجدول نلاحظ النقص الواضح في كادر المعلمين مقارنة بأعداد الطلاب في كل ولاية وهذا ينعكس سلباً علي العملية التعليمية في المرحلة الثانوية في دارفور اضف الي ذلك عوائق اخري مثل فصل الخريف وتأخر المرتبات الذي يفضي الي الاعتصامات. لذا تحتاج العملية في المرحلة الثانوية الي وقفة متأنية يحدد من خلالها ما هو الهدف وماهو نوع المخرجات المطلوب وفق حاجة سوق العمل والجامعات .

جدول رقم (4-5) التعليم الثانوي الفني عدد الطلاب عدد المدارس عدد المعلمين 2007/2006م

الولاية	عدد المدارس	النسبة	عدد الطلاب				عدد المعلمين	النسبة
			ذكور	النسبة	اناث	النسبة		
الجزيرة	11	15	6182	26.5	7168	24.4	231	12.8
شمال كردفان	10	9	1356	5.8	1033	4.8	83	4.6
دارفور	14	16	2207	9.4	1659	7.8	203	11.2

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، قسم الاحصاء التعليم الفني (2007/2006).

من الجدول رقم(4-5) والخاص بالتعليم الثانوي الفني ان اكبر نسبة مدارس فنية توجد بدارفور الكبري مقارنة بولايتي الجزيرة وشمال كردفان وهي 14 ، 11 ظن 10 علي التوالي ، لكن رغم كثرة المدارس الفنية بدارفور الان مرتاديها من الطلاب يقل عددهم عن ولاية الجزيرة لكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي عدد المعلمين في التعليم الثانوي في كل من الجزيرة ويبلغ عددهم 231 بنسبة 12.8 من عددهم في كل السودان مقارنة بعدد المعلمين في دارفور وعددهم 203 ويمثلون 11.2% من عددهم في السودان اما شمال كردفان هي الاقل عدداً من ناحية عدد المدارس وعدد المعلمين لكن عدد سكانها يقل كثيراً عن عدد سكان ولايات دارفور . رغم اهمية التعليم الفني في تطور الدول النامية الا انه غير مرغوب فيه من قبل الطلاب ويرتاده عادة الطلاب الذين يعجزون عن الدخول للثانوي الاكاديمي حتي ان الاسر لا تعطي التعليم الفني اي اهتمام وبالتالي المردود ضعيف في التعليم من ناحية المخرجات الجيدة .

التعليم العالي في دارفور:

فيما قبل عام 1989م لم يكن هنالك اي وجود للتعليم العالي في دارفور سوي قرار جمهوري سنة 1978م بانشاء كلية الطب البيطري والموارد الطبيعية بدارفور، ولم يجد حظه من التنفيذ ، وفي عام 1982 تم تكليف بروفيسور امين عبدالله الكارب علي رأس لجنة علمية لوضع تصور لقيام مؤسسة علي المستوي الجامعي تحت اسم جامعة دارفور ، ولم يتنزل تصور اللجنة الي ارض الواقع الا في عام

1990 بعد قيام ثورة الانقاذ الوطني ، حيث صدرت قرارات من رئيس مجلس قيادة الثورة بقيام جامعة الفاتح من سبتمبر بدارفور ، وبعد قيام الحكم الاتحادي وتقسيم الولايات عام 1994 صدر قرار جمهوري رقم (68) لسنة 1994م بقيام جامعتين اخريتين هي جامعة زالنجي وجامعة نيالا ، وفيما بعد عدل اسم جامعة الفاتح من سبتمبر الي جامعة الفاشر ، وبذلك اصبحت هنالك ثلاث جامعات بدارفور الكبري اضافة الي كلية نيالا التقنية .

جدول (4-6) يبين توزيع الكليات والمعاهد بجامعة دارفور علي ارجاء الولايات الثلاث المختارة علي النحو التالي:

الجامعة	الكلية / المعهد	الموقع
الفاشر	1/ كلية التربية	الفاشر
	2/ كلية الطب والعلوم الصحية	الفاشر
	3/ كلية علوم البيئة والموارد الطبيعية	الفاشر
	4/ معهد تنمية المجتمع	الفاشر
جامعة نيالا	1/ كلية العلوم البيطرية	نيالا
	2/ كلية الهندسة	نيالا
	3/ كلية التربية	نيالا
جامعة زالنجي	1/ كلية الزراعة	زالنجي
	2/ كلية التربية	زالنجي
	3/ كلية المعلمين أساس	زالنجي

المصدر: وزارة التعليم العالي ، قسم الاحصاء .

تضم هذه الجامعات اعداد مقدرة من الطلاب وهيئات التدريس وبذا سوف نعقد مقارنة بذلك مع بعض الجامعات الاخري

جدول رقم (4-7) يوضح اعضاء هيئة التدريس بعدد الولايات من حملة الدكتوراه والماجستير

الجامعة	عدد اعضاء هيئة التدريس			
	حملة الدكتوراه	النسبة	حملة الماجستير	النسبة
الجزيرة	446	10.0	242	5.8
الزعيم الازهري	183	4.0	217	5.2
جامعات دارفور	108	2.5	232	5.0

المصدر: وزارة التعليم العالي ، قسم الاحصاء .

معلوم ان فلسفة زيادة مؤسسات التعليم العالي في السودان لم تبني علي واقع امكانيات السودان، إنما السياسة هي وراء ذلك والدليل علي ذلك ان معظم الجامعات الولائية عبارة عن مدارس ثانوية وداخليات طلاب المراحل الثانوية بمعني آخر فان البني التحتية غير مؤسسة لمقابلة احتياجات التعليم العالي تأتي اعداد ضخمة من الثانوي للتعليم العالي لكن مخرجات التعليم العالي في السودان حدث ولا

حرج ، والان خريج الجامعة لا يستطيع ان يعبر عن نفسه في اسطر قليلة كتابة ناهيك عن الاخطاء الاملائية الشنيعة ، اذن بنية التعليم العالي في السودان فقيرة اللهم الا من اعداد الطلاب المتزايدة عام بعد آخر . بالرجوع الي الجدول اعلاه نلاحظ النقص الحاد في الكادر الذي يقوم بالعملية التعليمية في الجامعات في دارفور مقارنة بجامعتي الجزيرة والزعيم الازهري ، نلاحظ ان حملة الدكتوراه في دارفور يمثلون 2.5 من حملة الدكتوراه في السودان ويتضاعف العدد في جامعة الزعيم الازهري تقريباً ويصبح اربعة اضعاف في جامعة الجزيرة ، وهذا النقص الحاد في هيئة التدريس يؤثر علي اداء الاستاذ الجامعي لان تبعاته زيادة العبء الاكاديمي ويصبح حاله اصبح بمعلم الصف في تعليم الاساس ومن ثم يفقد الاستاذ الجامعي اهم ميزة في العملية التعليمية وهي البحث العلمي والذي من خلاله يتم تطوير العملية التعليمية في التعليم الجامعي الامر الذي يحتم التأني فيه وبعده عن وحل السياسة وابعاده عن مطرقة الولاء .

صحيح ان سياسة الامر الواقع قد جسدت وجود جامعة بكل ولاية والتخلي عن ذلك امر صعب لكن السؤال الذي يفرض نفسه هل العبرة تكمن في المظهر ام الجوهر ؟ اهي في الكم ام في الكيف ؟ وكيف نوائم بين الهدفين ليستقيم الامر وعلي ضوء هذا الاجابة يتم القياس .

تعليق علي التعليم في السودان بصورة عامة:

لا مجال للخلاف او الاختلاف حول اهمية التعليم ، ولعل افضل برهان علي هذه الفرضية ان (أقرأ) كانت فاتحة ما نزل به الوحي علي سيد الخلق ومفتاح المعرفة الذي لا يصدأ. وقد اصاب هذا القطاع الحساس (التعليم) سياسات كلية لم يشفع حسن النية وراء اتخاذها في تدبر ما جرته علي التعليم من تشوهات تحتاج الي عشرات السنين لازالتها .

في الوقت الذي تطالعنا فيه الاحصاءات من وقت لاخر في التوسع في التعليم نفس الاحصاءات توضح من هم خارج نطاق التعليم في مجتمعات البدو والرحل الراحلين خلف قطعان الماشية مضافاً اليهم الفاقد التربوي في حواضر المدن ، لا يخفي ما يترتب علي ذلك من حرمانهم من أهم عناصر بناء الشخصية السوية ، الشيء الذي يجعلهم اسري خيار وحيد وكفئة راجحة الا وهو الانحراف واعوجاج السلوك وتلك اولي بوابات الدخول الي عالم الشماشة والمتفلتين وضحايا قاع المجتمع سرقات ، مخدرات ، والجريمة بكل انواعها .

وهذا يضع مسئولية الدولة نحو الفرد بين خيارين يحكمان مسيرته الحياتية اما ان يصبح خصماً او اضافة الا ان الاضافة اصبحت حلما عصي المنال ، وبالتالي فان دارفور تعاني مر المعاناة من هذا الواقع لان البدو والرحل والرعاة يكثرون في دارفور .

في ظل ذلك فان الذهن ينصرف الي الدخول في مقارنة بينما كان عليه التعليم وما آل اليه بالتدقيق في شعار المجانية الفعلية قديما وبكل ما تقتضيه العلية التعليمية اعتباراً من القلم والمسطرة والاستيكة صعوداً حتي مرحلة الداخلية بسكنها وفرشها وغذائها وصابون غسيلها والمجانية المرفوعة الان

كشعار يفضحه ويناقضه انعدام او تقليص رقم الانفاق علي التعليم في بنود الميزانية العامة وتحميل اولياء الامور والمعلمين اعباء تدبير او الي التسيير حتي في احسن ظروف السودان الاقتصادية " بترول ، ضرائب باهظة ، وزكاة "وهذا الواقع ينعكس سلباً علي انسان دارفور .

كان التعليم مبرمج علي ثلاث مراحل ذات قيد زمني محسوب ومتساوي لكل مرحلة يراعي مراحل النمو البدني والعقلي للدارس وضع في الاعتبار القدرة علي الاستيعاب وهضم المادة الي جانب عوامل تربوية سيكولوجية ترتبط بالتأثير وبناء الشخصية في وسط متساوي الاعمار والقدرات ويقوم علي ذلك كادر بشري نال من التدريب العلمي والعملي ما يؤهله لاداء المهمة علي الوجه المطلوب .

لكن دخل التعليم في دوامة السلالم التعليمية سداسية وثمانية وما يتبع ذلك من تعديل وتبديل وتجريب انعكست آثاره سلباً علي المحصلات النهائية . تبع ذلك القضاء علي المرحلة المتوسطة ودمجها في الاساس ليصبح ثمان سنوات مع فاقد سنة وبالتالي اصبحت الاضرار تتضح عاماً بعد عام.

قامت الجامعات الجديدة علي انقاض مؤسسات تعليمية يعتبر الانتماء اليها شرف في ذلك الزمان وهي حنتوب واخواتها وتزامن مع ذلك تصفية معاهد التربية علي اهميتها ودورها المفصلي في المنهج والمعلم والعملية التعليمية .

يمثل المنهج اهم ركائز العملية التعليمية ويعتبر ثباته وتلبيته للاهداف الكلية مسألة في غاية الاهمية لكن الملاحظ ما اصاب المنهج من تعديل وتبديل وكثافة غير مبررة في مقررات صفوف الاساس بما لا يتناسب والمرحلة العمرية ولا تخدم الغرض النبيل الذي تسعي اليه العملية التعليمية .

يتكامل مع كل ذلك تغذية التغيرات الجهوية وذلك بنأي المركز عن القيادة المتكاملة للمسألة التعليمية ليضيع علي الوطن عنصر هام من عناصر التوحد والانصهار واكتساب الخبرات وتلاقحها عبر كشف التنقلات الموحد ولذي كان سائداً ولم تكن سيادته تنبع من فراغ ولدارفور نصيب الاسد من الاضرار التي حدثت لا حقاً من التغيرات الجوهرية .

المطلوب لحل هذه المشكلة:

1/ اختيار من التربويين الخلص واسناد الامر اليهم بكامل التفويض والصلاحيات لتقييم وتقويم التجربة لازالة كل التشوهات من جسد التعليم .

2/ ترسيخ القاعدة المسنودة بالاثر الخالد والتي تذهب الي ان التعليم فرض لذا تكون قومية التعليم والزاميته .

الخدمات الصحية في القطاع العام:

الجدول رقم (4-8) يوضح الخدمات الصحية في ثلاث ولايات وهي الجزيرة ونهر النيل ودارفور لسنة 2007م

الولاية	وحدات اشعة	بنوك دم	وحدات صحية اولية	نقاط غيار	شفخانات	مراكز صحية	مستشفيات تخصصية	مستشفي بخدمات احصائية	عدد الاسرة	عدد السمتشفيات
الجزيرة	27	45	585	5	5	56	11	16	3218	53
نهر النيل	10	5	45	88	479	165	0	8	1673	28
دارفور	12	5	694	27	147	62	2	6	1986	28

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية .

الجدول رقم (4-9) يوضح نسب الخدمات الصحية في كافة الوحدات في الولايات الثلاث من النسبة العامة في السودان

الولاية	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الجزيرة	16.2	36.8	22.5	0	0	12.2	23.9	16.8	12.1	14.1
نهـــر النيل	6.0	4.0	1.7	4.4	5.9	13.7	0	8.4	6.2	7.4
دارفور	7.2	4.0	26.7	2.8	10.6	5.1	4.3	6.3	7.4	7.1

النسب مأخوذة نسبة كل ولاية من السودان .

من الجدولين (4-8) والخاص باعداد وحدات الخدمات الصحية المختلفة والجدول (4-9) الذي يوضح نسب الوحدات المذكورة نلاحظ الاتي وحدات الاشعة تصل في الجزيرة الي 2.7 وحدة ونسبة 16.2% من جملة وحدات الاشعة في السودان بينما في نهر النيل 10 وحدات وتمثل 6% مما في السودان أما في دارفور ذات الكثافة السكانية والتي تزيد عن سكان الولايتان فانها تصل 12 وحدة تمثل 7.2% من جملة الوحدات في السودان وهذا يوضح مدي ضعف وحدات الاشعة بولاية دارفور الكبري مقارنة بالولايتان الاخريتان مع ملاحظة ان دارفور مناطق نزاع مسلح منذ اوائل الالفية الثالثة وحتي الان . الامر الادهي والامر في بنوك الدم والمقارنة معدومة تماماً بين الولايات الثلاث نجدها في الجزيرة 45 بنك دم بينما في نهر النيل ودارفور 6 بنوك دم لكل ولاية ولا ننسي حوجة ولاية دارفور الكبري لبنوك الدم وذلك لما تعانية من الاحتراب والاقتتال والذي يخلف وراءه آلاف القتلي والجرحي وهم في اشد الحاجة لبنوك الدم . عدد الوحدات الصحية الاولية لاول مرة يبين زيادتها في دارفور بنسبة تصل 26.7% مقارنة بما في ولاية الجزيرة والذي يبلغ 22.5 اما ولاية نهر النيل يصل الي 1.7 ، لكن اذا نظرنا من مفهوم تقديم الخدمات الصحية عبر الوحدات الصحية الاولية نجدها تفتقر لابسط معينات العمل وهي الفحص الطبي والعلاج الذي يقدم ، اذ يشرف علي ذلك ممرضون بالخبرة دون تدريب او تطوير

لمهاراتهم كما ان العلاج معروف سلفاً في السودان انه يباع في الوحدات الصحية دون فحص طبي في الغالب لان الممرض الذي اصبح بعامل الزمن مساعد طبي يعالج بالخبرة في اغلب الاحيان وهو نفسه الذي يمثل الصيدلي ، كما ان الوحدة الصحية نفسها تفتقر الي الصحة البيئية . اما نقاط الغيار في الجدول نجدها قد اختفت تماماً في ولاية الجزيرة وقلت في دارفور وزادت عنها في ولاية نهر النيل وقلة نقاط الغيار تعني توفر الخدمات الصحية في التجمعات السكانية مع ربط قري الولاية بحواضر المدن حيث تتوفر الخدمات الصحية اما وجودها في دارفور ونهر النيل لتباعد القري من المدن او أشباه المدن . نلاحظ المراكز الصحية من الجدول بدأت تزداد في كل من ولاية الجزيرة وولاية نهر النيل بينما تقل في ولاية دارفور وهي علي التوالي 156 ، 165 ، 62 مركز وهذا يدل دلالة واضحة انه كلما قدمت الخدمة تقدم من خلال المراكز الصحية فهي بطبيعة الحال افضل من نقاط الغيار والشفخانات وهذا يعني ان المستوي الصحي في دارفور متدني مقارنة بولايتي الجزيرة ونهر النيل ، فيما يخص المستشفيات التخصصية تصل في ولاية الجزيرة الي 11 مستشفي بيما تصل في دارفور الي اثنان فقط وتختفي تماماُ في ولاية نهر النيل، المعلوم ان سكان ولاية نهر النيل 1,121,441 نسمية ولقربها من العاصمة ويسر المواصلات اذا قارنا بذلك بعدد سكان دارفور الذي يتعدي ثمانية ملايين نسمة ويبعد تماماً عن اقرب منطقة او ولاية بها مستشفيات تخصصية والمستشفيات التخصصية تعني خدمة طبية علي درجة عالية مقارنة بالمستويات الصحية المختلفة (شفخانات ، نقاط غيار ، مستشفيات حكومية) اما المستشفيات التي بها خدمات اخصائيين في ولاية الجزيرة 16 مستشفي بينما في نهر النيل 8 مستشفيات اما في دارفور فهي 6 مستشفيات فقط وهذا يوضح ضعف العناية الصحية بولايات دارفور الكبري عنها في ولايتي الجزيرة ونهر النيل . أما عدد الاسرة نجده في ولاية الجزيرة يبلغ 3218 سرير بنسبة 12.1 من عدد الاسرة في السودان في ولايتي نهر النيل ودارفور 1673 ، 1886 وبنسب علي التوالي 6.2 ، 7.4.

اما عدد المستشفيات في الولايات الثلاث علي التوالي 53 مستشفي في ولاية الجزيرة 28 مستشفي في كل من ولاية نهر النيل ودارفور ، عدد الاسرة وعدد المستشفيات كلما زاد هذا دلالة علي توفر الخدمات الصحية وكلما قل يعني نقص الخدمات الصحية هذا اذا وضعنا في الاعتبار عدد سكان ولاية دارفور مقارنة بنهر النيل وولاية الجزيرة . عموماً يمكن القول ان حظ ولاية دارفور من الخدمات الصحية ضئيل جداً اذا ماقورن بولايات اخري وهذا ينعكس سلباً علي المشاكل الصحية وهذا يعني ان الوضع الصحي في دارفور هو الاسوأ .

الجدول (4-10) يبين عدد المستشفيات والاسرة لكل 100,000 من السكان

الولاية	سرير لكل 100,000 من السكان	مستشفي لكل 100,000 من السكان
الجزيرة	80.4	1.3
النيل الابيض	68.3	2.0
دارفور	89.4	1.2

المصدر: وزارة الصحة .

نلاحظ من الجدول رقم (4-10) ان دارفور أقل حظاً من ولاية الجزيرة والنيل الابيض في توفير سرير لكل 100,000 من السكان وهي علي التوالي الجزيرة 80.4 والنيل الابيض 68.3 أما دارفور 89.4 ووضح لنا ذلك من قبل في عدد المستشفيات وقلتها مقارنة بالولايات الاخري ، أما مستشفي لكل 100,000 من السكان ايضاً نجد ان صورة دارفور عنه في ولايتي الجزيرة والنيل الابيض وهو علي التوالي الجزيرة 1.3 النيل الابيض 2.0 ودارفور 1.2 وهذه الصورة تكون سالبة علي المرضي في توفر الاسرة والمستشفيات التي تقابل حاجات المرضي من العلاج .

جدول (4-11) يوضح القوي العاملة من الاطباء حسب الولايات لعام 2007م

الولاية	صيادلة	مج اطباء	امتياز	أطباء اسنان	اطباء عموميون	نواب اخصائيين	اختصاصيين
الجزيرة	92	609	-	25	428	42	139
النيل الابيض	13	403	-	6	343	1	59
دارفور	18	291	-	7	230	0	60

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية .

جدول (4-12) يبين نسب القوي العاملة من الاطباء حسب الولايات

الولاية	%	%	%	%	%	%	%
الجزيرة	12	6.0	-	4.0	11.0	5.0	9.0
النيل الابيض	1.0	4.0	-	1.0	9.0	0.14	4.0
دارفور	2.0	3.0	-	1.0	6.0	0	4.0

الجدولين رقم (4-11) و(4-12) يمثلان القوي العاملة من الاطباء في ولايات الجزيرة والنيل الابيض ودارفور يقل عدد الصيادلة في دارفور عنه في الجزيرة وفي النيل الابيض مقارنة بعدد السكان في كل ولاية . وهم عل التوالي 92 في الجزيرة 13 في النيل الابيض و18 في دارفور بالنسب التالية

12% ، 1.0% ، 2.0% ، مجموع الاطباء في كل ولاية هو الاخر مؤشر مهم علي مدي جودة تقديم الخدمة من ناحية الكم والكيف ، من ناحية الكم يكثر الاطباء في ولاية الجزيرة ويصل الي 609 طبيب وولاية النيل الابيض 403 بينما دارفور 291 ، اما الكيف مثلا اطباء الاسنان في ولاية الجزيرة 25 والنيل الابيض 6 ودارفور بحجمها السكاني الضخم 7 اطباء اسنان بكل الولاية حتي الاطباء العموميون يقلون في دارفور مقارنة بولاية الجزيرة وولاية النيل الابيض.

ونواب الاخصائيون في الجدول يختفون تماماً في دارفور بينما ترتفع نسبتهم في ولاية الجزيرة لتصل الي 5.0% من جملة عددهم في السودان ، اما الاخصائيون ايضاً نجد ان عددهم في دارفور يقل بصورة واضحة مقارنة بولاية الجزيرة وهم علي التوالي 139 ، 60 بينما في النيل الابيض 59 تقريباً يعادل عددهم ما بدارفور رغم الفارق الكبير في عدد السكان .

يمكن الخروج من القوي العاملة من الاطباء بنتيجة مفادها ان دارفور تحتاج فعلاً الي عمل كبير في هذا المجال لانها تفتقر الي توفر القوي العاملة في العمل الطبي لمقابلة احتياجات السكان المتزايدة من ناحية الانفس ومن ناحية كثرة الامراض نفسها . الملاحظ ان بدارفور ينتشر مرض الغدة الدرقية وذلك لنقص اليود في مياه الشرب وبالتالي لا يتم العلاج الا في الخرطوم وهذا الامر مكلف للغاية بالنسبة للمرضي .

الخدمات الصحية في القطاع الخاص للعام 2007م

الجدول (4-13) يوضح الخدمات الصحية في القطاع الخاص في ثلاث ولايات

الولاية	مستشفيات ومراكز	الاسرة	عيادات اخصائيين	عيادات اطباء عموميين	عيادات اطباء اسنان	معامل خاصة	اشعة	علاج طبيعي	صيدلية شعبية	صيدلية خاصة	مخازن ادوية منزلية	عيادات بيطرية
الجزيرة	36	165	80	97	18	162	8	3	15	189	46	45
نهر النيل	8	30	27	18	10	30	6	1	12	85	121	7
دارفور	5	45	35	44	5	41	6	0	14	75	494	3

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية

الولاية	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الجزيرة	15.7	33.7	7.8	12.6	7.5	16.4	11.2	13.6	12.9	12.5	4.1	37.5
نهر النيل	4.3	16.2	2.6	2.3	4.2	3.8	4.5	4.6	10.0	5.6	10.9	5.8
دارفور	2.1	24.4	3.4	5.7	2.1	4.1	4.5	0	10.1	4.9	44.7	2.5

نسب الخدمات االصحية مأخوذة مقارنة بالنسبة العامة للسودان

والجدول رقم (4-13) والذي يبين الخدمات الصحية في القطاع الخاص يوضح الاتي في المستشفيات والمراكز في ولاية الجزيرة 36 مركز ومستشفي خاص ويمثل نسبة 15.7% من جملتها في السودان، أما في ولاية نهر النيل فهي 8 وتمثل 4.3% مما هو في كل السودان لكن ولاية دارفور فقط 5 وبنسبة 2.1% ، مما يوضح ضعف تواجد خدمات القطاع الصحي الخاصة في دارفور يتزامن هذا مع ضعف تواجد خدمات الحكومة الصحية ليكون نتاج ذلك وضع صحي سئ للغاية . الاسرة في القطاع الخاص كالاتي: 95 سرير في ولاية الجزيرة و30 سرير في ولاية نهر النيل بينما دارفور 45 سرير والامر نفسه ينطبق علي عيادات الاخصائيين وهم علي التوالي ولاية الجزيرة وولاية نهر النيل وولاية دارفور 80 ، 27 ، 35 علي التوالي ، الملاحظ في ان الاخصائيين في السودان جل عملهم يتركز في المدن الكبري وبالذات الخرطوم للعائد المجزي وتوفير معينات الحياة وهذا سبب كافي وذلك لان بعض المدن الكبري في السودان يقل فيه عدد عيادات الاخصائيين ، أما شأن عيادات الاطباء العموميين فهي تصل في ولاية الجزيرة الي97 عيادة وتصل في دارفور تقريباً نصف هذا العدد وهو 44 عيادة بينما توجد في نهر النيل 18 عيادة ، حتي ان عيادات الاطباء العموميين وعلي كثرتهم نسبة لتزايد اعداد خريجي كليات الطب يقل نصيب دارفور منهم والسبب المباشر وراء ذلك البعد الجغرافي لمنطقة دارفور اضافة الي عدم الاستقرار الامني وهذا ينعكس سلباً علي الاداء الصحي في ولاية دارفور . ونفس الشئ ينطبق علي عيادات اطباء الاسنان علي التوالي في الجزيرة ونهر النيل ودارفور 18 ، 10 ، 5 وهذا يسبب ضرر بالغ لمرضي الاسنان اذ لا توجد عيادات خاصة بالاسنان تقابل حاجة المرضي من السكان . المعامل جزء مهم ومكمل اساسي في عملية علاج المرضي نجد ان المعامل الخاصة بولاية الجزيرة 167 معمل ونهر النيل 30 معمل وفي دارفور 41 معمل وحقائق الارقام توضح انه كلما زاد عدد العيادات الخاصة بمختلف انواعها زاد طبقاً لذلك عدد المعامل والعكس صحيح معامل الاشعة اخري مهمة في عملية الفحص الطبي واعداد معاملها في دارفور والحاجة لها تقل كثيراً عن غير من الولايات مثل الجزيرة مثلاً ونهر النيل ذات الكثافة السكانية الاقل وهي علي التوالي 8 ، 6 ، 6 .

عيادات العلاج الطبيعي لا توجد بتاتاً بولاية دارفور بينما توجد في نهر النيل عيادة واحدة اما ولاية الجزيرة بها 3 عيادات ، الصيدليات الشعبية بالجزيرة 15 ونهر النيل 12 وولاية دارفور 14 اذا اضفنا الصيدليات الشعبية الي الصيدليات الخاصة وهي 189 بالجزيرة و85 بنهر النيل بينما بدارفور 75 والقلة ترجح لقلة الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص . لان وجود الصيدليات في الاصل يرتبط بالمستشفيات والعيادات الخاصة والمراكز الصحية وبدارفور نقص كامل في هذا الجانب لذا تقل الصيدليات بنوعيها الشعبية والخاصة . الملاحظ تكثر مخازن الادوية المنزلية اذ تصل في دارفور الي 494 مخزن بينما في ولاية نهر النيل 121 وبولاية الجزيرة 46 مركز وهذا دليل آخر علي تخلف الوضع الصحي في قطاع الدواء اذ أن مخازن الادوية المنزلية تفتقر الي حفظ الادوية بصورة علمية من تهوية وتبريد ، كما تفتقر في معظم الاحيان الي ان البائع ليس بصيدلي انما في الغالب الاعم ممرض متقاعد

او شخص بتجربة محدودة في معرفة الادوية ، وهذ يضر كثيراً بالمرضي . والملاحظة الغريبة حقاً قلة العيادات البيطرية في دارفور والتي تصل 3 عيادات بينما في ولاية الجزيرة 45 عيادة بيطرية وولاية نهر النيل 7 عيادات بيطرية والغرابة تنشأ من ان اعداد الثروة الحيوانية في دارفور اكثر مما في ولاية الجزيرة ونهر النيل ومرد ذلك يعود الي اساليب تربية الحيوان التقليدية والتي تركز بشكل اساسي علي الكم وليس الكيف هذا رغم توفر المراعي الطبيعية .

بعض الخدمات الاجتماعية:

الجدول (4-14)يبين التحصيل الفعلي للزكاة حسب الولايات 2007م (بملايين الجنيهات)

الولاية	التحصيل	النسبة %
الجزيرة	19987	6.3
النيل الابيض	986.8	3.1
دارفور	1681.900	5.3

المصدر: ديوان الزكاة .

من الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة تحصيل الزكاة في ولاية الجزيرة وبنسبة بلغت 6.3% من المتحصل العام مقارنة بولاية دارفور والتي وصلت الي 5.3% ورغم ان مواعين الزكاة في دارفور اكبر من الجزيرة بالذات في قطاع الثروة الحيوانية الا ان تحصيل الجزيرة اكبر والسبب في ذلك يرجع الي عدم الاستقرار الامني مما يقلل من تحصيل ولاية دارفور ، اما ولاية النيل الابيض فاذا قارنا تحصيلها من الزكاة بولاية دارفور نجده الافضل رغم الفارق الكبير في النسبة وهي 3.1% ، 5.3% والفضل يعود الي قلة عدد سكان ولاية النيل الابيض عن سكان ولاية دارفور (رغم توضيح ذلك في اكثر من موقع) .

والنتيجة ان تحصيل الزكاة مبلغ لا يستهان به خاصة في ظروف دارفور التي تعيشها منذ فترة ليست بالقصيرة وتوقف النشاط الاقتصادي اثر سلبا علي اقتصاد دارفور.

جدول (4-15) يبين الهجرة المستديمة داخل وخارج الاقليم وصافي الهجرة في عدد من اقاليم السودان 2006م

الاقليم	صافي الهجرة	هجرة خارج الاقليم	هجرة داخل الاقليم
الاوسط	6	633	639
دارفور	317-	685	368
الشرقي	291	199	490

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء .

الجدول رقم (4-15) يوضح بجلاء ان الهجرة خارج الإقليم الأوسط وصلت اللي 633 نسمه بصافي وصل الي 6 وهذا يدل علي ان الداخل الي الاقليم اكثر من الخارج منه هذا يعني ان هنالك استقرار أمني وسبل عديدة لكسب العيش ، كما يدل ايضاً علي ان الاقليم جاذب لتوفر الخدمات الاجتماعية من صحة

وتعليم ، ولكن اذا قارنا ذلك باقليم دارفور نجد الهجرة خارج الاقليم وصلت 625 والهجره داخل الاقليم بلغت 368 بفارق 319 وهذا يعني ان الاقليم طارد وغير جاذب لهجرات من الخارج والسبب المباشر في ذلك هو حالة الاضراب وعدم الاستقرار الامني التي يعيشها الاقليم منذ ا وائل 2003م واستمرت هذه الحالة حتي الان كما ارتفعت تكاليف الحياة المعيشية بصورة لم يسبق لها مثيل ، اما حالة شرق السودان أشبه بحال الاقليم الاوسط اذ ان الهجرة الخارجية تبلغ 192 اما الهجرة الدخل تفوق سابقتها ب 291 كصاف هجرة ، وهذا يدل علي الاستقرار الامني وحتي طبيعة اهالي الشرق انهم ليسوا كثيروا التجوال وزيادة الهجرة الداخلة من الخارج ايضاً ترجع الي وجود ميناء السودان بهذا الاقليم كما توجد حركة تجارية نشطة في هذا الاقليم لذا يصبح اكثر جاذبية من اقليم دارفور . والنتيجة التي يخرج بها الباحث من موضوع الهجرة هي ان زيادة الهجرة خارج الاقليم وبمعدلات كبيرة وتنحصر في فئات عمرية هي فئة الشباب من 15 وهذا الامر في المستقبل القريب سوف يكون وبالا علي الاقليم لان القوي المنتجة في هذه الفئة العمرية .

الجدول (4-16) يوضح عدد المؤمن عليه واصحاب العمل الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي حسب الولايات 2006

الولاية	مؤمن عليهم	النسبة المئوية	اصحاب عمل	النسبة%
الجزيرة	20411	8.4	68	10.0
شمال كردفان	5268	4.0	177	27.0
دارفور	9778	4.0	155	24.0

المصدر: الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .

الجدول رقم (4-16) يوضح المؤمن عليهم في التأمين الصحي من العاملين في الدولة واصحاب العمل . من الجدول نلاحظ ان المؤمن عليهم في ولاية الجزيرة 20411 وولاية دارفور 9778 وتتفوق ولاية الجزيرة بفارق 10633 عامل وهذا يصب في خانة فوائد ما بعد الخدمة والذي تحظي به ولاية الجزيرة مقارنة بولاية درافور ، بالرجوع الي النسب المئوية فان نسبة المؤمن عليهم المئوية نجدها كالاتي 8.4% ولاية الجزيرة 4.0% ولاية دارفور اما ولاية شمال كردفان تصل نسبة المؤمن عليهم 2.2% وهذه النسبة رغم انها تصل نسبة المؤمن عليهم في ولاية دارفور الا انها احسن حالا مقارنة بعدد سكان الولايتين اذ يزداد عدد سكان ولاية دارفور ب 5.71 مليون نسمة . لذا نجد ان المؤمن عليهم في دارفور يقل عن ولاية الجزيرة وايضاً عن شمال كردفان مع اعتبار الزيادة السكانية .

أما بالنسبة لاصحاب العمل فنجد ان الصورة اصبحت مقلوبة تماماً اذ ارتفع بنسبة 2.7% في كردفان و 24% في ولاية دارفور وانخفض في الجزيرة الي 10% من جملة المؤمن عليهم في السودان والسبب يعود الي النشاط التجاري الواسع الذي يزخر به اقليم دارفور مقارنة بولايتي الجزيرة وشمال كردفان

لان هنالك تجارة مع عدد من الدول الحدودية مثل تشاد وافريقيا الوسطي وليبيا ومصر عبر درب الاربعين اضافة الي صادر الحيوان والمحاصيل النقدية التي تتوفر في الولاية من صمغ عربي ، كركدي، فول سوداني .

الجدول(4-17) يبين التوزيع النسبي طبقاً لنمط المعيشة لسنة 2000م بين الريف والحضر

الولاية	% سكان الريف	% سكان الحضر
شمال كردفان	66.57	33.43
الجزيرة	75.14	24.86
دارفور	39.6	60.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء – تقديرات 2006م.

الملاحظ من الجدول رقم (4-17) ان نسبة سكان الريف في كل من ولاية شمال كردفان وولاية الجزيرة يزيدون عن سكان الحضر بنسب علي التوالي 66.57% ، 75.14% ، بينا نجد الصورة مقلوبة تماماً في حالة دارفور اذ يقل سكان الريف عن سكان الحضر بنسبة الثلث تقريباً ومرد ذلك الي ان الريف في دارفور يفتقر تملماً الي ابسط مقومات الحياة من صحة في اطارها الاولي وتعليم ومياه وكثير من الخدمات الاجتماعية بينما يختلف الحال في ولاينتي شمال كردفان والجزيرة اذ يزداد سكان الريف . في الاونة الاخيرة اكتظت المدن في دارفور باعداد كبيرة من السكان بعيداً عن مناطق الصراع وبحثاً عن الامن ، والدليل علي ذلك ان الايجارات في مدن دارفور الكبري ارتفعت بصورة لم يسبق لها مثيل وحتي في الخرطوم وكل ذلك بعامل توفر الامن والاستقرار وهجر الريف في دارفور يعني خلل اقتصادي باعتبار ان الاقتصاد الدارفوري في الاصل يعتمد علي الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ويصعب بالتالي في ظل الظروف الامنية بالغة التعقيد ممارسة هذا الاقتصاد لدوره في العملية الانتاجية .

جدول(4-18) يبين الاستيعاب في الخدمة العامة لعام 2006م

الولاية	عدد المستوعبين	النسبة
الجزيرة	2041	14.1
شمال كردفان	1480	10.2
دارفور	2010	13.9

المصدر: وزارة العمل .

اشارة الي الجدول رقم (4-18) والخاص بالاستيعاب في الخدمة العامة يتضح أن اعداد المستوعبين وفق الولايات المذكورة وهي الجزيرة وشمال كردفان ودارفور وهي علي التوالي 2041 وبنسبة 14.1% شمال كردفان 1480 وبنسبة 10.7% وجنوب دارفور وهي 2010 وبنسبة 13.9% من نسبة

المستوعبين في السودان . نجد ان لولاية الجزيرة قصب السبق في الاستيعاب في الخدمة العامة بينما في دارفور ورغم زيادة عدد السكان في دارفور تليها ولاية الجزيرة ب 4.430.000 نسمة " آخر احصاء سكاني 2008م) . وحتي شمال كردفان مقارنة بسكان دارفور هي الاخري تستأثر بنصيب معتبر من الوظائف مقارنة بعدد السكان حيث نجد ان الفارق بينهما وولاية دارفور في السكان يصل الي 3.580.000 نسمة . لذا فإن ما يخرج الباحث في هذا المجال ان حظ دارفور من وظائف الخدمة المدنية العامة قليل باعتبار ان الخدمة العامة في دارفور تكتسب اهمية بعامل الخلل الذي اصاب الاقتصاد التقليدي جراء الجفاف وحالة عدم الاستقرار الامني التي يعيشها اقليم دارفور .

الجدول(4-19) يوضح اعداد اللاعبين والمدربون والحكام

حسب الالعاب الرياضية ونسبة الولايات 2007م

الولاية	كرة قدم			كرة سلة			كرة طائرة		
	لاعبون	كدربون	حكام	لاعبون	كدربون	حكام	لاعبون	كدربون	حكام
الجزيرة	9846	395	288	180	8	10	695	38	82
شمال كردفان	1800	107	71	-	-	3	355	4	23
دارفور	6260	147	108	85	-	5	820	10	22

المصدر: وزارة الشباب والرياضة ، قسم الاحصاء .

الجدول(4-20) يبين نسب اعداد اللاعبون المدربون والحكام

حسب الالعاب الرياضية

الولاية	كرة قدم			كرة سلة			كرة طائرة		
	لاعبون	كدربون	حكام	لاعبون	كدربون	حكام	لاعبون	كدربون	حكام
الجزيرة	15.1	14.8	15.4	11.1	2.1	6.4	11.8	10.0	7.4
شمال كردفان	2.9	4.0	3.8	-	-	1.9	6.0	1.1	6.3
دارفور	9.9	5.5	5.7	5.7	-	3.2	13.9	2.6	6.2

المصدر: وزارة الشباب والرياضة ، قسم الاحصاء .

الملاحظ في الجدولين (4-19) (4-20) ان الاول أعداد المدربين والحكام واللاعبين والاخر عبارة عن نسب هؤلاء اللاعبون والمدربون والحكام في الولايات المذكورة بالجدول.

فمثلاً كرة القدم تتفوق ولاية الجزيرة في اعداد اللاعبين عن ولاية شمال كردفان وولاية شمال دارفور حيث نجد ان نسبتهم علي التوالي في الولايات الثلاث كالاتي 15.1% ، 2.9% ، 9.9% مع ملاحظة ان سكان دارفور يزيد عن سكان الولايتين معاً ب 2.15 مليون نسمة ونفس الحال بالنسبة للمدربين في كرة القدم ونسبهم علي التوالي بالنسبة للولايات الثلاث 14.8% ، 4.0% ، 5.5% نفس الصورة تنطبق

علي الحكام بالنسب الاتية 15.4% ، 3.8% ، 5.7% أما في كرة السلة الوضع السابق ما زال قائماً وهو زيادة اللاعبين والحكام والمدربين في ولاية الجزيرة عنها في دارفور وهي بالنسب الاتية 11.1% ولاية الجزيرة و5.2% ولاية دارفور وفي منشط الكرة الطائرة تتكرر نفس الصورة وهي الزيادة الواضحة في اعداد اللاعبون والمدربين والحكام مقارنة بولاية الجزيرة وهي بالنسب الاتية 11.8% ، 6.0% ، 13.9% علي التوالي وهذا ينعكس مدي شعبية هذه اللعبة طالما كثر اللاعبين وهم المادة الخام للعبة يقل عدد المدربون والحكام عن ولاية الجزيرة رغم قلة عدد لاعبي الكرة الطائرة في الجزيرة عن دارفور وهم بالنسب الاتية بالنسبة للمدربين 10.0% في الجزيرة ، 1.1% في شمال كردفان بينما بدارفور 2.6% ونفس الشيء ينطبق علي الحكام يزدادون في الجزيرة مع قلة اللاعبون مقارنة بالجزيرة وهم بالنسب الاتية 7.4% للجزيرة ، 6.3% شمال كردفان بينما دارفور 6.2% النتيجة هي ان هنالك نقص في معينات الالعاب المذكورة رغم توفر المواد الخام اللاعبون وهذا النقص يتضح في المدربون والحكام وهذا النقص ينعكس سلباً علي اداء الفرق الرياضية ومستوياتها الفنية وتصبح مجرد العاب بعيدة عن التطور ورفع المهارات عبر التدريب .

الجدول(4-21) يبين عدد الجنسيات المستخرجة حسب الولايات للعام 2006م

الولاية	عدد الجنسيات المستخرجة	النسبة
الجزيرة	47310	12.5
النيل الابيض	16600	4.4
دارفور	27309000	72.3

المصدر: وزارة الداخلية الادارة العامة للسجل المدني .

الجدول رقم (4-21) يوضح الاتي أن: زيادة عدد الحاصلين علي الجنسية في دارفور يصل الي نسبة 72.3% كأعلي نسبة بينما ولاية الجزيرة 12.5% وولاية النيل الابيض 4.4% وهذا ان دل علي شيء انما يدل علي ان ولاية دارفور اصبحت طاردة والسواد الاعظم من المواطنين يودون الحصول علي بطاقة هوية والبحث عن مكان آمن وآخرون يودون الذهاب الي خارج السودان بحثاً عن ظروف افضل بالذات خريجوا الجامعات وحملة الشهادات العليا مستغلين بذلك تعاطف المجتمع الدولي من قضيتهم .

الجدول(4-22) يبين عدد الجوازات المستخرجة حسب الولايات 2006م

الولاية	عدد الجوازات المستخرجة	النسبة
الجزيرة	13286	6.1
شمال كردفان	3308	1.5
دارفور	6758000	31.2

المصدر: وزارة الداخلية إدارة الجوازات والهجرة والجنسية.

الجدول رقم (4-22) يوضح ازدياد استخراج الجوازات بين الولايات المذكورة اذ تصل نسبة استخراجها في دارفور 31.2% وطبيعي ان تزداد نسنبة استخراج الجوازات في ولاية دارفور لان الصورة ارتبطت ايضاً بزيادة استخراج الجنسيات في نفس الولاية والسبب ايضاً يرجع الي الهجرة المتزايدة الي خارج السودان بحثاً عن ظروف اقتصادية افضل في دول المهجر وبالذات دول اوربا وامريكا الشمالية وهي التي تتعاطف مع قضية دارفور .

الكهرباء والمياه:

أولاً : قطاع الكهرباء:

لا يخفي علي عاقل اهمية الكهرباء في حياة الناس لكن نجد ان ولاية دارفور حتي الان لم تدخل الشبكة القومية للكهرباء . اذ انها تعتمد علي الطاقة الكهربائية المولدة من الديزل وهنالك عدد 11 مدينة في السودان تتبع نفس اسلوب التوليد .

جدول (4-23) يبين الطاقة المولدة من خارج الشبكة قيقاواط (ساعة) 2007م

المحطة	الانتاج	النسبة
الابيض	59.2	20.2
ام روابة	8.2	2.7
الفاشر	26.2	8.9
الجنينة	5.5	1.9
النهود	8.2	2.7
الضعين	3.3	1.1
كادقلي	7.3	2.5
نيالا	32.7	11.2
جوبا	-	-
واو	-	-
ملكال	-	-

المصدر: الهيئة القومية للكهرباء .

تلاحظ من الجدول رقم (4-23) ان نصيب ولاية دارفور من الطاقة في مدنها المذكورة في الجدول (الفاشر ، الجنينة ، الصعين ، نيالا) من الكهرباء يعادل 42.4 مقارنة بمدينة الابيض لوحدها والذي يصل انتاجها الي 59.2 وبنسبة 27.9% مع العلم ان عدد سكان نيالا اكبر من عدد سكان مدينة الابيض . اضافة الي ان كل المدن المذكورة في الجدول تفتقر الي القطاع الصناعي الذي يحتاج لطاقة كهربائية اكبر للتشغيل .

هنالك مدن مثل وادي حلفا، عطبرة ، شندي ، كريمة ، دنقلا وبورتسودان كانت تستخدم الطاقة المستخرجة من الديزل لكن خرجت من منظومة الديزل ودخلت الشبكة القومية للكهرباء.

والنتيجة من وضع ولاية دارفور في قطاع الكهرباء تعني انه لا يوجد قطاع صناعي بالمرة باعتبار ان الطاقة الكهربائية مكون رئيسي في الصناعة والصناعات البسيطة الموجودة وهي معاصر الزيوت الالية والتي تعتمد علي توليد الديزل الخاص باصحاب هذه المعاصر وحتي القطاع السكني والتجاري لا تتوفر له الكهرباء علي مدار اليوم الكامل انما توزع جزئياً علي مدار اليوم علي الاحياء السكنية .

ثانياً: قطاع المياه:

اصبحت مشكلة انعدام مياه الشرب قضية تعاني منها كل ولايات السودان علي مستوي القري والمدن والارياف وتزداد هذه المشكلة دائما في فصل الصيف لزيادة الاستهلاك بغرض الشرب للانسان والحيوان، ولكن هنالك ولايات ومناطق معينة تعاني من ازمة المياه طوال العام وازدادت معاناتها بعد شح معدلات الامطار باعتبار انها تعتمد علي مياه الامطار والحفائر والسدود .

ومن تلك الولايات التي تعاني من ازمة المياه ولايات دارفور الثلاث والتي ازدادت معاناتها في ظل الحرب وعدم الاستقرار الامني ، الذي ادي الي توقف العديد من مشروعات المياه والتي كانت تنفذها الحكومة بتمويل من بنك التنمية الاسلامي بجدة وموارد ذاتية .

تعتبر قضية الحصول علي المياه واحدة من اصعب الاشياء في اجزاء واسعة من ولايات دارفور، حيث يستغرق الكثير من المواطنين في مناطق مختلفة بولايات دارفور اكثر من ست ساعات في اليوم لعبور ما يزيد عن الخمسة أميال من اجل الحصول علي ما يكفيهم من المياه ليوم او يومين من آبار تقليدية تصل اعماقها الي اكثر من خمسة عشر متراً في المناطق القروية اما سكان المدن فهم ليسوا بأحسن حالا من غيرهم ، حيث يعيشون أزمات متكررة في الحصول علي المياه سواء كانت عبر الشبكات المتهالكة او عن طريق صهاريج .

حتي هذه اللحظة تعاني اجزاء واسعة من ولاية شمال دارفور من حالة عطش متزايدة بسبب قلة الامطار في موسم الخريف الماضي باعتمادها علي مياه الامطار في شكل برك وحفائر او ترع " ترد" وما ادارك ما الحفائر والشرب منها للانسان وما يخلفه ذلك من امراض المياه المعروفة (بلهارسيا ، ملاريا ... الخ) لان الحيوان والانسان يشربون من نفس الحفير . اذن هذه الازمة هي قديمة متجددة ظل يعاني منها الاقليم لسنوات ليست بالقصيرة ، حيث يرجع الكثير من المراقبين ان ازمة دارفور الاخيرة هي ازمة موارد والتي يأتي الماء علي رأسها[1] . يرجع د. محمد سليمان في كتابه " السودان حروب الموارد والهوية

[1] صحيفة الرأي العام ، العدد 42228 بتاريخ 2010/1/28م .

" أن ازمة دارفور سببها الاساسي هو التنافس والصراع الحاد حول موارد الاقليم والتي تحتل المياه رأس الرمح فيها .

وتشير تقارير حديثة للامم المتحدة الي تفاقم ازمة المياه في الاقليم خاصة في المناطق الشمالية الشرقية من ولاية شمال دارفور والشرقية من جنوب دارفور بسبب قلة الامطار هذا العام تعهد بان كي مون الامين العام للامم المتحدة بالعمل علي حل مشكلة المياه بدارفور حتي لا تقف عائقاً للعملية الهجين .

رأي الباحث بالرغم من الوضع المتفاقم لمشكلات المياه لم تكن هنالك رؤية وبرامج متكاملة لايجاد حلول لازمة المياه في الاقليم ، حيث بات تضارب الاختصاصات وتداخل الاتجاهات واحداً من اكبر العوائق لحل المشكلة حيث تعمل وزارات التخطيط بالولايات من جهة والسلطة الانتقالية والحكومة المركزية والمنظمات من جانب آخر مما يؤدي الي غياب الرؤي بسبب تداخل الاختصاصات .

حقائق عن المياه بولاية شمال دارفور:

تعد ولاية شمال دارفور من اكثر المناطق التي تعاني من العطش ، بسبب وقوعها في المناخ شبه الصحراوي حيث تواجه مناطق واسعة من الولاية في (كتم ، ام كدادة ، والطويشة) من الحصول علي المياه . يري وزير التخطيط العمراني بولاية شمال دارفور ان السبب المباشر في مشكلة المياه بولايته يرجع الي قلة الامطار كما اوضح ان ولايته قد وضعت خطة متكاملة بالتنسيق مع جهات كثيرة منها منظمات وطنية واخري اجنبية لحفر آبار جوفية وحفائر وصيانة المضخات الموجودة . وحول مشكلة مياه الفاشر اوضح الوزير بأن الشبكة متهالكة لكن وضعت خطة اسعافية في الميزانية لشبكة الفاشر بحفر سبعة آبار وتركيبها بجانب مد الشبكة لاطراف المدينة كما اوضح ان هنالك برنامج لحصاد المياه باقامة السدود والخزانات والابار السطحية والطلمبات وأقر الوزير بوجود صعوبات كبيرة في حفر الآبار خاصة وان مناطق مختلفة أراضيها ذات صخور رسوبية .

ازمة المياه بولاية غرب دارفور:

الملاحظ ان ولاية غرب دارفور تحيط بها اودية في مناطق عديدة الا انها تعاني من ازمات المياه الخاصة في مناطق قارسيلا وام دخن كما ان الجنينة عاصمة الولاية نجدها بعيدة عن أزمة المياه، منظر الحمار يحمل خرج المياه من المناظر المألوفة بالمدينة .

افاد وزير التخطيط العمراني بالولاية ان هنالك مجهودات بذلت لتوفير المياه بالولاية عبر دراسة وضعت تحتوي علي اكثر من عشرة آبار بجانب عمل شبكة توصيلات بطول 50 كيلومتر في مدينة الجنينة بتركيب عشرة صهاريج كبيرة اضافة الي شبكة مدينة زالنجي بطول 71 كلم وزيادة الابار . كل اشكال الحلول عبارة عن خطط لم تتنزل لارض الواقع لان المشكلة هو التمويل .

ازمة مياه جنوب دارفور:

أما ولاية جنوب دارفور هي الاخري تعاني في اجزاء واسعة منها من اشكالات المياه خاصة في مناطق ياسين وعسلاية وابو جرادل ومناطق طول وابوري والتي يعتمد سكانها وهم اكثر من عشر الف نسمة علي صهريج واحد كثير الأعطال مما يضطر المواطن الي جلب المياه من مسافة أكثر من 4 كيلومتر .

المبحث الثاني
البيئة الاقتصادية في دارفور

مقدمة:

يمثل النظام الاقتصادي أهم مقومات البيئة لان نجاحه يفيد البيئة وان كان به خلل فينعكس ذلك سلباً علي الحياة مما يؤدي إلي عدم الإستقرار في اغلب الأحيان ، ويتشكل النظام الاقتصادي في دارفور من القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، والنشاط التجاري والصناعي .

(أ) النشاط الزراعي:

تعتبر دارفور منطقة واسعة الأراضي كثيرة الأودية ومتنوعة المناخات وأمطارها غزيرة في بعض المناطق وبالذات كلما اتجهنا جنوباً ، ذات حرارة عالية في فصل الصيف وتربتها خصبة خاصة في المناطق الجنوبية والغربية ومناطق جنوب شرق جبل مرة .

اشتهرت دارفور بإنتاج العديد من المحاصيل . أما في المناطق الشرقية والشمالية فهي قاحلة جدباء عدا بعض المناطق التي تتوفر بها موارد المياه فتكون آهلة بالسكان[1] .

يعتمد النشاط الزراعي في دارفور علي مياه الأمطار وغالباً ما تتركز الزراعة في الأراضي الرملية ، وهي أراضي واسعة وسهلة الزراعة ، غير أنها غير خصبة ولا يملك المزارع وسائل التسميد وتجديد خصوبة الأرض ، وذلك لعدم إلمامه بالتقنيات الزراعية بالأسلوب العلمي الحديث ، فقط يعتمد علي خبرته المعرفية المحدودة في تعامله مع البيئة والمتطلبات الزراعية بما في ذلك معرفة المناخ والتربة ووسائل الإنتاج الزراعي ومكافحة الآفات وأساليب الري الحديثة ... الخ ، الزراعة التقليدية تجعل المزارع كثير التنقل في زراعته من ارض إلي أخري كلما قلت الخصوبة ولا يجد مشقة او عناء في بادئ الأمر للحصول علي ارض بور ليزرعها ، وذلك لتوفر الأرض الزراعية الصالحة للزراعة في مقابل قلة السكان . غير ان هنالك علي مر الأزمان قوانين وأعراف معمول بها، يجب علي المزارع الالتزام بها للحصول علي الأرض الزراعية ؛ الزراعة بأسلوب التنقل بحثاً عن الخصوبة يؤثر سلباً علي إنتاجية الأرض علي المدى الطويل ، لان هذا الأسلوب يتبعه إزالة للغطاء النباتي . وبالذات الشجيرات ، ومن ثم تصبح الأراضي جدباء تفتقر إلي الخصوبة وفي نفس الوقت خالية من الغطاء النباتي وهذا بدوره يساهم في عملية التصحر والتي غطت أجزاء معتبرة من مساحة الأراضي الزراعية في دارفور .

استخدام المزارع بدارفور الآلات الزراعية التقليدية الآتية:

(1) الجرابة: (الحشاشة) والكدنكة وهي أيضا نوع من أنواع الحشاشات او المحاريث وجميعها بمثابة المحراث الذي يحرث الأرض من الحشائش ، ويتم تنظيفها للزراعة ، وفي بعض المحاصيل يزرع المحصول قبل الحرث مثل محصول الذرة – الدخن – السمسم – الفول وذلك بعد النظافة الأولية للأرض

---

[1] وزارة التربية والتعليم ، جغرافية السودان ، ص 32 .

من الأشجار الكبيرة والشجيرات الصغيرة ، ومن استخدامات الجراية أيضا ، قلب التربة وتسهيل الري المطري للمحاصيل المزروعة .

(2) الكدنكة : وهي تستخدم في حفر الأرض ووضع البذور بداخلها او لغرز النباتات المراد زراعتها وتعرف هذه العملية بالشتل .

(3) الفأس: ويستخدم في قطع الأشجار ونظافة الأرض لتجهيزها للحراثة ويلي ذلك الحصاد ، ومن نوع الفؤوس الفرار ويستخدم في قطع بعض الأفرع من النباتات وخاصة شجرة الهشاب التي تنتج الصمغ العربي وذلك لتركيز الغذاء للجزء الرئيسي من الشجرة بدل تناثره علي الفروع ، كما تستخدم الطورية أحيانا لهذه الأغراض في نظافة الأرض بقطع النباتات الصغيرة من جذورها .

(4) المنجل: ويستخدم في قطع سنابل الذرة المستوية للحصاد وقطع السمسم وهي آلة مقوسة من المعدن ولها أسنان تجعلها أشبة بالمنشار .

بصفة عامة فإن الإنتاج الزراعي منذ أقدم العصور وحتى آخر سلاطين الفور عهد السلطان علي دينار سادت فيه علاقات إنتاج بنظام يشبه إلي حد كبير النظام الإقطاعي في أوربا وشيء من أفنان الأرض في أنحاء من دارفور خاصة تلك التي تخصصها السلطة ضمن أراضي السلطان .

ونظام وعلاقات الإنتاج كانت في الماضي أكثر أحكاما ومركزية وكانت كل الأراضي من الناحية القانونية ملك السلطان وتخضع لإشراف إداري هرمي قمته السلطان ثم ممثليه في الأقاليم ثم الشراتي الذين يشرفون علي عدد من القرى ثم الدمالج الذين يشرفون علي القرى ثم أعوان الدمالج ، ومن ثم انتقل هذا الإرث الإداري الهرمي لرجال الإدارة الأهلية بدارفور حتى اليوم .

أما المحاصيل فان المنتجات الزراعية كثيرة ومتنوعة منها الذرة (الماريق) ومن أنواعه أبو دقن (صفراء اللون) والابوشلو (ابيض اللون) والعنكوليب (العقيق) وهو أطول من النوعين السابقين وله كمية من السكر وتؤكل سيقانه ، وكذلك من هذه المحاصيل الدخن ، السمسم ، الفول السوداني ، الكركدي ، ويعرف (بالانقاره) ، ومنها محاصيل التربة الطينية ذات الحبات الرملية الكبيرة وهي محصول الويكة وتعرف في دارفور " بالضرابة " والذرة الشامية " عيش الريف " ومحصول فول الصويا ، والشطة والبطاطس والبامبي .

يبدأ الموسم الزراعي لهذه المحاصيل عادة في يوليو ويستمر حتى نهاية العام وبداية العام التالي وينتهي بموسم الحصاد . يستهلك الجزء الأكبر من هذه المحاصيل في السوق المحلي وغذاء المنتجين . وهذا دلالة علي أنه اقتصاد معيشي ، وبالتالي يتسم بالتخلف في الأساليب المستخدمة علمياً في تطور القطاع الزراعي كما يفتقد إلي البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتسويق والتخزين والترحيل ومعلومات عامة ترتبط بالسوق الداخلي والخارجي من ناحية الاستهلاك في الزمان والمكان المحددين لوصول السلعة إلي المستهلك وهذا الأمر في حالة دارفور السبب المباشر فيه هو بعد المسافات في إطار دولة السودان

بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك ووعورة الطرق والتكلفة العالية لوسائل النقل وغياب البحوث العلمية الخاصة بتطوير وتنمية ولايات دارفور .

أما المحاصيل الشتوية تزرع بمنطقة جبل مرة وكبكابية وتروي ري صناعي من مياه الأودية والآبار السطحية ، كما اشتهرت دارفور أيضا بزراعة الفواكه مثل البرتقال والقريب فروت واليوسفي والمانجو .

هناك محاصيل نقدية تعود بأرباح مجزية للمزارعين مثل محصول التمباك والذي يزرع بأرياف مدينة الفاشر مثل شنقل طوباية ، طويلة شقرة وغيرها من المناطق .

إضافة إلي المنتجات الزراعية سابقة الذكر الكثير من ثمار الأشجار الطبيعية ونذكر منها: العرديب ، النبق ، القرقدان ، صمغ الهشاب ، الطلح ، التبلدي (القنقليز) والسنط والكتر والحراز بالإضافة إلي المهوقني والقمبيل والنروج والحميض هذه الأشجار تجود بأجود أنواع الأخشاب وأجملها، علي العموم فان اغلب هذه النباتات الطبيعية تستخدم أما لأكل ثمارها او لإنتاج الخشب او للعلاج الطبيعي او تستخدم في المباني[1].

الجدير بالذكر أن أغلب الأراضي الزراعية والي يومنا هذا خاضعة لنظام الحواكير وتحكمها الأعراف السائدة والعادات والتقاليد القاضية بنظام التملك والزراعة بالانتفاع والتي تخضع لقانون ونظام " آكل قوم " وهو قانون بموجبه يستأجر المالك الأرض للمزارع ليزرعها لموسم او موسمين حسب الاتفاق، ويدفع المزارع عشور الأرض أي نسبة من المحصول المزروع لصاحب الأرض ، ذكر مقدم مقدومية جنوب دارفور انه قد نشئت في مقدوميته عدد 35 قرية في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية وهم من سكان شمال دارفور ، وإنشاء هذه القرى سوي كان بأمر من حكومة الولاية او من أي جهة أخري . هذا الأمر خلق خرقاً واضحاً للنظام السائد بشأن الزراعة والمزارعين وهذا قد ولد غبناً بين المواطنين في المقدومية ويري المقدوم ان استخدام القانون هنا اخرق هذا في رأيه ، بل خلق صراعاً قبلياً بين الأبالة وهم رعاة الإبل من القبائل العربية وقبيلة الداجو في 1976م بمناطق أم كردوس (جنوب شرق مدينة نيالا) ونشا صراع آخر بين الزغاوة والبرقد في 1991- 1992م بمناطق لبدوا ومهاجرية وصراع آخر بين العرب والفور عام 1987م بمناطق شمال وجنوب غرب دارفور ، والسبب المباشر لهذه الصراعات هو عدم مواءمة القانون للعرف والعادات والتقاليد السائدة والتي كانت تنظم الزراعة والمزارعين .

يري الباحث ان استخدامات الأرض وفق العادات والتقاليد لا تخدم قضية التطور الزراعي باعتبار ان المساحات التي تزرع في الأصل محدودة وذلك وفق إمكانات المستأجر الضئيلة . في ظل هذا النظام لا يمكن الحديث بنظرة اقتصادية للقطاع الزراعي بمفهوم اقتصاد السوق وهو الإنتاج الكبير كماً ونوعاً ،

[1] وزارة الزراعة – ولاية جنوب دارفور .

وتجارب دول العالم والكثير منها في آسيا وأمريكا اللاتينية في استغلال الأرض بطريقة مجزية اقتصادياً تم عبر سياسات الإصلاح الزراعي والتي ركزت علي استيلاء الحكومات لتلك الدول علي الأراضي وبالذات ملكيات كبار الملاك وإعادة توزيعها علي المعنيين بالزراعة وهم صغار وفقراء المزارعين والمستأجرين تبع ذلك تمويل باعتبار فقر المزارع هذا الأمر تم وفق قوانين سنت ثم طبقت لذا فان امثل أسلوب لاستغلال الأرض ليست في دارفور فقط انما في مناطق كثيرة من السودان يحتاج لسياسات إصلاح زراعي من قبل قانون تسنه دولة السودان وتعمل علي تطبيقه سوف تواجه الدول بمشاكل عدة لكن وضع كافة المحاذير التي تحول دون حماية القانون وانزاله لأرض الواقع باعتبار ان هنالك دائما صرعاً بين القانون والعادات والتقاليد .

اتسم النشاط الزراعي بدارفور إلي حد كبير بالاكتفاء الذاتي إلي يومنا هذا عدا مناطق شمال شرق وغرب وجنوب عرب ووسط دارفور حيث قامت بعض المشاريع الزراعية الكبري لإنتاج الفول المصري بكبكابية ، والفول السوداني بقوز سنام الناقة بجنوب نيالا ومناطق مرلا جنوب شرق نيالا ومناطق الضعين إضافة الي السمسم وبعض المحاصيل النقدية الأخرى كحب البطيخ والكركدي .

يري الباحث ان هنالك أسباب رئيسية أدت إلي عدم تطور القطاع الزراعي في دارفور ، من هذه الأسباب ما يعود إلي أسباب محلية خاصة بولاية دارفور الكبرى منها عدم الرغبة بين القبائل للعيش مع بعضها البعض ، خاصة بعد سنين الجفاف الأخيرة التي اجتاحت الساحل الأفريقي عامة شمال وشمال شرق وشمال غرب دارفور خاصة في الأعوام (1970 -1980 – 1984م) ، تفاقم هذا الوضع بالجفاف الذي أدي إلي هجرة العديد من قبائل شمال دارفور إلي جنوب وغرب دارفور ، حيث مارسوا النشاط الزراعي إلي جانب تربيتهم للحيوان هرباً من البيئة القاسية بشمال دارفور ، وقد تأقلموا مع بيئة جنوب وغرب دارفور وكانوا أكثر تحملاً ونشاطاً وحركة من سكان جنوب وغرب دارفور ونافسوهم في النشاط الاقتصادي السائد وهو الزراعة مما نجم عنه صراعات كثير لأبسط الأسباب المنافسة تتصاعد لصراعات قبلية دامية ، تحركها وتأججها مصلحة قادتهم وزعاماتهم القبلية، وان النشاط الزراعي بعد الهجرات المذكورة آنفاً لم يعد مختصراً علي سكان القرى والأرياف الزراعية فقط وإنما مارسها الرعاة إلي جانب تربيتهم للحيوان مما زاد التنافس علي المواد الزراعية والحيوانية . إضافة إلي ذلك تركيز التنمية في الوسط بعيداً عن الأطراف أي تخطيط التنمية في السودان غير متوازن في عملية إحداث التنمية .

في ضوء هذا العرض للنشاط الاقتصادي الزارعي في دارفور ، نخلص إلي ان دارفور غنية بمواردها الزراعية والغابية الطبيعية ، كثيرة الأمطار ومحاصيلها متنوعة . وكان دوماً النشاط الزراعي يعمل علي توفير حاجة المواطن من العيش الكريم وسهل له الاستقرار والأمن والوئام الاجتماعي .

ويري الباحث أيضاً أن أبناء دارفور المهتمين بالشأن السياسي وسياسات الحكومات المتعاقبة مركزياً علي السلطة لم يعملوا جاهدين علي التنمية المالية والبشرية انما استغلوا تناقضات متطلبات الدولة الحديثة ، وموروث دارفور الثقافي والاجتماعي والقبلي في تأجيج النعرات القبلية والعنصرية والتي ازدادت

اشتعالاً بإغفال الحكومة المركزية التنمية المتوازنة ، فضلاً عن الاقتتال القبلي جراء شح الأمطار والزحف الصحراوي وجفاف الأرض ونقص المنتجات الزراعية وكل هذه الجوانب ساهمت في إحداث الفجوات الغذائية المتكررة بدارفور ، وادي إلي هجرات مكثفة من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية إلي المناطق الزراعية والرعوية الخصبة ليحدث بالتالي الاحتكاك ومن ثم الاقتتال القبلي ، بصورة عامة غطت معظم دارفور .

أرقام واحصاءات عن الإنتاج الزراعي في ولاية دارفور الكبرى مقارنة ببعض الولايات .

جدول (4-24) يبين إحصاء الفول السوداني المساحة (بآلاف الأفدنة) والإنتاج (بآلاف الأطنان المترية) ومتوسط الإنتاجية (بالكيلو/ فدان) 2007م

		الإنتاجية	الإنتاج	المساحة
مروي	الجزيرة	945	148	157
	الرهد	1220	41	34
مطري	دارفور	900	65	220
	كردفان	550	210	908

مقارنة المشاريع المروية والري المطري في إنتاج الفول .

من الجدول رقم (4-24) يتضح الاتي: إذا عقدنا مقارنة بين إنتاج القطاع المروي في إنتاج الفول السوداني مع القطاع المطري يلاحظ الاتي المساحة المزروعة بمحصول الفول في مشروع الجزيرة تساوي 157 الف فدان زراعة مروية ، بينما في ولاية دارفور 220 الف فدان نلاحظ الفارق في المساحة المزروعة بين الولايتين والناتج ، ففي الجزيرة بلغت الإنتاجية 945 ك للفدان الواحد بينما في دارفور 900 ك للفدان ، وترتفع تبعاً لذلك نسبة الإنتاج في فارق واضح بين الولايتين ففي الجزيرة الإنتاج لمساحة 157 الف فدان بلغ 148 الف طن متري بينما في ولاية دارفور انتجت المساحة المزروعة وهي 220 الف فدان 65 الف طن متري . هذا الفارق يرجع إلي ان أسلوب الزراعة المتبع في دارفور يفتقر تماماً إلي التقانات الحديثة من بحوث زراعية وارشاد زراعي ومكافحة آفات وما إلي ذلك . والنتيجة التي نخرج بها ا ن الإنتاج والإنتاجية في تدني بعامل تقليدية العمل الزراعي وتباينات الأمطار وهذا ينعكس سلباً علي مجمل حياة السكان من ناحية توفير الحياة الامنة والتي تتوفر فيها اساسيات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ومشرب وتعليم وعلاج .

إنتاج السمسم:

جدول رقم (4-25) المساحة (بآلاف الأفدنة) والإنتاج

(بآلاف الأطنان المترية)

ومتوسط الإنتاجية (بالكيلو/ فدان) للعام 2007/2006

موقع الإنتاج	نوع الزراعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	نسبة الإنتاجية	نسبة الإنتاج	نسبة المساحة
القضارف	مطري	95	47	518	14.1	35.3	36.1
ج كردفان	آلي	100	32	320	15.7	24.1	22.3
النيل الابيض	مطري تقليدي	110	15	139	11.4	6.2	5.2
دارفور	مطري تقليدي	255	7	61	26.3	2.9	2.3

المصدر: وزارة الزراعة – قسم الإحصاء .

الجدول رقم (4-25) يوضح ان هناك نوعان لزراعة السمسم هما المطري الآلي في كل من القضارف وجنوب كردفان نلاحظ ان إنتاجه عالياً جداً وهو 47 ، 32 علي التوالي ، مقارنة بإنتاج القطاع المطري التقليدي هو 15 ، 7 علي التوالي في كل من النيل الابيض ودارفور واقل نسبة للإنتاج هي دارفور ، أما المساحات المزروعة في القطاع المطري الآلي تحتل نسبة 36.1% و22.3% علي التوالي في كل من القضارف والنيل الابيض بينما تقل النسبة في القطاع المطري التقليدي إلي 5.2% و 2.3% في كل من النيل الابيض ودارفور علي التوالي والسبب في ذلك يرجع إلي ان الآلة (التراكتور) تحرث اكبر مساحة في زمن وجيز وبتكلفة اقل عكس القطاع المطري التقليدي والذي يفتقر إلي الآلة وفي احسن الاحوال يعتمد علي محراث يجره ثور او حصان . كما ترجع قلة الإنتاج إلي عدم استخدام الأساليب الحديثة في القطاع الزراعي من مياه ري ، وتكنولوجيا متطورة واسمدة وتقاوي محسنة مما ينعكس ايجاباً نجد أن دارفور ذات إنتاجية متدنية مقارنة بمثيلاتها في النيل الابيض والقضارف . كما نلاحظ الفارق الكبير في الإنتاج والإنتاجية بين القطاعين الآلي والمطري التقليدي دائماً لصالح القطاع المطري الآلي .

جدول رقم (4-26) يوضح احصاءات الذرة المساحة (بآلاف الأفدنة) والإنتاج (بآلاف الأطنان المترية) ومتوسط الإنتاجية (بالكيلو/فدان) 2007/2006

موقع الإنتاج	نوع الزراعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	نسبة الإنتاجية	نسبة الإنتاج	نسبة المساحة
النيل الأبيض	مروي	660	68	103	6.4	5.7	8.2
الجزيرة	مروي	1000	580	580	9.8	48.3	8.2
القضارف	مطري آلي	187	521	3030	35.4	27.9	38.0
ج كردفان	"	340	332	977	64.4	17.8	12.3
النيل الابيض	مطري تقليدي	360	158	440	16.7	8.1	6.9
دارفور	"	698	276	979	18.5	15.2	9.9

المصدر: وزارة الزراعة – قسم الإحصاء .

يوضح الجدول رقم (4-26) ثلاثة قطاعات لزراعة الذرة الرفيعة وهي القطاع المروي وتمثله ولايتي النيل الابيض والجزيرة ، القطاع المطري التقليدي وتمثله دارفور الكبرى وولاية النيل الابيض والقطاع الالي وتمثله ولاية القضارف وجنوب كردفان ومن الجدول نلاحظ الاتي: المساحة المزروعة في القطاع المروي تمثل 683 وحدة بينما في الفطاع المطري الآلي 4007 أما المطري التقليدي تمثل 1379 وحدة ومقارنة المساحات المزروعة في القطاع المطري الآلي عنها في القطاع المروي ، أما القطاع المطري التقليدي نجده ومع كبر مساحته مقارنة بالمروي الا ان إنتاجيته تصل إلي 434 وحدة مقارنة بالقطاعين والسبب في ذلك يعود لاهمال الحكومة للقطاع التقليدي والذي لا يجد حظه من الرعاية من النواحي الزراعية الحديثة ، اضف إلي ذلك فان أهمية هذا القطاع تتبع من انه يسهم في حل مشاكل الغذاء في السودان رغم ضعف إنتاجه ، لان الفجوات الغذائية التي تحدث في السودان من وقت لأخر سببها المباشر هو اهمال القطاع المطري التقليدي .

الجدول رقم (4-27) الدخن المساحة (بآلاف الأفدنة) والإنتاج (بآلاف الأطنان المترية) ومتوسط الإنتاجية (بالكيلو/فدان) 2006- 2007

المنطقة	نوع الزراعة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية %	الإنتاج %	المساحة %
طوكر	مروي	364	6	17	9.4	7.8	4
القضارف	مطري آلي	128	16	125	13.7	36.5	25.6
النيل الابيض	مطري آلي	197	25	137	21.1	30.5	26.0
كردفان	مطري تقليدي	289.6	246	1995.5	21.8	30.9	35.8
دارفور	"	604	312	2940	26.7	39.2	41.7

المصدر: وزارة الزراعة – قسم الإحصاء .

من الجدول رقم (4-27) نلاحظ الاتي: بالنسبة لمحصول الدخن هو الغذاء الرئيسي لكل من شرق وغرب السودان . ونلاحظ من الجدول ان اعلي نسبة مساحة مزروعة من محصول الدخن هي في

ولاية دارفور الكبرى وتبلغ 44.7 من نسبة المساحة المزروعة في السودان وكبر المساحة يعود لأنه يمثل الغذاء الأساسي لاهالي دارفور ومع ذلك فإن هذه الإنتاجية العالية تبلغ 624 وحدة من الدخن وهي الاعلي إلا انها لا تفي باحتياجات سكان دارفور ذات العدد الذي يتجاوز الثمانية مليون نسمة تقريباً . ونجد ولاية دارفور دائماً ما تعاني من النقص الغذائي . وكالعادة المساحة المزروعة في دارفور كبيرة لكن العائد منها محدود وذلك يرجع للاسباب التي ذكرت آنفاً . مثل عدم الاهتمام من الدولة بالقطاع التقليدي اضف إلي الشكل التقليدي للزراعة دون تطوير علمي يذكر .

(ب) تربية الحيوان:

معلوم سلفاً ان دارفور تمثل أكبر اقاليم السودان المشهورة بالثروة الحيوانية وذلك لاسباب عدة، أهمها التنوع المناخي والنباتي وملاءمة طبيعتها ووفرة مراعيها واستقرار المواطن بدارفور ارتبط إلي حد كبير بامتلاكه للثروة الحيوانية . وقد اهتم مواطني دارفور وسلاطينها منذ القدم بالحيوان وتربيته ، خاصة في عهد السلطان علي دينار ، والذي سعي إلي تطوير أسلوب الإنتاج الحيواني[1]، حيث اهتم بتحسين نسلها وذلك باستيراد العينات الأصلية منها وتهجينها من أنحاء مختلفة من داخل وخارج السودان، ومثلت صادرات الحيوان من دارفور نسبة 60% من صادرات الإبل والضأن لمصر وليبيا[2] .

كما اسلفنا في حديثنا عن النشاط الزراعي فإن تربية الحيوان لا تتم بعيداً عن النشاط الزراعي، إذ نجد ان غالبية سكان دارفور يمارسون تربية الحيوان جنباً إلي جنب مع الزراعة والقليل منهم يحترف الرعي دون الزراعة .

بصفة عامة يمكن القول ان نشاط تربية الحيوان يمارسه السواد الاعظم من سكان القرى والبوادي بولايات دارفور الكبرى بجانب الزراعة المعيشية ، حتى الموظفون الذين يعملون في دوائر الحكومة يعملون في تربية الحيوان عبر اقاربهم ولا يعتمدون علي دخل الراتب الشهري . الملاحظ ان جل سكان شمال دارفور يرعون الإبل والضأن والماعز ، أما أهل جنوب دارفور يرعون الابقار ويربون القليل من الخيول والضأن والماعز ، اما أهل غرب دارفور يربون الابقار والقليل من الإبل والخيول والضأن والماعز .

بصورة عامة يمكن القول ان تربية الحيوان كمنشط ومورد اقتصادي مهم يأتي في المرتبة الثانية بعد الزراعة في اقتصاديات الفرد بولاية دارفور الكبرى ، يمثل المنشط الرعوي: تربية الحيوان بدارفور نسبة 26% من جملة ماشية السودان وفق احصائية 1987م ، وتمثل هذه النسبة 80% من صادرات اللحوم السودانية من لحوم الابقار والجمال والضأن والماعز . الجدير بالذكر ان هذا النشاط الاقتصادي السائد في دارفور ورغم اهميته إلا انه يفتقر إلي التطور والتحديث في أساليب مكافحة الامراض والهجين

---

[1] يوسف تكنة ، تدهور الموارد الطبيعية واثره علي النشاط الرعوي بدارفور (تقرير لجنة حماية البيئة) ،1997م ، ص 54 .

[2] عبدالله حسن ، السودان من التاريخ القديم إلي رحلة البعثة المصرية ، الجزء الثالث ، بدون ، ص 463 .

في اللحوم وانتاجية الالبان ويرجع السبب في ذلك الخوف من تدخلات الحكومة واذكر في هذا المقام ان د. عبدالرحمن الخضر كان محافظاً بالضعين شرق نيالا ، وخاض تجربة مع الشيخ عبدالباسط في منطقة ابو فاما ملخصها قيام مراعي علي قرار النظام الهولندي يتبع ذلك توفير كافة الخدمات التي يحتاجها الحيوان من رعاية بيطرية وتوفير المياه الصحية والمرعي الجيد علي مدي العام وتحسين السلالات ، بدأ المشروع بداية جادة لكن فجأة توقف بسبب انه لا داعي لحصر الرعاة في نطاق محدد وضيق وهذا ييسر عملية مراقبة أهل الجبايات وتحصيلها وبالتالي يكون خصماً علي المنتج والرأي الآخر والذي ارجحه هو ان ال Elete group وراء إلغاء هذا المشروع باعتبار ان المشروع يوفر منتجات المراعي للفئات الضعيفة ، وبعد فترة سوف تصبح هذه المجموعات الضعيفة ذات شأن من خلال امتلاك الثروة وهذا يقود بدوره إلي التنازع علي رئاسة الإدارة الأهلية ذات السطوة في دارفور ، كما يلاحظ الباحث أيضا ان المستفيد الأساسي من الإنتاج الحيواني التاجر الذي يجوب الأسواق في كافة ولايات دارفور بحثاً عن الحيوان (ضأن ، ابقار ، ابل) للاستهلاك المحلي او الصادر وهو الآخر لا يهتم بتحسين السلالة لكن الشيء المؤكد خلو الحيوان من امراض العصر (الكيماويات) الداخلة في الاعلاف بغرض التسمين إذ ان المرعي طبيعي طيلة أيام السنة وهذا ما جذب المستهلك في الدول العربية لهذه اللحوم .

ألمت بمراعي دارفور كوارث طبيعية وظروف بيئية أثرت كثيراً علي النشاط الرعوي ومن ذلك نذكر ان المنطقة تعرضت خلال الأعوام 1888- 1889م إلي عدم هطول الأمطار إلا نادراً[1] ما عرفت في تلك الفترة بمجاعة سنة (1306هـ) والتي ضربت السودان عامة ودارفور خاصة وتكررت نفس الظروف في الأعوام 1970- 1980 -1984م حيث جفت الأرض من الماء والنبات وفقد الكثير من الرعاة حيواناتهم ، فضلاً عن امراض الحيوان ونقص العناية الصحية وانعدام المحاجر البيطرية والرعي العشوائي ، إذ تزدحم المراعي علي قلتها بأعداد ضخمة من الحيوانات وفي فترة وجيزة تقضي علي الاخضر واليابس . وبالتالي فقد أدي ذلك إلي نقص موارد الكلأ والمياه ، حيث قل الإنتاج الحيواني بفقدان الكثير من المراعي بالزحف الصحراوي والذي أدي إلي انحسار الأراضي الزراعية والرعوية الصالحة لمزاولة النشاط عليها بالمناطق الآهلة بالسكان .

جدول (4-28) يبين مساهمات دارفور الاقتصادية في الثروة الحيوانية 2006م

الولاية	الابقار	الضأن	الماعز	الإبل	الجملة
الجزيرة	2248980	2405923	1683170	104764	
ش كردفان	2599922	2041235	1867803	215240	
دارفور	8782963	11193871	9296077	1004406	

[1] يوسف تكنة ، مرجع سبق ذكره .

نسبة مساهمات دارفور الاقتصادية في الثروة الحيوانية 2006م

نسبة الإنتاج	الابقار	الضأن	الماعز	الإبل
الجزيرة	6.2	5.2	4.2	2.7
شمال وجنوب كردفان	8.4	13.2	10.3	24.7
دارفور	23.3	24.1	22.9	24.5

مساهمة دارفور في إنتاج الدواجن

الولاية	العدد	النسبة
الجزيرة	3113840	8.0
كردفان	4592914	11.8
دارفور	3697685	9.5

الجدول رقم (4-28) يبين مساهمة دارفور الاقتصادية في مجال الثروة الحيوانية ومنه نلاحظ الاتي: تمثل دارفور مصدر مهم للسودان إذ ان إنتاجها من الابقار يفوق كل من ولايتي شمال كردفان والجزيرة وكذا الضأن والابل والماعز وهي كالآتي: إنتاج دارفور من الابقار يمثل 23.3% من إنتاج السودان مقارنة بإنتاج ولاية الجزيرة وشمال كردفان وهو علي التوالي 6.2 و8.4% . أما الضأن تنتج دارفور 24.1% بينما الجزيرة وشمال كردفان 5.2% و13.2% علي التوالي وفيما يخص إنتاج الماعز تنتج دارفور 22.9% بينما الجزيرة وشمال كردفان 4.2 و10.3% واخيراً إنتاج الإبل يصل إنتاج دارفور 24.5% بينما الجزيرة وشمال كردفان 2.7 و24.3% علي التوالي من هذا السرد يتضح ان

ولاية دارفور الكبرى هي مصدر اللحوم في السودان ، ومع ذلك ومن خلال استعراض الخدمات البيطرية فنجدها تعاني من ذلك كثيراً ، كما انه لم يتم إدخال تحسينات لصالح هذا القطيع القومي من حيث السلالات بغرض الزيادة الافقية والرأسية في الإنتاج (اللحوم ، والالبان ، والجلود) . وهذا يعني ان مساهمة دارفور من خلال الثروة الحيوانية في الدخل القومي مساهمة معتبرة ومع ذلك لم ينعكس اثر هذه المساهمة الفاعلة علي انسان دارفور في شكل خدمات .

الجدول أعلاه يوضح أيضا ان إنتاج دارفور من الدواجن مقارنة بولايتي الجزيرة وكردفان يرتفع بصورة واضحة والارقام تبين ذلك مثلاً إنتاج دارفور من الدواجن يصل إلي 9.5% من ناتج السودان بينما في الجزيرة 8% ويزيد فيه إنتاج كردفان ب2.3% . هذا يدل أيضا من مساهمة ولاية دارفور في قطاع الدواجن .

(ج) النشاط التجاري:

منذ ان دخل الإسلام دارفور ، كانت لها صلات تجارية بولايات السودان الاخري ، وحتى بالعالم الخارجي[1]، حيث قصدهاا الفراعنة حينما زارها القائد الفرعوني "حركوف" ، وقصدها الرومان عن طريق الواحات التي تصل مصر بدارفور ، كما نشّط العرب والمسلمون التجارة بين مصر ودارفور منذ دخول الإسلام لمصر[2] ، ولدارفور علاقات مع يوغندا والكنغو وشمال افريقيا الشرقي وجنوب افريقيا وكان تجار هذه البلدان يحملون الذهب والقماش قاصدين شمال افريقيا مروراً بدارفور .

في عهد السلطان علي دينار ظلت الدولة بدارفور تشجع التجارة وتنظم حركة الوارد والصادر ، اذ كان السلطان يعمل علي تحرير ايصالات رسمية للتجار الذين يوردون ريش النعام والعاج من سن الفيل وقرن الخرتيت ويوضح الايصال ان البضاعة خاصة بالسلطان حتي لا تعترضهم السلطات الجمركية[3] .

اما موضوع الصادرات فقد كانت هنالك توجيهات سلطانية في عهد السلطان علي دينار يسمح فيها للاجانب والتجار المحليين بتصدير بضاعتهم لاي مكان يشاءون . مما اكسب دارفور ومن ذلك الوقت حركة تجارية نشطة . ويلاحظ ان دارفور ما زالت تجارتها الخارجية واسعة النشاط مع كل دول الجوار وحتي نيجيريا حتي هذه اللحظة الزائر لاسواق دارفور الكبري يجد البضائع المستوردة قادمة من ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطي ومن دول اخري لكن المعبر هذه الدول الحدودية . لاحظ الباحث ابان عمله في دارفور ان سعر الطن من الصمغ العربي اكثر من 750 الف جنيه يباع في افريقيا الوسطي ، حتي ان اسرائيل لها وجود في دول الجوار للحصول علي انتاج السودان من الصمغ العربي وكذا الضأن ، في حين ان سعر القنطار من المنتج عدة جنيهات لا تثمن ولا تغني من جوع مما حدا منتجي الصمغ العربي من المزارعين الاحجام عن التوسع في زراعته لان الفائدة يجنيها غيرهم .

ومن اشهر السلع التجارية في اسواق دارفور المنتجات الزراعية والبستانية والموالح والخضر والفاكهة والصمغ العربي والابنوس والنحاس والجلود والماشية .

ان المواشي المعدة للتصدير تساق لسوق النهود غرب كردفان حيث كانت تستورد دارفور الماشية من الابقار والابل لسوق المواشي الرئيسي بالفاشر من قارسلا ودار برقو (شاد) وتتم مقايضتها لتجار دارفور بالبضائع التي ترد اليها من النيل عن طريق درب الاربعين . ويستورد التجار إلي دارفور من ام درمان الزراق والحرير والجوخ والخرز والعطور المختلفة والبن والسكر والشاي ، وسلع دارفور من الناتج المحلي اهمها الذرة – الدخن التمباك – عسل النحل – الارز – البصل والبطيخ .

---

[1] الوثيقة رقم (5) علي عبدالله ابو محمد ، تاريخ مديرية دارفور وودمدني ، دار الوثائق القومية ، الخرطوم ،2/98 ، 1968م .

[2] جريدة دارفور ، العدد (16)- (28) ، 1992م ، ص 4 .

[3] نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، الجزء الأول ، دار الثقافة ، بيروت ط 2 ، بدون تاريخ .

كذلك درجت الدولة بدارفور علي فرض ضرائب علي السلع المذكورة وحددت نسبة الخمس علي كل المنتجات الزراعية عدا الذرة الشامية وثمار النباتات الطبيعية النبق ، اللالوب ، القضيم اما التبغ والشطة فدفع ضريبتها نقداً من قيمتها بالنقود فيؤخذ ما يعادل خمس المبلغ من القيمة الكلية للمحصول ، كما تحرر الدولة رخص بتبني سداد الضريبة المستحقة يبرزها التاجر لهذا الطلب ، اما بالنسبة للسلع ذات الاهمية كالعاج وريش النعام وقرن الخرتيت تدفع ضريبتها عيناً . يضاف إلي ذلك رسوم سوق المواشي والتي يتم الحصول عليها عبر المحليات اضافة إلي تحصيل رسوم الايجارات الخاصة بالمنازل والاراضي الزراعية والمتاجر المبنية بمواد ثابتة . في كثير من الاعوام لاحظ الباحث ان ضريبة المواشي لوحدها كانت تدر ايرادات مجزية للمحليات تفوق مصروفاتها وللباحث تجربة اذ تم شراء عدد اثنان من دوانكي المياه بمبلغ يفوق إلي 80 مليون جنيها في 1998م تم سدادها من ايرادات الرسوم المفروضة علي مبيع الحيوان وذلك نسبة لكثرة الحيوانات في دارفور الكبري تقريباً كل تجار المواشي يحصلون علي المواشي من اسواق دارفور .

اما من حيث العلاقات التجارية الخارجية فقد كانت لدارفور علاقات مميزة مع مصر ولازالت، وتركيا والحجاز ودول شمال افريقيا (ليبيا – تونس) وبدولة وداي تشاد ، وقد صدرت دارفور لهذه الدول سن الفيل وريش النعام وقرن الخرتيت والابل والصمغ العربي والنحاس والعطرون والجلود والاقداح الخشبية والطباقة والعسل والسمن والبقوليات واللحوم المجففة وكانت اللحوم المجففة تعرف في الاسواق الليبية " بالقديد الفوراوي " وهو مشهور ولا زال حتي اليوم يقوم باعداده كبار السن من الليبيين ، وهي عبارة عن تجفيف اللحم بالملح والبهار ليظل صالحاً للاكل لفترات طويلة دون الحاجة لاعادة طهيها .

اما اهم السلع الواردة إلي دارفور فقد كانت تشمل الانسجة القطنية ، الصوف ، الحرير ، المرجل، السوميت ، الخرز ، العطور ، السروج ، السيوف ، البنادق ، الذخيرة ، الكتب العلمية ، التوابل ، الملح ، الصابون ، السكر ، البن ، الشاي ... الخ[1] .

من الطرق التجارية التي جعلت من دارفور مركزاً تجارياً مزدهراً :

1/ طريق النهود الفاشر عبر الطويشة التي تقع شق دارفور .

2/ درب الاربعين والذي يربط صعيد مصر بكوبي العاصمة التجارية القديمة بدارفور وتقع شمال غرب الفاشر .

3/ طريق طرابلس عبر واحة جالو والكفرة ومنها يتفرع إلي اتجاهين جنوباً إلي وادي شاد ، وشرقاً إلي دارفور ونشط الفرع الاخير هذا صلات دارفور بليبيا منذ القدم وحتي اليوم .

4/ طريق قادم من مملكة برنو غرباً ماراً بكبكابية وكردفان وسنار وشندي وعبر البحر الاحمر إلي مكة والمدينة المنورة .

---

[1] أحمد عبدالقادر ارباب ، دارفور التاريخ والحضارة ، مطبعة جامعة الخرطوم ، ط 1998م ، ص 40

5/ الطريق الممتد من هضبة البحيرات إلي دارفور .

6/ طريق دارفور الكنغو إلي جنوب افريقيا .

7/ طريق ماجي الاثيوبية إلي كبويتا السوداينة (شرق الاستوائية) غرباً ونحو الشمال الغربي إلي دارفور .

(د) النشاط الصناعي:

ترتكز الصناعة في دارفور علي الصناعات اليدوية المشهورة امثلة ذلك الحدادة والتي يقوم بها الحدادون ، وهم يقومون بصناعة الحراب والسكاكين والفؤوس الآلات الزراعية البسيطة كالطورية والمنجل والحشاشة . هذه الصناعة وبالذات في مجال توفير معدات الزراعة تعمل علي توفير العملة الصعبة علي الرغم من بدائيتها ويقوم بهذه المهنة فرع من قبيلة الزغاوة ، ويقدمون خدمة للمجتمع[1]، توجد صناعة اخري وهي صناعة العناقريب المحلً ي بالابنوس ومن قرن الخرتيت ، كما توجد صناعة الحصير ذات التشكيلات الجميلة وصناعة البروش من السعف "الجريد" اضافة إلي صناعة السجاد من اوبار الابل وصوف الضأن وصناعة البارود والبنادق التجتجي او الخرطوش .

كما اشتهرت دارفور بصناعة الفخار والخزف ، الملاحظ ان المرأة الدارفورية هي رائدة هذه الصناعة لكن رغم ذلك فان هذا الانتاج النسوي غير محسوب للمرأة في الناتج القومي . وقد برعت قبيلة الناما في هذا المجال كما برعت ايضاً في انتاج البرنال ويشتهر بهذه الصناعة الفور والبرقو والثامن اضف إلي ذلك صناعة القفه والريكه .

الملاحظ ان كل المواد الخام الخاصة بهذه الصناعات آنفة الذكر توجد في البيئة المحلية اضافة إلي انها تؤخذ من القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي .

هذه الصناعات ذات فوائد اقتصادية جمة اضافة إلي وظيفتها الاجتماعية التي تساهم وتستخدم في المناسبات الاجتماعية في الافراح والاتراح والحروب التي تقوم بين القبائل والكوارث الطبيعية .

هنالك صناعة رائجة في دارفور وهي صناعة تحضير الادوية النباتية والاستشفاء بالعلاج البلدي الطبيعي ، وللباحث تجربة في هذا المجال اذ تناول علاج بلدي خاص بمرض اليرقان قضي علي المرض في فترة زمنية وجيزة وبالرجوع إلي الطبيب أكد صحة فائدة الدواء.

ومن الصناعات الحديثة بدارفور معاصر الزيوت لتوفر خام الحبوب الزيتية من سمسم وفول سوداني ، وصناعة الحلويات والشعيرية والصابون .

---

[1] عبدالله حسن ، السودانمن التاريخ القديم إلي مرحلة البعثة المصرية ، الجزء الثاني ، ص 467- 470

المبحث الثالث

أزمة دارفور الاسباب وسر تصاعدها والحلول

يرجع تفاقم مشكلة دارفور وبالذات في السنوات الاخيرة إلي عدة اسباب مختلفة وعوامل متعددة داخلية وخارجية وفي هذا المبحث سوف نتعرض بالتفصيل لهذه الاسباب والعوامل وطرح الحلول الممكنة في حل الازمة .

أولا: العوامل الداخلية:

(1) العوامل الاقتصادية:

اذا اعتبرنا ان الاقتصاد هو المحرك الاساسي للاحداث والوقائع في كل زمان ومكان . وفي التاريخ القريب دخلت القوات الامريكية العراق ، ليس بغرض تخليص الشعب العراقي من صدام حسين ، او بالعراق سلاح نووي وانما كان الغرض في المقام الاول التحكم في بترول الشرق الاوسط اذن الغرض من احتلال العراق اقتصادي بالدرجة الاولي . إن الحال الاقتصادي في دارفور يأتي علي رأس مسببات ازمة هذا الاقليم الشاسع المترامي الاطراف ، وفق ما توصلنا اليه في اقتصاد دارفور فانه يعتمد بشكل أساسي علي الرعي والزراعة وبالتالي يشكلان اهم نواحي النشاط الاقتصادي مع ندرة في المياه وقلة في الامطار وما يترتب علي ذلك من جفاف وقحط وتناقص مستمر في انتاج محاصيل الزراعة الغذائية المتمثلة في " الدخن والذرة الرفيعة " ولا يعتمد عليها كثيرا في الغذاء اللهم الا في فترات ضعف الانتاج حيث تأتي من خارج الاقليم " ولاية القضارف " لسد الفجوة الغذائية بالتالي يمكننا القول ان انتاج محاصيل الزراعة الغذائية كانت السبب الرئيسي في قيام النزاع في دارفور .

أيضاً تناولنا في بيئة دارفور الاقتصادية عدم توفر مشاريع التنمية زراعية كانت ام صناعية بالمعني المعروف للتنمية رغم كثرة الموارد الطبيعية التي يزخر بها الاقليم واتساع مساحته والتي تبلغ 20% من مساحة السودان الكلية[1] . وتفاقمت الازمة بسبب زيادة معدل النمو السكاني في العقدين الاخيرين ، اذ ان سكان دارفور زاد في آخر تعداد 2008م عن ثمانية ملايين نسمة وهي بذلك تمثل اكبر ولاية في السودان سكاناً ومساحة ، يقابل هذا العدد الهائل من السكان عدم توفر امكانات مادية تكفل معيشتهم ، يتلازم ذلك مع نظام زراعي موروث اعطي كل قبيلة حاكورة او اقطاعية محددة لاستغلالها في الرعي والزراعة ويرجع هذا النظام ايام سلاطين الفور[2] ومن خلال شكل الزراعة المتبع في دارفور نجد ان النظام بدائي ، نفس التقنيات التي كان يمارسها الأجداد منذ القدم مثل استخدام الجراية (محراث يدوي) في عمليات حرث الأرض ويتم بذر البذور بطريقة بدائية ومازال المزارع يحصل علي عائد ضئيل من جهد عمله المبذول في الزراعة . وذلك لعدم وجود سياسات تسويقية سليمة توفر له اسعار مناسبة

---

[1] مديرية دارفور ، تاريخ السودان ، ص 9 .

[2] المعتصم احمد علي الأمين ، ورقة بعنوان أزمة دارفور ، المنتدي العلمي لمستقبل وادي النيل ، القاهرة ، ديسمبر 2004م ، ص 11 .

لمحاصيله حيث يقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية وجشع التجار وما يؤكد ذلك ان الباحث في فترة عمله في دارفور وجد ان نصيب الحكومة المحلية والضرائب والزكاة والتاجر صاحب الكاش هم الذين يجنون ثمار جهد المزارع الضعيف ، لان التاجر في حاجة لبيع محصوله مجرد الحصاد لان عليه ديون والتزامات لاخرين يجب سدادها والا سوف يفقد فرصة التمويل للموسم الجديد " التمويل يتمثل في معينات زراعية من تقاوي ومعايش فترة ا لزراعة ".

الملاحظ ان الوضع الاقتصادي المذري الذي تعيشه دارفور سياسات حكومية متعاقبة وذلك منذ الاستقلال اذ قامت بعض المشروعات التنموية في دارفور مثل مشروع تنمية جبل مرة ، ومشروع ساق النعام ، ومشروع الغزالة جاوزت ، وهيئة تنمية غرب السافنا ومشاريع اخري في كبكابية وام عجاجة الا ان هذه المشاريع توقفت . ولايات دارفور في حاجة ماسة لمشاريع تنموية حديثة تستصحب الحاجات المتزايدة لانسان دارفور . ايضا اوضحنا من قبل ان الحكومات لم تنشيء في دارفور الا مصنع نسيج واحد في نيالا وتوقف هذا المصنع لارتفاع تكلفة الانتاج بعامل البعد وانقطاع المنطقة طيلة فترة الخريف وبعد المواد الخام ، الجزيرة وجبال النوبة كان من الممكن للحكومات انشاء مصانع خاصة بتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في وسط وجنوب الاقليم وبالتالي تساهم في تصنيع ونقل وتسويق الانتاج المحلي ويوفر فرص عمالة باعتبار انها صناعة لا تحتاج إلي ايدي عاملة ذات مهارات عالية .

تفتقر دارفور إلي البني التحتية والمتمثلة في الطرق وامدادات المياه والكهرباء والصحة والتعليم كما اوضحنا ذلك سابقاً ، والسبب هو اهمال الحكومات المتعاقبة لهذا الاقليم . هذا الواقع الاقتصادي المزري ادي لتفشي الفقر ، وزيادة البطالة بين الشباب لهذا تعددت حالات النهب والسرقة حتي في الاوقات العادية ، لذا زادت نسبة النازحين من هذا الاقليم مع بداية ثمانينات القرن الماضي بعد ان ضرب الجفاف والتصحر معظم انحاء الولايات الثلاث المكونة لدارفور وواقع دارفور الاقتصادي لا تتوفر فيه الا حرف بسيطة مثل الرعي والزراعة المحدودة ذات الانتاجية المتدنية لافتقارها لاساليب الزراعة الحديثة " تكنولوجيا الزراعة " , وصناعات اولية مثل صناعة المراكيب والبروش وهذا الواقع ادي إلي هجرة الكثيرين لهذا الاقليم ولا يفوتنا ان نبين ان الحرب الاهلية في جنوب السودان والتي استمرت زهاء ال 36 عاماً وتم صرف مبالغ طائلة علي هذه الحرب الضروس والتي افقدت السودان خيرة رجاله واوقفت مشاريع التنمية تماماً لذا تأثرت دارفور بهذا الواقع لان ذلك ينعكس علي برامج الحكومة التنموية لان الحكومة انشغلت بالحرب . اذن يمكن القول ان حرب الجنوب اثرت في مشاريع تنمية ولاية دارفور مثل ما اثرت علي التنمية في كل ولايات السودان .

تتمثل حلول الشق الاقتصادي في الاتي:-

- اعادة النظر في نظام الحاكورة باعتبارها اساس الاقتصاد في دارفور ويتحكم فيها قلة من زعماء القبائل والسكان في زيادة متنامية .
- علي الحكومات وضع اعتبار خاص لدارفور في الخطط التنموية .

- العمل علي تطوير القطاع الزراعي وادخال التكنولوجيا الزراعية وتنوع المحاصيل .
- هنالك مجموعة من المشاريع الخاصة بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في دارفور توقفت ، الرجوع لهذه المشاريع مرة أخري بعد المراجعة والتقييم وفق حاجات السكان.

ومما يعزز أن الأزمة الاقتصادية في دارفور هي سبب جزء كبير من مشاكل دارفور انه في مايو 2009م دارت حرب بين الرزيقات المسيرية في كردفان راح ضحيتها 130 قتيلاً من الطرفين ، والسبب المباشر لهذه الحرب وفق المقابلة التي أجراها الباحث مع بعض أعيان القبيلتين والذين رفضوا ذكر أسماءهم أفادوا بأن السبب المباشر هو اقتصادي في المقام الأول اذ هجم مجموعة من الشباب علي أبقار من قبيلة المسيرية حوالي 400 رأس من البقر ، وأفاد بعض هؤلاء الأعيان ان هذا احد أساليب كسب العيش ما دام السلاح متوفر في الإقليم والأمن غير مستتب وتباعد المسافات ووعورة الطرق وتباعد وحدات الشرطة والأمن من أماكن وقوع الأحداث .

ثانيا: مشاكل الملكية وحيازة الأرض:-

من المعروف ان نظام ملكية الأرض وحيازتها في دارفور جزء أصيل من الموروثات الثقافية لاهل دارفور ، وكل قبيلة من قبائل دارفور تملك داراً او حاكورة .

عادة ما تكون ملكية الأرض في دارفور ملك لجميع افراد القبيلة علي الشيوع وفي نظام الحواكير تستولي (الادارة الاهلية) من النظار والملوك والعمد والمشايخ علي مساحات من الأرض علي نظام الحكر كما يرخص نظام الحكر لبعض الافراد بامكانية استغلال واحتكار مساحات من الأرض في الزراعة او غيرها لعدة سنوات مقابل ايجار رمزي يدفع للحكومة .

لكن مع ظهور الدولة الحديثة في السودان وما تبع ذلك من اطلاق لبعض الحريات في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وحدثت بعض المتغيرات البيئية مثل الجفاف والتصحر وضعف الانتاجية لمساحات واسعة من الأرض وذلك بسبب عدم صيانة التربة هذه التغيرات البيئية أدت إلي نزوح بعض القبائل الكبري وهذه بدوره يغير من التشكيلة السكانية واختلال النظام القبلي القديم ، وظهور مفاهيم حديثة مثل المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات علي اساس حقوق المواطنة ، يقابل هذا الفهم ، المفهوم التقليدي لحيازة الأرض ، ويرفض تماماً الموروث القديم للحاكوره اقامة مشاريع زراعية والدليل علي ذلك ما حدث في محافظة الضعين تحت ادارة د. عبدالرحمن الخضر ، وحاول هذا المحافظ المبتكر ادخال اسلوب جديد في المراعي وانتاجية اللحوم والالبان والسلالات من الابقار بصورة علمية في منطقة ابوفاما في محافظة الضعين وعملت دراسة متكاملة لهذا المشروع عبر التمويل من خلال الشيخ عبدالباسط الفكرة بوضوح ادخال الرعي الحديث Ranches كما هو الحال في فرنسا ويتبع ذلك عيادات بيطرية متكاملة ، وتوفير المياه بصورة دائمة وبدأ العمل في المشروع بصورة طيبة ، لكن فجأة توقف لان هنالك أصوات تنادي بالطعن في هذا العمل واعتباره تحجيماً للرعاة والمراعي وان هنالك مصالح لاشخاص بعينهم مما

أدي في النهاية لخروج المستثمر من المنطقة تماماً . ما نستنتجه من هذه الواقعة هو ان الموروث التقليدي لحيازة الأرض يقف بصلابة ضد أي تغيير او تعديل حتى ولو كان مجدي افتصادياً .

إذا ان حيازة الأرض بهذا الأسلوب يقف حجرة عثرة في أي سياسات إصلاح زراعي يمكن ان تنفذها الحكومات لاحقاً بغرض النهوض باقتصاد المنطقة والذي يعتمد اصلاً علي الأرض كوسيلة مهمة للإنتاج في دارفور ، وسوف يظل الواقع مؤلم يحكمه النظام التقليدي السائد في الزراعة والذي ضعف فيه الإنتاج وتقل فيه الإنتاجية مما ينعكس سلباً علي دخول الأفراد وبالتالي يتدني مستوي المعيشة لديهم ، وهذا يقود بدوره إلي البحث عن وسائل لكسب العيش ويكون احداها هذه الاحترابات التي تحدث من حين لاخر لاقل الأسباب ، هنالك واقعة أخري تجاهلها معظم الباحثين في الشأن الدارفوري وهي إدخال نظرية فرق تسد والتي كانت ديدن الاستعمار في السابق ، وجدت حكومة الانقاذ في بداية التسعينات ان الإدارة الأهلية ذات سطوة في دارفور لذا لابد من العمل علي اضعافها ، بدأ الامر بتقسيم دارفور إلي ثلاث ولايات جنوب دارفور ، غرب دارفور ، شمال دارفور في عام 1994م بعد تقسيم الولايات تم تعيين محمد احمد الفضل والياً علي غرب دارفور ، وقام الوالي الجديد باصدار قرار باستبدال نظام سلطنة المساليت القبلية المتوارثة للإدارة بنظام إنشاء نظارات لقبائل عربية وذلك دون الرجوع للمؤسسات الدستورية او المؤسسات القبلية ذات الصلة . هذا القرار قسم سلطنة المساليت إلي امارات وهذا الشيء لم يعتاد عليه الناس ولم يسمع به من قبل وتم تقسيم الامارات بنصيب 8 امارات للقبائل العربية وخمس امارات لقبائل المساليت أصحاب الأرض في العرف القبلي الموروث . فإن هذا التصرف غريباً علي سكان دارفور إذ ان القبائل العربية في غرب دارفور لا تمثل سوي 20% من سكان غرب دارفور . هذا القرار اشعل الاضطرابات والمشاكل في الاقليم ، وبعد ان علمت حكومة الخرطوم بالخطأ من تنفيذ هذا القرار وما ترتب عليه ثم سحب محمد احمد الفاضل من ولاية غرب دارفور نهائياً ، لان الذي حدث ضد الموروث الثقافي السائد في حقوق ملكية الحواكير في دارفور ، هنالك واقعة أخري كان الباحث شاهد عيان بل ومنفذ لها صدرت في عام 1997م لائحة إنشاء عموديات جديدة من قبل والي ولاية جنوب دارفور والتي تقتضي بانشاء عموديات جديدة بالذات في مناطق العموديات ذات السطوة والقوة ويتم هذا الأمر كالآتي: يتم اختيار شخص ترضي عنه الحكومة وبدعم كامل منها بتقديم طلب خاص بانشاء عمودية جديدة ، وفي الأصل تؤسس العمودية الجديدة علي عمودية في الغالب الاعم تجد العمدة الجديد ابن عم العمدة القديم وشرط العمودية يتطلب ان يكون للعمدة عدد من المشائخ ويتم ذلك عبر انسلاخ عدد من المشائخ عن العمدة القديم وبالتالي ينضموا للعمدة الجديد ومن ثم تتكون العمودية الجديدة وهنا تظهر الحساسيات والمشاكل وحقيقة القول هذا الأمر اضعف العموديات القديمة بصورة واضحة إذ اصبح العمدة شخص عادي في المجتمع الدارفوري بعد ان كان ذا وضع اجتماعي مميز هذا الأمر خلق عداوات في إطار القبيلة الواحدة ناهيك عن عدد من القبائل ، نفس اللائحة اخذت في تقسيم نظارات وامارات في أكثر من منطقة في دارفور " والمثل السوداني يقول لا يوجد عمدة بدون اطيان " ، واذكر جيداً عندما بدأت الفكرة

لانشاء نظارة المعاليا في شرق الضعين المتاخمة لقبيلة الرزيقات مجرد فكرة ، انبري افراد قبيلة الرزيقات الصغير قبل الكبير منادياً بأنه لا وجود لنظارة في ارض خاصة بالرزيقات وذلك رجوعاً للعرف السائد وهي حيازة الأرض والحواكير لكل قبيلة في دارفور والملكية الجماعية دون أي تدخل لتغيير هذا الإرث التقليدي ، كل هذا أدي إلي تفاقم ازمة دارفور في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي .

ثالثاً: إلغاء الإدارة الأهلية: -

واحد من أهم أسباب تفاقم مشكلة دارفور البعد التاريخي للمشكلة اذ ان الانجليز إبان فترة الحكم الثنائي قد طبقوا نظام الحكم غير المباشر ، أي ان السكان الاصليين ومنهم زعماء القبائل هم الذين يديرون شئون البلاد لحساب الانجليز وينفذون اوامرهم . تطور هذا النظام من أنظمة الحكم بالوكالة وسمي لاحقاً بالإدارة الأهلية ، وكان دور زعماء القبائل في ذلك مهم للغاية ، لم يقتصر دورهم فقط علي إدارة الأقاليم والمناطق بل تعدي ذلك إلي حل المشاكل التي تنشأ بين القبائل والأفراد عبر مجالس الاجاويد ، تاريخياً وفق افادة عمدة اولاد حميد ان بداية الدعوة لإلغاء الإدارة الأهلية كانت في اكتوبر 1964م وقد تبني هذه الدعوة بعض المثقفين الذين ليس لديهم إلمام بواقع الحياة الاجتماعية في دارفور ، وعندما جاءت حكومة نميري في 1969م تبنت الدعوة السابقة لحل كل الإدارة الأهلية ، وهذا الأمر حرم كثير من زعماء وشيوخ القبائل من كثير من الاختصاصات التي تقدم لهم نظير ما يقومون به من عمل ومجرد صدور هذا القانون انفرط عقد الأمن في اقليم دارفور ، لان الإدارة الجديدة استخدمت شرطة ضعيفة بإمكانيات محدودة ولا تغطي كل مناطق ولاية دارفور وفي مقابلة مع بعض العمد "كبار السن منهم" اوضحوا انه في السابق كان الشخص يأمن علي نفسه وماله في كل ارجاء الولاية الواسعة المترامية الأطراف ، كما كان هنالك اثر بيئي ايجابي لان لزعيم القبيلة عيون يعرف من خلالها أي مرتكب جنحة مهما كانت ويلم إلمام كامل بظروف مواطنيه ، لكن بعد صدور قانون إلغاء الإدارة الأهلية بدأ السكان يعملون علي قطع الأشجار بطريقة عشوائية مما قضي علي مساحات واسعة من الغطاء النباتي الأمر الذي شكل لاحقاً بداية التصحر ومن ثم الجفاف المتلاحق الذي بدأ يضرب بعنف في دارفور . مما يضعف السلطة في الاقليم ما اوضحنا وذلك لعدم وجود قوات جيش إضافة لضعف الشرطة ، في هذا الجو غابت سلطة الدولة تماماً ، وهذا الفراغ الامني أدي إلي ان يحل السلاح الشخصي والصراع القبلي والعنف محل القانون ومحل رأي مجالس الاجاويد التي كانت تسيطر علي الموقف . ومما زاد من التعقيدات ان عقد الثمانينات من القرن الماضي شهد وعقب إلغاء الإدارة الأهلية موجات من الجفاف والمجاعات ، وهذا بدوره أدي إلي مزيد من التنافس العرقي وغير العرقي علي الموارد المحدودة ، فكانت دارفور في تلك الفترة تحتاج إدارة قوية من حيث الامكانات الامنية والمؤسسات الحكومية حتى تستطيع التعامل مع مشاكل الاقليم ليس فقط الإدارية وإنما أيضا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، وهذا لم يكن متوفراً خلال تلك الفترة بالنسبة لامكانات دارفور ولا بالنسبة لامكانات السودان عموماً ، لان عقد الثمانينات يمثل اسوأ فترات الاقتصاد السوداني .

رابعاً: النزاع بين القبائل الزراعية والرعوية:-

ان الصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه الشحيحة والارض الصالحة للزراعة يعد من أهم الأسباب المباشرة والتي تؤدي إلي توتر الاوضاع في المنطقة والصدام المسلح بين الجماعات المختلفة في دارفور ، وهذا الصراع نتج لموجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي منذ اواخر ستينات القرن الماضي[1] ، وما نتج عنها من تحولات بيئية ، تمثلت في اعتبار نطاق المراعي والموارد المائية من وديان ورهود وبرك ونتاج ذلك قلت الرقعة الزراعية بعامل انجراف التربة الخصبة بواسطة التعرية الهوائية والتي نشطت إبان سني الجفاف بعد إزالة الغطاء النباتي ، ومما زاد الأمر سؤاً ان هذه الظروف المأساوية جاءت في وقت زاد في الطلب علي تلك الموارد الشحيحة يوماً بعد يوم بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان والدليل علي ذلك ان سكان ولاية دارفور الثلاث يزيد عن 8 مليون نسمه في آخر تعداد سكاني (2008م) . في مقابلة مع بعض الرعاة افادوا بأن الضغط علي هذه الموارد الشحيحة زاد بعامل اللجؤ من دول الجوار بالذات الجارة تشاد إبان فترة حكم حسين هبري بسبب التجنيد القسري بالتالي لجأت أعداد كبيرة إلي دارفور حيث توفر لهم الأمن والاستقرار النفسي ، وفي نفس الوقت وجدوا مرتعاً خصباً لمواشيهم وهذا الضغط تطور لاحقاً إلي الصدام المسلح والصراع القبلي .

اتفق أهل دارفور ومنذ القدم علي اعراف خاصة باستخدام الموارد الطبيعية (المراعي والمياه) تمثلت في حماية الحقوق المشتركة بين المزارعين والرعاة وتمكين الرحل من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والعمل علي أفضل صيغ التعايش السلمي بين القبائل قضي هذا الاتفاق علي فتح مراحيل ومسارات محددة يتبعها رعاة الإبل والماشية في رحلتهم الموسمية من الجنوب إلي الشمال "النشوق والشوقارة" ومن أهم هذه المراحيل:

1- المرحال الغربي: غرب جبل مره

2- المرحال الشرقي: شرق جبل مره

3- المرحال الغربي: غرب جبل مرة وبه ثلاثة مراحيل خاصة الرزيقات وهي:

1/ كبكابية – جراب – مايلو – جلدو

2/ غرب كبكابية وادي جداره – وادي بادي

3/ الشريف بني حسين يقطع شق مرة

المرحال الشرقي: شرق الجبل

1- بركة طويلة تارني – جبل ناصر

2- أم سيالة كفوت – بركة – طويلة

---

[1] وثائق مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية في الفاشر ، 1989م .

3- أم سيالة لمينه – كفوت – كوبي

تم إنشاء هذه المراحيل لكي تحقق الاتي:

1/ احترام حرم القرى بحيث يمر المرحال بعيداً عنها .

2/ الحفاظ علي معالم المراحيل بعلامات واضحة .

3/ احترام مواسم الحصاد كي يتمكن المزارع من حصاد محصوله خاصة الذرة الرفيعة والدخن لتأمين قوت المجتمع .

4/ حماية حقوق المزارعين بعدم تعمد إتلاف محاصيلهم قبل طلق المزارع وتعويضهم في حالة حدوث تجاوزات لخطوط السير .

5/ عدم التعرض للرعاة وحماية حقوقهم وقت الحصاد لتحديد مشارب محددة لسقاية مواشيهم حتى يؤذن لهم بدخول الأودية .

6/ احترام الرعاة والمزارعين لمواعيد دخول وخروج الرعاة من المنطقة وكذا مواعيد طلق المزارع لفائدة المجتمع .

7/ تقيد الرحل بالاعراف المحلية واحترام رؤساء الإدارات الأهلية الذين يمر المرحال بمناطقهم واخطارهم بوقت كاف قبل قدوم الرعاة للمنطقة ومساعدتهم وتوجيههم بعيداً عن القرى والمزارع وتسهيل مرورهم عبر الإدارة دون أي مضايقات .

8/ ضرورة اصطحاب رؤساء الإدارات الأهلية وزعماء عشائر الرحل لجماعاتهم لضبط سلوكهم ومنعهم من تجاوز حدود المرحال عمداً مما يسبب اضرار بالآخرين .

ووفق افادة وكيل ناظر الرزيقات أفاد بأن هذا النظام يحظي بالموافقة من الطرفين المزارعين والرعاة وذلك للاتي:

(أ) في السابق كانت أعداد المواشي التي تمر عبر المراحيل قليلة ويسهل ضبطها ، اضف إلي ذلك ان أصحاب المواشي كانوا حريصون علي عدم الحاق الضرر بمصالح المزارعين وذلك تفادياً للاحتكاكات القبلية .

(ب) كان السلطات المحلية تهتم كثيراً بتخطيط وتنظيم المسارات والمراحيل في الماضي قبل حلول الموسم تجنباً للنزاعات واثارة القلاقل والمشاكل القبلية المتوقعة.

(ج) التزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من النطقة مع مراعاة المصلحة العامة.

(د) كان المزارعون يحرصون علي عدم إنشاء قري او زراعات في المراحيل تفادياً للصراعات القبلية .

(هـ) كان العرف هو الضامن لتنفيذ اس اتفاق صلح يتم بين المتحاربين .

خامساً : تداخل الحدود وانتشار السلاح في الاقليم:-

المعلوم جغرافياً أن حدود اقليم دارفور تمتد لمسافة طويلة يشترك معه ثلاث دول في هذه الحدود هي ليبيا ، تشاد ، وافريقيا الوسطي رغم طول هذه الحدود لا توجد حراسات امنية كافية ، كما ساهم

الاستعمار بخلق بؤر صراع لان ترسيم الحدود الذي تم عبر الاستعمار تم بطريقة عشوائية ، مما أدي إلي تقسيم بعض القبائل في دارفور والجزء الآخر في دول الجوار كما الحال في شرق وجنوب السودان ، هذا الوضع يجعل من الحركة في الحدود سهلة وغير معقدة بسبب التداخل الاجتماعي ، اول تاريخ لدخول السلاح بصورة مكثفة إلي دارفور كان في عام 1979م عندما حاولت الجبهة الوطنية مناهضة نظام نميري واستلام السلطة في الخرطوم كل السلاح كان مخزناً في دارفور، وعندما تمت المصالحة بين نظام نميري والجبهة الوطنية تنازلت الأخيرة عن السلاح لصالح الحكومة، وعندما ذهبت قوات الشعب المسلحة لاستلامه ، وجدت ان كميات كبيرة منه قد تسربت لاهالي دارفور ، كما هرب عدد من لا مهنة لهم من قوات الجبهة ومعهم سلاحهم إلي شمال دارفور ، وهذه المجموعة تمثل اولي بذور نشأة عصابات النهب المسلح والسرقات المنظمة في دارفور[1] .

لذا يمثل النهب المسلح الوقود الفعلي لتأجيج نيران الفتنة في دارفور ، وكلما تمت عملية من عمليات النهب المسلح تقوم القبيلة المنهوبة بتقفي اثر الجناة وهم عادة من قبيلة أخري وبالتالي تتمسك قبيلة الجناة بمواقف ابنائها وتصر علي حمايتهم وهذا بدوره يولد المزيد من الاحتكاك ومن ثم تقع مزيد من أعمال النهب المسلح والصراع والاحتراب بين القبائل ، هنالك عامل اجتماعي وراء أعمال النهب المسلح في الاقليم هو الرغبة في الثراء العاجل او الانتقام من القوات النظامية والحكومية ، بالذات مع عدم قدرة السلطات الحكومية علي ملاحقة الجناة في معظم الأحيان ، ولا ننسي دور الحكامات في اذكاء جذوة النهب المسلح وذلك من خلال الاغاني الحماسية للمرأة والتي تمجد فيها ظاهرة النهب مثال ذلك قول احداهن " نهب يوسة خير من اغتراب سنين وكلاشي بجيب المال ببلاش " أي دخول فكرة النهب المسلح عبر النسيج الثقافي .

مما ساعد في انتشار السلاح في دارفور أيضا قيام دولة ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور اواخر سبعينات القرن الماضي لتقويتها كي تساندها في صراعها مع تشاد حول شريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين الدولتين ، أيضا زاد تدفق السلاح في الاقليم بسبب تفكك جيش افريقيا الوسطي ودخول عدد كبير من افراده إلي دارفور مع العلم أنها قبائل تداخل ولذا تسهل حركتها كما اوضحنا ذلك من قبل ، بالتالي اصبح لمواطن دارفور احساس بعدم الامان من جهة لا تستطيع الحكومة حمايته وممتلكاته من مرتادي الاجرام من جهة أخري فان هذه العصابات تمتلك اسلحة أكثر تطوراً مما في ايدي الشرطة في اغلب الأحيان ، هذا الشعور دفع مواطن دارفور إلي امتلاك السلاح بأي ثمن حتى ولو علي حساب قوت اولاده ، ومن ثم بدأ التسابق المحموم للحصول علي السلاح الاحدث لحماية النفس والمال ، بالذات ان الاقليم اصبح قبلة لتجار السلاح الذين يقومون بتهريب احدث أنواع الاسلحة مثل الكلاشنكوف ، جيم

[1] مقال لمحمد جمال عرفة ، دارفور التاريخ والقبائل والجنجويد ، 2004/5/9م ، موقع اسلام اون لاين

فورما ، المدافع الرشاشة الثقيلة ، رأي الباحث بأم عينه في هذا المدفع ويجره الجمل وهو مربوط في ذيله، آر بي جي ومنقستو .

افاد دفع الله الحاج يوسف رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دارفور ان عدد قطع السلاح الموجودة في الاقليم تبلغ مليون قطعة سلاح وافاد ان كل قبيلة مسلحة تسليحاً حديثاً خاصة ان معظم ابناء دارفور خدموا في القوات المسلحة السودانية ولديهم بالتالي الخبرة الكافية لاستخدام السلاح ولا ندري الآن كم عدد قطع السلاح بدارفور خاصة بعد انتظمت بعض المجموعات في شكل تنظيمات عسكرية في كثير من بقاع الاقليم وبمدد ودعم خارجي كبير.

ومما ساعد أيضا في تفاقم المشكلة سيادة حالة الجفاف في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات من القرن الماضي والتي ضربت معظم اقليم دارفور والدول المجاورة لها بالذات تشاد وافريقيا الوسطي ، هذا الأمر أدي إلي نزوح نحو مليون شخص من سكان تلك الدول المجاورة والكل يحمل ثقافته التي لا تحترم القانون خاصة في غياب الإدارة الأهلية وضعف قوات الحكومة في الاقليم ادخلت هذه الفئة في دارفور ثقافة العنف والتعدي وقطع الطرق فسادت حالات النهب المسلح والصدام .

أدي التشابك الجغرافي والتاريخي والسياسي بين دارفور والمحيط الاقليمي إلي أضعاف احساس سكان دارفور بالبعد القومي وغلبة الجهويات والقبليات ومثال ذلك عندما اندلع صراع بين العرب والمساليت في عام 1998- 2001م لجأ كثير من ابناء المساليت الي تشاد ونشأت من ذلك حركات مسلحة وقفت ضد الحكومة ، وتنتمي هذه الحركات لقبائل سودانية لها امتدادات داخل تشاد وليبيا وافريقيا الوسطي مثل قبائل الزغاوة والفور والتي تشكل اغلبية رجال حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة .

سادساً : التعليم والبطالة:-

تعرضت دارفور للاهمال والتهميش من جانب الحكومات الثنائية ، والوطنية بعد الاستقلال وحتى الآن وبالتالي ليس من المستغرب ان تصبح الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية غير كافية او غير موجودة بالمرة اوضحنا ذلك من خلال طرح الخدمات في دارفور (تعليم ، صحة ...الخ) وكان الناتج ضعف خدمات التعليم بصورة واضحة هذا مقارنة ببعض الولايات الاخري في السودان مثل ولاية الجزيرة والنيل الابيض والخرطوم تاريخ السودان في عام 1934م يوضح انه لا توجد مدرسة حكومية واحدة علي مستوي التعليم الابتدائي في دارفور ، كان نصيب الطلاب من كلية غردون واحداً في العام مقابل 194 طالباً للخرطوم و45 طالباً لبربر و19 طالباً لوادي حلفا .

المدارس الأولية في سنة 1934م كانت 93 مدرسة نصيب دارفور مدرستين فقط وعدد طلاب المدرستين لا يتعدي 179 تلميذاً بينما المدارس الاخري يقترب عدد طلابها من 10000 تلميذ رغم الفارق الكبير في عدد سكانها مقارنة بأي ولاية أخري في السودان ، المدارس الأهلية "غير الحكومية" في

مديريات شمال السودان بلغ عدد دارسيها 4347تلميذاً بينما لا توجد مدرسة اهلية واحدة في دارفور وبالتالي لا تلميذ واحداً .

الملاحظ ان عملية تنقل الرعاة بمواشيهم وبرفقتهم ابنائهم من بنين وبنات ما زالت تقف عائقاً في تحقيق السياسات التعليمية التي تسعي الحكومات إلي تنفيذها إذ يرفض الرعاة في معظم الأحيان ارسال ابنائهم إلي المدارس للحاجة اليهم خلال الترحال والرعي ، وهذا مما فاقم نسبة الامية بينهم ولا ننسي القصور الدائم في الخطط الحكومية الخاصة ببرامج الخدمات التعليمية للمناطق البعيدة خاصة في دارفور.

في عقد التسعينات سعت الدولة إلي تنفيذ خطة طموحة خاصة بالتعليم العالي والذي توفر بصورة واضحة في عواصم الولايات بالسودان وكان نصيب دارفور من ذلك وافراً إذ كانت جامعة الفاشر ، نيالا، زالنجي لكن الخلل ان هذه الجامعات تخرج طلاب دراسات إنسانية ونظرية دون ان يتوفر لهم فرص العمل لانه من المعلوم ان مشاريع التنمية في دارفور توقفت تماماً ليست دارفور فقط بل معظم ولايات السودان .

في ظل ظروف توقف مشاريع التنمية وتخريج أعداد مهولة من الطلاب ظهر فائض عمالة في دارفور لان العمل بها يتوقف علي الزراعة والتي جابهت الكثير من المشاكل والرعي وهو يقتصر علي قلة هم أصحاب المواشي والتجارة والتي عانت الامرين من عدم الاستقرار الامني والنهب المسلح والذي ركز بشكل أساسي علي قطع الطريق أمام التجار ، اتجه فائض العمالة في هجرات مستمرة إلي ليبيا والتي تستوعب جزء معتبرا من فائض العمالة في دارفور ومع ذلك ظل آلاف الخريجين بلا عمل نتيجة لعجز الدولة عن إيجاد فرص عمل لتوظيف تلك الطاقة البشرية الضخممة في الاقليم . في هذا الجو الملبد بالغيوم بدأت الاتهامات والشكوك حول محاباة الحكومة لجماعات دون أخري في منح فرص العمل ، وبالتالي اصبح شباب الخريجين الذين رحلوا من دارفور إلي الخرطوم للتعليم ثم عادوا مرة أخري لدارفور مصدر قلق للدولة لانهم لم يستطيعوا الاندماج في مجتمعهم الريفي الذي اتوا منه ولم يستطيعوا الانخراط في مجتمع المدينة الذي حرمهم من فرص العمل بعد ان رحلوا إليه ، فوجد هؤلاء الشباب في روابطهم القبلية والجهوية الملاذ الأمن لهم ، عندما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء ان التمرد ضد الدولة يشكل حلاً لمعاناتهم الممتدة مع البطالة فكان لهم دور فاعل في تنشيط الحرب والصراع في دارفور . والدليل علي ذلك انه بعد ان اشتد الصراع في دارفور في 2005م تم فتح باب الهجرة من قبل الامم المتحدة لابناء دارفور وقد تقاطر الالاف منهم إلي القاهرة بحثاً عن سكة خروج إلي اوروبا والتخلص من شبح البطالة الذي اصبح يخيم عليهم جل هؤلاء الباحثين عن الهجرة هم من خريجي الجامعات ومن ابناء دارفور وقد التقي الباحث بعدد منهم ابان زيارته للقاهرة في تلك الفترة أي منتصف عام 2005م .

سابعاً: عزلة الاقليم وصعوبة المواصلات:-

يبين التاريخ السياسي لدارفور ان اقليم دارفور ظل معزولاً عن اقاليم السودان الاخري لاسيما في الوسط والشمال ، لكن كانت تأتي هجرات عمل ابان فترة لقيط القطن في مشروع الجزيرة ويعود العمال مباشرة بعد جني محصول القطن ، وقد كان الارتباط الأكثر لدارفور بالمجتمعات والدول المتاخمة له سواء داخل السودان مثل كردفان وبحر الغزال او خارجه مثل تشاد ومصر وافريقيا الوسطي هذا الأمر احدث تداخلاً اجتماعياً وسكنياً بين سكان دارفور وتلك المناطق مما عزل الاقليم نسبياً عن اقاليم السودان الاخري خاصة مثلث الوسط اللهم إلا عمالة جني القطن فقط في فترات الحصاد .

ومما عمق من عزلة دارفور عدم وجود طرق حديثة تربط بين هذا الاقليم النائي وبين وسط السودن كطريق الخرطوم بورتسودان وحديثاً شريان الشمال ، اضف إلي ذلك عدم توفر مواصلات سهلة وسريعة ، تاريخياً أقامت إدارة الحكم الثنائي خطوط السكة الحديد في السودان ووصلت حتى الابيض ليست حلاً لمشاكل الترحيل للمواطنين انما لترحيل الصمغ العربي للصناعة في بريطانيا وفي عام 1960م في ابان حكومة الفريق عبود تم مد الخط إلي نيالا لا يوجد بالاقليم سواء طريق واحد مسفلت والذي يربط بين نيالا كاس وزالنجي ، أما طريق الانقاذ الغربي ما زال العمل في جارياً فيه حتى الآن ولو انه يتوقف من وقت لاخر خلال فترات النزاع الدائر الآن بالاقليم ، أما خطوط التلفون دارفور كبقية اقاليمالسودان نالت حظها من خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في اعلي مستويات جودتها وتسببت صعوبة المواصلات في التطور الاقتصادي للاقليم بالذات في مجالات التجارة والتسويق والتنمية وهذا واحد من أهم أسباب الخلاف الذي عمق الازمة بين الخرطوم ودارفور .

ثامناً : تجاهل الحكومة لازمة دارفور منذ البداية:

الشيء الذي فاقم من مشكلة دارفور وجعلها بين ليلة وضحاها دولية هو ان الحكومة قد استهانت بها في بادئ الأمر واعتبرتها مجموعة بسيطة خارجة عن القانون ، قد يكون للحكومة العذر في ذلك إذ انها في خضم ازمة دارفور انشغلت الحكومة بمشاكل حربها وصراعها وتفاوضها مع الجنوب . وفي أكثر من تقرير وضعت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق ولم تعط المشكلة حجمها الحقيقي ، كما ارتكبتالحكومة خطأ سياسياً واعلامياً إذ لم تشرك القوي السياسية الاخري في الحل منذ بداية الازمة ، وحتى أصحاب المشكلة انفسهم لم تشركهم في الحل . بدأت نجاحات سلام نيفاشا مع الجنوب تؤتي أكلها ووضح الحل الجذري في اقتسام السلطة والثروة ،هذا الحل لمشكلة الجنوب أغري قيادات التمرد في دارفور بالضغط علي الحكومة عبر الاحتراب والضرب في حواضر المدن والانسحاب وبالتالي عدم الاستقرار الامني كل ذلك كي تجلس الحكومة معهم بغية التوصل إلي اتفاق يلزم الحكومة بمنحهم نصيب في السلطة والثروة اسوة بما حدث في الجنوب .

يري المحلل السياسي راشد عبدالرحيم ان الانشقاق الذي حدث داخل الحكومة وبموجبه انقسمت إلي حزب المؤتمر الوطني بزعامة البشير وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي قد ساعد كثيراً علي تأزم

الوضع السياسي في دارفور بصورة كبيرة ، ذلك لان معظم القيادات الشابة وبعض زعامات الاقليم كانوا من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الترابي ، بمعني آخر ان زيادة تأزم المشكلة يرجع إلي تأثير الترابي علي حركات التمرد والتي كانت له علاقة مباشرة مع بعض عناصرها وكثيراً ما تم القبض علي الترابي كلما تفاقم الصراع في دارفور مع النفي الدائم للترابي علاقته بما يحدث في دارفور . وفي هذا المقام لا ننسي الكتاب الاسود الذي اوقر صدور ابناء دارفور لما فيه من معلومات كلها تحض علي الوقوف في وجه حكومة الخرطوم ، ليس دارفور فقط انما معظم ولايات السودان المهمشة رغم ان بالكتاب بعض الحقائق كلها تصنف في انها كلمة حق لكن اريد بها باطل .

تاسعاً: تدخل القوي الخارجية في الازمة:

المعروف سلفاً ان مشكلة دارفور في الأساس محلية ووضحنا ذلك من خلال تحليلنا لاسبابها ، إلا ان تدخل القوي الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل وفرنسا وغيرها ، كان له أثر سلبي أدي إلي تفاقم الازمة وانتقالها من ازمة محلية إلي مشكلة اقليمية ودولية ، بل أن القوي الغربية قد اعتبرت هذه الازمة أسوأ كارثة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، لنقف هنيهة في أسوأ كارثة في مطلع القرن الحادي والعشرين كي نقض الطرف عن كوارث القوي الغربية نفسها في نهايات نفس القرن في المجازر التي حدثت في العراق وفي فلسطين ومازالت وفي كوسوفو.

الحقيقة الماثلة للعيان ان جميع ولايات السودان وليس فقط ولاية دارفور تعاني ظروفاً اقتصادية بالغة الدقة ، ولكن ظرف دارفور أكثر صعوبة من غيرها من ولايات السودان ، ويرجع ذلك لعدة أسباب عزلتها التاريخية إذا اعتبر الحكم الثنائي دارفور منطقة متمردة ونائية لذا لم يتح لها فرص التنمية والتي غطت اقاليم السودان المختلفة وبدرجات متفاوتة ، خاصة وان الاقليم لم يكن متوفراً فيه نشاطات اقتصادية تغري المستعمرين في ذلك الزمان .

معلوم ان القوي الاجنبية وفي مقدمتها امريكا لا تتدخل لحل مشاكل العالم كما تدعي والا لعملت علي حل مشكلة الصومال وفلسطين والعراق ، وإنما تتدخل هذه القوي من منطلق مصالحها المباشرة ومن هذه الفرضية نعرف ان السودان به موارد ضخمة في باطن الأرض او ظاهرها وهذا هو سبب اهتمام هذه القوي بأزمة دارفور الحالية .

أزمة دارفور مزمنة وقد اوضحنا ذلك سابقاً ، والصراع بين القبائل الرعوية والقبائل الافريقية المزارعة موجود منذ مئات السنين ، وهو يرجع لاسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية متعددة ، وعندما اندلعت أعمال العنف في دارفور عبر التمرد المسلح ، وجدت القوي الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية ان الفرصة قد سنحت لها للتدخل في الشأن السوداني لتحقيق عدة أهداف أهمها استغلال إمكانات السودان الاقتصادية الهائلة ، وفتح ثغرة في قلب القارة الافريقية ليكون السودان المعبر الذي تدخل منه إلي باقي دول القارة التي تسعي للسيطرة عليها ، وبوجودها في السودان تعمل علي محاصرة منطقة الشرق الاوسط من العمق الأفريقي حتى تكون عيونها علي ما يجري في البحر الاحمر والصومال

وجيبوتي او ما يعرف بالقرن الأفريقي إضافة إلي الخليج العربي واليمن باعتبار انها مناطق استراتيجية كانت خاضعة للاستعمار الاوربي في السابق وتمثل اليوم أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم والتي تهتم بها دول العالم المتقدمة خاصة الدول الغربية[1] . ظهرت مشكلة دارفور كقضية دولية عندما عقدت ندوة في متحف ذكري المحرقة اليهودية في واشنطن تحت عنوان " الصراع في دارفور " وقد تولي قيادة هذه الندوة والحملة الاعلامية الشرسة الاعلامية السيدة جبيرة روندر وهي امريكية تقول انها متخصصة في الشأن السوداني وبأثر هذه الحملة تحركت الولايات المتحدة لاقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي حقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاستعباد ، أوضح بعض السياسيون الامريكان ان لديهم خبرة في امور إثبات ما إذا كان هناك استرقاق واستغلال للسودان في دارفور أم لا ، ومما زاد من أسباب الحماس لهذه القضية وجود التيار المسيحي المتطرف في أجهزة الحكم بالولايات المتحدة بقيادة جورج بوش ، الذي ضغط عليه اللوبي الزنجي خلال فترة انتخابات الرئاسة الثانية له للتحرك لعمل شيء ما في مواجهة استغلال العرب للافارقة في دارفور تأثراً بما نشرته الدعاية الصهيونية ، إضافة إلي ضغط اللوبي الصهيوني عليه .

ومن ثم انبرت الولايات المتحدة الامريكية ومارست ضغوطاً شديدة علي الحكومة السودانية لمنع مليشيات الجنجويد من ارتكاب فظائع في دارفور وذلك وفق قول كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الامريكي وقتها[2]، وصعد كوفي عنان من لهجته بعد ذلك ضد الحكومة السودانية واعتبر ان ما يحدث في دارفور كارثة إنسانية ساعدت الحكومة السودانية علي وقوعها بمساندة مليشيات الجنجويد[3] بعدها ادعت حكومة الولايات المتحدة ان حكومة الخرطوم ارتكبت مذابح جماعية ضد القبائل الافريقية . ثم عملت الحكومة الامريكية للتدخل في شأن دارفور عبر تقديم المعونات والمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية " صحة مياه نقية " وفي عام 2004م ارسلت امريكا وزير خارجيتها كولن باول لدارفور لبحث الأمر وحالما رجع أعلن ان هنالك إبادة جماعية لانسان دارفور ، وبالتالي بدأت المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في امريكا تتخذ مواقف وتصدر بيانات مناهضة للحكومة السودانية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد اجتمع الكونجرس الامريكي وطالب الإدارة الامريكية بالتحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتفويض الامم المتحدة لاستخدام قوة متعددة الجنسيات للتدخل في دارفور من أجل انقاذ المشردين هناك ومن جانبه أعلن مبعوث الامم المتحدة في نيروبي ان عمليات الاغتصاب وأعمال العنف ضد المدنيين في دارفور مازالت مستمرة[4] وتحرك سكرتير عام الامم المتحدة وجاء إلي الخرطوم وطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد في ظرف تسعين يوماً . محاسن زيارة كوفي عنان وكولن باول للسودان رغبة اجنبية في تدخل قوة متعددة الجنسيات في دارفور .

---

(1) مقال لسليم الكراي ، المصالح الامريكية في السودان ، موقع دارفور نيوز .
(2) الاهرام 29 يوليو 2004م .
(3) الاسبوع 21 يونيو 2004م .
(4) الاهرام 2004/8/1م .

أعطي الكونجرس الامريكي نفسه حق التدخل واصدار البيانات والادانات في معظم الصراعات الخارجية وبالذات قانون سلام السودان الذي اصدره الكونجرس الامريكي وبه تم السلام في جنوب البلاد، يريد ان ينفذه بحذافيره لاحداث سلام في دارفور ومن ثم تتجه انظار العالم إلي الولايات المتحدة الامريكية بأنها الحامية للامن والسلم العالميين وانها نصيرة الضعفاء ويتناسي الكونجرس عن عمد ما يحدث الان في العراق وفلسطين والصومال .

من تداعيات التدخل الاجنبي في الشأن السوداني عبر دارفور اولاً صور التدخل الاجنبي قضية دارفور بأنها نزاع بين العرب المسلمون والافارقة اللادينيون او المسيحيين مع العلم ان دارفور نسبة الإسلام بها تفوق ال 99%وهذا التعايش يعود إلي مئات السنين ، ثانياً صور الإسلام بأنه يعني القتل والسفك والدمار وصوره دمار برجي التجارة الدولية ما ثلة امامهم والادعاء بأنهم الاحرص علي الامن والسلم العالميين خاصة بعد افول نجم الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينات القرن الماضي .

وكان اهتمام امريكا بمشكلة دارفور لعدة اسباب نذكر منها:

1- السيطرة علي مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول واليورانيوم .
2- إيجاد نظام حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة .
3- كسب بوش الانتخابات الامريكية عام 2004م .
4- تحقيق سياسة اللوبي المسيحي واليميني

الأسباب غير المباشرة للصراعات القبلية في دارفور:

(1) ضعف التنمية:

اوضحنا فيما سبق المشاكل التنموية التي تعاني منها دارفور في كافة المناحي التعليمية والصحية والخدمية "طرق ، مياه ، كهرباء ... الخ" رغم كبر مساحتها جغرافياً وان عدد سكانها يصل إلي 20% من سكان السودان ، اضف إلي ذلك وفرة وتنوع مواردها الطبيعية الواعدة من معادن وأنهار موسمية ومياه جوفية وثروة حيوانية ، مع كل هذا الثراء لا زالت تعتبر من أكثر مناطق السودان تخلفاً وهذا واحد من أهم أسباب الصراعات والحروبات القبلية ، ولم تنل دارفور حظها من التنمية عبر التاريخ لأنه في فترة الحكم الثنائي حدثت بعض التنمية لصالح المستعمر كان نصيب دارفور فيها صفراً . وفي ظل الحكومات الوطنية المتعاقبة لم تنل حظاً من التنمية اسوة بالولايات الاخري اللهم إلا مصنع النسيج توقف الآن تماماً بعامل ارتفاع تكلفة الإنتاج والترحيل . يوضح التجاني مصطفي محمد صالح في كتابه الصراع القبلي في دارفور ان حظ دارفور كان ضعيفاً في التنمية قبل حكومة مايو ويعزي ذلك لسببين اولهما ان اغلب اللذين كانوا يمثلون دارفور في البرلمانات الأولي عرفوا في الساحة السياسية بالنواب المصدرين أي الذين لم يتعرفوا علي مشاكل دوائرهم الجغرافية التي حازوا فيها إلا مرة واحدة مما يعني عدم المامهم بالمشكلات والاحتياجات الحقيقية لدوائرهم للمطالبة بها والدفاع عنها .

ثانياً : الاحزاب الكبرى التي كانت تشكل الحكومات في الماضي كانت تضمن الفوز في دوائر بعينها عبر كل البرلمانات لذلك سميت تلك الدوائر الجغرافية " بالدوائر المقفولة " ، وفي سبيل استقطاب اكبر عدد من النواب يمكنها من تشكيل الحكومة القادمة ، كانت حكومات الاحزاب تميل إلي توجيه خدمات التنمية لمناطق أخري بعيدة عن الدوائر المضمونة للحزب سعياً وراء كسب نواب جدد عبر ارضاء الناخبين في دوائر أخري ، وهذا ما حرم معظم مناطق دارفور من حظها في التنمية ومن نصيبها العادل من قسمة الثروة باعتبارها مقفولة لاحزاب بعينها وبالذات حزب الأمة وباستمرار هذه السياسة تم تكريس الفقر والجهل والتخلف في اقليم دارفور.

في فترة مايو وبالذات ابان الحكم الاقليمي رغم كبر الميزانيات والاعتمادات المالية التي ترصد لاقليم دارفور عند وضع الميزانيات إلا ان ما نفذ منها عملياً نهاية العام المالي لا يساوي إلا النذر اليسير من الميزانيات المصدقة علي الورق ، وحتى هذه النسبة الضئيلة التي تصل الولاية كانت تذهب للفصل الأول والصرف علي الجهود الامنية لتأمين الجبهة الغربية المتاخمة لليبيا والتي كانت علي خلاف مع حكومة نميري وهذا اصاب المنطقة بالجمود والركود الاقتصادي ومن ثم انعدام التنمية، وحتى بعد قيام ثورة الانقاذ الوطني ورغم الجهود التي بذلت لعقد مؤتمرات الصلح القبلي لتأمين قدر من الاستقرار لانطلاق المجتمع نحو التنمية إلا انها لم تفلح في ايقاف نزيف الدم حتى لحظة كتابة هذا البحث ، وبالتالي استمرار توجيه الموارد المالية المتوفرة في الولاية والقادمة من المركز لاستتباب الأمن مما حال دون اقامة مشاريع تنمية ملموسة عدا طريق نيالا كاس زالنجي وطريق الانقاذ الغربي الذي يعاني الآن من حالة عدم استتباب الأمن .وتغيب تماماً عن الولايات البنيات التحتية من طرق ووسائل نقل حديثة .

شح موارد المياه والتنافس عليها بين افراد القبائل المختلفة يشكل تهديداً للامن والاستقرار وهو سبب من أسباب الصراعات والحروبات القبلية في دارفور . كان هنالك برنامج يعرف بدرء آثار الجفاف والتصحر يركز علي توفير المياه في مواقع مختلفة لكن توقف هذا البرنامج في مهده قبل جني ثماره والسبب في ذلك ان الحكومات الوطنية في السودان وعلي اختلاف انواعها لم تتعامل ومنذ الاستقلال وحتى الآن بنظام وضع الاستراتيجيات والسير في تنفيذها جاء زيد أم عبيد يظل النظام ساري لكن نتعامل ان لكل طريقته وهذا ما أضر بالسودان كثيراً ، واصاب الضرر الأكبر ولاية دارفور وهذا يعني ان هنالك غياب الخطة الشاملة لتنمية الاقليم ، وهذا لا يقود إلا إلي اهدار الجهود وبعثرتها لتظل المنطقة مكان آمن للصراعات القبلية والتي تؤثر سلباً علي التنمية وبالتالي تدور الولاية في حلقة مفرغة من صراع قبلي ثم تهدئة خواطر ، مؤتمر صلح دفع ديات وغرامات حرب اهلية وهكذا دواليك . وهذا هو السبب وراء ان كل مشاريع التنمية مثل " ساق النعام ، غزالة جاوزت، أم عجاجة حبراً علي ورق منذ سبعينات القرن الماضي حتى الآن .

(2) القصور الإداري والتنفيذي:

اوضحت التقارير الختامية للعديد من مؤتمرات الصلح التي عقدت وبالذات مؤتمر الصلح الذي عقد في الضعين عام 1997م بين قبيلتي الزغاوة والرزيقات وقد كان الباحث حضوراً في هذا المؤتمر لاحظ الاتي: ان القصور الإداري يساعد بقدر كبير في تأجيج الصراعات القبلية في دارفور مثلا علي مستوي الإدارة الأهلية يساعد غياب رؤساء الإدارات الأهلية لفترة طويلة عن مناطقهم " حيث مواطنيهم " في انفجار الاوضاع المتوترة اصلاً ، ولعدم التدخل في الوقت المناسب تتطور الحوادث الفردية وتتحول المشكلات الشخصية إلي ازمات وصراعات قبلية . قد يستغل أصحاب الاهواء والاغراض والمصالح الخاصة مثل تجار الاسلحة وجماعات النهب المسلح واصحاب الثأرات القديمة الفراغ الإداري الناجم عن غياب رئيس الإدارة وذلك لتأليب الدهماء والعمل علي توتر الاوضاع بإطلاق الشائعات والكذب الضار وهذا يسبب الحنق والحقد في صدور الرجال الذين لا زالت تحركهم النعرات القبلية والحمية الجاهلية لنسف الاستقرار في المنطقة . أما في الجهاز التنفيذي "المحافظ" نجد ومن نفس التقارير ان المحافظين أي البعض منهم يخفق في قراءة المؤشرات الاجتماعية قراءة صحيحة إذ لا يتعاملون مع الأحداث في حينها بجدية حتى يطفح الكيل . ونجد ان بعض المحافظين كثير التغيب عن محافظته إذ نجدهم كثيروا السفر إلي الخرطوم وهذا يشكل فراغ إداري تترك فيه الأمور للاقدار وبالتالي يتم صناعة الحدث بصورة دموية بشعة ، ربما أمكن احتواء الموقف في مهده لو توفر الشخص المسئول وتم التعامل مع الحدث في حينه ، كانت فكرة النظام السياسي في بداية سني الانقاذ إلا يعمل محافظ وسط أهله وذلك بغرض توحيد الشعب السوداني وابعاده عن الجهويات ، لكن في كثير من مؤتمرات الصلح يطالب ابناء الفور بأن يكون المحافظ والوالي من نفس الولاية لأنه الاعرف بمشاكل وانسان دارفور ، ولاحقاً يتم ذلك لكن الحال هو نفس الحال من ثم عدم الاستقرار الامني علي مدار السنة ، وفي العام الواحد نشبت أكثر من حرب قبلية .

(3) غياب هيبة الدولة وعدم ممارسة السلطة:

كانت الإدارة الأهلية في المستوي الإداري الادني في دارفور من أهم مرتكزات النظام الإداري القاعدي إذ كانت تحكم قبضتها علي كل افراد القبيلة في الداخل والخارج . اضف إلي انها كانت مهابة الجانب وفي نفس الوقت موضع فخر واعزاز من قبل المواطنين ، كما ان لها تقدير واكرام من قبل الدولة للدور الفاعل الذي تقوم به في حل المشاكل مهما كبر حجمها ، كما انها ساعدت كثيراً في الضبط الاجتماعي وذلك بعدم الخروج عن الاعراف والتقاليد السائدة ، كما انها تمثل ركيزة مهمة في جمع ضريبة القطعان والتي تمثل الميزانية الأساسية لميزانيات الحكم المحلي اضف إلي ذلك الفصل في القضايا التي ترد للمحاكم الشعبية ، فالمجرم الذي يمثل أمام هذه المحاكم لا يعصي لها أمراً .

لكن جاء نظام نميري والغي الإدارة الأهلية في مزبلة التاريخ دون دراسة واعية للدور الذي كانت تقوم به ، ومن ثم فقدت هيبتها نسبة لأنها انحصرت في السودان في مناطق التخلف التي تحكمها اعراف

القبيلة بدلاً من القانون .ورويداً رويداً انتشر التعليم حتى المرحلة الثانوية وعملت مجالس الحكم المحلي علي مجابهة بعض المشاكل الخاصة بالجمهور والتي كانت من صميم عمل الإدارة الأهلية ، في سنين الجفاف نزح بعض افراد القبائل خارج القبيلة وبالتالي لا ياتمرون بأمر رئيس الإدارة الأهلية كما كان في السابق ، كما ان مرتادي الاجرام والخارجين عن القانون يريدون ان يفلتوا من العقوبة ولا يجروء رئيس الإدارة الأهلية علي ملاحقتهم لان هنالك مميزات كانت لديه وقد فقدها مثل حرس الإدارة الأهلية الذي كان يلاحق المجرمين مع العلم بأن إمكانات واسلحة مرتادي الاجرام اكبر من إمكانات الإدارة الأهلية وحتى قوات الشرطة كقوة نظامية وكثيراً ما تعجز أجهزة الدولة عن استرداد حقوق المواطنين المنهوبة من الجناة ، وهذا ينتقص من هيبة الدولة والصورة الماثلة أمام العيان هي ان مرتادي النهب يقومون بعمليات النهب والسلب في وضح النهار وينكلون بالمواطنين وقتلهم أحياناً وذلك في تحد سافر للقانون والسلطة . ويتضح غياب هيبة الدولة في الاتي:

1/ عدم مقدرة أجهزة الدولة الرسمية علي سحق وكسر شوكة عصابات النهب المسلح والتي دائماً ما كانت تأخذ بزمام المبادرة في صراعها ضد قوات الشرطة وكثيرا ما هاجمت ركب الوالي ، ومحافظ الضعين في عام 1997م كما تم نهب بنك السودان نيالا في وضح النهار تحت سمع وبصر الجميع في اكتوبر 1998م ومات العديد من رجالات الشرطة ، وهذا يدل دلالة واضحة علي تطور الجريمة وتوفر اسلحة حديثة ووسائل اتصال ذات تقنية عالية وعربات معدة لذلك .

2/ تراكم القضايا وعدم تمكن الأجهزة العدلية من الفصل في كثير منها لمدد طويلة ، وبالتالي يصيب الاحباط المظلومين من العدالة وبالتالي تضعف ثقتهم في الجهات العدلية ويحدث الشك في عدم القدرة في استرداد حقوقهم المنهوبة لذا يضطر الواحد منهم للاستعانة بأفراد قبيلته كملاذ اخير وذلك لاسترداد الحقوق باستخدام العنف ، وهذا ما يكرس العصبية القبلية ويقوي من أهمية الانتماء القبلي عند الفرد علي حساب الانتماء للدولة مثال ذلك والباحث شاهد علي ذلك في اغسطس 1997م فقد مواطن بمحلية السكة حديد بالضعين عدد من الإبل وبدلآ من الاستعانة بالشرطة ذهب إلي ابناء عمومته وعشيرته للخروج معه في الفزع لاسترجاع المال المنهوب لكن ضاع الاثر في السوق لذا لجأت المجموعة إلي منطقة قبيلة أخري ، ولجأ افراد الفزع لاسلوب الغاب وذلك بانتزاع عدد مماثل من الإبل المنهوبة من أي من افراد تلك القبيلة الذين مروا بهم . وبعد ان نهبوا كمية كبيرة من الإبل اتجهوا إلي ديارهم هنا اتجه أصحاب المال المنهوب إلي الشرطة والتي هددها الناهبون منذ البداية ان هي اقدمت علي خطوة تجاههم فسوف ينكلون بأسرهم أضف إلي ذلك ان افراد الشرطة ليس لديهم اسلحة حديثة لمجابهة اسلحة النهب المسلح بالتالي تعجز الأجهزة الشرطية عن استرداد حقه المسلوب، ومن ثم اعدت المجموعة المنهوبة جيشاً جراراً من الاهل ودخلوا في حرب راح ضحيتها أكثر من ثمانين قتيلاً بمعني آخر أن المظلوم يأخذ حقه بيده نتاج غياب الأجهزة الشرطية ، من واقع الأحداث وتحليل أسباب الصراع القبلي في دارفور يتضح ان السلطات الرسمية للدولة أحيانا تري الجاني ولكن لا تستطيع ان تلقي عليه القبض وتقدمه

للعدالة خاصة إذا ارتكب جريمته والبسها ثوب الصراع القبلي. ولهذا استمر بعض هواة الاجرام وعددهم ليس بالقليل ارتكاب ابشع الجرائم والزج بقبائلهم في الصراع ليأخذ الحادث الفردي طابع الصراع القبلي من منطلق انصر اخاك ظالماً او مظلوماً مع عدم فهم لنصرته مظلوما ليفلتوا بذكاء من العقوبات الفردية المحتملة لتحمل افراد قبائلهم معه القتلي والخسارات نيابة عنهم وهذا بدوره يشجع المجرم علي المضي قدماً في خط الاجرام دون ان تطاله يد السلطة ودون ان يتحمل وزر افعاله . ولهذا تمور قبائل دارفور في صراعات دائمة لتغطية جرائم حفنة غير مسئولة من ابنائها لذا لدي كل قبيلة عدد كبير من المجرمين الذين يجرون القبيلة لمشكلات قبلية ويصعب تقديمهم للعدالة .

(4) فشل مؤتمرات الصلح:

بعد ان تناولنا أسباب ودواعي الصراعات القبلية في دارفور نعرض لمؤتمرات الصلح وهي بعدد الحروب القبلية أي يعقب كل حرب قبلية مؤتمر للصلح ، ولكن يتفق من قابله الباحث ان معظم هذه المؤتمرات فشل في تحقيق اهدافه ولهذا عدة أسباب وهي:

1/ عدم وصول توصيات وقرارات مؤتمرات الصلح للقواعد:

حضر الباحث مؤتمر 1997م الذي اقيم بالضعين وحضره اللواء الزبير محمد صالح انذاك ، تم تكوين آلية للصلح لكن لا تزال توصيات وقرارات الصلح التي تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتحاربة المعنية بالامر حبراً علي ورق ، ويعزي ذلك لضعف الأجهزة الاعلامية المحلية في دارفور من اذاعة وصحف وتلفاز ، إضافة إلي ذلك تحييد الحكامه والتي لها دور بارز في انكاء نار الحرب بما تبثه من حماس في قلوب المتصارعين ، لذلك عجزت هذه المؤتمرات من تبديد المخاوف الذي عشعشت في أذهان المقاتلين في الاحراش والمخابئ والذين ظلوا يعلونها جهاراً نهاراً في كل مؤتمر. لذا لابد من بذل مجهود جبار لاقناع افراد المقاتلين في الاحراش الذين يمكن ان يحركهم أصحاب المطامع الشخصية ببطلان الدعاوي ، لأنه يمكن لأي فرد نسف الاستقرار في أي لحظة لقناعته في ضعف آلية مؤتمر الصلح .

امثلة ذلك:

أ/ تؤكد القبائل العربية جازمة في منطقة الجنينة بأن أفراد قبيلة المساليت يسعون جاهدين للقضاء علي العناصر العربية المستقرة منذ قديم الزمان بدار المساليت بحجة تحرير ارض المساليت وينطبق نفس هذا القول في ارض الرزيقات وجيرانهم من المعاليا شرق الضعين ، ويعتقدون ان المساليت عازمون علي تنفيذ هذا المخطط حتى ولو أدي ذلك للاستعانة بالمعارضة التشادية التي يتزعمها احد ابناء المساليت. لذا فان كل عربي في هذه المنطقة مستهدف لا محالة ، لهذا السبب تتكاتف القبائل العربية لتكوين كتلة قوية تقف في وجه أي اعتداء ومن ثم يأتي إلي هذه الكتلة العرب من كل حدب وصوب لمؤازرة اخوانهم.

ب/ مثال اخر يزعم الكثيرون من أهل دارفور وعلي وجه الخصوص القبائل العربية بان الزغاوة الكبرى والتي تمتد من تشاد إلي اواسط غرب السودان بمساعدة من دولة تشاد والتي علي رأسها احد ابناء

الزغاوة وهو الرئيس ادريس دبي والذي استولي علي السلطة في تشاد بمساعدة من ابناء عمومته في السودان ، ويشعرون ان هذه الدولة المزعومة تتوسع افقياً وبصورة مذهلة وسعت لتضم إليها كل المناطق التي يتواجد فيها الزغاوة بكثافة بالرغم من ان القبائل العربية في تشاد جزء من أصل من تركيبة السلطة وذات نفوذ واسع في الحزب الحاكم ودائما ما تتهم تشاد من قبل العرب في دارفور انها تساند ابناء الزغاوة في السودان لانشاء هذه الدولة المزعومة .

2/ الطرف الثالث المعني في الحرب:

كل مؤتمرات الصلح التي عقدت افادت بوجود طرف ثالث في كل النزاعات القبلية التي حدثت في دارفور يتمثل في عصابات النهب المسلح وتجار السلاح .

بعد انعقاد مؤتمر صلح الضعين بين الزغاوة والرزيقات ، اتضحت بعض الحقائق والتي تشير إلي ان هنالك ايدي خفية تسفك الدماء وتحرق القرى وتنهب الاموال وتقرب الطرفين معاً للوقيعة بينهما لزعزعة الثقة بين الأطراف المتصالحة حتى يظن كل طرف بأن الآخر قد غدر به وخرق الاتفاق المبرم بينهما ليتصل هو الآخر عنه ويبدأ في الانتقام وتبادل الثارات مما يؤدي إلي اهدار كل الجهود السابقة ، وبالتالي اي مؤتمر صلح ينعقد لاحقاً يفشل ما لم يتفهم الطرفان حقيقة هذا الطرف الثالث .

3/ عدم تنفيذ توصيات وقرارات مؤتمرات الصلح:

وفق العرف المتبع في دارفور ان حدوث الاحتراب القبلي ، يبذل الاجاويد غاية جهدهم للوصول إلي الصلح بين القبائل المتحاربة حقناً لدماء المسلمين ، وبالرجوع إلي السوالف والأعراف السائدة يوقع الطرفان علي الاتفاق والذي يتضمن فرض الديات والغرامات والكرامات مع تحديد مواعيد سداد الاقساط هذا النوع من الصلح والذي يعرف بالجودية غالباً ما لا يهتم بالتفاصيل الدقيقة والفصل في القضايا الفردية خلافاً لما يحدث في المحاكم ، فهو علي سبيل المثال لا يحاكم المجرم الحقيقي علي ارتكاب جرائمه بل يكافئه . علي الرغم من توقيع ممثلي الطرفين علي الاتفاق نيابة عن افراد القبيلتين لكن لا تزال المرارات لدي الأفراد الذين فقدوا ذويهم وهنا يغيب دور الشرع في حفظ حقوقهم ، بل يسعون إلي قتل ذويهم في أي فرصة تتاح لهم ، حتى الاقساط ان تأخر طرف عن السداد والتزم الطرف الثاني به يوفر ذلك في الطرف الذي التزم بالدفع ويعتبر ذلك نوع من الاستفزاز وقد يكون ذلك مبرراً كافياً لهذا الطرف للتنصل من الاتفاق والرجوع إلي مربع الحرب مرة أخري وفي هذه المرة تكون اشرس واقوى وكلا الطرفين جاهزاً تماماً لخوض غمار الحرب ، أيضا من أهم أسباب فشل مؤتمرات الصلح عدم متابعة تنفيذ المقررات التي التزم بها الطرفان .

4/ في كل مؤتمرات الصلح التي عقدت كانت هنالك توصية ثابتة وهي جمع السلاح من الأطراف المتنازعة ، لكن فإن آلية التنفيذ لا تتمكن عادة تنفيذ هذا البند علي ارض الواقع ، وحتى جمع السلاح له عدة محاذير مثلا هنالك قبائل تماس متاخمة للولايات الجنوبية كيف يمكن ان تجمع الحكومة

سلاحهم والتمرد علي مسافة الحدود ، وإذا ترك السلاح كيف تضمن الحكومة عدم تسرب هذا السلاح للقبائل المجاورة واستغلاله في حروب وصراعات قبلية والتي اصبحت السمة الغالبة في اقليم دارفور .

5/ دائما ما تركز آلية فض النزاع بين القبائل المتحاربة في دارفور علي جمع المال لدفع الديات والتعويضات وتنسي أهم جانب لتأمين الصلح امثلة ذلك تسيير قوافل الدعوة الشاملة في البوادي والقري والفرقان خاصة وان المنطقة اصبحت تعاني من مظاهر الغذاء الروحي وضعف الوازع الديني وشدة البغض القبلي ، وكانت في السابق تعرف دارفور بأقليم تقابة القرآن ، اضف إلي ذلك هنالك نشاط مصاحب مهم جداً وهو التزاوج والتصاهر والمؤخاة وتبادل الزيارات بين زعماء الإدارات الأهلية بقصد تكوين النفسية التي تعمل علي التعايش السلمي مع الآخرين لان التغيير النفسي سابق للتغيير الاجتماعي .

المبحث الرابع
الفقر في دارفور

كشف تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربي لعام 2002م عن شدة حدة الفقر وسؤ الاحوال المعيشية للغالبية العظمي من السكان ، والنمو السكاني المرتفع جداً والذي بلغ نسبة 2.53 يقابله انخفاض في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ب 55 سنة ، وارتفاع في معدل الوفيات بين الامهات وهي الاعلي في العالم والتي تصل 1107 لكل 100,000 امرأة حامل وكان النصيب الاعلي لجنوب السودان والذي سجل 2537 وفاة لكل 100,000 امراة حامل مقابل 638 حالة في الشمال والرضع 81 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة و112 حالة وفاة للاطفال دون الخامسة ، كما اكد التقرير تفشي الامراض مثل الاسهال والالتهاب الرئوي والامراض المرتبطة بالفقر أمراض سؤ التغذية وافاد التقرير عن إصابة 32.5 من الاطفال دون الخامسة بسوء التغذية المزمن أو الحاد في مقابل معاناة 31% من نقص الوزن .

اخر تقرير بتدني نوعية خدمات الامومة ورعاية طوارئ الولادة في المرحلتين الأساسية والاحالة علي المستوي الأول الأمر الذي دفع 77% من النساء للولادة في المنزل وأثر ذلك علي حياة الام والطفل لان من يقوم بذلك في الاغلب هي الداية التقليدية والتي لا تفهم كثيراً في أسباب الصحة العامة المتمثلة في النظافة والتعقيم لكل أدوات الولادة وحتى الغرفة الخاصة بالام وفراش الطفل ومتابعة الاحتياجات الصحية لهما لاحقاً . واعترف التقرير بانخفاض معدل انتشار وسائل منع الحمل إلي 8% في الشمال و 1% في الجنوب .

عزا التقرير إلي ان الإنفاق علي الفقراء لا يزال بمستوي غير كاف ويعتبر واحداً من سلبيات محفزات عملية التنمية ، كما عزا التقرير ان ازدياد معدلات الفقر بالبلاد يعود إلي وجود مستويات عالية من البطالة والعمالة المقنعة . هذا التقرير لخص كافة مؤشرات الفقر في السودان بصورة عامة اذن يمكن القول بأن السودان في حالة فقر مدقع ، وينطبق نفس الشيء علي ولايات دارفور باعتبارها جزء من السودان كما انها عانت من ويلات الصراع والذي تسبب في ارتفاع معدلات الفقر بصورة مذهلة ، نلاحظ ان ازمة دارفور نتج عنها تشريد ما يقرب من 2 مليون شخص من مناطقهم و200 الف لاجئ لجأوا إلي تشاد . واضاف نفس التقرير السابق ان 30% - 40% من السكان المتضررين لا يحصلون علي المساعدات الكافية وتلبية الاحتياجات والتي لا زالت منخفضة نتيجة للنزاعات علي مستوي المحليات والتشرد وفشل المحاصيل الزراعية .

أسباب الفقر في دارفور:

(1) هنالك موجات جفاف ومجاعات ضربت السودان وعلي نحو خاص دارفور منذ عام 1889/1888 (مجاعة 1306هـ) بالإضافة إلي الأعوام 1984م ، 1980 ، 1970 حيث جفت الأرض من الماء والنبات ونفوق الكثير من الحيوانات ، فضلاً عن تفشي امراض الحيوان في ظروف انعدام الرعاية البيطرية ، مما افقد الرعاة جزءاً مهماً من ثروتهم الحيوانية ، ظاهرة الجفاف والتصحر خلفت مناخاً ملائماً للتوتر والنزاع بين مختلف القبائل . كما ان هذه الظاهرة ادت إلي تحرك الكثير من القبائل وهجرتهم إلي مناطق أخري ، حيث تجمعت علي سبيل المثال أعداد كبيرة في دار مساليت " حوالي 30 قبيلة " من جراء الهجرة من شمال واواسط دارفور إلي منطقة دار مساليت خاصة دار حمر ودار جبل . وهذه الأخيرة بالذات تعرضت للرعي الجائر لأنها حظيت بإعداد كبيرة من الحفائر والخزانات والتي انشئت في اربعينات وخمسينات القرن الماضي علي طول الانهار الشمالية المتفرعة من وادي كجا ومنها وادي مجينيس ووادي سنط ووادي السماير ووادي ابو عريت[1] ازدحام المواشي في هذه المنطقة ورعيها في مسارات دائرية حول موارد المياه أدي إلي تغير جذري في طبيعة وجغرافية المنطقة وفتتت تربتها خاصة وانها تقع علي مشارف الصحراء الشمالية يري الدكتور محمد سليمان ان انخفاض 100 ملمتر فقط من متوسط معدل هطول الأمطار السنوي يمكن ان يحدث اثار سالبة كبيرة بالبشر والحيوانات ويوضح العلاقة المتبادلة[2] بين معدل هطول الأمطار واندلاع النزاعات والصراعات خلال حقبة تمتد إلي 30 عاماً (1957- 1987م) حيث يلاحظ الزيادة في معدل حدوث النزاعات وعلاقته بتناقص الأمطار ، ويلاحظ أيضا ارتفاع وتيرة الصراع والنزاعات مع ازدياد تأثير الجفاف بما ان حياة السكان في دارفور تعتمد بشكل أساسي علي ما تجود به السماء من مياه ابان فصل الخريف وبالتالي يخضر الزرع ويمتلئ الضرع وغالبية السكان في دارفور يعملون في حرفتي الزراعة والرعي قلة الأمطار تسبب عائق في سبيل الحصول علي كسب العيش من الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومن ثم ينعكس الاثر السالب والذي يتمثل في الفقر في اقسي حالاته .وهو ما يحدث فعلاً في دارفور ابان فترات الجفاف والتي اصبحت متقاربة في زمانها .

(2) النشاط الذي ظل يمارسه المال التجاري المحلي والاجنبي وتعلقه في القطاع التقليدي وربط هذا القطاع بالاسواق الخارجية واسواق اقاليم السودان الاخري ، وادخال منتجات هذا القطاع الحيوانية والزراعية ضمن دورته علي أساس علاقة غير متكافئة ، مكنت هذه العلاقة رأس المال التجاري وقدر كبير من الفائض الاقتصادي المنتج في هذا القطاع ونقله إلي خارجه . هذه العملية بهذا الشكل لم تسهم فقط في حبس عملية الإنتاج في دائرتها البسيطة فقط انما عقدت أيضا استمرار عملية تجديد الإنتاج عند هذا المستوي وهذا مما يوسع من دائرة الفقر في دارفور . الملاحظ انه مجرد ظهور بوادر الإنتاج

---

[1] علي احمد حقار ، مرجع سبق ذكره .

[2] مصدر سبق ذكره .

الزراعي في فترة الحصاد والتي تعرف ب (الدرت) يعمل التجار علي تجهيز الكاش لامتصاص المنتوجات الزراعية بأقل الأسعار ويقوم التجار بترحيل المنتج وتخزينه إلي ان تتحسن الأسعار ومن ثم يعرض المحصول للبيع (فول سوداني ، كركدي ، حب بطيخ ، ذرة دخن ... الخ) ، ويجني التاجر الفائدة القصوى من هذه المحصولات علي العكس تماماً من المنتج الأصلي والذي يتلهف لدخول السوق وعرض محصوله وبيعه باسرع ما يمكن للايفاء بالتزاماته من ديون التجار وعدم وجود اماكن للتخزين وصعوبة الترحيل . هذا الشكل في تجارة المحاصيل خلق فجوة كبيرة بين الإنتاج والعائدات من هذا الإنتاج . من هذه الصورة يتضح ان المنتج يعمل لصالح غيره وبالتالي يظل في حلقة الفقر الدائري والتي يصعب الخروج منها في ظل ظروف دارفور الغير مستقرة.

(3) انتهجت حكومات ما بعد الاستقلال نمط التنمية تمثل في توزيع أراضي القطاع التقليدي الزراعي لأفراد من كبار التجار وكبار ضباط قوات الشعب المسلحة . وقد بلغت قائمة المشاريع التي وزعت 434 اسماً وذلك وفق ما جاء في صحيفة الانقاذ الوطني بتاريخ 1993/4/20م وتراوحت المساحات المصدقة لتلك الشخصيات حوالي 45 الف فدان وتمثل هذه المساحة ضعف مساحة مشروع الرهد الزراعي . وهذا مما أدي إلي فتح الباب علي مصراعيه للاستيلاء علي أراضي السكان المحليين الزراعية وهذا الأسلوب أدي بدوره إلي إزالة الغطاء النباتي من غابات وغطاء اخضر من سطح التربة وبالتالي جعلها عرضة لعوامل التعرية المختلفة ، مما تسبب لاحقاً من خروج هذه الأراضي من دائرة الإنتاج ، إضافة إلي عملية حصر المرعي في مناطق ضيقة مع تكاثر الثروة الحيوانية وهذا يؤدي بدوره إلي الصراع والنزاع والذي يفضي بدوره إلي نتيجة مؤكدة هي الفقر .

(4) تخلي الدولة عن دورها الاقتصاي كهدف أساسي لسياسات الإصلاح الهيكلي التي اتبعتها الحكومة ، وإعادة سياسة البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني ، واضعاف ملكية الدولة في هذه البنية ومن ثم الغائها تماماً ليس في القطاع التقليدي وحده حتى ان القطاع المروي قد عاني كثيرا ولازال جراء الخراب الذي اصابه بعد تطبيق السياسات الاقتصادية .

هذه السياسات زادت من ازمة القطاع التقليدي وجعلته بالتالي فريسة لرأس المال المحلي والاجنبي، ومن ثم تعثرت عملية التنمية خاصة في ظل ضعف قدرات الحكم الولائي وتكريسه لمعظم موارده للاجهزة السياسية والادارية ، أما ما يخصص للتنمية فهو مقدار ضئيل إذا ما قورن بحاجات المواطن الأساسية . مثال ذلك انفقت ولاية شمال دارفور علي الفصلين الثالث والرابع في عام 2003م أي قبل اندلاع الصراع المسلح مبلغ 772 مليون دينار أي بنسبة 13,2 من انفاقها الكلي ، أما ولاية جنوب دارفور فقد انفقت 273 مليون دينار بنسبة 4,6 أما غرب دارفور فقد انفقت 143 مليون دينار بنسبة 5,2 من انفاقها الكلي في تلك السنة[1] المعلوم ان الإنفاق في الفصلين الثالث والرابع لا يذهب كله إلي

[1] احمد محمد حامد ، التنمية والاستثمار في ظل الحكم الفدرالي ورقة في مؤتمر التحديات التي تواجه الحكم الفدرالي ، جامعة الاحفاد للبنات ، 25 مارس 2007م .

الاستثمار الحقيقي ، بل تدخل فيه الصيانات الرأسمالية لمباني الأجهزة الإدارية والسياسية ، وشراء العربات الفارهة لهم والاثاثات الفاخرة كل ذلك خصماً علي التنمية . بالمقارنة مع الإنفاق الكلي للولايات الشمالية علي الفصلين الثالث والرابع نجد ان هذا المؤشر بالنسبة لولايات دارفور الثلاث يعادل 3,1 أما بالنسبة لكل ولاية بمفردها فانه يساوي 2% في ولاية شمال دارفور . و0,7% لولاية جنوب دارفور و0,3% لولاية غرب دارفور . وادلل علي ذلك بأن الباحث كان في رمضان عام 2002م في ولاية جنوب دارفور مشكلة كهرباء حيث ان المولدات في حاجة إلي صيانة عاجلة وهناك مبلغ مرصود لهذه الصيانة ، لكن بدلا من ذلك حول الوالي المبلغ المطلوب للصيانة لشراء عربات حتى انها لا تناسب طبيعة المنطقة ، هذا صورة من صور أشكال الصرف الغير مرشد والمعروف عندنا في السودان ان الولاة يفعلون ما يريدون دون مساءلة وهذا بدوره أدي إلي افقار المواطن في تلك الولاية .

تضافرت كل هذه الأسباب وقبل اندلاع الحوب افرز وضعاً مزرياً لمعظم سكان دارفور حيث بلغت معدلات الفقر في ريف دارفور 97% و 98,1% في حضره . كأعلي مقدرات للفقر مقارنة مع اقاليم السودان الاخري في عام 1996م . هذا الفقر اثر سلباً علي السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة انذاك في الاقتصاد منهك اصلا وبالتالي وسع ذلك من دائرة الفقر ويوضح في هذا المقام محمد العوض جلال الدين كأن صانعي السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية لم يكونوا معنيين فيما يبدوا بانعكاسات قراراتهم علي المهمشين والفقراء والمستضعفين ظناً منهم ان هؤلاء وان كانوا يشكلون غالبية السكان فانهم لا يشكلون قوة ضغط او مقاومة قوية للمحافظة علي مصالحهم ، من هنا حددوا الصرف علي الخدمات والتي تمس هذه الفئة العريضة من المواطنين وبالتالي خفض الصرف او التخلي عنه تماماً علي خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية . لكن كانت قراءات السياسيين خاطئة إذ ان واحداً من أهم أسباب الحرب في دارفور هو وعي اهالي دارفور بحق مناطقهم في التنمية وبالتالي رفض المشروع التنموي لنظام الحكم .

(5) تمثل العزلة احد العوامل الرئيسية المؤثرة في الفقر فالمستوطنات التي تقع علي مسافات بعيدة عن الطرق الرئيسية تعاني انعدام او ضعف سبل الوصول إلي الخدمات الاجتماعية والاسواق ، ويبلغ الفقر اشد درجاته بين الاسر او المجتمعات الريفية التي لا تملك اصولاً او قوة عاملة ، وهي اسر تتألف من كبار السن او المعاقين او الاسر التي ترأسها المرأة ولديها صغار معالون وتعد النساء والفتيات من اكبر افرادأعداد الاسرة حرماناً إذ نجد ان جلهن لا يتحصلن علي التعليم ، هذا الوضع ينطبق تماماً علي دارفور إذ انها نائية وتفتقر إلي الطرق التي تربطها ببقية حواضر البلاد وبالتالي يظل الإنسان منغلقاً علي ذاته . سبق ان تمت مناقشة مشاكل التعليم وحرمان قطاع كبير من السكان في مبحث الخدمات الاجتماعية.

(6) تمثل الأسباب الجذرية للفقر في استراتيجيات التنمية غير الملائمة والتكيف البطئ مع التقلبات المناخية اضف إلي ذلك تدهور الموارد الطبيعية " (أراضي ، مياه ، غطاء نباتي) كل هذه

العوامل مجتمعة ادت إلي تأجيج الصراعات المدنية الممتدةوالتي ما انفلت تحدث آثاراً سالبة علي اهالي الريف . ومن هذه الاثار السالبة ترك الريف نهائياً والاقامة في أطراف المدن خوفاً من الموت والقتل والحريق هذا الأمر افرز واقعاً مريراً بين سكان الريف ، ومن لديه اقارب بعيداً عن ارض اجداده يغادر لمدن جديدة وليس لديه ما يؤهله للعيش في هذه المدن ذات المتطلبات التي تختلف تماماً من متطلبات بيئته . وبعد فترة وجيزة تنشأ أحياء في أطراف المدن وينتقل الصراع إلي داخل هذه المدن للغبن الذي يعاني منه هؤلاء ، وتكثر الجريمة باشكالها المختلفة ومن ثم تشكل هذه الاحياء الطرفية هاجساً أمنياً علي الدوام .

(7)الملاحظ ان مستويات الفقر في البلد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوانب القوة والضعف في الإنتاجية الزراعية . مثلاً في خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي بدأ السودان جنباً إلي جنب مع كثير من دول افريقيا جنوب الصحراء في إدخال المزارع الواسعة والتي تعتمد علي الميكنة الزراعية وتوسيع قطاع الري سعياً إلي زيادة إنتاج المحاصيل لتلبية حاجات الدولة الحديثة المتزايدة خاصة المحاصيل النقدية وادت النظم الزراعية الجديدة وسياسات تخصيص الأراضي إلي ترشيد مزارعي الكفاف والبدو من اراضيهم ، وتفكيك نظم الملكية الإدارية التقليدية الجماعية والتي حالت من قبل دون اندلاع الصراعات المحلية ، وبات من المؤكد عدم ملائمة تلك النظم للمناطق الهشة ايكلوجيا والتي تناسبها أكثر أساليب الزراعة التقليدية والتي تتسم برعي الماشية وتنقل المزارعين وهذا يمثل ركائز الاقتصاد الريفي في دارفور .

وتتمثل العقبات وأسباب الفقر في دارفور أمام صغار المزارعين في صغر مساحة حيازات الأرض وانخفاض معدلات الإنتاجية ، وعدم القدرة علي رفع مستوي دخولهم هذا بالإضافة إلي الافتقار إلي الأمطار وامدادات المياه المنزلية المعلوم ان موسم الزراعة يستمر فترة وجيزة بالنسبة لمعظم المزارعين وتتكرر حالات تلف المحاصيل ، وتشكل الآفات الزراعية والامراض مشاكل يعجز المزارعون عن مكافحتها ، ولا تستطيع النظم القائمة للبحوث والدعم الزراعي من تجهيز ونشر مجموعة من التدابير التقنية القادرة علي التغلب علي تلك المشاكل .

ويتعذر في معظم الأحيان علي المزارعين الافلات من حلقة انخفاض الإنتاجية والدخل ، بسبب ضعف سبل الوصول إلي التقنية الكافية وتدني مهارات الإنتاج والتسويق ، ونتاج ذلك انتشرت الهجرة الموسمية علي نطاق واسع سعياً وراء فرص العمل بأجر في المزارع التي تعتمد علي الميكنة الزراعية والري الدائم في المناطق الحضرية .

مظاهر الفقر في دارفور:

رغم ان ولاية دارفور تزخر بكم هائل من الموارد المادية والبشرية الا انها تعاني من تخلف مظاهر الفقر والبطالة وعدم الاستقرار لا سباب طبيعية واخري بشرية محلية وقومية ذكرت سابقاً . تظهر الاحصاءات الرسمية ان نسبة الفقر الريفي والحضري في دارفور هي الاعلي وهي علي التوال 97% ، و98% لكن معدلات العطالة هي الاقل علي مستوي الولايات الشمالية بمستوي 10,2% مقابل متوسط

15,7 لكل السودان بينما تحتل المكانية الثانية بعد الولاية الشمالية كأقل الولايات عطالة اذ بلغ معدلها في الولاية 13,9 % مقابل 5,5 % في الشمالية .

وتفيد احصاءات للدخل ترجع الي سبعينات القرن الماضي في مظاهر اشمل للفقر في ولايات السودان وقد أظهرت الدراسة في عام 1977م كان متوسط دخل الفرد في دارفور 251 جنيها مقابل 357 في الخرطوم وهو الاعلي و134 جنيها في بحر الغزال وهو الادني اما الامية فكان معدلها 76,4% في دارفور ، مقابل 86,3 في أعالي النيل و13,8 في الخرطوم ، ولا نقول ان هذه النسبة افضل مقارنة باعالي النيل ، اذ كيف يتسني لدولة تنشد التطور واحداث تنمية ترتفع فيها نسبة الامية في ولاياتها بهذه الصورة المذهلة ، صورة التنمية ضرب من الخيال لان الانسان هو الذي يحدث التنمية ومن ثم يجني ثمارها . أما في مجالي التعليم والصحة فقد تناولنا ذلك باستفاضة مقارنة مع بعض الولايات الشمالية ، وهذه يعكس ما يسمي انخفاض مستوي التنمية البشرية المستدامة في البلاد بصفة عامة ، وهي تنمية مرتكزاتها الأساسية الصحة والتعليم اللذين يعدان مكوني رأس المال البشري والذي يفوق أهمية رأس المال المادي وتجربة اليابان وماليزيا والكوريتين خير شاهد علي ذلك .

من المناظر المألوفة لفقر ولاية دارفور الكبري هي الطائرات والعربات المحملة بمواد الإغاثة وذلك منذ فترة طويلة قبل بدء النزاع المسلح والصراعات القبلية ولأسباب تم ذكرها تتمثل في الجفاف والتصحر ، فالجفاف تأثر به في عام 1985م 8,400,000 شخص والذين عانوا معاناة فعلية وصل عددهم إلي 2,630,000 شخص يمثلون 37% ضحاياه .

عندما تزداد حواضر مدن دارفور او معسكرات النازحين تجد مجموعة من البشر ، غالبها من النساء وكبار السن والأطفال وهي تحمل القليل من متاع الدنيا مرتحلة من موطنها الأصلي في اتجاه المجهول والوجوه ساهمة واجمة يعلوها الخوف والالم والصمت يقطعه بكاء الأطفال او الشكوى إلي السماء من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان .

ومن مؤشرات الفقر في دارفور:

- تتراوح الامية بين 20 – 45% .
- غالبية قوت الناس يعتمد علي الذرة واللبن بالرغم من وجود ثروة حيوانية هائلة .
- البيوت السكنية عبارة عن عشش من القش والاعواد والحشائش وهي تمثل الغالبية العظمي من أنواع السكن .
- سكان الريف يمثلون أكثر من 93% من جملة السكان ويعيشون تحت خط الفقر لأنه وفي كل عام او عامين تحدث فجوة غذائية مره بعامل شح الأمطار وأخري بسبب عدم الاستقرار الامني من جراء الصراعات القبلية الدائرة في دارفور .
- يقدر عدد السكان المتضررين من جراء الصراع القبلي بحوالي 257 طفل (تقديرات الامم المتحدة) .

- اصبح النزوح السمة الغالبة لمعظم سكان دارفور وتصل نسبة النازحين من ولاية جنوب دارفور وحدها من كل النازحين في ولاية دارفور الكبرى (الامم المتحدة) .
- ترتفع نسبة توقف الطلاب عن الدراسة بشكل مذهل ومن المؤثرات المهمة:
- ازدياد ظاهرة التسول . تفشي الفساد المالي وخيانة الامانة بكافة اشكالها .
- العجز عن العلاج في حالة المرض .
- العجز عن إدخال الخدمات الأساسية للاحياء الطرفية والاحياء الجديدة .
- التردد الدائم علي ديوان الزكاة والمنظمات الخيرية طلباً للمساعدة .

من خلال المؤشرات السابقة يمكن ان ندرك حجم ظاهرة الفقر وتفاقمها .

أولا: النتائج:

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولي:

لم تأت التنمية من فراغ بل يعتقد الباحثون انها كانت نتاج قرارات اقتصادية وتوزيع للموارد اضر بالبلاد وافرز تركيبة اقتصادية محددة .

1- اعتمد السودان علي القطاع الزراعي الذي كان يساهم بنسبة 61% من الناتج المحلي القومي كأميز نشاط اقتصادي وفيه ركز علي زراعة القطن والتي تمثل العمود الفقري لاقتصاده ، ولم تدخل محاصيل نقدية أخري للاستفادة من التنوع المحصولي ، ودخول السوق الدولي بمحصول واحد وعدم تصنيع هذا المنتج الزراعي ، تذبذب أسعار القطن أدخلت السودان دوماً في حلقة الخلل في ميزان المدفوعات والذي عاني منه الاقتصاد السوداني كثيراً . وسنين قلائل هي التي كان فيها فائض في ميزان المدفوعات في تسعينات القرن الماضي وذلك بعد دخول البترول في ميزانية السودان كإيرادات.

2- دخل السودان في حلقة الديون الخارجية وذلك منذ بداية سبعينات القرن الماضي وذلك بسبب الخلل في ميزان المدفوعات ، وبالضرورة ان توجه هذه الديون للإنتاج ، لكنها توجه للاستهلاك مثل الصرف العسكري ، والصرف البذخي للحكام ، هذا العجز عن سداد الديون ادخل الدولة في بداية ثمانينات القرن الماضي في مشكلة انها دولة غير متعاونة ونتاج ذلك حجب عنها المعونات والقروض المادية والفنية ، بلغ العجز في 2005م 889,6 مليون دينار.

3- القطاع التقليدي بشقيه الحيواني والنباتي هو الذي يعتمد عليه أكثر من 60% من السكان ومع ذلك نجد ان هذا القطاع كم مهمل ، اما القطاع المروي ركز علي إنتاج المحاصيل النقدية ، لذا فان دوره محدود في توفير الغذاء ، لذا نلاحظ انه تحدث فجوات غذائية متقاربة في العقد الواحد من الزمان ، كل ذلك يرجع الي السياسات الاقتصادية الغير راشدة .

4- سياسات التخطيط الاقتصادي في السودان اتسمت باللاعلمية ، وكثر فيها تدخل السياسيون بغرض تحقيق مكاسب سياسية علي حساب الاقتصاد السوداني والدليل علي ذلك الخلل الذي صاحب سياسات التخطيط الاقتصادي في السودان وما زال .

5- أدخلت الدولة سياسة التحرير الاقتصادي بغرض حل مشاكل الاقتصاد السوداني ، لكنها هي الاخري كانت مشكلة ، اذ خلقت واقعاً مزرياً وبسببها ارتفعت نسبة الفقر في السودان إلي 90% وسط الشعب السوداني وتفشت البطالة بعامل التخلص من القطاع العام إضافة إلي الخلل الذي صاحب القطاع الزراعي والحروب الأهلية .

6- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بلغت 3% مقارنة بمساهمة القطاع الزراعي ، ويرجع السبب في ذلك لعدة أسباب منها إن مناخ الاستثمار غير محفز إضافة إلي القيود الإدارية

ونقص المكون الأجنبي ، وقلة الأيدي الماهرة المدربة إضافة إلي عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع في سياساتها العامة الاقتصادية .

الفرضية الثانية:

إن سياسة عدم تدخل الدولة في القطاع الانتاجي والذي جاء نتاج سياسة التحرير الاقتصادي ، أدي الي تدهور القطاع الزراعي مما نجم عن ذلك من آثار تنموية سالبة لهذا القطاع . المعلوم ان 60% من سكان السودان يعملون في هذا القطاع .

1- أصبح الناتج من القطاع الزراعي 3% وذلك لان الدولة رفعت يدها عن التمويل بفهم التحرير الاقتصادي ، وبالتالي زاد التضخم بنسبة بلغت 148% وهو الأخر يؤثر سلباً علي العائد من القطاع الزراعي وبالتالي هجر عدد كبير من المزارعين هذا القطاع الغير مجزي اقتصادياً بحثاً عن مخرج اقتصادي مجزي .

2- السودان بعيداً جداً عن توفير خدمات الصحة والتعليم والمواصلات ومياه الشرب والكهرباء والمياه ، خاصة في الريف ، حيث أغلبية السكان ، ما زالت معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع مرتفعة اذ بلغت نسبة وفيات الامهات 514 لكل 10000 في الريف وذلك لضعف الرعاية الصحية كما ان الدولة وفق سياسة التحرير الاقتصادي رفعت يدها عن الصرف في هذا القطاع اذ تفتقر معظم أقاليم السودان لذلك بالذات بالقطاع الريفي وبالتالي تركزت جل هذه الخدمات في إقليم بعينه وهو الإقليم (أ) وقلت تدريجياً في بقية الأقاليم مع العلم أن الإقليم (ب) يقارب عدد سكانه عدد سكان الإقليم (أ) .

3- سكان الحضر اقل من سكان الريف نسبة سكان الحضر 34% بينما الريف 66% في كل أقاليم السودان حتى الإقليم (أ) ذو النمط الحضري، ولكن رغم ذلك فإن كل السياسات التنموية التي اتبعت وجهت نحو الحضر مما دفع بدوره إلي الهجرة من الريف والتكدس في حواضر المدن وبالتالي هجرت الزراعة مما اثر سلباً علي الاقتصاد السوداني ، والذي يعتمد في الأساس علي الزراعة.

4- التعليم بكل مستوياته من التعليم قبل المدرسي إلي الجامعي مثلا قبل المدرسي في الإقليم (أ) تقل نسبة مؤسساته من خلاوي ورياض أطفال إلي 44,1% بينما تقل تدريجياً في الأقاليم الاخري ، من 26% للإقليم (ب) و10,2% للإقليم (ج) و14% في الإقليم (د) نفس الفارق نجده في تعليم الأساس ، والجامعي ، نفس الأمر ينطبق علي الكادر الذي يعمل في مجال التعليم ، إذ توجد الأعداد الكبيرة منهم في الإقليم (أ) إذ وصلت إلي 69,8% بينما في بقية الأقاليم 11,5% في (ب)، 9,4% في (ج) و 7,4% في (د) من هنا نلاحظ التباين الواضح والذي دائماً يكون لصالح الإقليم (أ) ينطبق نفس الشيء علي عدد المدارس .

5- الصرف من ديوان الزكاة علي الأقاليم يميل ناحية الإقليم (أ) مثلاً الإقليم (أ) تحصل علي 35,3% بينما (ب) 18,4% و(ج) 9,7% و(د) 5,7% علماً بأن الإقليم (ب) يذخر بثرة حيوانية ضخمة ومع ذلك نصيبه يقل عن الإقليم (أ) (المركز) ، كل ذلك يوضح انحياز السياسات الاقتصادية والتنموية للإقليم (أ) علي حساب الأقاليم الأخرى (الأطراف) .

6- خدمات الكهرباء ترتكز بشكل أساسي في الإقليم (أ) مقارنة مع الأقاليم الاخري إذ نجد أن جل الأطراف ما زالت تعمل علي توليد الطاقة الكهربائية عبر المولدات رغم دخول كهرباء سد مروي بزيادة متميزة في التوليد المائي في السودان .

7- في مجال الطرق والجسور وضح أن كل ما قامت به هيئة الطرق والجسور تركز في الإقليم (أ) إذ وصلت نسبة ما نفذته في من طرق وجسور إلي 54,3% مقارنة بالأقاليم الأخرى (ب) 6,6%، الإقليم (ج) 20,9% أما الإقليم (د) 18,2% .

الفرضية الثالثة:

الطريقة التي تدار بها التنمية في السودان لا تسمح بالاستثمار في الريف وذلك لافتقار الريف للبني التحتية لذا تركزت التنمية في الوسط وتجاهلت الاطراف وذلك رغم الثراء الطبيعي للريف.

1- في مجال الطرق والجسور يفتقر الريف اليها تماما وريف السودان بعيداً عن الارتباط بحواضر المدن أو الطرق القومية إذ نجد أن في فصل الخريف تنقطع تماماً الحركة بين سكان الريف والمدن ، ونجد نسبة أن نسبة الطرق والجسور في الاقليم (أ) تمثل 55.3% بينما تمثل في الريف 13.7% .

2- مياه الشرب النقية ، تلاحظ أن كل الريف السوداني يعاني من توفر مياه الشرب النقية ، اذ نجد ان المشاريع المروية التي تتوفر فيها المياه تعاني من أمراض المياه المتمثلة في الملاريا، والبلهارسيا ، القارديا ، كما نجد النقص الواضح للمياه لمعظم أطراف السودان في فصل الصيف وترتفع أسعار المياه بصورة واضحة . نسبة توفر المياه في الحضر تمثل 53.3% بينما في الريف 46.7% .

3- التعليم الأكاديمي والفني يفتقر الريف السوداني تماماً للتعليم الفني والذي يعد المواطن جيداً عبر إكسابه مهارة تعينه علي كسب العيش ، أما التعليم الأكاديمي يفتقر إلي ابسط مقومات التعليم من المعلم المدرب ، المدرسة المكتملة من ناحية الكتاب وقاعة الدرس والمعمل ، تعتمد جل مدارس الريف علي طلاب الخدمة الوطنية ، كما تجاهلت وزارة التعليم العام عملية التدريس تماماً . نسبة التعليم الفني في الريف 28% بينما في الحضر 72% .

4- السياسات الصحية تجاه الريف تركزت علي الصحة العلاجية وبكوادر وسيطة بينما نجد ان جل الكوادر المؤهلة والمدربة في هذا القطاع تتركز في الوسط وفق التوزيع الاتي نجد أن 34.7%

من الاطباء في الاقليم (أ) بينما بقية الاقاليم 20.6% اضافة الي ذلك يفتقد الريف لبعض التخصصات مثل القلب والجراحة والتخدير وهي غير مكتملة بالصورة المطلوبة وأهملت تماماَ الصحة الوقائية لمقابلة الأمراض الوبائية والتي تنتشر في الريف في الصيف والخريف .

5- أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي نفذت في السودان في مطلع تسعينات القرن الماضي الي توقف صناعة الغزل والنسيج تماما بسبب رفع الدوله عن تمويل القطن والذي تقوم عليه هذه الصناعة ، ونذكر منها توقف صناعة الغزل والنسيج تماماً في السودان كصناعة علي الأقل يوجد من يتعامل معها من أهل الريف لبساطتها وثانياً اكتساب تجربة لطول فترة تواجد هذه الصناعة في السودان ، رغم توفر خامات هذه الصناعة في الريف .

الفرضية الرابعة:

عانت دارفور من خلل في المجال الوفاء باحتياجات التنمية بالرغم من مساهمتها في الناتج القومي مما قاد الي النزاعات المسلحة .

1- يمثل عدد سكان دارفور 20.4% تقريباً من سكان السودان لكن التعليم قبل المدرسي من خلاوي ، رياض أطفال وتعليم كبار متدني للغاية إذا ما قورن بولاية الجزيرة وشمال كردفان 1201 نفس التباين ينطبق علي تعليم الأساس والثانوي يزداد أعداد المدارس في مرحلة الأساس مثلاً الجزيرة 1706 مدرسة ، شمال كردفان 1262 أما دارفور الكبرى 1930 مع ملاحظة ان أعداد المعلمين مقارنة باحتياجات المدارس تقل كثيراً ، مثلاً نسبة عدد المعلمين في ولاية الجزيرة 23460 معلم، شمال كردفان 23764 ، أما دارفور 18403 معلم .

2- المدارس الثانوية بدارفور يبلغ عددها 223 مدرسة الجزيرة 450 مدرسة بينما شمال كردفان 39 مدرسة مع العلم أن أعداد المعلمين مقارنة بالمدارس تقل في دارفور عنها في الجزيرة ، جل العاملين في التعليم في مدارس دارفور من منسوبي الخدمة الوطنية وهذا بسبب خلل واضح في العملية التعليمية .

3- الخدمات الصحية مشكلة أساسية في دارفور وذلك من خلال الأشعة وبنوك الدم والمستشفيات الخاصة المتخصصة وعدد الأسرة وعدد المستشفات ، بولاية الجزيرة 27 وحدة أشعة ولاية نهر النيل 10 وحدات بينما دار فور 12 وحدة مع ملاحظة تباين أعداد السكان في كل ، اما بنوك الدم بولاية الجزيرة 45 بنك دم بينما دارفور 5 ، المستشفيات التخصصية بولاية الجزيرة 11 مستشفي ، نهر النيل 5 مستشفيات بينما دارفور اثنان فقط.

4- القوي العاملة من الأطباء في بعض التخصصات المهمة لا توجد بدارفور ومثال ذلك أطباء تخدير ونواب أخصائيين بينما يوجد في الجزيرة وولاية النيل الأبيض مثلاً نواب أخصائيين في الجزيرة 42 والنيل الأبيض 10 بينما دارفور لا يوجد طبيب عظام واحد بدارفور .

5- تكثر الهجرة من ولاية دارفور للخارج داخل او خارج السودان عنها في ولايتي الجزيرة والإقليم الشرقي مثلاً هجرة خارج الإقليم وصلت في دارفور إلي 685 مهاجر بينما الجزيرة 533 مهاجر اما الشرقي 199 مهاجر ، يرجع السبب إلي عدم الاستقرار الأمني والاحتراب الأهلي .

6- أعداد الجنسيات التي استخرجت في عام 2006م في إقليم دارفور بلغت 72,9% بينما الجزيرة 12,5% والنيل الأبيض 4,4% وهذا دلالة ان الإقليم أصبح طارد بحثاً عن مكان آمن %.

7- الطاقة الكهربائية المولدة في مدن ولاية دارفور بلغ 42,4 ميقاواط مقارنة بمدن شمال كردفان والذي بلغ 59,2 مع ملاحظة أنها لم تدخل الشبكة القومية للكهرباء حتي الآن ، وهذا يخرج الإقليم من أي استثمار لعدم وجود أهم بنية تحتية وهي الكهرباء .

8- مع توفر, مساحات واسعة في ولاية دارفور إنتاجها المعتبر في بعض المحاصيل النقدية سمسم ، كركدي إلا أنها لم تستخدم تكنولوجياً في القطاع الزراعي حتى الآن باعتبار ان الزراعة موسمية والدليل علي ذلك تدني الإنتاج ويتضح ذلك في ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يقلل من عائد المزارع .

9- مساهمات دارفور في قطاع الثورة الحيوانية لا تخطئها العين مثلاً في الأبقار مساهمة الجزيرة 6,2% ، الضأن 5,2% الماعز 4,2% الإبل 2,7% ، شمال وجنوب كردفان الأبقار 8,4% الضأن 13,2% الماعز 10% بينما الإبل 24,7% ، اما إقليم دارفور الأبقار 23,7% الضأن 24،8% ، الماعز 22,9% بينما الإبل 24,5% إذن ناتجها من الحيوان يفوق كل ولايات المقارنة ومع ذلك لم يحظ هذا القطاع باهتمام الدولة من ناحية تحسين السلالات بغرض تحسين الجودة كماً ونوعاً في اللحوم والألبان .

10- أثرت الحروب الأهلية في دارفور بشكل أساسي علي النشاط الاقتصادي وهو في الأصل هش ويعتمد بصورة أساسية علي الأمطار ، وعندما تقع الحروب يبحث المزارعون عن الأمان بعيداً عن أماكن الزراعة مما يؤدي بدوره إلي الفجوات الغذائية المتكررة .

11- وجود الإدارة الأهلية في دارفور له أهمية قصوى في استتباب الأمن لان معظم مؤتمرات الصلح التي عقدت تعتمد بشكل خاص علي رجالات الإدارة الأهلية ، لكن ينقص الإدارة الأهلية قوة القانون التي تمكنها من تنفيذ قراراتها .

12- نتج عن أزمة دارفور نزوح ما يقرب من 2 مليون شخص من مناطقهم وما يقرب من 200 ألف لاجئ إلي تشاد إضافة إلي موجات الجفاف التي ضربت الإقليم وأثرت بشكل أساسي علي الثروة الحيوانية وهي عماد اقتصاد اهل دارفور مما أدي بدوره إلي تفشي الفقر بصورة مزرية .

النتائج العامة

1- اهمال القطاع الزراعي زاد من حدة الفقر في السودان باعتبار ان 60% من اهل السودان يعملون في هذا القطاع . ومعلوم في علم الاقتصاد ان القوي التي تعمل في قطاع الزراعي في العالم الثالث قوي غير مدربة وغير ماهرة ويصعب ان تتحول الي قطاع آخر .

2- ظلت مشكلة الخلل في ميزان المدفوعات صفة ملازمة للاقتصاد السوداني علي الدوام ، ولم تكن هنالك سياسة االقتصادية واضحة المعالم تخرج السودان من هذه الحلقة المفرغة .

3- تدني انتاجية القطاع التقليدي وارتفاع تكلفة انتاجه لانه لم تطاله يد التحديث والتطوير والنسق السائد فيه هو الزراعة التقليدية والتي تعتمد علي الامطار المتذبذبة .

4- يعاني الريف السوداني من نقص حاد في الخدمات الصحية في مجال الكادر الطبي المؤهل وبعض التخصصات النادرة مثل اطباء القلب والتخدير والجراحة .

5- تركز التعليم الجيد في كل مراحل التعليم العام في وسط السودان لتوفر الكادر المؤهل .

6- يعاني السودان من نقص في قطاع التجهيزات ونلاحظ في خريف كل عام يعاني السودان كل المعاناة من مياه الامطار ولم تسلم من ذلك حتي الخرطوم بالرغم من توفر بني تحتية افضل من غيرها .

7- السياسات التخطيطية التي اتبعت في السودان لم تحقق الاهداف التي قامت من أجلها وهذا ما قاد الي الخلل في مجال التنمية .

8- تركزت التنمية بشكل اساسي في الوسط مع اهمال للاطراف والتي تمثلت في الاقاليم (ب) (ج) (د) وهذا الواقع ساهم في ظهور الصراع المسلح الذي غطي معظم الاطراف .

9- الحروب التي غطت كل ولاية دارفور وجزء كبير من ولاية كردفان جعلت من الهم الامني هو الاولوية وذلك علي حساب خدمات اساسية تتمثل في الطرق والكهرباء والمياه والصحة والتعليم لذا تحول صرف الدولة للاستقرار الامني .

10- االحروب التي اشتعلت في دارفور افرزت واقعاً انسانياً أليماً اذ تشرد قطاع واسع من السكان من قراهم نحو حواضر المدن والمعسكرات والاخر اتجه نحو الدول الحدودية .

11- تمثل الادارة الاهلية رأس الرمح في الحفاظ علي الامن ووحدة السودان لكن تم اهمالها تماماً حتي اصبحت اطراف السودان عرضة للنهب والسلب والقتل خاصة ولايات دارفور كل ذلك نتاج عدم تحديد صورة واضحة لدور الادارة الاهلية في المشاركة في ادارة دولة مترامية الاطراف .

12- تخلت الدولة تماماً عن تمويل القطاع الزراعي وترك الامر لمضاربات البنوك .

13- عدم بسط الدولة سلطتها الامنية في دار فور قاد الي انتشار النزاعات المسلحة .

التوصيات

1- تنوع التركيبة المحصولية في القطاع الزراعي والتركيز علي محصولات نقدية (حبوب زيتية ، أعلاف) .

2- التقليل من الصرف البذخي علي ادارة دولاب الدولة .

3- الاهتمام بالقطاع التقليدي من حيث التطوير وادخال التقنات الحديثة .

4- اتباع سياسات تخطيطية اقتصادية تراعي ظروف المناطق ضعيفة النمو .

5- الارتقاء بالقطاع الصناعي لكي يساهم في الدخل القومي .

6- الاهتمام بتوفير الخدمات في السودان بالتركيز علي المناطق ذات الحاجة .

7- العمل علي الارتقاء بجهاز الادارة الاهلية ليساهم في ادارة الدولة بأقل تكلفة .

8- النظر الي الحاكورة باعتبارها مورد اقتصادي مهم علي الدولة تطوير الكادر البشري لانه الذي يقود عملية التنمية دون الاعتماد علي الاجنبي .

9- توفير الرعاية الصحية في كل انحاء السودان .

10- الديون التي يتحصل عليها السودان يجب ان توجه للانتاج الفعلي بدلا من الصرف البذخي .

11- علي الدولة اتباع سياسة اقتصادية تنبع من وقعنا الاجتماعي والاقتصادي والبعد عن الوصفات الجاهزة من البنك الدولي .

12- يجب تدخل الدولة في تمويل القطاع الزراعي كما كان في السابق .

13- توفير البني التحتية لكل السودان مع التركيز علي المناطق الضعيفة .

14- يجب توجيه السياسات التنموية لاهالي الريف قبل ساكني الحضر لانهم يمثلون اغلبية أهل السودان .

المراجع

1/ القران الكريم:

1/ سورة الحج ، الاية (73)

2/ سورة طه ، الاية (6)

3/ سورة البقرة ، الاية (30)

4/ سورة الاعراف ، الاية (129)

5/ سورة آل عمران ، الاية (110)

6/ سورة الذاريات الاية (56- 58)

7/ سورة الطلاق ، الاية (2)

8/ سورة الجاثية ، الاية (13)

2/ المراجع :

1) أحمد عبد القادر ارباب ، دارفور التاريخ والحضارة ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 1998م.
2) التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق تجربة قطر محمد التيار، الدوحة مكتبة زهراء الشرق، 1992م.
3) بابكر حاتم هلاوي ، فقراء المدن الاستراتيجيات الحضرية لمكافحة الفقر ، 1996م.
4) بيج الن وريج ، الفقر والبئية (الحد من دوامة الفقر) ترجمة د. محي الدين صابر، طبعة عربية اولى ، القاهرة الدار الدولية للنشر، 1991م.
5) بين الن كوك ، **فهم الفقر** ترجمة د. علي الجوي ، طبعة اولى، القاهرة المكتبة الاكاديمية، 2000م.
6) تقويم اداء وكسب الانقاذ الوطني خلال عشرة اعوام 1989- 1999م. رئاسة مجلس الوزراء ، شركة السودان للعملة الخرطوم،2000م.
7) تيم نايلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم، 2007م.
8) جمال الدين ابو كساوي ، تجارب دول العالم الثالث في مكافحة الفقر ، الخرطوم 1996م.
9) جيمس جوارتيري وريجارد استروب ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ للنشر الرياض ، 1999م.
10) راشد البراوي، التطور الاقتصادي الحديث في افريقيا مكتبة الانجلو المصرية بدون تاريخ.
11) زكي البخاري، مشكلة دارفور، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م.

12) سالم توفيق ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، دارالكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1982م.
13) سليم عبانية ، قبائل دارفور السودانية ، الدوزن للطباعة والاردن طبعة اولى، 1995م.
14) سليمان سيد احمد السيد، مشروع الجزيرة الاسطورة الحية الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة، 2002م.
15) سيد خيري ، الضرائب والتنمية الاقتصادية في السودان، الخرطوم ، 1974م.
16) سيد مجدي، التخطيط الاقتصادي في السودان، مصر بدون تاريخ.
17) شريف الدسوقي، قضايا في التنمية المستدامة، الخرطوم2004م.
18) صدقي كبلو ، السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطو م، 2008م.
19) صديق العبادي ، القبائل السودانية والتمازج القومي ، شركة دار البلد للنشر والطباعة ، الخرطوم، 1986م.
20) صلاح الدين ، اقتصاديات التنمية ، الموصل ، بدون تاريخ.
21) عبد الرحمن الحضري ، اقتصاديات الانتاج الزراعي في مشاريع الطلمبات الخاصة ، جامعة الخرطوم، 1959م.
22) عبد الرحيم ميرغني، التخطيط الاقتصادي في السودان في الستينيات، 1982م.
23) عبد الغفار محمد أحمد وسامية النقر، السودان مستقبل التنمية والسلام القاهرة، مركز الدراسات السودانية1990م.
24) عبد القادر ، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان ، طبعة اولى ، القاهرة مركز البحوث العربية 1994م.
25) عبد القادر ارباب ، تاريخ دارفور عبر القرون ، الخرطوم ، بدون تاريخ.
26) عبد الله حسن ، السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ، الجزء الثالث ، القاهرة بدون تاريخ.
27) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، 2004م.
28) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، افريقيا وتحديات الالفية الثالثة، الخرطوم 1997م.
29) عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، الرياض، 1981م.
30) عطا البطحاني ، الاقتصاد السوداني ما بعد الحرب اقتصاد السودان والتنمية البديلة ، الخرطوم ، اغسطس 2006م.

31) على حسن عبد الله ، الحكم والادارة في السودان ، مطبعة المستقبل العربي طبعة اولى ، مصر الجديدة ، بدون تاريخ.
32) على شحاتة ، ادارة التنمية الاردن ، 1978م.
33) علي احمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور ، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2003م.
34) عون الشريف قاسم، قاموس القبائل والانسياب .
35) قسوم خيري بلال ، اشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، حقائق الماضي ورؤى المستقبل ، الخرطوم،2005 م
36) مايكل ابدجان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر، الرياض ،1999م.
37) محمد ابراهيم عبده كبج ، اقتصاد الانقاذ الافقار الشامل، دار عزة للنشر الخرطوم، 2006م.
38) محمد ابكر هارون ، الزغاوة ماضي وحاضر، مطبعة الكويت طبعة اولى1985م.
39) محمد النور ضيف الله ، طبقات وضيف الله ، الخرطوم بدون تاريخ.
40) محمد زكي اعيسر، الاقتصاد السوداني في عشرين عاما ، مصر بدون تاريخ.
41) محمد سعيد القدال ، الاوضاع الاقتصادية في السودان قبل الثروة المهدية ، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1989م.
42) محمد علاء الدين عبد القادر ، البطالة (اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي) طبعة اولى،الاسكندرية، منشاة المصارف، 2003م.
43) محمد مكاوي مصطفى، بناء الاقتصاد السوداني.
44) مكي شبكية ، تاريخ السودان ، مديرية دارفور الخرطوم 1965م.
45) مكي شبيكة ، السودان المستقبل ، روبرت سلر ، نيويورك، 1959م.
46) مكي شبيكة ، تاريخ السودان ، الخرطوم ، 1965م.
47) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان ، الجزء الاول، دارفور الثقافة بيروت طبعة ثانية، بدون تاريخ.
48) هدرسن، السودان الانجليزي المصري، لندن 1958م.
49) هلال ادريس مصطفى ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، 1981م.
50) هولت، دولة المهدية في السودان، اكسوفورد، 1970م.
51) هولت،ى تاريخ السودان الحديث لندن، 1961م
52) يحى محمد ابراهيم ، تاريخ التعليم الديني في السودانطبعة اولى ، بيروت 1987م.

53) يوسف القرضاوي ، **الاثار الضارة للفقر** ، اثره علي العقيدة والاخلاق ، القاهرة الدار الدولية للنشر، 1994م.
54) يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك السودانية في السودان الشرقي، معهد البحوث والدراسات الغربية 1971م.

3/ الرسائل الجامعية

1/ رسالة دكتوراه ، حميدة بشير كوكو، جامعة الخرطوم، السياسات السودانية،1982م.
2/ رسالة دكتوراه ، سيد محمد الامين، عصرى عباس ومحمد سعيد الخرطوم 1977م.
3/ رسالة ماجستير ، التخطيط الاقتصادي في السودان، جامعة السودان، نوال الجلال على 2004م.
4/ H.Rilna

4/ الاوراق البحثية المنشورة:

1/ مجموعة فنية مختصة بالاقتصاد الكلي لمطقة افريقيا ، جنوب الصحراء ، فبراير2000م.
2/ د. عطا البطحاني ، الاثار السياسية والاجتماعية للتحرير الاقتصادي2002م.
3/ امنة حسن ، تكلفة العنف ضد المراءة لندن ، 2001/11/23م.
4/ أ.د مختار عثمان الصديق ، الفقر ومفهومه وطرق قياسه واستراتيجية معالجته، نظرة تاصيلية ، ديوان الزكاة الخرطوم 2001م.
5/ وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية ، ملامح استراتيجية محاربة الفقر ، جمهورية السودان ، الخرطوم 2003م.
6/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وثيقة استراتيجية المرحلية للحد من الفقر في السودان، 2007م.
7/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، رؤى حول سياسات وتجارب النظام المصرفي في السودان في تمويل صغار المنتجين الاهمية المتوقعة لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 1996.
8/ د. سيد عباس ، التمويل الزراعي بمشروع الجزيرة، الاشكاليات والبدائل ، ود مدني ، يوليو 1995م.
9/ وزارة الزراعة ، ادارة مشروع الجزيرة السودان الادارة الزراعية ، بركات مايو 1999م.
10/ فرح حسن ادم ، السياسة الزراعية في مشروع الجزيرة ود مدني 1958م.
11/ جستكا، الجزيرة قصة التنمية في السودان، لندن ، 1959م.
12/ أ.د محمد هاشم عوض ، ورقة عن الاقتصاد السوداني قدمت في المؤتمر الاقتصادي 1990م.
13/ ياسر مسعود ، خلفيات الصراع في دارفور ، مؤتمر دارفور بالخرطوم، قاعة الشارقة ، 2008م.
14/ المعتصم احمد علي المين، ازمة دارفور المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل القاهرة ، ديسمبر 2004م.

15/ احمد محمد حامد، التنمية والاستثمار في ظل الحكم الفيدرالي مؤتمر التحديات التي تواجه الحكم الفيدرالي ، جامعة الاحفاد للبنات ، 25 مارس 2007م.

4/ الـوثـائـق

1/ ارشيف ادارة مشروع الجزيرة.
2/ مخطوطات مكتبة مشروع الجزيرة.
3/ ادارة مشروع الجزيرة – المكتبات والوثائق.
4/ ادارة مشروع الجزيرة – السودان – الادارة المالية.
5/ ملفات مشاريع النيل الابيض للاعاشة 1960م.
6/ احصاء مشاريع الطلمبات – وزارة الزراعة الخرطوم، 1960م.
7/ مصلحة الاحصاء ، الدخل القومي في السودان، الخرطوم 1959م.
8/ مصلحة الاحصاء ، التعداد السكاني الاول 55/1956م الخرطوم 1957م.
9/ دليل السودان التجاري ، لندن ، 1957م - 1958م دار الوثائق.
10/ خطاب نميري بمناسبة العيد الول لثورة مايو ، مايو 1970م.
11/ مذكرة صندوق النقد الدولي رقم 18/14 السودان 1990م.
12/ الوحدة الاقتصادية ادارة مشروع الجزيرة 1997م.
13/ وثيقة برنو المقدمة للسلطان، نيالا ، بدون تاريخ.
14/ علي عبد الاه ابو احمد، تاريخ مديرية دارفور وومدني وثيقة رقم5 دار الوثائق القومية 1968م.
15/ وثائق مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية، الفاشر 1989م.
16/ وثائق مؤتمر الصلح بين الرزيقات والزغاوة ، نيالا والضعين 1997م.
17/ وثائق اقتصادية عن دولة المهدية دار الوثائق وثيقة رقم13/1، الخرطوم دار الوثائق القومية 1965م.
18/ مجلةالسودان، رسائل ومدونات ، المجلد 17 وx، 1964م.

5/ الـدوريـات والـمجلات

1/ مجلة الاقتصاد ، وزارة المالية ، العدد 23 مايو 1996م.
2/ التقرير السوداني الثالث ، مركز الدراسات السودانية طبعة اولى القاهرة ، 2002م.
3/ تقرير وزارة المالية2006م.
4/ تقرير وزارة الصحة

5/ تقارير مختلفة لوزارة المالية.
6/ تقارير وزارة الرعاية الاجتماعية، امن المجتمع ، 2001م.
7/ تقارير الامم المتحدة 2004م.
8/ التقرير الاستراتيجي السوداني ، جمهورية السودان، الخرطوم 1998م.
9/ مجلة المصرفي ، العدد الثاني عشر، سبتمبر 1997م ، اضواء على سمنار ، دراسة الفقر (امل الطيب عبد الله.
10/ المجلة السودانية ، 11/ 2006م الخرطوم ،أ.د محمد هاشم عوض.
11/ السياسة النقدية الائتمانية، قانون بنك السودان لسنة 1959 ، الطيب ابراهيم.
14/ مجلة المصرفي يونيو 1998م دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي " كامل بشاري"
15/ مجلة البحوث الاقتصادية والاجتماعية ، العدد 24 ، الخرطوم1974م.
16/ العرض الاقتصادي مصلحة الاحصاء ، 1961- 1962م.
17/ تقارير وزارة التجارة ، دور فعال في مجال الصناعة الخرطوم، 1974م.
18/ خطة العشر سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني 1966م-1967.
19/تقرير البنك الدولي رقم 6491.
20/ القرير الختامي لمؤتمر الحوار الوطني حول السلام، الخرطوم ، اكتوبر 19789م.
21/ تقارير وزارة الزراعة الاتحادية الخرطوم ، 1982م.
22/ مجلة مشروع الجزيرة 1997م.
23/ تقارير الجهاز المركزي للاحصاء بالسودان.
24/ تقارير الهئية القومية للكهرباء.
25/ تقارير سوداتل.
26/ مجلة هنا ام درمان ، السنة الاولى العدد 8 ، 1977م.
27/ تقارير وزارة التربية والتعليم ، التعليم في السودان بمديريات دارفور ، 1962-1993م.
28/ تقارير وزارة الصحة الاتحادية – السودان" الخدمات الصحية في السودان"
29/ تقارير وزارة العمل.
30/ تقارير وزارة الشباب والرياضة" قسم الاحصاء"
31/ تقارير وزارة الداخلية الادارة العامة للسجل المدني.
32/ تقارير وزارة الزراعة ولاية جنوب دارفور.
33/ تقارير وزارة التربية والتعليم عن جغرافية السودان ، التقسيم الاداري.

34/ تقرير لجنة حماية البئية ، تدهور الموارد الطبيعية واثره على النشاط الرعوي بدارفور يوسف تكة ، 1997م.
35/ التقرير الاستراتيجي الافريقي القاهرة 2002م- 2003م.
36/ التقرير الاقتصادي الافريقي القاهرة 2002م -2003م.
37/ تقارير منظمة الصحة العالمية 2000- 2004م.
38/ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني 1971-1975م.
39/الخطة الستية للتنمية الاقتصادية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الخرطوم.
40/الاستراتيجية القومية الشاملة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، المجلد الاول 1992-2000م.
41/ الاستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الثاني الخرطوم ، اكتوبر 1998م.
42/الاتجاهات الرئيسية للتنمية والتخطيط ، وزارة المالية ، المجلد الاول ، الخرطوم ، 1970م.
43/ الاتجاهات الرئيسية للتنمية والتخطيط ، وزارة المالية ، المجلد الثاني ، الخرطوم 1970م.
44/ العروض الاقتصادية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، اعداد مختلفة ، الخرطوم.
45/ صحيفة الدار ، العدد 4593، الخرطوم ، 2007/9/30م.
46/ صحيفة السوداني العدد رقم 1357 ، الخرطوم 2006/11/10م.
47/ صحيفة السوداني العدد رقم8842 ، الاحد 2007/7/7م.
48/صحيفة الراي العام العدد 1406، 1999/10/5م.
49/ صحيفة الصحافة العدد 1523، 2005/4/26م.
50/ جريدة الصحافة ، العدد 3826، عمود حاطب ليل الثلاثاء 2004/1/20م.
51/ جريدة دارفور ، العدد 570، دارفور يناير 1993م.
52/صحيفة الراي العام العدد 42228، الخرطوم، 2010/1/28م.
53/ جريدة دارفور العدد 16-18 ، الفاشر نيالا 1992م.
54/ الاهرام ، 29 يوليو 2004م.
55/ الاسبوع 21 ينيو 2004م.
56/الاهرام 2004/8/1م.
6/ مواقع على الانترنت
1/ محمد جمال عرفة، دارفور التاريخ والقبائل والجنجويد ، 2002/5/9م.الموقع ، اسلام اون لاين.
2/ سليم الكراي، المصالح الامريكية في السودان ، موقع دارفور نيوز.